

# رأس المال

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد الزاوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

---

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الاعتماد بمصر

# بسم الله الرحمن الرحيم

## نصير

هذا هو الجزء الثانى من «رأسى المال» آثرنا إصداره مع الجزء الأول حتى يكون البحث بأكمله أمام القارئ الذى يتسنى له إذ ذاك الإلمام بأطراف الموضوع . ونرى لزوماً علينا أن نتقدم بالشكر إلى المعاونة القيمة التى أسدتها إلينا ، مطبعة الاعتماد ، وما بذله حضرات صاحبها وموظفيها وعمالها من جهد حتى تم إخراج الجزء الثانى فى هذا الثوب القشيب .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٤٧

رأسى البراوى





# محتويات الجزء الثانى

## الباب الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبى

صفحة	
١١ — ١	الفصل الرابع عشر — فائض القيمة المطلق والنسبى
	الفصل الخامس عشر — تغيرات الحجم فى ثمن قوة العمل وفى فائض القيمة
٢٢ — ١٢	الفصل السادس عشر — فائض القيمة
١٣ —	( ١ ) ثبات طول يوم العمل ووحدة العمل وتغير إنتاجية العمل
١٧ —	( ٢ ) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وحدة العمل متغيرة
١٨ —	( ٣ ) ثبات إنتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل
٢٠ —	( ٤ ) تغيرات حادثة فى نفس الوقت فى وقت العمل وإنتاجيته ووحدة

٢٦ — ٢٣	الفصل السادس عشر — الصبغ المختلفة لعمل فائض القيمة
---------	----------------------------------------------------

## الباب السادس

### الأجور

٣٤ — ٢٧	الفصل السابع عشر — تحويل قيمة أو ثمنهم قوة العمل الى أجور
٤١ — ٣٥	الفصل الثامن عشر — دفع الأجور حسب نظام الوقت
٤٩ — ٤٢	الفصل التاسع عشر — دفع الأجور حسب نظام النقطة (الوردة)
٥٤ — ٥٠	الفصل العشرون — الفوارق القومية فى الأجور

## الباب السابع

### تجميع رأس المال

٥٦ — ٥٥	اعتبارات عامة
---------	---------------

٦٩-٥٧	الفصل الحادى والعشرون — الإنتاج البسيط والتجديد
٩٩-٧٩	الفصل الثانى والعشرون — تحويل فائض القيمة إلى رأس مال
	( ١ ) الإنتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحول
	قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك
٧٠	الرأسمالى
	( ٢ ) فكرة رجال الاقتصاد السياسى الخاطئة عن الإنتاج المتجدد
٧٨	على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً
٨١	( ٣ ) تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتناع
	( ٤ ) الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى بها
	تنقسم القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد : درجة استغلال
	قوة العمل — إنتاجية العمل — ازدياد الفارق فى المقدار بين
	رأس المال المستثمر ورأس المال المستهلك — مقدار رأس
٨٧	المال الذى يقدم
٩٦	( ٥ ) ما يقال له رصيد الأجور
١٨٠-١٠٠	الفصل الثالث والعشرون — القانون العام للتجميع الرأسمالى
	( ١ ) ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل مع بقاء
١٠٠	تركيب رأس المال كما هو
	( ٢ ) التناقض النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال كلما زاد تقدم
١٠٧	التجميع وما يصحبه من تركيز
١١٤	( ٣ ) الإنتاج المتزايد ( التصاعدى ) لجيش العمل الإحتياطى
	( ٤ ) الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبى — القانون العام
١٢٤	للتجميع الرأسمالى
١٣٠	( ٥ ) أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالى
١٣٠	١ — انجلترا من ١٨٤٦ إلى ١٨٦٦

صفحة	
	ب — الطوائف التي تتناول أحط الأجور بين صفوف العمال
١٣٦	. . . . . الصناعيين في بريطانيا
١٤٢	ح — الفريق الرحّل ( المتنقل ) من السكان . . . . .
	و — تأثير الازمات على الفريق الأحسن أجراً من الطبقة
١٤٦	. . . . . العاملة
١٥٠	هـ — البروليتاريا الزراعية البريطانية . . . . .
١٦٨	و — إيرلنده . . . . .
٢٢٥ — ١٨١	الفصل الرابع والعشرون — التجميع الأولى . . . . .
١٨١	( ١ ) سر التجميع الأولى . . . . .
١٨٣	( ٢ ) سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة . . . . .
	( ٣ ) أنتشريع الوحشى ضد الذين نزعت أملاكهم منذ ختام القرن
	الخامس عشر — القوانين البريطانية الصادرة بقصد خفض
١٩٩	. . . . . الأجور
٢٠٦	( ٤ ) نشأة المزارع الرأسمالى . . . . .
	( ٥ ) رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة . قيام
٢٠٩	. . . . . السوق المحلية لرأس المال الصناعى
٢١٣	( ٦ ) أصل الرأسمالى الصناعى . . . . .
٢٢٤	( ٧ ) الاتجاه التاريخى للتجميع الرأسمالى . . . . .
٢٣٤ — ٢٢٦	الفصل الخامس والعشرون — النظرية الحديثة فى الاستثمار . . . . .



# الباب الخامس

## انتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي

### الفصل الرابع عشر

#### فائض القيمة المطلق والنسبي

بدأنا في (الفصل الخامس) يبحث عملية العمل من وجهتها المجردة مستقلة عن أشكالها التاريخية ، على أنها عملية مستمرة جارية بين الإنسان والطبيعة . وقلنا إذ ذاك : لو نظرنا إلى عملية العمل كلها من وجهة نظر نتيجتها أى المنتج فإن كلا وسائل العمل والشيء الذى يقع عليه العمل تتخذ مظهر وسائل إنتاج ، كما يتخذ العمل ذاته مظهر عمل منتج ، وفى حاشية لذلك توسعنا بقولنا ، إن هذه الطريقة فى تعريف العمل المنتج ، أى تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، لاتلائم مطلقا الشكل الر . الإنتاج . ويتعين أن نزيد الأمر بحثاً الآن .

بقدر ماتكون عملية العمل عملية فردية صرفة فإن العامل يجمع فى شخصه كافة الوظائف التى تصبح فيما بعد منفصلة . فى حالة ما يخصص لنفسه الأشياء الطبيعية اللازمة لشؤون حياته ومعيشته فإنه يتولى إدارة أموره بنفسه . ولكنه بعد ذلك يقع تحت إشراف الآخرين . إن الإنسان بمفرده لا يستطيع أن يشتغل فيما تهيئه له الطبيعة إلا بعضلاته وبمجهودها تحت إشراف عقله . وكما أنه فى نظام الطبيعة ينتمى كل من الرأس واليد إلى الآخر فلذلك يتحد العمل العقلى والعمل اليدوى فى عملية العمل . ثم يحدث بعد ذلك أن يصيرا منفصلين بل ويصل الأمر بهما إلى أن يكونا عدوين لدودين . ويمكن القول إجمالاً بأن المنتج يتحول من حالة كونه ثمرة مباشرة لعمل المنتج الفردى ويصير منتجاً اجتماعياً أى المنتج المشترك لعامل جماعى ويراد بهذا الأخير هيئة العمال المتحدة التى تقوم عناصرها المفردة بإعداد الشيء الواقع عليه العمل وذلك بدرجات متفاوتة . وإذا تسع الصبغة التعاونية لعملية العمل يحدث بالضرورة توسع

مماثل في النظرة إلى العمل المنتج والنظرة إلى الشخص الذي يؤديه أى العامل المنتج . ولكي يؤدي العامل العمل بطريقة منتجة ليس من الضروري أن يكون هو الذي يقوم بالعمل ، بل يكفي أن يكون عضواً من أعضاء العامل الجماعى يقوم بإدائه إحدى وظائف العامل الجماعى الثانوية . والتعريف الأولى السابق للعمل المنتج كما استخلصناه من نفس طبيعة الإنتاج المادى ، يصدق دائماً بالنسبة للعامل الجماعى إذا نظرنا إليه ككل . ولكنه لا يصدق بالنسبة إلى عناصر ذلك العامل إذا أخذناها من الناحية الجمعية .

ومن جهة أخرى تضيق النظرة إلى العمل المنتج ، فالإنتاج الرأسمالى ليس مجرد إنتاج للسلع ، ولكنه إنتاج لشيء أكثر من هذا . فهو في أساسه إنتاج لفائض القيمة . والعامل لا ينتج لنفسه ، وإنما ينتج لرأس المال . وعلى ذلك لا يكفي اقتصاره على الإنتاج ، بل لابد له من إنتاج فائض القيمة . فالعامل الآن لا يعد منتجاً ، إلا إذا أنتاج فائض قيمة للرأسمالى وبذا ساعد على التوسع الذاتى لرأس المال . وإذا سمح لي أن أضرب مثلاً خارج مجال الإنتاج المادى لقلت إن المعلم يعتبر عاملاً منتجاً إذا كان يكدر لإثراء صاحب المدرسة ، إلى جانب ما يقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء طلابه . وسواء استثمر صاحب رأس المال ماله فيه في مدرسته أو في مصنع صالحة فإن هذا لا يغير شيئاً من الموضوع الأساسى . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لا تنطوى فقط على علاقة بين العمل والمنتج النافع ، أى بين العامل وثمره عمله ، وإنما تتضمن علاقة إنتاج اجتماعية خاصة وهى العلاقة التى ظهرت إلى عالم الوجود خلال عملية تاريخية والتى بفضلها يوصف العامل بأنه وسيلة مباشرة تعمل على ازدياد التوسع الذاتى لرأس المال ، وعلى ذلك ليس من حسن الحظ أن يكون المرء عاملاً منتجاً بل قد يكون هذا الأمر نكبة . وحين تناقش تاريخ نظرية فائض القيمة في الكتاب الرابع من هذا المؤلف سنرى بقدر أكبر من الوضوح والجلال أن الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ظل ينظر إلى إنتاج فائض القيمة على أنه الصفة التى تميز العامل المنتج ، ولهذا يختلف تعريفه للعامل المنتج تبعاً لنظريته عن طبيعة فائض القيمة . وهكذا نرى الطبيعيين يصرحون بأن العمل الزراعى هو النوع الوحيد من العمل المنتج وإذا يعدونه النوع الوحيد من العمل الذى ينتج فائض القيمة . وحسب رأيهم لا يوجد فائض القيمة إلا على هيئة ريع الأرض . وإنتاج فائض القيمة معناه أن تطيل يوم العمل إلى ما بعد الجد اللازم للعامل كي ينتج خلاله مقداراً معادلاً لما علك من قوة العمل ، وبعد ذلك يستولى صاحب رأس المال على فائض القيمة هذا . فهو الأساس العام الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى ، ونقطة الابتداء في

إنتاج فائض القيمة النسبي . والآخر يفترض مقدما انقسام يوم العمل إلى قسمين : العمل الضروري والعمل الفائض . وكى يمكن زيادة فترة العمل الفائض لا بد من تقصير فترة العمل الضروري بوسائل تجعل فى الامكان إنتاج المعادل لأجر العمل فى وقت أقصر . ان إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف فقط على طول يوم العمل ، أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه يحدث انقلاباً فى عملية العمل الفنية وفى الطريقة التى ينقسم بها المجتمع إلى مجموعات فرعية . وعلى ذلك فهو يفترض طريقة رأسمالية خاصة فى الإنتاج ، وهى طريقة تعمل بالإضافة إلى وسائلها وأدواتها وأحوالها ، على أن تنمو نمواً تلقائياً على ذلك الأساس الذى يكونه خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى خلال هذا النمو يصبح ما كان خضوعاً شكلياً لرأس المال خضوعاً فعلياً .

ويكفى أن نشير إشارة عابرة إلى أشكال متوسطة معينة ، وهى أشكال لا يستخلص فيها فائض العمل من المنتج بالقهر المباشر ، وفيها لم يتم خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى هذه الحالات لم يحز رأس المال بعد سيطرة مباشرة على عملية العمل . فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يمارسون الحرف اليدوية أو يفلحون الأرض وفق الوسائل التقليدية ، يقف المزارى برأس ماله الربوى والتاجر برأس ماله التجارى يعيشان كالنخلوق الطفيل على المنتجين . وغلبة هذا الشكل من الاستغلال فى أى مجتمع يستبعد وجود الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج ، وإن كان مرحلة انتقال إلى هذا الأسلوب كما حدث فى العهد الأخير من العصور الوسطى ، وأخيراً ، وكما يتمثل فى الصناعة المنزلية الحديثة ، قد تتولد أشكال انتقالية معينة هنا وهناك على أساس من الصناعة الكبيرة وإن كان ذلك فى صورة معدلة تعديلاً كبيراً . وخضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكلياً محتاجاً يكفى لإنتاج فائض القيمة المطلق ومثال ذلك أنه يكفى فى حالة أهل الحرف اليدوية الذين اعتادوا العمل لحسابهم أو كصيان لمعلمين ، أن يصبحوا عمالاً أجراً تحت الإشراف المباشر للرأسمالى . ولكننا نرى من جهة أخرى أن وسائل إنتاج فائض القيمة النسبي هى فى الوقت ذاته وسائل لإنتاج فائض القيمة المطلق . وفى الواقع قد يبدو أن إطالة يوم العمل إلى حد فائق الثمرة الكبرى المميزة للصناعة الكبيرة . ويمكن القول بوجه عام إن هذه الطريقة الرأسمالية نوع خاص من الإنتاج لا تعود مجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبي حالما تسيطر تلك الطريقة على فرع بأكمله من الإنتاج ، وأكثر من هذا حالما تغزو كافة فروع الإنتاج المهمة . وحينئذ تصبح النشكلى العام والمسيطر من الوجهة الاجتماعية على العملية الإنتاجية . وكوسيلة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي فإنها

تظل ذات أثر فعال أولاً بقدر مدى سيطرتها على الصناعات التي كانت من قبل خاضعة لرأس المال بالمعنى الشكلي وعلى ذلك بقدر ما تمد نطاقها ، وثانياً بقدر ما تصبح الصناعات التي دخلت في نطاقها عرضة للانقلابات المستمرة نتيجة للتطورات في وسائل الإنتاج .

وقد يبدو من إحدى وجهات النظر أن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي إن هو إلا تمييز خيالي ، فقائض القيمة النسبي مطلق لأنه يشترط إطالة مطلقة ليوم العمل بعد ذلك القدر من وقت العمل اللازم للعامل كي يمدد بعيشه ، وفائض القيمة المطلق نسبي لأنه يشترط زيادة الإنتاجية مما يسمح بقصر وقت العمل الضروري على جزء واحد من يوم العمل . ولكن إذا وضعنا أمام أعيننا حركة فائض القيمة لاختفى مظهر التماثل هذا . لما تثبت قواعد الطريقة الرأسمالية في الإنتاج تماماً وتصبح طريقة الإنتاج العامة فإن التمييز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي يبدى أثره حينما تكون المسألة عبارة عن زيادة معدل فائض القيمة . فبفرض أن قوة العمل يدفع لها أجرها حسب قيمتها فنحن تواجهنا الأمور التالية . فأما في حالة بقاء إنتاجية العمل وحدته العادية بلا تغيير فإن معدل فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بالإطالة المطلقة ليوم العمل ، وأما في حالة ثبات طول يوم العمل لا يمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا بتغيير في الأحجام النسبية للأجزاء التي تكونه — أي العمل الضروري والعمل الفائض ، وهذا يتضمن تغييراً في إنتاجية أوحدة العمل إلا إذا هبطت الأجور دون قيمة قوة العمل . إذا كان العامل في حاجة إلى جميع وقت العمل لديه كي ينتج وسائل العيش لنفسه ولأسرته ، فلن يتبقى له وقت عمل يعمل فيه بدون مقابل من أجل الغير . فإلى أن يبلغ العمل مستوى معيناً من الإنتاجية فلن يكن لدى العامل وقت علاوة على الوقت اللازم لإنتاج وسائل عيشه ، وبغير هذا الوقت الفائض لا يكون ثمت وجود للعمل الفائض وبالتالي للرأسماليين . وصحيح بالمثل أنه في مثل هذه الظروف ينعدم وجود ملاك العبيد والبارونات الاقطاعيين . وبكلمة واحدة لا يمكن قيام طبقة من الملاك (١) .

وعلى ذلك نستطيع القول بوجود أساس طبيعي لفائض القيمة ولكن بالمعنى العام فقط أي عدم وجود عقبة طبيعية في سبيل أي امرئ يشاء أن يزيح على عاتق غيره عبء العمل الضروري لإنتاج أسباب عيشه ، كما لا يكون هناك ثمت عائق طبيعي في سبيل أي امرئ

---

(١) إن نفس وجود المادة الرأسمالية كصفة متميزة يتوقف على إنتاجية الصناعة — رمزي (المصدر المشار إليه قبلاً) ص ٢٠٦ «لو أن عمل كل انسان كان كافياً لإنتاج غذائه لما كان ثمت وجود للملكية» رافنستون (مصدر سابق) ص ١٤ — ١٥ .



يرى أن يتغذى على لحم مخلوق آخر (١) . إن إنتاجية العمل تطور طبيعى وليس فى الأمر خفاء وغموض وإن كان هناك بعض من يميل أن يجعل من ذلك سراً غامضاً . ولا تنشأ الأحوال التى يصبح فيها فائض عمل امرئ وسيلة عيش لآخر إلا إذا ارتقى الآدميون فوق مستوى الحيوانات التى تسلسلوا منها ، وإلا إذا أصبح عملهم إلى حد ما ذا صبغة اجتماعية . إن إنتاجية العمل ضئيلة فى بداية الحضارة ، ولكن نجد فى الوقت ذاته أن مطالب الإنسان قليلة لأن هذه المطالب إنما تنمو بدرجة تتناسب مع النمو فى وسائل إشباعها . وأكثر من هذا فى تلك الأيام الأولى تكون نسبة أعضاء المجتمع الذين يعيشون على عمل الغير ضئيلة جداً إذا قيست بمجموع المنتجين . ولكن إذ تزداد إنتاجية العمل الاجتماعية فإن هذه النسبة تعظم من الوجهتين المطلقة والنسبية (٢) وعلاوة على هذا تنشأ العلاقة التى تجعل رأس المال من الممكنات على أساس اقتصادى هو نفسه ثمرة عملية من التطور طويلة الأمد . إن إنتاجية العمل القائمة الآن والتى يفترض رأس المال وجودها ، ليست هبة من هبات الطبيعة . بل وليدة تاريخ دام ألوف القرون .

وبغض النظر عن درجة نمو الإنتاج الاجتماعى تتوقف إنتاجية العمل على أحوال طبيعية تترد جميعاً إلى « طبيعة ، الآدميين ( الجنس الخ ) وإلى « الطبيعة ، التى تشكل بيئة الإنسان . ويمكن تقسيم الأخيرة من وجهة النظر السياسية الاقتصادية إلى قسمين : الثروة الطبيعية فى وسائل العيش وهذه معناها تربة خصبة ومياه تعج بالأسماك .. والثروة الطبيعية فى أدوات العمل كالشلالات والأنهار الصالحة للبلاحة والحشب والمعادن الخام والفحم الخ .. وقد كانت الثروة الطبيعية من النوع الأول ذات أهمية حاسمة خلال أيام التمدن الأولى ، بينما تكون الأهمية الحاسمة للثروة الطبيعية من النوع الثانى فى المراحل العليا من التطور الاجتماعى . ويمكنك على سبيل المثال أن توازن بين إنجلترا والهند ، أو بين أثينا وكورنث من جهة والبلاد الواقعة على جوانب البحر الأسود من جهة أخرى فى الأيام القديمة . كلما قل عدد الحاجيات الطبيعية التى لابد من إشباعها ، وعظمت خصوبة التربة الطبيعية ،

---

(١) يعيش على الأقل ٤ ملايين من أكلة اللحوم البشرية فى أجزاء العالم التى كشفت حتى الآن ، وذلك طبقاً لتقدير حديث .

(٢) بين الهنود المتوحشين فى أمريكا يكاد يكون كل شيء مملوكاً للعامل ، ٩٩ ٪ . بوضع لحساب العمل ، يبدى لا يكون للعامل فى إنجلترا سوى الثلثين .

وزادت صلاحية المناخ ، قل مقدار العمل الضروري الذي لابد منه للبقاء على المنتج وتوالده ، وعظمت تبعاً لذلك النسبة بين عمل المنتج للغير وعمله من أجل ذاته . وقد كتب ديودور عن قدماء المصريين يقول : لا يمكن تصور ضالة ما يعانون من مشقة ونفقة في تربية أطفالهم . فيطبخون لهم أول وأبسط غذاء في متناول أيديهم ، ويعطونهم الجزع الأسفل من البردى ليأكلوه بقدر ما يمكن تسويته على النار ، وكذلك يعطونهم الجذور وسيقان نباتات المستنقعات بعضها فيء وبعضها مغلي مستو . ولا ينتحل معظم الأطفال شيئاً ، ويسيرون عراة لأن الهواء معتدل . وعلى ذلك لا يكلف الطفل والديه أكثر من عشرين دراهمة . وهذا هو السبب في وفرة سكان مصر وإمكان القيام بمنشآت كبيرة كثيرة (١) . وحقيقة الأمر أن القيام بأعمال البناء الضخمة في مصر القديمة لم يكن نتيجة الكثرة العددية في السكان ، أكثر مما كان نتيجة وجود نسبة كبيرة من السكان تحت تصرف العمل . فكما أن العامل الفردي يستطيع أن يسلم مقداراً أكبر من وقت العمل بنسبة صغر مقدار العمل الضروري فلذلك كلما صغر حجم ذلك الفريق من السكان العاملين اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، عظم ذلك الفريق من السكان العاملين الصالح للأعمال الأخرى .

وبفرض وجود الإنتاج الرأسمالي مع اقتراف ثبات الأحوال من نواحٍ أخرى وكون يوم العمل ذا طول ثابت ، فإن مقدار العمل الفائض يختلف تبعاً للظروف الطبيعية التي يتم فيها أداء العمل ، وبخاصة خصوبة الأرض . ولكن هذا لا يستتبع حدوث العكس . فليس من الصحيح دائماً أن أخصب التربة هي أكثرها ملائمة لنمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج . إن نمو هذه الطريقة يفترض مقدماً سيطرة الإنسان على الطبيعة . فحيث تكون الطبيعة عظيمة السخاء فإنها تبقيه في يمينها كما يقبض الطفل على خيوط لعبه . وحين تكون الطبيعة كريمة لا يعد نمو الملكات الإنسانية إلى الحد الكامل ضرورياً وأساسياً (٢) . ليس موطن رأس

Diodorus, op. cit., lib,1, cah. 80

(١)

(٢) والثروة الطبيعية « كما أنها أنبل الأشياء وأشدّها نفعا فإنها تحمل الناس على الإهمال والكبرياء ومختلف صنوف الإفراط » أما الثروة الاسطناعية « فتخلق اليقظة والأدب والفنون والسياسة » England's Treasure by Foreign Trade, or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure (كتبه توماس نين التاجر ونشره الآن لصالح العام ابنه جون نين ، لندن ١٦٦٩ ص ١٨١ — ١٨٢) — « ولا أستطيع أن انصور لعنة تحيق بشعب أعظم من أن يحمد نفسه في أرض لإنتاجها للعيش والغذاء يتم بصورة تلقائية ولا يسمح جوعها إلا بالقليل من أسباب الكساء أو المأوى . . . وقد يكون =

المال بالمناطق الحارة حيث النبات غزير ، بل إن موطنه المنطقة المعتدلة . إن تنوع المنتجات الطبيعية من الأرض ، وليس خصوصيتها المطلقة ، الأساس الطبيعي للتقسيم الاجتماعي للعمل ، وهذا التنوع يدفع الإنسان عن طريق تغيير الأحوال الطبيعية لبيئته ، إلى مضاعفة حاجياته وقواه ووسائل العمل وطرق العمل . إن الذي يلعب أعظم الأدوار الحاسمة في تاريخ الصناعة الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية على الطبيعة ، والحاجة إلى الاقتصاد فيها بامتلاكها على نطاق واسع أو باستئناسها ، والحاجة إلى أداء هذه الأشياء بواسطة عمل الأيدي الإنسانية . خذ لك مثلاً من الأعمال المائية في مصر ولبارديا وهولندة الخ (١) . . . والرى في الهند وبلاد فارس الخ مثال آخر . هناك تجد الرى بالقنوات الصناعية لا يمد التربة بالماء اللازم لها فحسب وإنما يأتي لها بالخصبات المعدنية من التلال على هيئة رواسب . إنا لنجد سر ازدهار حال الصناعة في أسبانيا وصقلية في ظل الحكم العربي في أعمال الرى (٢) .

تهيء الأحوال الطبيعية الملائمة مجرد إمكانية وجود العمل الفائض وبمعنى آخر فائض القيمة أو فائض المنتج . ولكنها لا تكفي أن تجعل ذلك أمراً واقعياً . وكون العمل يتم أدائه في ظل أحوال طبيعية مختلفة في أماكن مختلفة ، يترتب عليه أن نفس السكينة من العمل في بلاد مختلفة تشبع مقادير مختلفة من الحاجات الإنسانية (٣) ، بحيث أنه إذا تساوت الأشياء

---

== هناك تطرف في الجانب الآخر . إن الأرض التي لا تنتج بواسطة العمل رديئة سيئة كالأرض التي  
تنتج إنتاجاً وفيراً بدون استخدام العمل « An Inquiry into the Present High Price of  
Provisions, London, 1767, p. 10.

(١) كانت الحاجة إلى التنبؤ بارتفاع مياه النيل وهبوطها داعية إلى دراسة الفلك في مصر القديمة وبذا قامت سلطان رجال الدين بصفتهم الموجهين لشؤون الزراعة . يبدأ ارتفاع النيل وقت انقلاب الشمس وهذه هي الفترة التي رأى المصريون ضرورة الالتفات إليها . . . لقد احتاجوا إلى تدوين السنة المدارية يسترشدون بها في عملياتهم الزراعية ، ولذلك تعين عليهم أن يكشفوا في السماء ما يدل على عودتها «  
Cuvier : Discours sur les révolutions du globe, Hoefer, Paris, 1853, p. 141.

(٢) كان تنظيم موارد الماء في الهند أحد الأسس المادية التي قام عليها سلطان الدولة على الأجهزة الانتاجية الصغيرة المفككة بالبلاد ، وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة أكثر مما فعل الانجليز ، وبكفي أن نذكر جماعة ١٨٦٦ التي هلك فيها ما يربو على مليون من الهنود جوعاً بمنطقة أوريسا في مقاطعة البنغال .

(٣) لا يوجد بلدان في العالم يتجانس نفس المقدار من ضروريات الحياة بنفس الوفرة وبنفس المقدار من العمل . إن حاجات الناس تزيد أو تنقص تبعاً لقسوة الجو الذي يعيشون فيه أو اعتداله ونتيجة لهذا تختلف نسبة التجارة التي يضطر الأهليون إلى ممارستها بحكم الضرورة ، كما أنه ليس من الأمور العملية أن نتأكد من درجة الاختلاف أبعد من أن يكون ذلك بتقدير درجات الحر والبرد ، ومن هنا ==

الأخرى اختلف مقدار وقت العمل الضروري من مكان إلى آخر . هذه الأحوال تؤثر في فائض العمل فقط كحدود طبيعية أى بتحديد النقطة التي يمكن أن يبدأ عندها العمل للغير . وبمنمو الصناعة تُدفع هذه النقطة إلى الوراء . ففي مجتمع أوروبا الغربية حيث لا يستطيع العامل أن يحصل على إذن بالعمل من أجل بقائه إلا بشرط أن يقدم عملاً فائضاً ، يسهل الوقوع في خطأ الاعتقاد أن تقديم العمل الفائض صفة كامنة في العمل البشري . (١) لننتقل إلى بحث حالة أحد سكان جزر الأرخيل الأسوي حيث ينمو نبات الساجو في الغابات . حين يقتنع الأهليون بعد ثقب الشجرة أن العصير ناضج يقطعون الجذع ويقسمونه قطعاً عدة ، ويستخلص العصير ويمزج بالماء ويرشح ، وحينئذ يكون صالحاً للاستعمال كساجو . وفي العادة تغل الشجرة ٣٠٠ رطل . ويذهب الناس هناك إلى الغابة ويقطعون الخبز لأنفسهم كما نفعل نحن لقطع خشب الوقود (٢) . لنفرض أن قاطع الخبز هذا يحتاج إلى العمل ١٢ ساعة فقط في الأسبوع لكي يشبع حاجياته . إن الهبة التي تقدمها له الطبيعة كثرة وقت الفراغ ، وقبل تمكنه من استخدام ذلك الفراغ لصالحه لابد أن تكون سلسلة كاملة من الأحوال التاريخية قد نضجت ، وقبل أن يقدمه كعمل فائض بالنيابة عن الغير من الضروري استخدام القهر . فإذا أدخل الإنتاج الرأسمالي فقد يضطر هذا الشخص الطيب أن يعمل ستة أيام في الأسبوع لكي ينتج لنفسه ثمرة يوم عمل واحد . وكرم الطبيعة لا يفسر لنا السبب الذي يتعين عليه من أجله في هذه الحالة أن يعمل ستة أيام في الأسبوع ، أو من أجله يجب أن يعطى الغير فائض عمل خمسة أيام . وكل ما يفسره كرم الطبيعة هو السبب الذي من أجله يقتصر عمله الضروري على يوم واحد في الأسبوع . ومهما يحدث ليس لنا الحق في أن نقول إن منتجه الفائض نتيجة صفة خفية كامنة في العمل الإنساني . إن إنتاجية العمل الاجتماعية التي تطورت ونمت خلال

---

== نستخلص هذه النتيجة العامة وهي أن كمية العمل التي تلزم عدداً معيناً من الناس تكون في أعلى درجاتها في الجو البارد وأقلها في الأجواء الحارة ، ذلك أن الناس في الجو البارد لا يحتاجون ملابس أكثر غلب ، بل إن التربة تتطلب مجهوداً أكبر لزراعتها عنها في الأجواء الحارة . An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of In (لندن ١٧٥٠ ص ٦٠) ومؤلف هذا الكتاب الذي نشر دون اسم صاحبه ، هو ج . ماسي ؛ وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة من هذا المؤلف ( الذي يعد بداية عصر جديد ) .

(١) « يجب أن يخلف العمل فائضاً على الدوام » ؛ هكذا كتب برودون الذي يبدو أنه توهم أن هذا أيضاً من حقوق المواطن وواجباته !

F. Shouw. Die Erde ,die Pslanze, und der Mensch (٢)

( الطبعة الثانية ، ليزر ١٨٥٤ ص ١٤٨ ) .

التاريخ ، وكذلك إنتاجية العمل الطبيعية ، تتخذان مظهر كونهما إنتاجية رأس المال الذى أندج فيه ذلك العمل .

ولا يكلف ريكاردو نفسه مطلقاً عناء البحث فى منشأ فائض القيمة فهو يناقش فائض القيمة كما لو كان شيئاً كامناً فى طريقة الإنتاج الرأسمالية ، والى بعدها الشكل الطبيعى للإنتاج الاجتماعى . وحين يتحدث عن إنتاجية العمل فإنه يبحث فيها فقط عن السبب الذى يعين حجم فائض القيمة لاعن سبب وجود فائض القيمة . ومن جهة أخرى نادت مدرسته بصوت عال أن إنتاجية العمل السبب الذى يولد الربح ( ويحسن أن تقرأ ذلك ، فائض القيمة ) . حقيقة يعد هذا خطوة نحو الأمام بالقياس إلى التجارئين الذين اعتقدوا أن زيادة ثمن المنتجات عن نفقات إنتاجها نشأت من التبادل ووجدت لأن المنتجات يبعث بأعلى من قيمتها . ومع هذا فحتى مدرسة ريكاردو قد تحاشت المسألة بدلا من أن تحاول حلها . والحق أن غريزة سليمة حذرت هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين من التعمق فى بحث منشأ فائض القيمة ، لأن هذا التعمق مبعث خطر للغاية . ولكن ماذا نقول حين نجد جون ستيوارت ميل بعد ريكاردو بنصف قرن ، يعلن تفوقه على التجارئين بينما يقتصر على ترديد هذه التفاهات الخاطئة التى نشرها أتباع مذهب ريكاردو ؟

يقول ميل : سبب الربح أن العمل (العامل) ينتج أكثر مما يلزم لإعالتة ، وهو إلى هذا الحد إنما يضرب على الأوتار القديمة ، ولكنه يريد أن يزيد شيئاً مبتكراً فيقول : ولتغيير شكل النظرية نقول إن السبب الذى من أجله يغل رأس المال إنما يرجع إلى أن الغذاء والملبس والمواد والعدد تعيش زمناً أطول مما استلزمه إنتاجها . وهو هنا يخطئ بين مدة وقت العمل وبقاء منتجات العمل . وطبقاً لهذا الرأى لا يستطيع الخباز المعلم التى تدوم منتجاته يوماً واحداً فقط أن يستخلص من عماله الأجراء مقداراً من الربح يعادل ما يحصل عليه صاحب مصنع لعمل الآلات وهو الرجل الذى تدوم منتجاته عشرين عاماً أو أكثر . وبما طبع صحيح أن الطيور كانت تضطر أن تستغنى عن الأعشاش إذا كان العش لا يعيش أكثر من الوقت الذى تستغرقه فى بنائها !

وإذ يضع ميل قواعد هذه الحقيقة الأساسية فإنه يأخذ فى إثبات تفوقه بالنسبة إلى التجارئين فيقول : هكذا نرى أن الربح ينشأ لا من حدوث التبادل ولكن من قوة العمل الإنتاجية ، والربح العام الذى يحصل عليه البلد هو الربح الذى تولده قوة العمل الإنتاجية ، سواء حدث التبادل أم لم يحدث . لو لم يكن هناك تقسيم فى الأعمال لما كان هنا شراء أو بيع ،

ولكن كان يكون هناك ربح رغم ذلك . وإذن فـل ينظر إلى التبادل والبيع والشراء والأحوال العامة للإنتاج الرأسمالى على أنها حادث عرضى ، وأن الربح موجود حتى فى حالة انعدام بيع أو شراء قوة العمل ! ثم يستطرد فيقول : « إذا كان عمال البلد مجتمعين ينتجون أكثر من أجورهم بمقدار ٢٠٪ لكانت الأرباح ٢٠٪ مهما كانت الأثمان ، إن هذا مثل بديع للفكر التافه لأنه إذا كان العمال ينتجون فائض قيمة قدره ٢٠٪ للرأسماليين الذين يستخدمونهم فإن النسبة بين الأرباح والأجور الكلية للعمال تكون ٢٠ : ١٠٠ . وفضلاً عن هذا فن الخطأ المطلق القول بأن الأرباح تكون ٢٠٪ ، إنها تكون دائماً أقل لأن الأرباح تحسب على أساس المجموع الكلى لرأس المال الذى أنفقناه . فإذا كان الأخير مثلاً ٥٠٠ جنيه أنفق منه ٤٠٠ جنيه على أدوات الإنتاج ، ١٠٠ جنيه على أجور العمل ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٢٠٪ حسب الفرض ، فإذاً يكون معدل الربح ٢٠ : ٥٠٠ وهذا عبارة عن ٤٪ لا ٢٠٪ . »

والآن نأتى إلى مثال رائع للطريقة التى يعالج بها ميل أشكال الإنتاج الإجتماعى التاريخية المختلفة . « إنى أقترض فى الموضوع بأسره غلبة الحال التى يكون فيها العمال والرأسماليون طبقتين منفصلتين مع استثناءات قليلة ، وهى الحالة التى يقدم فيها الرأسمالى النفقات كلها بما فى ذلك أجر العامل . »

لا بد أن ميل ضخمة خداع بصرى غريب بحيث يرى فى كل مكان حالة لا توجد على أرضنا إلا فى أمثلة شواذ ! حسناً فلتتابع الأمر . إن طيبة مل تحمل على الاعتراف بأن « كونه يعمل ذلك ليس مسألة ضرورة كامنة ، بل على العكس » قد ينتظر العامل حتى يتم الإنتاج ، كل ذلك الجزء من أجره الذى يزيد عن الضروريات ، بل وقد ينتظر كل الأجر إذا توافر لديه ما يكفى لإعالتة مؤقتاً . وحتى العامل فى الحالة الأخيرة عبارة عن رأسمالى حقيقة فى المشروع وذلك بتقديم جزء من الأموال الضرورية لمواصلة المشروع ، ولم يحسن بل لو قال إن العامل الذى يقدم وسائل العمل ، لاضروريات الحياة فقط ، هو عامل أجير لنفسه . وبنفس العدل يجوز له القول بأن المالك الأمريكى عبد لنفسه ، أى عبد يشغل لنفسه لالسيد .

وبعد أن أوضح ميل بذلك القدر من الوضوح أن الإنتاج الرأسمالى موجود دائماً حتى ولو لم يكن له وجود فهو منسجم مع نفسه إلى الحد الذى يجعله يثبت أن هذا الإنتاج غير موجود حتى فى حالة وجوده . « وحتى فى الحالة السابقة ، ( أى حين يكون العامل عاملاً أجيراً يقدم له الرأسمالى كل ضروريات الحياة ) فإنه ( العامل ) قد يُنظر إليه فى نفس الضوء ( أى

بوصفه رأسمالياً ) لأنه بتقديم العمل بأقل من سعره في السوق يعتبر كأنما أقرض الفرق ( ؟ ) لخدمته ثم استرده مع الفائدة (١) .

في العالم الحقيقي الواقعى يقدم العامل عمله للرأسمالى لمدة أسبوع لكي يحصل على سعر السوق لقوته في العمل في نهاية الأسبوع . ويقول مل إن هذا يحوله إلى رأسمالى ! إن الأكوام البسيطة تبدو كالتلال على السطح المنبسط . إننا نستطيع أن نقيس تفاعلات الأكوام البورجوازية الحديثة ذاتها بالحدود التي يستطيع « مفكروها العظام » بلوغها .

---

(١) جون ستوررت مل — مبادئ الاقتصاد السياسى ، لندن ١٨٠٨ م ٢٠٢ — ٢٠٣

وما بعدها .

## الفصل الخامس عشر

### تغيرات الحجم في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة

إن ضروريات الحياة التي يتطلبها عادة العامل المتوسط هي التي تعين قيمة قوة العمل . وبرغم اختلاف شكل هذه الضروريات من وقت إلى آخر فإن مقدارها معروف في عصر معين وفي مجتمع معين ، الأمر الذي يجعل في إمكاننا أن ننظر إليها كحجم ثابت . والذي يتغير هو قيمة ذلك المقدار . وثمت عاملين إضافيين يلعبان دورهما في تحديد قوة العمل ، وأولها نفقة تنمية هذه القوة ، وهي نفقة تتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج ، وثانيهما تنوع قوة العمل الطبيعي أي هل هي قوة عمل ذكور أم أناث أم أطفال ، صغار ، بالغين . واستخدام هذه الأنواع المختلفة من العمل ( وطريقة الإنتاج هي التي تعين هذا الاستعمال ) يترتب عليه اختلاف كبير في نفقة توالد الأسرة من الطبقة العاملة ، وفي قيمة قوة عمل العامل الذكر البالغ . وهذان العاملان اللذان ذكرناهما أخيراً نسقطهما من الحساب في البحث الآتي :

لنأخذ (١) أن السلع تباع بقيمتها (٢) وأن ثمن قوة العمل لا تهبط دون قيمتها وإن كان يعلو فوق ذلك المستوى من حين إلى آخر .

فعلى أساس هذين الفرضين رأينا أن الأحجام النسبية لفائض القيمة ولثمن قوة العمل تعينها ظروف ثلاثة (١) طول يوم العمل أي الحجم الممتد للعمل (٢) حدة العمل العادية أي حجمه من حيث كفايته بمعنى أن مقداراً مخصوصاً من العمل يُبذل في وقت مخصوص (٣) إنتاجية العمل وهي التي تبعاً لها يغل مقدار مخصوص من العمل في وقت مخصوص مقداراً أكبر أو أصغر من المنتج ، وهو المقدار الذي يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج . ومن الواضح أن الارتباطات الكثيرة للاختلاف من الأمور الممكنة وذلك تبعاً لما إذا كان أحد العوامل ثابتاً والعاملان الآخران متغيرين ، أو كانا ثابتين وواحد منهما متغيراً أو الثلاثة جميعها متغيرة في نفس الوقت . ويعظم عدد الارتباطات لأنه حين تتغير هذه العوامل في نفس الوقت ، قد يختلف حجم واتجاه هذه التغيرات . ولن نعرض فيما يلي إلا للارتباطات الرئيسية .



### (١) ثبات طول يوم العمل وقيمة العمل ، وتغير انتاجية العمل

على أساس هذه الفروض تحدد قوانين ثلاثة قيمة - قوة العمل وحجم فائض القيمة .  
٢ - إن يوم عمل ذا طول معلوم يخلق دائماً نفس المقدار من القيمة مهما كان مبلغ إنتاجية العمل ، وقد يتغير معها مجموع المنتج وسعر كل سلعة مفردة واحدة أنتجت . فإذا كانت القيمة التي يخلقها يوم عمل طوله ١٢ ساعة عبارة عن ست شلنات مثلاً فإذن - برغم أن كمية القيمة الاستيعالية المنتجة تختلف حسب إنتاجية العمل ، نجد أن القيمة المقدرة بـ ٦ شلنات إنما - توزع - فقط على عدد أكبر أو أصغر من السلع .

ب - يختلف فائض القيمة وقيمة قوة العمل بنسبة عكسية . فالتغير في إنتاجية العمل ، سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة ، إنما يؤدي إلى تغير مضاد في قيمة قوة العمل ، وتغير مماثل في فائض القيمة .

إن القيمة التي يخلقها يوم عمل من ١٢ ساعة مقدار ثابت وليكن ذلك ست شلنات . هذا المقدار الثابت يساوى مبلغ فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل وهذه القيمة الأخيرة يستبدلها العامل بمبادل . وواضح وضوحاً ذاتياً أنه حين يتكون مقدار ثابت من جزئين فلا يمكن أن يزيد أحدهما إلا إذا تناقص الآخر . فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبط فائض القيمة من ٣ شلنات إلى شلنين ، وفائض القيمة لا يمكن ارتفاعه من ٣ شلنات إلى ٤ إلا إذا نقصت قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين ، في هذه الظروف لا يمكن حدوث أى تغير في الحجم المطلق لفائض القيمة أو قيمة قوة العمل بدون أن يحدث تغير في ذات الوقت في حجميهما النسبيين أى في النسبة بين حجم الواحد وحجم الآخر ؛ إذ لا يمكن أن يرتفع الحجمان أو ينخفضا في وقت واحد .

وفضلاً عن هذا لا يمكن أن تهبط قيمة قوة العمل وبالتالي لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة إن لم تكن هناك زيادة في إنتاجية العمل . فثلاً في الحالة السابقة لا يمكن هبوط قيمة قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين إلا إذا ترتب على زيادة الانتاجية أن أصبحت تنتج في ٤ ساعات نفس مقدار وسائل العيش التي كانت تنتجها من قبل في ست ساعات ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن زيادة قوة العمل من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبطت إنتاجية العمل بحيث يتيسر في ٨ ساعات إنتاج كمية معلومة من وسائل العيش كنا نتجها من قبل في ٦ ساعات .

ويترتب على هذه الاعتبارات أن الزيادة في إنتاجية العمل تؤدي إلى خفض قيمة قوة العمل وزيادة فائض القيمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالهبط في إنتاجية العمل يسبب ازدياد قيمة قوة العمل وخفض فائض القيمة .

حين صاغ ريكاردو هذا القانون أغفل ظرفاً واحداً . فبرغم أن التغير في حجم فائض القيمة أو فائض العمل يسبب تغييراً عكسياً في حجم قيمة قوة العمل أو في حجم العمل الضروري ، فإن هذا لا يستتبع بالضرورة أنهما يختلفان بنفس النسبة . إنهما فعلاً يزيدان أو ينقصان بنفس المقدار ، ولكن ازديادهما أو نقصهما النسبي يتوقفان على حجميهما الأصليين قبل أن يحدث التغير في إنتاجية العمل . فإذا كانت قيمة قوة العمل ٤ شلنات أو إذا كان وقت العمل الضروري ٨ ساعات ، وإذا كان فائض القيمة شلنين أو كان فائض العمل ٤ ساعات ، وإذا حدث نتيجة لزيادة إنتاجية العمل أن هبطت الآن قيمة قوة العمل إلى ثلاث شلنات أو هبط العمل الضروري إلى ست ساعات فإن فائض القيمة سيرتفع إلى ثلاث شلنات أو فائض العمل إلى ٦ ساعات . فنفس المقدار وهو شلن أو ساعتان يضاف في حالة وي طرح في الأخرى . ولكن التغير النسبي في الحجم يختلف في الحالتين . فبينما تهبط قيمة قوة العمل من ٤ شلنات إلى ٣ شلنات أي بمقدار الربع أو ٢٥ ٪ يرتفع فائض القيمة من شلنين إلى ثلاث شلنات أي بمقدار ٥٠ ٪ ، ويتبع ذلك إذن أن الازدياد أو النقص النسبي في فائض القيمة المترتبين على تغير معلوم في إنتاجية العمل ، يتوقفان على الحجم الأصلي لذلك القسم من يوم العمل الذي ضمن نفسه في فائض القيمة . فكلما صغر ذلك القسم ، زاد التغير النسبي ، وكلما عظم كان التغير النسبي أقل .

— ح زيادة أو نقص فائض القيمة هو دائماً نتيجة ، وليس سبباً مطلقاً لنقص أو ازدياد

مائل في قيمة قوة العمل (١) .

---

(١) وقد زاد ماكولوخ وغيره على هذا القانون الثالث هذه الإضافة السخيفة وهي أن ارتفاعاً في القيمة الفائضة غير مصحوب بهبوط في قيمة قوة العمل ، قد يحدث عن طريق إلغاء الضرائب التي يدفعها الرأسمال . إن إلغاء مثل هذه الضرائب لا يسبب أي تغير في مقدار القيمة الفائضة التي يقتصبها الرأسمال في الأصل من العامل ، وكل ما يحدثه من أثر ينحصر في النسبة التي تنقسم بها القيمة الفائضة بينه وبين الأشخاص الآخرين . ونتيجة لهذا لا يؤثر مطلقاً في النسبة بين القيمة الفائضة وقيمة قوة العمل . وهذا الاستثناء الذي يديه ماكولوخ إنما يثبت سوء فهمه للقانون — وهو سوء حفظ يلزمه حين يحاول تقريب آراء ريكاردو إلى الناس كما يحدث بالمثل للكاتب ج . ب . ساي حين يحاول نفس الشيء . انسبه إلى آدم سميث .

بما أن يوم العمل ذو حجم ثابت وتمثله قيمة ذات حجم ثابت ، وبما أنه مع كل تغيير في حجم فائض القيمة يحدث كذلك تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل ؛ وبما أن تغيير قيمة قوة العمل لا يمكن إلا أن يصحب التغيير في إنتاجية العمل — فمن الواضح أنه في ظل هذه الأحوال يجب أن ينشأ كل تغيير في حجم فائض القيمة من تغيير عكسى في حجم قيمة قوة العمل . فإذا لم يكن هناك ، كما رأينا ، تغيير في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو تغيير في فائض القيمة غير مصحوب بتغيير في حجميهما النسبيين ، كانت النتيجة أنه لا يمكن حدوث تغيير في حجميهما النسبيين بدون تغيير سابق في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل .

وطبقاً للقانون الثالث يفترض التغيير في حجم فائض القيمة تغيراً في قيمة قوة العمل ، وهذا التغيير الأخير يسببه تغيير في إنتاجية العمل . والقيمة المتغيرة لقوة العمل هي التي تعطى حد التغيير . وبرغم هذا ، حتى إذا كانت الظروف تسمح بمرتين من مفعول القانون فقد تحدث حركات إضافية . فلو حدث مثلاً نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ، أن هبطت قيمة قوة العمل من ٤ إلى ٣ شلنات ، أو إذا حدث هبوط في وقت العمل الضروري من ٨ إلى ٦ ساعات ، فلا يمكن أن يهبط ثمن قوة العمل إلى ٨ بنس و ٣ شلنات ، س ، ش ، س ش وهكذا . وتبعاً لهذا لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة عن س ش ، س ش ، س ش وهكذا . فقدار هذا الهبوط الذي حده الأدنى ٣ شلنات ( أى القيمة الجديدة لقوة العمل ) يتوقف على الوزن النسبي الذي يحدثه في الميزان ضغط رأس المال من جهة ومقاومة العمال من جهة أخرى . إن قيمة قوة العمل تعينها قيمة كمية محدودة من وسائل العيش ؛ فالذى يتغير مع التغيرات في إنتاجية العمل إنما هو قيمة وسائل العيش هذه ، لا مقدارها . ومع هذا من المستطاع ، بسبب زيادة في إنتاجية العمل ، أن يختص كل من العامل والراسمالي نفسه في ذات الوقت بمقدار أكبر من هذه الضروريات بدون حدوث أى تغيير في ثمن قوة العمل أو فائض القيمة . إذا كانت القيمة الأصلية لقوة العمل ٣ شلنات ، وإذا كان وقت العمل الضروري ست ساعات ، وإذا كان فائض القيمة بالمثل ٤ شلنات ، وفائض العمل ٦ ساعات — إذن لو ضوعفت إنتاجية العمل بدون تغيير نسبة الممل الضروري إلى فائض الممل فإن يحدث تغيير من حيث الحجم في فائض القيمة و ثمن قوة العمل .

وهنا تكون النتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك أن كلا منهما يمثل ضعف القيمة الاستعمالية التي كان يمثلها من قبل ، وتصير هذه القيم الاستعمالية أرخص مرتين مما كانت عليه من قبل . فبرغم عدم حدوث تغيير في ثمن قوة العمل فإن الثمن الآن يكون أعلى من قيمتها .

ومع هذا لو حدث أن ثمن قوة العمل قد هبط إلى  $\frac{1}{2}$  ، من  $\frac{2}{3}$  ، وهكذا لا إلى  $\frac{1}{6}$  ( وهو أدنى رقم ممكن يتفق مع قيمتها الجديدة ) فإن هذا الثمن الأقل يظل يمثل مقداراً متزايداً من ضروريات الحياة . وعلى ذلك من الممكن في حالة زيادة إنتاجية العمل ، أن يستمر ثمن قوة العمل في الهبوط ومع هذا يكون الهبوط مصحوباً بنمو دائم في مقدار وسائل عيش العامل . ومن الوجهة النسبية إذا قورنت قيمة العمل بفائض القيمة ، كان هناك نقص مستمر في النسبة بينهما بحيث أن الهوة بين مركز العامل ومركز الرأسمالي تتسع باستمرار<sup>(١)</sup> . كان ريكاردو أول من صاغ القوانين الثلاث السالفة بدقّة ، ولكنه وقع في أخطاء . فهو أولاً ينظر إلى الأحوال التي تثبت فيها صلاحية هذه القوانين على أنها أحوال الإنتاج الرأسمالي الواضحة بذاتها ، وأنها الأحوال العامة التي تستبعد غيرها . فهو لا يعترف بأى تغيير سواء في طول يوم العمل أو في حدة العمل بحيث أنه لا يرى إلا عاملاً واحداً متغيراً ذلك هو إنتاجية العمل . ثانياً ( وهذا الخطأ يسرى في تحليله بصفة أخطر ) أنه لم يدرس ، أكثر مما فعل غيره من الاقتصاديين ، فائض القيمة في ذاته وبذاته أى مستقلاً عن أشكاله الخاصة . مثل الربح وريع الأرض الخ .. وعلى ذلك فهو يخلط بين القوانين المتعلقة بمعدل فائض القيمة وبين قوانين معدل الربح . وكما قلت قبلاً إن الربح هو النسبة بين فائض القيمة والمجموع الكلى لما أنفق من رأس المال ، بينما معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال . لنفرض أن رأس المال ج قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من مادة أولية وأدوات عمل مقدارها ٤٠٠ جنيه ( اوج ) ومن أجور مقدارها ١٠٠ جنيه أو ( م ) وأن فائض القيمة هو ١٠٠ جنيه أو ( ف ) . هنا نحصل على معدل لفائض القيمة هكذا .

$$\frac{ف}{م} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{١٠٠ \text{ جنيه}} = ١٠٠\%$$

$$\text{ولكن معدل الربح هكذا} = \frac{ف}{ج} = \frac{١٠٠ \text{ جنيه}}{٥٠٠ \text{ جنيه}} = ٢٠\% \text{ (٢)}$$

- (١) حين يطرأ تغيير على إنتاجية الصناعة وهو ما تنتج كمية معلومة من العمل ورأس المال فقد تنفاوت نسبة الأجور بينما تظل الكمية التي تمثلها تلك النسبة ثابتة أو قد تختلف الكمية بينما تظل النسبة كما هي « معالم الاقتصاد والسياسة » (لؤلف مجهول الاسم) لندن ١٨٣٢ ص ٦٧ .
- (٢) رمزنا بالحروف الآتية : ج ( رأس المال ) ، م ( رأس المال المتغير ) ، ف ( فائض القيمة ) .

وواضح علاوة على ذلك أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف ربما لا تؤثر بأية طريقة في معدل فائض القيمة ، وسأوضح في الكتاب الثالث أنه بواسطة معدل معلوم لفائض القيمة قد نحصل على أى عدد من معدلات الربح ، وأن معدلات مختلفة لفائض القيمة قد تجد التعبير عن ذاتها ، في ظل أحوال معلومة ، في نفس معدل الربح الواحد .

## ( ٢ ) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وعمدة العمل متغيرة

إن ازدياد حدة العمل معناه زيادة ما يبذل من عمل في فترة معلومة من الوقت ، وبالتالي فيوم عمل أكثر حدة يتضمنه مقدار أكبر من المنتجات ، بخلاف يوم عمل أقل حدة ويتكون من نفس العدد من الساعات . أو إذا كان يوم العمل من نفس الطول فإنه ينتج منتجات أكثر حين تكون الإنتاجية أكبر . وفي الحالة الأخيرة تنقص قيمة المنتج الفردى مادام يكلف من العمل أقل مما كان يتكلفه قبلا . وفي الحالة الأولى تظل قيمة المنتج الفردى بلا تغيير نظراً لأن المنتج يتكلف الآن كما هو الحال من قبل ، نفس المقدار من العمل . هنا يزداد عدد المنتجات بدوّن أى هبوط فى ثمنها . وإذا يزداد عددها يزداد مبلغ ثمنها أيضاً ؛ بينما فى الحالة الأخرى لا يشمل المقدار الكلى للقيمة إلا فى كمية متزايدة من المنتجات . وعلى ذلك حين يظل عدد ساعات العمل على ما هو عليه كلما كان المنتج ذو القيمة الإجمالية الأعلى ينطوى على يوم أعظم حدة ، ومعنى هذا أنه تنطوى عليه نقود أكثر حين تظل قيمة النقود بدون تغيير .

والقيمة التى تُشخلق بتغيير مع التطورات فى درجة اختلاف حدة العمل عن الشكل الاجتماعى ، وبالتالى فإن نفس يوم العمل لا يمثله ، كما كان الحال قبلا ، مقدار ثابت من القيمة المخلوقة بل مقدار متغير منها . ومثال ذلك أن يوما أكثر حدة ومكونا من ١٢ ساعة قد تمثله ٧ أو ٨ شلنات بدلا من ٦ شلنات كما كان يحدث لو كان يوما طوله ١٢ ساعة ومن الحدة المعتادة . وواضح أنه إذا زادت القيمة التى يخلقها عمل يوم واحد من ٦ شلنات مثلا إلى ٨ شلنات فإذاً قد يحدث أن القسمين اللذين تنقسم إليهما القيمة ( وهما ثمن قوة العمل وفائض القيمة ) يزدان كلاهما فى نفس الوقت ونسبة متساوية أو غير متساوية . وثن قوة العمل من جهة وثن فائض القيمة من جهة أخرى يمكن أن يزداد كلاهما فى وقت واحد من ٣ شلنات إلى أربع شلنات حين يزداد مقدار القيمة المنتجة من ٦ شلنات إلى ٨ شلنات . فهنا الارتفاع فى ثمن قوة العمل لا يعنى بالضرورة أن ثمن قوة العمل قد ارتفع أكثر من قيمتها ؛ بل

بالعكس قد يكون الارتفاع في الثمن مصحوباً بهبوط في القيمة . ويحدث هذا دائماً حين يكون الارتفاع في ثمن قوة العمل غير كافٍ للتعويض عن ازدياد استهلاك قوة العمل . ونعلم أنه مع ( استثناءات زائلة ) ، لا يرتب على التغيير في إنتاجية العمل إلا تغير في حجم قيمة قوة العمل وبالتالي في حجم فائض القيمة حين تكون منتجات فرع الصناعة الذي نعني به جزءاً من الاستهلاك العادي اليومي للعامل . ولكن في الحالة الحالية لا يعود هذا الشرط منطقياً ، فسواء كان التغيير في حجم العمل من حيث المدى أو الحدة فإن هذا التغيير يحدث تغيراً مطابقاً له في حجم القيمة التي تم إنتاجها بغض النظر عن طبيعة ( ماهية ) السلعة التي تتضمنها تلك القيمة . فإذا كانت حدة العمل تزداد في الوقت ذاته وببنفس الدرجة في جميع فروع الصناعة فيها تصبح الدرجة الجديدة والأعلى من الحدة المعيار الاجتماعي للجتمع الذي ندرس أمره ، وبذلك لا تعود تحسب كحجم ممتد ، ومع ذلك فحتى في هذه الحالة تختلف حدة العمل في البلدان المختلفة وبذلك تؤثر في تطبيق قانون القيمة على أيام العمل التي سادت في تلك البلاد . فيوم العمل الأكثر حدة في بلد يتمثل في مبلغ من النقود أكبر ، بخلاف يوم عمل أقل حدة في بلد آخر (١) .

### (٣) ثبات انتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل

يمكن أن يختلف يوم العمل في أي اتجاهين ، فقد يكون أطول أو أقصر .  
١ — في حالة بقاء إنتاجية وحدة العمل بدون تغيير ، فإن الخفض في طول يوم العمل يترك قيمة قوة العمل وبالتالي وقت العمل الضروري بلا تغيير ، فيستخف فائض العمل وفائض القيمة . يتصل بالهبوط في الحجم المطلق لفائض القيمة هبوط في حجمه النسبي أي بالنسبة إلى قيمة العمل التي تبقى هنا غير متغيرة . والطريقة الوحيدة أمام الرأسمالي لكي يحصل على التعويض تكون بالعمل على خفض ثمن قوة العمل دون قيمتها . وجميع الحجاج الاعتيادية ضد الخفض في يوم العمل ترتكز على افتراض أن هذا الخفض يحدث في ظل

---

(١) « في حالة تساوى الأشياء الأخرى يستطيع رجل الصناعة الإنجليزي أن يخرج في وقت معلوم مقداراً من العمل أكبر بكثير مما يفعل رجل الصناعة الأجنبي بحيث يوازن أو يعوض اختلاف أيام العمل أي بين ٦٠ ساعة في الأسبوع هنا ، و٧٢ أو ٨٠ في الجهات الأخرى » ( تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ ص ٦٥ ) . ولو انتشر التحديد القانوني لساعات العمل في معانق القارة الأوروبية لكان ذلك سبيلاً لاقتصاص هذا الفارق الكمي بين يوم العمل في القارة وفي إنجلترا .

الأحوال التي هي موضع النظر الآن . بينما في الحقيقة التغير في إنتاجية العمل وكثافته إما أن يسبق الخفض في طول يوم العمل أو يتلوه مباشرة (١) .

ب — والآن لنفرض أن طول يوم العمل قد زيد . ليسكن وقت العمل الضروري ٦ ساعات أو قيمة قوة العمل ٣ شلنات ، وليسكن فائض العمل ٦ ساعات وفائض القيمة تبعاً لذلك ٣ شلنات ، فيوم العمل الكلي يكون إذن ١٢ ساعة ويتجسم في قيمة قدرها ٦ شلنات . إذا أطيل يوم العمل بمقدار ساعتين ، مع بقاء ثمن قوة العمل بدون تغيير زاد الحجم النسبي والحجم المطلق لفائض القيمة . وبرغم أن حجم قيمة قوة العمل يظل بلا تغيير بصفة مطلقة فإنه يهبط بصفة نسبية ، وفي ظل الأحوال التي فرضناها في (١) لا يمكن تغيير القيمة النسبية لقوة العمل بدون تغيير في قيمتها المطلقة ، وهنا من جهة أخرى يكون التغير في القيمة النسبية لقوة العمل نتيجة تغيير مطلق في حجم فائض القيمة .

وبما أن القيمة التي يتجسم فيها عمل اليوم تزداد كلما طال يوم العمل فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في نفس الوقت في ثمن قوة العمل وفي فائض القيمة ، وتكون الزيادة في هذين متساوية أو غير متساوية . وعلى ذلك فالزيادة التي تحدث في وقت واحد في كلا الحجمين قد تحدث في أي من الحالتين : حين تكون هناك زيادة مطلقة في طول يوم العمل ، وحين تكون زيادة في حدة العمل بدون زيادة كهذه في طول يوم العمل .

في حالة الزيادة في طول يوم العمل قد يهبط ثمن قوة العمل دون قيمتها وإن ظل إسمياً بلا تغيير أو إن ازداد ، لأن القارىء يذكر أن قيمة يوم قوة العمل تقدر طبقاً لمداها المتوسط العادى أو طبقاً لمدى الحياة العادى بين العمال ، وعلى ذلك ( طبقاً لطبيعة الانسان العامة ) على أساس مدى التحول العادى للمادة الانسانية إلى حركة (٢) ، وإلى حد معين فإن البلى في قوة العمل وهو ما لا ينفصل عن الزيادة في طول يوم العمل ، يمكن تعويضه بأجور أعلى ، وبعد هذه النقطة يزداد البلى بمتوالية هندسية وفي الوقت نفسه يلقى إلى الخارج بكافة الأحوال العادية الضرورية لتكاثر قوة العمل وأدائها لوظائفها ، ولا يعود ثمن قوة العمل ودرجة استغلالها مقدارين قابلين للتعاقد فيما بينهما .

(١) « هناك ظروف عوضت هذا ... أظهرها تنفيذ قانون العشر ساعات » شرحه أول ديسمبر

١٨٤٨ ص ٧

(٢) « إن مقدار العمل الذي قام به رجل خلال ٢٤ ساعة يمكن إدارته تقريباً إذا خصصنا التغيرات السكياوية التي طرأت على جسمه والأشكال المتغيرة للمادة والتي تدل على فعل القوة الديناميكية »

Grove : On the Correlation of Physical Forces.

#### (٤) تغييرات هادئة في نفس الوقت في وقت العمل واتساعته ومدة

من الواضح إمكان ذكر عدد كبير من الارتباطات تحت هذا العنوان . قد يختلف أى عاملان ويبقى الثالث ثابتاً ، أو قد تتغير العوامل الثلاثة في وقت واحد ، وقد يكون اختلافها بدرجة متساوية أو بدرجة غير متساوية ، وفي نفس الاتجاه أو في اتجاهات مضادة بحيث أن تغييراتها يقاوم كل واحد منها الآخر مقاومة كلية أو جزئية ، ومع ذلك فيمكن تحليل جميع الحالات الممكنة وذلك طبقاً للبادئ الموضحة في ١ و ٢ و ٣ ، ويمكن حساب أثر كل ارتباط ممكن بمعاملة كل عامل بدوره على أنه متغير أو معاملة العاملين الآخرين على أنها ثابتان مؤقتاً ، وعلى ذلك يكفي أن نقاش مثالين هامين بإيجاز .

١ — هبوط في إنتاجية العمل مصحوب بزيادة في طول يوم العمل في نفس الوقت . حين نتحدث هنا عن هبوط في إنتاجية العمل فالذى يعنينا هو فروع الصناعة التى تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، ومثال ذلك هبوط سريع في خصوبة التربة مصحوب بزيادة مماثلة في أثمان المنتجات الزراعية . لنفرض أن يوم العمل ١٢ ساعة وأن القيمة التى يخلقها يوم كهذا ٦ شلنات وأن نصف هذا يحل محل قيمة قوة العمل بينما النصف الآخر عبارة عن فائض القيمة . إذن ينقسم يوم العمل إلى ٦ ساعات عمل ضرورى ، ٦ ساعات فائض القيمة . ونظراً للارتفاع في ثمن منتجات التربة لنفرض أن قيمة قوة العمل ترتفع الآن من ٣ شلنات إلى أربع شلنات بحيث أن وقت العمل الضرورى الذى كان ٦ ساعات أصبح ٨ . وإذا بقي طول اليوم العمل بدون تغيير يهبط فائض العمل من ٦ ساعات إلى أربعة وفائض القيمة من ٣ شلنات إلى اثنين . فإذا زيد الآن يوم العمل بمقدار ساعتين ، أى من ١٢ إلى ١٤ ساعة صار فائض العمل حينئذ ٦ ساعات كما كان شأنه في ظل الأحوال التى بحثناها في بداية هذه الفقرة ، ويظل فائض القيمة ٣ شلنات ، ولكن يكون هناك هبوط في قيمة النسبة إذا ما عقدت الموازنة بينها وبين قيمة قوة العمل مقاسة بمقدار وقت العمل الضرورى . وإذا زيد يوم العمل بمقدار ٤ ساعات أى من ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة فإن الأحجام النسبية لفائض القيمة وقوة العمل ، وفائض العمل والعمل الضرورى ، تستمر بلا تغيير ، ولكن الحجم المطلق لفائض القيمة يرتفع من ٣ إلى ٤ شلنات ، ويرتفع الحجم المطلق لفائض العمل من ٦ ساعات عمل إلى ٨ وهى زيادة قدرها الثلث أى  $\frac{1}{3}$  وعلى ذلك فمع إنتاجية عمل متناقصة وزيادة في نفس الوقت في طول وقت العمل ، وقد يظل الحجم المطلق لفائض القيمة ثابتاً



في الوقت الذي فيه ينقص حجمه النسبي ، أو قد يظل حجمه النسبي بلا تغيير بينما يزداد حجمه المطلق ، وقد يزداد كلاهما إذا كانت الزيادة في طول يوم العمل كافية .

خلال الفترة ( ١٧٩٩ — ١٨٢٥ ) أدى ازدياد ثمن ضروريات الحياة بانجلترا إلى زيادة إسمية في الأجور ، بينما كانت الأجور الحقيقية — معبراً عنها بضروريات الحياة — في هبوط . وقد استنتج وست وريكاردو من هذه الحقيقة أن النقص في إنتاجية العمل الزراعي يسبب هبوطاً في معدل فائض القيمة ، وفي نظرهم هذا الفرض الذي يمثل حقيقة لم يكن لها وجود إلا في خيالهم صار نقطة ابتداء لتحليلات هامة إلى الأحجام النسبية للأجور والربح وريع الأرض . وفي الحقيقة بفضل ازدياد كثافة العمل والزيادة الإجبارية في طول يوم العمل زاد في ذلك الوقت فائض القيمة من الوجهتين المطلقة والنسبية . هذا هو العهد الذي كانوا ينظرون فيه إلى زيادة غير معتدلة في طول يوم العمل على أنها أمر طبيعي<sup>(١)</sup> . وكان العهد الذي تميز خاصة بزيادة في رأس المال من جهة والفقر والتسول من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> .

(١) نادرا ما يسير القمح والعمل جنباً إلى جنب تماماً ، ولكن هناك حداً ظاهراً لا يمكن بعده فصلهما . وفيما يختص بالجهود غير العادية التي تبذلها الطبقات العاملة في فترات ارتفاع الأثمان وهي الفترات التي تسبب هبوط الأجور الذي لاحظناه من الشهادات [ التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق البرلمانية ١٨١٤ — ١٨١٥ ] . « فإنها تلائم بكل تأكيد نمو رأس المال ، ولكن لا يسع أي رجل مشبع بالروح الانسانية أن يرى هذه الجهود متصلة لا تنقطع ، وهي داعية للاعجاب كنوع من التخفيف المؤقت ، أما لو دامت لترتبت عليها آثار مماثلة لتلك التي تنجم عن استهلاك الشب لأقصى ما يملك من الغذاء » ، Malthus : Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London 1815, p. 48, Footnote . ومن الواضح أن مائثس لم يفكر في الزيادة في طول يوم العمل وهو يشير إلى هذه الزيادة في مواضع أخرى من هذا الكتاب بينما جعل ريكاردو وغيره الطول الثابت ليوم العمل أساساً لأبحاثهم ، وأنه لشرف كبير لمائثس أن يكون صريح القول في هذه المسألة ؛ ولكن مصالحي الطبقة المحافظة وهي المصالح التي كان يخدمها جعلت من المستحيل عليه أن يرى أن الزيادة غير المحدودة في طول يوم العمل إلى جانب تقدم واسع المدى في الآلات واستغلال عمل النساء والأطفال ، قينة أن تجعل نسبة كبيرة من الطبقة العاملة « فائضة عن الحاجة » وبخاصة عندما انتهت الحرب وزال معها ما كان لانجلترا من احتكار في السوق العالمية . ومن الطبيعي أنه كان أنسب له وأكثر اتفاقاً مع مصالح الطبقات الحاكمة لو أنه فسر هذه الزيادة المفرطة في عدد السكان بأنها راجعة إلى قوانين الطبيعة الخالدة بدلاً من أن يجعلها وليدة التاريخ الطبيعي للانتاج الرأسمالي .

(٢) وثمت سبب رئيسي لازدياد رأس المال خلال الحرب وذلك عبارة عن الجهود الكبيرة التي بذلتها الطبقات العاملة ومظاهر الحرمان الذي عانته . فقد أرغبت الظروف أعداداً من النساء والأطفال أكبر من أي عهد سبق على مزاولة أعمال شاقة مجهدة ، واضطر العمال السابقون — نفس السبب — أن يخصصوا جانباً أكبر من وقتهم لزيادة الانتاج .

Essay on Political Economy, in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress, London, 1830, p. 428.

١ — ازدياد حدة وإنتاجية العمل مع نقص طول يوم العمل في نفس الوقت . لإنتاجية العمل المتزايدة وللزيادة في حدته تأثير مشابه ، فكلاهما يزيد مقدار المنتجات المنتجة في فترة معلومة من الوقت ، وعلى ذلك فكلاهما يخفّض ذلك القسم من يوم العمل الذى يحتاجه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو المعادل لها . والحد الأدنى لطول يوم العمل يعينه هذا القسم الضرورى من يوم العمل والقابل مع ذلك للتقلص . فاذا خفض طول يوم العمل إلى هذا الحد الأدنى اختفى فائض العمل وهذا مستحيل فى ظل النظام الرأسمالى . فالغاء طريقة الإنتاج الرأسمالية ستسمح بخفض طول يوم العمل إلى مقدار وقت العمل الضرورى . ولكن حتى فى الحالة الأخيرة قد يتعرض مقدار وقت العمل الضرورى ( مع تساوى الأشياء الأخرى ) للامتداد وهذا يحدث من جهة لأن حاجيات العامل الأساسية تزداد ويرتفع مستوى حياته . ومن جهة أخرى فإن جانباً مما يعد الآن عملاً فائضاً سيحسب عملاً ضرورياً أى ذلك المقدار من العمل الضرورى لإعداد رصيد للاحتياطى والتجميع .

كلما عظمت الزيادة فى إنتاجية العمل أمكن خفض طول يوم العمل ، وكلما خفض طول يوم العمل عظمت الزيادة فى حدة العمل . ومن وجهة النظر الاجتماعية تزداد إنتاجية العمل بازدياد الاقتصاد فى العمل ولا يقصد هنا باقتصاد العمل التوفير فى وسائل الإنتاج فحسب بل وتجنب كل عمل لا حاجة إليه . ومع أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج تفرض الاقتصاد فى كل عمل فردى ، إلا أن فوضى المنافسة تؤدي إلى أفدح وأبشع تبديد لقوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية ، بينما تؤدي الرأسمالية إلى خلق مهن عدة لاغنى لها عنها ، ولكنها فى حد ذاتها زائدة عن الحاجة .

وإذا نظرنا إلى حدة العمل وإنتاجيته على أنهما ثابتان فتقصر نسبة يوم العمل الاجتماعى الذى سيكون من اللازم تخصيصه للإنتاج المادى ، ونتيجة لهذا يعظم مقدار الوقت الذى يستغله العامل فى نواحى النشاط العقلى والاجتماعى بنسبة توزيع العمل على كافة أعضاء المجتمع القادرين بدرجة عادلة ، وبنسبة عكسية إلى الحد الذى فيه تستطيع طبقة اجتماعية معينة أن تزيع العبء الطبيعى من العمل على كاهل أفراد طبقة أخرى . وسيكون هناك حد لخفض يوم العمل ولكن هذا الحد سيتوقف على إنتاجية عمل الجماعة ذى الطابع العام . وفى المجتمع الرأسمالى من جهة أخرى تجد أن وقت الفراغ لطبقة ممتازة مصدره تحويل حياة الجماهير إلى وقت عمل .

## الفصل السادس عشر

### الصيغ المختلفة لمعدل فائض القيمة

رأينا أن معدل فائض القيمة تمثله الصيغ الآتية :

$$(1) \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \left( \frac{\text{ف}}{\text{م}} \right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضروري}}$$

والصيغتان الأوليتان تمثلان بوصفهما نسبة للقيم ، ذلك الذى يمثل فى الصيغة الثالثة كنسبة للاوقات التى تنتج فيها القيم ، وهذه القيم ، بمعادلتها الواحدة بالأخرى ، محدودة وصحيحة تماماً ، ولهذا نلقاها فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . وفيه نلقى كذلك الصيغ الآتية مشتقة من السابقة .

$$(2) \frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلى}}$$

فنفس النسبة الواحدة يعبر عنها هنا كنسبة لأوقات العمل ، وللقيم التى تتجسم فيها أوقات العمل هذه ، وللمنتجات التى توجد فيها هذه القيم . والمفروض طبعاً أن لمرد « بقيمة المنتج ، القيمة التى أنتجت حديثاً فى يوم عمل ، مع استبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج . وفى هذه الصيغ جمعاء يعبر بصورة باطلة عن درجة استغلال العمل الواقعية أى معدل فائض القيمة . ليكون يوم العمل ١٢ ساعة ، فاذن ، باتخاذ الفروض المذكورة فى الأمثلة السابقة ، يتمثل المعدل الفعلى لاستغلال العمل بالنسبة التالية .

$$\frac{٦ \text{ ساعات فائض عمل}}{٦ \text{ ساعات عمل ضرورى}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{رأس مال متغير قدره ٣ شلنات}} = ١٠٠ \%$$

ولكن نحصل من الصيغ الواردة تحت رقم (٢) على الآتى .

$$\frac{٦ \text{ ساعات فائض عمل}}{\text{يوم عمل طولها ١٢ ساعة}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{قيمة منتجة قدرها ٦ شلنات}} = ٥٠ \%$$

هذه الصيغ التي استنتجناها تعبر حقيقة عن النسبة التي ينقسم بها يوم العمل أو القيمة التي ينتجها بين الرأسمائي والعامل ، وعلى ذلك إذا نظرنا إليها على أنها التعبيرات المباشرة عن معدل التوسع الذاتي لرأس المال ، لصح القانون الخاطئ . الآتي : لا يمكن مطلقاً أن يبلغ فائض العمل أو فائض القيمة ١٠٠ (١) ونظراً لأن فائض القيمة لا يمكن إلا أن يعدو كونه جزءاً من المقدار الكلي للقيمة المنتجة ، فينتج بالضرورة أن فائض العمل يتكون عادة من وقت أقصر من يوم العمل ، أو أن فائض القيمة يمثل دائماً مقداراً أصغر من القيمة الكلية المنتجة . ولكن إذا بلغنا النسبة ١٠٠ : ١٠٠ فلا بد من تساويهما . ولكي يستوعب فائض العمل يوم العمل كله ( ويعني هنا متوسط يوم العمل لأسبوع العمل أو لسنة العمل الخ ) يجب أن يهبط العمل الضروري إلى الصفر . ولكن باختفاء العمل الضروري يختفي العمل الفائض أيضاً ما دام الأخير ليس سوى وظيفة للأول . وعلى ذلك فالنسبة

$$\frac{\text{فائض العمل}}{\text{فائض القيمة}} = \frac{\text{القيمة المنتجة}}{\text{يوم العمل}}$$

لا يمكن أن تبلغ النسبة الحدية  $\frac{100}{100}$  ولا ترتفع إلى  $\frac{100}{100} + s$  ولكن الحال خلاف

هذا بالنسبة إلى معدل فائض القيمة أو درجة استغلال العمل الفعلية . خذ مثلاً تقدير المسيو ليونس دى لاڤيرني عن أن العامل الزراعي الإنجليزي لا يتناول إلا ربع المنتج (٢) أو قيمته مقابل ثلاثة أرباع هي نصيب الرأسمالي ( وهو الفلاح في هذه الحالة ) — وهذا بعيد عن المسألة الأخرى وهي كيفية توزيع الغنيمة فيما بعد بين الرأسمالي (الفلاح) والمالك والآخرين . وحسب هذا التقدير تكون النسبة بين العمل الفائض والعمل الضروري في حالة العامل الزراعي

(١) أنظر مثلاً :

Rodbertus : Soziale Briefe an kirchmann, third leter, Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin, 1851.

(٢) نظراً لأن كافة الأشكال الراقية من عملية الانتاج الرأسمالية عبارة عن أشكال من التعاون ، فليس أسهل من أن نتجاهل صفاتها التعارضية ، وبذا نقول إنها أشكال خالصة للتعاون والاشتراك . وهذا ما فعله الكونت A. de Laborde في كتابه De l'esprit de l'association dans tous les intérêts d la communauté ( باريس ١٨١٨ ) . وفي استطاعة الكاتب الأمريكي هـ . كاري أن يلعب هذه الخدعة الساحرة بنجاح حين يعالج موضوع الحواس التي يتميز بها نظام الرق .

الانجليزي عبارة عن ٣ : ١ وهذه درجة استغلال تبلغ ٣٠٠٪ .

والطريقة السائدة بين الاقتصاديين من حيث النظر إلى ساعات العمل على أنها ثابتة في عددها أيدها استعمال الصيغ الواردة في رقم (٢) إذ فيها تجرى الموازنة دائماً بين فائض العمل ويوم عمل ذي طول معلوم . وينطبق نفس الأمر إذا كان الاعتبار الوحيد هو تقسيم القيمة التي أنتجت . ويوم العمل الذي صار مجسماً في منتجات ذات مقدار معلوم من القيمة ، هو دائماً يوم عمل ذو طول معلوم .

وعادة تمثيل فائض القيمة وقيمة قوة العمل على أنهما أجزاء من القيمة المنتجة ( وهي العادة التي تولدت عن الشكل الرأسمالي في الانتاج وهي عادة سيتضح مغزاها فيما بعد ) تخفي الصفة المخصوصة للعلاقة التي يخفيها رأس المال وهي مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية واستبعاد العامل من المنتج بعد ذلك . وبدلاً من هذه الحقائق لا يرى الناس سوى مظهر آخر خداعاً لعلاقة اشتراك يقسم فيها العامل والرأسمالي المنتج وفق نسب تطابق العناصر المختلفة التي يساهمان بها في تكوينه .

وأما عن الباقي فإن الصيغ الواردة في رقم (٢) قابلة دائماً لأن يعاد تحويلها إلى الصيغ رقم (١) فلو كان لدينا مثلاً :

فائض عمل قدره ٦ ساعات  
يوم عمل قدره ١٢ ساعة  
فإذن يكون وقت العمل الضروري مساوياً ليوم عمل قدره ١٢ ساعة  
ناقصاً فائض العمل الذي قدره ٦ ساعات وبذلك نحصل على الآتي :

$$\frac{100}{100} = \frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{عمل ضروري قدره ٦ ساعات}}$$

وهناك مجموعة ثالثة من الصيغ أوردتها من باب استباق الأمور أكثر من مرة وهما هي :

$$(٢) \quad \frac{\text{فائض قيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضروري}} = \frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$

وقد تؤدي الصيغة  $\frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$  إلى سوء فهم وتجعلنا نظن أن الرأسمالي يدفع ثمن

العمل لا قوة العمل ، ولكن الاعتبار السالفة تجعل في إمكاننا تجنب سوء الفهم هذا ، فالصيغة التالية وهي :

عمل بغير أجر      إن هي تعبير عادي عن الصيغة      فائض عمل  
عمل بأجر      عمل ضروري

فالرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل (أو ثمن قوة العمل وهو غير متماثل دائماً مع القيمة) ، ويأخذ مقابل ذلك القدرة على التصرف في قوة العمل الحية . ويكون حق الانتفاع بقوة العمل هذه من قترتين في الأولى منهما ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة ما يملك من قوة العمل أى قيمة لا تزيد عن كونها معادلاً . وعلى ذلك فالرأسمالي الذي يدفع ثمن قوة العمل يحصل بدوره على منتج ذي ثمن مماثل ، وهو أشبه بما لو كان اشترى السلعة التامة الصنع في السوق . وفي الفترة الثانية وهي فترة العمل الفائض يخلق حق الانتفاع بقوة العمل قيمة الرأسمالي دون أن يدفع عنها مقابلاً<sup>(١)</sup> . فهو يحصل على هذا التحويل لقوة العمل إلى قيمة مجاناً وبلا مقابل ، وبهذا المعنى يمكن أن يقال عن العمل الفائض إنه عمل بغير أجر .

وهكذا ليس رأس المال كما يدعوه آدم سميث السيطرة على العمل فحسب ، ولكنه في أساسه سيطرة على العمل الذي لأجر له . وكل قيمة فائضة مهما كان الشكل الذي تتبلور فيه بعدئذ على هيئة ربح أو ريع أرض أو فائدة الخ ... إن هي في أساسها إلا الصورة المادية التي يبدو بها وقت العمل غير ذي الأجر . ونجد سر التوسع الذاتي لرأس المال في هذه الحقيقة وهي أن رأس المال يجد تحت تصرفه كمية محدودة من عمل الآخرين وهو عمل لا يدفع عنه أجراً .

---

(١) ولو أن الطبيعيين لم يتمكنوا من حل لغز فائض القيمة إلا أنهم استطاعوا على الأقل أن يروا أن فائض القيمة « ثروة مستقلة » يمكن التصرف بها ، وهي ثروة يبيعها المالك وإن لم يشتريها .

# الباب السادس

## الأجور

### الفصل السابع عشر

#### تحويل قيمة أو ثمن قوة العمل إلى أجور

في ظاهر المجتمع البورجوازي يبدو أجر العامل كأنه ثمن العمل ، أى مبلغ محدود من المال يدفع مقابل مقدار محدود من العمل .

ويتحدث الناس عن قيمة العمل ويقولون إن مبلغ النقود الذى يعبر عن تلك القيمة هو الثمن الضرورى أو الطبيعى للعمل . وهم يتحدثون كذلك عن ثمن السوق للعمل كأنه ثمن يتقلب على أى من جانبي ثمنه الضرورى .

ولكن ما قيمة السلعة ؟ إنها الشكل الموضوعى الذى يتخذه العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاجها . حسناً ، وكيف نقيس حجم قيمتها ؟ نقيس تلك القيمة بحجم العمل الذى تتضمنه . وكيف إذن تتأكد من قيمة يوم عمل ذى اثني عشرة ساعة مثلاً ؟ يجب أن نقيسها بساعات العمل الاثني عشرة التى يحتوى عليها يوم عمل ذو ١٢ ساعة — وهو لغو يدعو إلى السخرية<sup>(١)</sup> .

(١) يتحاشى المستر ريكاردو بمهارة صعبة فد تهدد مذهبه القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل التى تستخدم فى الإنتاج . ولو تمسكنا بهذا المبدأ بدقة لتبع هذا أن قيمة العمل تتوقف على كمية العمل التى تستخدم فى إنتاجها ، وهو امر واضح السخافة . وعلى ذلك يجعل المستر ريكاردو قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور أو حسب عبارته ان قيمة العمل تقدر بكمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور وهو يقصد بهذا كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود أو السلع التى تعطى للعامل . وهذا شبيه بالقول إن قيمة القماش لا تقدر بكمية العمل الذى يبذل فى إنتاجها بل بكمية العمل التى تبذل فى إنتاج القصة التى تجرى مبادلة القماش بها .

A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value, pp. 50—51. (By S. Bailey published anonymously).

إذا كان لابد من بيع العمل في السوق كسلعة فهذا العمل يجب أن يكون موجوداً قبل إمكان بيعه . ولكن إذا استطاع العامل أن يجعل لعمله وجوداً مستقلاً ، لباع سلعة لاعملاً<sup>(١)</sup> . وبغض النظر عن هذه المتناقضات فإن المبادلة المباشرة النقود ( أى العمل المجسم ) بالعمل الحى إما أن تقضى على قانون القيمة الذى يبدأ فقط أن ينمو فى حرية على أساس الإنتاج الرأسمالى ، وإما أن يلغى الإنتاج الرأسمالى نفسه الذى يرتكز مباشرة على العمل الأجير . إن يوم العمل ذا الاثنى عشرة ساعة مثلاً تمثله قيمة نقدية قدرها ٦ شلنات والآن أمامنا هنا احتمالان . فإما أن يجرى التبادل بين معادلين وفى تلك الحالة يحصل العامل على ٦ شلنات مقابل عمل اثني عشرة ساعة ، وإذن يكون ثمن عمله مساوياً لما ينتجه . ولكن إذا كان الأمر كذلك لما أنتج فائض القيمة لمشتري عمله ، ولما تحولت الشلنات الست إلى رأس مال ، ولزالت أسس الإنتاج الرأسمالى وهى التى عليها يبيع عمله ويصبح عمله عملاً أجيراً . والأمر الممكن الثانى هو أنه يحصل لقاء عمل الساعات الاثنى عشرة على أقل من ٦ شلنات أى أقل من عمل الساعات الاثنى عشرة ؛ وهى فى هذه الحالة يبادل عمل ١٢ ساعة بعمل ١٠ أو ٦ ساعات أو ربما أقل من ذلك حسب ما تكون الحال . ومثل هذا التعادل لأحجام غير متساوية لا يقتصر على أنه يضع حداً لتعيين القيمة . وليس فى الإمكان التعبير عن تناقض هادم لذاته كهذا أو صياغته كقانون عام<sup>(٢)</sup> .

ولا نستفيد فى هذا المأزق إذ نفسر مبادلة مقدار أكبر أو أقل من العمل بأن نقول إن للعمل شكلاً مختلفاً فى الحالتين ، وإن أحد العاملين مجسم والآخر عمل حى<sup>(٣)</sup> . وتزداد

(١) إذا سميت العمل سلعة فإنه غير السلعة التى تنتج أولاً بقصد التبادل ثم يؤتى بها إلى السوق حيث يجب مبادلتها بالسلع الأخرى تبعاً لما فى السوق إذ ذاك من مقادير كل سلعة . إن العمل يخلق فى اللحظة التى يؤتى بها إلى السوق ، بل إنه ليؤتى به إلى السوق قبل ان يخلق .

Observations on certain Verbal Disputes, etc., pp. 75-76.

(٢) إذا نظرنا إلى العمل كأنه سلعة ، ورأس المال وهو منتج العمل على أنه سلعة أخرى ، فحينئذ إذا كانت قيمتا هاتين السلعتين ينظمهما مقداران متساويان من العمل ، فإن مقداراً معلوماً من العمل تجرى ... مبادلته بكمية رأس المال التى انتجها نفس المقدار من العمل ؛ كما أن العمل السابق ... تجرى المبادلة بينه وبين نفس المقدار من العمل الحالى . ولكن قيمة العمل بالنسبة إلى السلع الأخرى ... لا تعينه كميات متساوية من العمل .

E. G. Wakefield, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London. 1836, vol. 1, p. 231.

(٣) « أصبح من الضروري أن نوافق » (صورة جديدة من «العقد الاجتماعى») «على أنه حينما ==



سخافة هذا إذا ذكرنا أن قيمة السلعة لا يعينها مقدار العمل المجهس فيها فعلا ، وإنما مقدار العمل الحى اللازم لإنتاجها . لنفرض أن ساعة تمثل ست ساعات عمل . فإذا حدثت اختراعات جعلت فى الإمكان إنتاج هذه السلعة فى ٣ ساعات هبطت قيمة السلعة التى تم إنتاجها إلى النصف فهى لا تمثل الآن إلا ثلاث ساعات من العمل الاجتماعى الضرورى بدلا من الساعات الست التى كانت تمثلها قبلا . وعلى ذلك فالذى يعين قيمة السلعة إنما هو مقدار العمل اللازم لإنتاجها ، لا الشكل المجهس لهذا العمل .

والذى يواجه صاحب النقود فى السوق هو العامل لا العمل ، فالعامل إنما يبيع قوته على العمل . وبمجرد ابتداء العمل لا تعود هذه القوة ملكا للعامل وبذا لا يعود فى إمكانه بيعها . فالعمل هو جوهر القيمة ومقياسها الكامن ولكنه غير ذى قيمة بذاته (١) .

وحين يقال « قيمة العمل » فى هذه العبارة لاتمضى الفكرة عن القيمة فحسب ، بل إنها تتحول إلى نقيضها . فهذه العبارة خيالية كما لو تحدثنا عن قيمة الكرة الأرضية . ولكن هذه التعبيرات الخيالية تنشأ من نفس علاقات الإنتاج ، فهى أنواع للأشكال المظهرية من العلاقات الأساسية . إن طلاب العلوم الأخرى يدركون كون الأشياء المظهرية تبدو أحيانا فى أشكال مقلوبة ، ولكن الاقتصاديين السياسيين هم الطلاب الوحيدون الذين لا يعرفون هذه الحقيقة (٢) .

= يعبر التبادل بين عمل تم أدائه وعمل يجب القيام به فإن الأخير ( الرأسمالى ) تكون قيمته أعلى من قيمة الأول ( العامل ) .

Simonde (de Sismondi) : De la richesse commerciale, Geneva, 1803, vol. I, p. 37

(١) « العمل معيار القيمة الوحيد ... ومبدع جميع الثروة ، ليس سلعة » Thomas Hodgskin  
(٢) إن الذين يحاولون أن يفسروا أمثال هذه العبارات على أنها لا تزيد عن كونها نوعا من إسراف الشعراء فى أقوالهم ، إنما يظهرون مدى عجز تحليلهم . قال برودون « يقال إن العمل ذو قيمة لا على أنه نفسه سلعة بل من حيث القيم الكاسنة التى يظن أنه يتضمنها . إن قيمة العمل تعبير مجازى . » ولورد على هذا وضعت مؤلفى « فتر الفلسفة » وقلت ( ص ٣٤ — ٣٥ ) ما يأتى « لأنه لا يرى فى العمل بوصفه سلعة ، وهى حقيقة عذيفة ، إلا ألفاظا وعلى ذلك علينا أن نظن أن المجتمع المعاصر كله القائم على أساس العمل كسلعة يجب أن ننظر إليه كأنه يقوم على عبارات شعرية وتعبير مجازى . إذا شاء المجتمع أن يتخلص من متاعبه فما عليه إلا أن يتخلص من عبارات وألفاظ ويعمد إلى تغيير شكلها ، وما عليه إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تميد طبع قاموسها فى شكل جديد . » وأسهل لنا بطبيعة الحال أن نذهب إلى أن التهمة لا تمنى شيئا مطلقا ، وندمج كل شيء فى هذه الطبقة وهذا ما يفعله ج . ب . سائى . السؤال : « ما القيمة ؟ » الجواب : « إنها ما يساويه الشيء » . السؤال « وما الثمن ؟ » الجواب « قيمة انقيمة ممبرأ عنه بالنقود » . السؤال « ولم تسكون لزراعة القرية ... قيمة ؟ » الجواب « لأننا نحدد لها ثمنا » . وهكذا فالقيمة عبارة عما يساويه الشيء ، والأرض ذات قيمة لأننا نعبّر عن قيمتها بالنقود . وهذا بكل تأكيد طريقة بسيطة جدا لإدراك أسباب الأشياء !

لقد استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الحياة اليومية العادية عبارة « ثمن العمل » دون أن يحاول نقدها ، ثم أخذ يتساءل بعد ذلك عن كيفية تعيين هذا الثمن . وسرعان ما اعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التغيير في نسبة العرض والطلب لا يمكن أن يفسر — بصدد ثمن العمل أو ثمن أية سلعة أخرى — أكثر من تغيرات في الثمن وبعبارة أخرى تقلبات أثمان السوق فوق أو دون مقدار محدود . فإذا توازن العرض والطلب انقطعت التقلبات في الثمن (مع تساوى الأشياء الأخرى) ؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك عجز العرض والطلب عن تفسير أى شيء . إن ثمن العمل ، حين يكون هناك توازن بين العرض والطلب ، هو ثمنه الطبيعي ، أى ثمنه مستقلاً عن النسبة بين العرض والطلب ، وهذا هو الشيء الواقعى الذى علينا أن نحله . ثانياً : بملاحظة التقلبات في أثمان السوق خلال فترة طويلة كسنة مثلاً ، وُجد أن كلا منها يمحو الآخر ، مخلفاً ثمناً متوسطاً أى كمية محدودة . ومن الواضح إذن أن الثمن المتوسط يجب أن يعينه عامل آخر خلاف الانحرافات عنه وهى الانحرافات التى محا كل منها الآخر . وهذا الثمن الذى يسيطر ويتحكم في أثمان السوق العرضية للعمل ( وسماه الطبيعيون السعر الضرورى ) وأطلق عليه آدم سميث « الثمن الطبيعى للعمل » — هذا الثمن كما فى حالة السلع الأخرى ، لا يمكن أن يكون سوى قيمته معبراً عنها بالنقد . وبهذه الطريقة توهم الاقتصاد السياسي أن فى استطاعته أن يغوص خلال أنحاء العمل العرضية فيصل إلى قيمته . وهذه القيمة عيبتها نفقة الإنتاج ، كما هو الشأن فى السلع الأخرى . ولكن ماهى نفقة إنتاج العامل . ما الذى يتكلفه إنتاج العامل ، أو إعادة إنتاجه ، وقد سمح الاقتصاديون لهذا السؤال أن يحل محل السؤال الذى سألوه فى أول الأمر ، وذلك عن غير وعى عنهم ، لأنهم ظلوا فيما يتعلق بمشكلة نفقة إنتاج العمل ، يدورون ويدورون فى دائرة دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام . وعلى ذلك فما يطلق عليه فى الاقتصاد السياسى عبارة قيمة العمل إنما هو فى الحقيقة قيمة قوة العمل وهى الثروة الموجودة فى شخص العامل ، وهى تختلف عن وظيفتها كما تختلف الآلة عن العمل الذى تقوم به . وبسبب انهماكهم فى بحث الفرق بين أثمان السوق للعمل وقيمة السلع التى ينتجها العمل الخ . . . تراهم لم يلاحظوا أبداً أن اتجاه التحليل لم يؤد بهم من أسعار السوق للعمل إلى قيمته المفترضة فحسب ، بل أدى بهم إلى تحليل قيمة العمل هذه إلى قيمة قوة العمل . ونظراً لغفلتهم عن نتيجة تحليلهم ، ونظراً لتقبلهم بنظرة غير انتقادية عبارات « قيمة العمل » ، « الثمن الطبيعى للعمل » الخ كأنها تعبيرات صادقة نهائية لعلاقة القيمة التى كانوا يبحثونها ، وقع الاقتصاديون الكلاسيكيون

( كما سنرى فيما بعد ) فى اضطرابات ومتناقضات ، وبهذا أعدوا للاقتصاديين الدهماء أساساً متيناً يمارسون عليه تلك العقيدة التى أصبحت مبدأ بالنسبة إليهم . وهى عقيدة التفاهة أى عبادة المظاهر .

ولنتقل الآن لئرى كيف أن قيمة وثمن قوة العمل يتمثلان فى شكلهما المتحول على هيئة أجر .

نعلم أن القيمة اليومية لقوة العمل تحسب على أساس ما ينتظر من الحياة للعامل ، وأنه بالمثل يتطابق مع هذا طول محدود ليوم العمل ؛ ولنفرض أن يوم العمل المعتاد عبارة عن ١٢ ساعة وأن القيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات أى التعبير النقدي لقيمة تتجسم فيها ست ساعات ، فحين يتسلم العامل ٣ شلنات فإنه يحصل على قيمة مادية من قوة عمل تشتغل فترة قدرها ١٢ ساعة . وإذا كنا الآن نعبر عن هذه القيمة اليومية لقوة العمل على أنها قيمة يوم العمل ، لحصلنا على الصيغة التالية : عمل ١٢ ساعة له قيمة قدرها ٣ شلنات . وهكذا تعين قيمة قوة العمل قيمة العمل ، أو تعين ثمنها الضروري إن شئنا التعبير عن ذلك بالنقود . وإذا كان ثمن قوة العمل من جهة أخرى ينحرف عن قيمتها فإن ثمن العمل ينحرف بالمثل عما يقال له قيمة العمل .

وبما أن قيمة العمل ليست إلا تعبيراً غير سليم عن قيمة قوة العمل فمن الأمور الواضحة بذاتها أن قيمة العمل يجب أن تكون دائماً أقل من القيمة التى تخلقها لأن الرأسمالى يحرص دائماً على أن قوة العمل تواصل العمل خلال وقت أطول مما يلزم لإعادة إنتاج قيمتها . ففي المثال السابق قيمة قوة العمل التى تشتغل ١٢ ساعة عبارة عن ٣ شلنات ولإعادة إنتاج هذه القيمة يجب أن يشتغل العامل ٦ ساعات . لكن القيمة المنتجة عبارة عن ٦ شلنات ذلك لأن قوة العمل تشتغل خلال الاثنى عشرة ساعة ، والقيمة المنتجة تتوقف لا على قيمة قوة العمل ذاتها بل على المدة التى تقوم خلالها بإداء وظيفتها . وهكذا نصل إلى النتيجة التى تبدو سخيفة لدى أول نظرة ، وهذه النتيجة هى أن العمل الذى يخلق قيمة قدرها ٦ شلنات ، قيمته ذاته ٣ شلنات (١) .

---

(١) أنظر كتاب « نقد للاقتصاد السياسى » حيث ذكرت (ص ٤٠) أن فى ذلك الجزء من العمل الذى يتعامل مع رأس المال نجد حلاً للمشكلة الآتية « كيف يؤدى الانتاج على أساس القيمة التبادلية التى يعينها وقت العمل وحده » إلى النتيجة الآتية وهى أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتج العمل التبادلية ؟ » .

وعلاوة على ذلك نرى أن القيمة وقدرها ٣ شلنات والتي تمثل ذلك الجزء من يوم العمل المدفوع أجره ( أى الست ساعات من العمل ) تبدو كأنها قيمة أو ثمن المجموع الكلى ليوم العمل ذى الاثنى عشرة ساعة وهو الذى يتضمن ٦ ساعات من العمل بغير مقابل . وعلى هذا فشكل الأجر يزيل كل أثر لتقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض ، أى إلى عمل له أجره وآخر لا أجر له . ويتخذ كل العمل مظهر عمل دفع له أجره . وفى نظام السخرة ( العمل الاجبارى فى ظل النظام الإقطاعى ) تجد ثمن عمل القن لنفسه وعمله الاجبارى للسيد منفصلا كل منهما عن الآخر من حيث الفراغ ( أى المكان والزمان ) وتجد كلا منهما واضحا متميزا عن الآخر . وفى عمل العبد نجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذى لا يقوم فيه العبد لا بإحلال قيمة وسائل عيشه وبالتالي الذى يعمل فيه لنفسه حقيقة - نقول إن ذلك الجزء يتخذ مظهر عمل لمالك العبد ، ويبدو عمل العبد كله بدون أجر (١)

أما فى حالة العمل الأجر من جهة أخرى فتحى العمل الفائض أو الذى لا أجر له يبدو كأنه عمل دفع عنه أجره . ففى حالة واحدة تخفى علاقة الملكية حقيقة كون العبد يشتغل جانباً من وقته لنفسه ، وفى الحالة الأخرى تخفى علاقة النقود حقيقة كون العامل الأجير يعمل جانباً من وقته بلا مقابل .

ومن هنا نستطيع أن ندرك الأهمية الحاسمة لتحويل قيمة و ثمن قوة العمل إلى شكل أجر للعمل أو إلى قيمة و ثمن العمل ذاته . وعلى أساس هذا الشكل الظاهرى الذى يجعل العلاقة الحقيقية خفية ويبرز عكسها تماما ، تقوم التصورات القانونية التى يعتقد بها العامل والرأسمالى سواء بسواء ، وكافة تصرفات الرأسمالى فى الإنتاج ، وجميع صورها الخادعة عن الحرية ، وكل المبررات الخادعة التى يلجأ إليها الاقتصاديون الدهماء .

وليس أسهل من تفسير السبب فى هذا ، والسبب فى أن هذا الشكل المظهرى ضرورى — حتى ولو كان التاريخ قد استغرق زمنا طويلا فى حل سر الأجور الخفى . وفى أول الأمر يبدو التبادل بين رأس المال والعمل كأنه من نفس نوع شراء وبيع السلع الأخرى . فالمشتري يدفع مبلغا معينا من النقود والبائع يقدم سلعة من نوع مختلف عن النقود . وشعور رجل القانون

---

(١) تمد « المورننج ستار » الصحيفة اللندنية من أسنة حال حرية التجارة وتميز ببساطة تدنو من الغباء . وقد صرحت الصحيفة مرارا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وهى تتميز بالغضب الأدبى ، أن العبيد فى الولايات المتحالفة كانوا يشتغلون دون مقابل مطلقا - وكان يحسن لو أنها وازنت بين ما يتكلفه مثل هذا العبد فى اليوم بما يتكلفه عامل حر مثلا فى حى لايت لاند بلندن !

لا يستطيع أن يرى هنا أكثر من اختلاف مادي يعبر عن نفسه في الصيغ المعادلة من الوجهة القانونية . « أعطى كي تعطي ، وأعطى كي تصنع واصنع كي تعطي ، واصنع كي تصنع » .

وفضلاً عن هذا بما أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حجتان غير قابلتين للتساوي والتعادل فإن التعابير « قيمة العمل ، و « ثمن العمل » لا تبدوا أكثر بعداً عن السداد عن تعبيرات « قيمة القطن ، و « ثمن القطن » . وإلى جانب هذا فالعامل يتناول الأجر بعد أن يؤدي عمله . فمن حيث وظيفتها كوسيلة للدفع ، تجسم النقود فيما بعد قيمة أو ثمن السلعة التي تسلم ، والتي هي — في الحالة المعروفة — قيمة أو ثمن العمل الذي تم أدائه . وأخيراً فالقيمة الاستعمالية التي يسلمها العامل إلى الرأسمالي ليست في الحقيقة قوته على العمل ، ولكنها وظيفة تؤديها قوة العمل — أي عمل نافع معين مثل الخياطة وعمل الأحذية والغزل أو حشاً نشاء . والعقل العادي عاجز تماماً عن أن يدرك أنه من وجهة أخرى هذا النوع الخصوص من العمل له مغزى عام كعنصر يخلق قيمة ، وكصفة تميزه عن كافة السلع الأخرى . لنضع أنفسنا مكان العامل الذي نفرض أنه يحصل مقابل عمله ١٢ ساعة على القيمة التي يخلقها في ست ساعات ولتكن ٣ شلنات مثلاً . وبالنسبة إليه يكون عمله مدى ١٢ ساعة هو في الحقيقة الوسيلة التي يتمكن بها من شراء الشلنات الثلاث . وقد تختلف قيمة قوته على العمل تبعاً لقيمة وسائل عيشه الاعتيادية من ٣ إلى ٤ شلنات أو ٣ شلنات إلى اثنين ، كما أنه في حالة ثبات قيمة قوة العمل قد يترتب على تغييرات العرض والطلب أن يرتفع ثمن قوة العمل إلى ٤ شلنات أو يهبط إلى شلنين ، ولكن العامل يؤدي دائماً عملاً خلال ١٢ ساعة . هذا يستتبع بالضرورة أن أي تغيير في حجم المعادل يبدو في نظر العامل الذي يتسله تغييراً في قيمة أو ثمن العمل الذي دام ١٢ ساعة . لهذا نجد أن آدم سميت الذي عامل يوم العمل على أنه ثابت<sup>(١)</sup> قد خدعته هذه الظاهرة التي سلفناها فاعتقد أن قيمة العمل ثابتة برغم ما تعرض له قيمة وسائل العيش من اختلاف . وبرغم أن نفس يوم العمل الواحد يأتي للعامل بمقدار من النقود يختلف من حالة إلى أخرى .

لنتحول الآن إلى النظر في أمر صاحب رأس المال . إنه يريد الحصول على أكبر قسط من العمل بأقل مبلغ من النقود ، وعلى ذلك فالشيء الوحيد الذي يعنيه من الناحية العملية إنما هو الفرق بين ثمن قوة العمل والقيمة التي تخلقها قوة العمل عن طريق قيامها بمهمتها

---

(١) حين يكتب آدم سميت في موضوع نظام دفع الأجور بالنقطة (الوحدة) تراه يشير بطريقة عابرة فقط إلى التغييرات في يوم العمل .

ووظيفتها . ولكنه يحاول أن يشتري جميع السلع بأرخص ما يمكن ، كما أنه يفسر لنا دائماً الربح الذى يحصل عليه على أنه ناجم عن الشراء بثمان بخس والبيع بثمان مرتفع ، أى شراء الشيء بما دون قيمته وبيعه بأعلى منها . بناء على هذا يعجز عن ان يدرك انه حتى إذا كان لشيء كقيمة العمل وجود حقيقى وحتى إذا كان قد دفع هذه القيمة حقيقية ، فانه لا يمكن وجود رأس مال لأن نقوده لم تتحول إلى رأس مال .

وفضلاً عن هذا فالحركة الفعلية للأجور تبدى لنا ظواهر يبدو أنها تثبت أن ما يدفع أجره ليس قيمة قوة العمل وإنما قيمة وظيفتها أى العمل ذاته . ونستطيع أن نرجع هذه الظواهر إلى طبقتين كبيرتين . فأولاً لدينا تغيير فى الأجور مرتبط بتغيير فى طول يوم العمل . وتستطيع أن نستنتج من هذا أنه نظراً لأن استئجار آلة لمدة أسبوع قد يكلفنا أكثر من استئجارها ليوم فإن ما ندفع مقابلها ليس قيمة الآلة بل قيمة عملها . ثانياً لدينا انفوارق الفردية فى أجور مختلف العمال الذين يؤدون نفس النوع من العمل ، ونجد نفس انفوارق الفردية فى نظام الرق حيث تباع قوة العمل علناً وبدون تحفظ ، ولكن هنا لا تنشأ أى أوهام . وفى عصر نظام الرق تكون أية ميزة ناجمة عن قوة عمل فوق المتوسط أو الضرر من قوة عمل دون المتوسط ، من نصيب مالك العبد ، بينما فى نظام العمل الأجير يعود النفع أو الضرر على العامل نفسه لأنه هو نفسه الذى يبيع مائه من قوة عمل ، بينما قوة عمل العبد يبيعها شخص آخر .

وأما عن الباقي بصدد الشكل الظاهرى « قيمة وثمان العمل » أو « الأجور » عند الموازنة مع العلاقة الأساسية التى فى أساس ذلك الشكل المظهرى الذى هو قيمة وثمان قوة العمل — فإن نفس الاختلاف يصدق على كافة الأشكال المظهرية وطبقاتها الفرعية الخفية . إن الأشكال الظاهرية تبدو بصورة تلقائية ومباشرة كأشكال من الفكر عادية ( سائدة ) ويجب البحث عن الطبقات التحتية الفعلية بالبحث العلمى . ويقترّب الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحقيقة الداخلية بدون أن يصوغها عن إدراك ووعى . هذه الصياغة الواعية مستحيلة بالنسبة لعلم الاقتصاد إلا إذا خلع عنه رداءه البورجوازى .

## الفصل الثامن عشر

### دفع الأجور حسب نظام الوقت

تتخذ الأجور بدورها أشكالا متباينة وإن كانت أبحاث الاقتصاديين لا تجعلنا قادرين على فهمها نظراً لأن اهتمامهم بالجواهر يحملهم على إغفال الفوارق الشكلية . ومع أن بيان هذه الأشكال المتعددة الجوانب ينتمى إلى المذهب الخاص بالعمل الأجير وهذا لا محل له في هذا المؤلف ، إلا أن أرى من اللازم أن نميز بصورة موجزة بين الشككين السائدين من دفع الأجور . يذكر القارىء أن قوة العمل تباع دائماً لمدد محدودة ولهذا تبدو قيمتها اليومية أو الأسبوعية الخ بشكل «أجر يدفع حسب نظام الوقت» أى تتخذ شكل الأجر اليوى أو الأسبوعى الخ . ويتعين علينا أولاً أن نشير إلى أن القوانين التى أوردناها فى الفصل الخامس عشر عن التغيرات التى تطرأ على الأحجام النسبية لثن قوة العمل وفائض القيمة ، تستطيع بتغيير بسيط فى الشكل أن تتحول إلى قوانين للأجور . وبالمثل فالتمييز بين القيمة التبادلية لقوة العمل وبقية وسائل العيش التى تتحول إليها هذه القيمة يظهر الآن بأنه تمييز بين الأجور الاسمية والحقيقية . . . ويكفيها الآن أن نعرض لمسائل قليلة يتميز بها نظام الأجر حسب الوقت .

إن مبلغ النقود<sup>(١)</sup> الذى يتسلمه العامل لقاء عمله يوماً أو أسبوعاً هو الأجر الاسمى أو الأجر مقدراً بالقيمة . ومن الواضح أن التغير فى طول يوم العمل (أى مقدار ما يؤديه العامل من عمل يومياً) يتبعه أن نفس الأجر اليوى أو الأسبوعى الخ قد يمثل ثمناً مختلفاً للعمل — ومعنى هذا دفع مبالغ مختلفة جداً لنفس المقدار من العمل<sup>(٢)</sup> . لهذا يتعين علينا فى نظام الأجر حسب

(١) ستفرض ثبات قيمة النقود .

(٢) « ثمن العمل عبارة عن المبلغ الذى يدفع لقاء مقدار معلوم من العمل ( سير ادورد وست : « ثمن القمح وأجر العمل » ، لندن ١٨٢٦ ص ٦٧ ) . وقد وضع وست مقالا ( دون ذكر اسم المؤلف ) يعد بداية عصر فى تاريخ الدراسات الاقتصادية فى إنجلترا ، وعنوانه :

Essay on the Application of Capital to Land, by a Fellow of University College, Oxford, London, 1815.

الوقت أن نميز بين المبلغ الكلي للأجور (الأجور اليومية أو الأسبوعية الخ) و ثمن العمل . فكيف نوجد هذا الثمن ، وكيف نتأكد من القيمة النقدية لكمية معلومة من العمل ؟ في الإمكان معرفة متوسط ثمن العمل عن طريق قسمة متوسط القيمة اليومية لقوة العمل على عدد الساعات التي يحتوي عليها يوم العمل المتوسط . فإذا كانت هذه القيمة ٣ شلنات ( وهي القيمة التي يخلقها عمل ٦ ساعات ) وإذا كان اليوم ١٢ ساعة كان ثمن ساعة عمل واحدة  $\frac{3}{12}$  أى ٣ بنسات . هذا الثمن الذي حققناه هكذا هو وحدة قياس ثمن العمل .

لهذا قد يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي على ما هو عليه مع أن ثمن العمل يتناقص باستمرار . فلو فرضنا أن يوم العمل العادي ١٠ ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات كان ثمن الساعة  $\frac{3}{10}$  بنس ولكنّه يهبط إلى ٣ بنسات لو أصبح يوم العمل ١٥ ساعة ، وفي كل هذا يظل الأجر اليومي أو الأسبوعي دون تغيير . وبالعكس قد يرتفع الأجر الأسبوعي الخ برغم ثبات ثمن العمل بل وبرغم هبوطه . فلو شمل يوم العمل ١٠ ساعات وكانت قيمة قوة العمل في اليوم ٣ شلنات كان ثمن الساعة  $\frac{3}{10}$  بنس . فإذا ترتب على تحسن أحوال التجارة اشتغال العامل ١٢ ساعة في اليوم مع ثبات ثمن العمل أصبح الأجر اليومي ٣ شلنات و  $\frac{1}{10}$  بنس ويمكن بلوغ نفس النتيجة عن طريق زيادة حدة العمل دون أن يصحب ذلك تغيير في حجمه ( أى مدته ) (١) . وعلى ذلك قد تكون الزيادة في الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي مصحوبة بـ ثمن عمل لم يتغير أو بهبوط فيه . وينطبق نفس الأمر على دخل الأسرة العاملة حيث أن ما يقوم به رئيسها من عمل يكمله عمل بقية الأفراد ، ولهذا فهناك وسائل لخفض ثمن العمل وهي خارجة عن خفض الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي (٢) .

(١) « يتوقف أجر العمل على ثمنه ومقداره ... وليس من الضروري أن تتطوى الزيادة في أجر العمل على ارتفاع في ثمنه ، فقد يرتب على عمالة كاملة وجود كبيرة تبذل أن يزداد أجر العمل إلى حد بالغ مع بقاء ثمنه على ما هو عليه » ( وست : مصدر سابق ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٢ ) . ولكن السؤال الرئيسي هو كيفية تعيين « ثمن العمل » ، ولكن وست يتجنب الأمر بالقول التافه .

(٢) يعد مؤلف An Essay on Trade and Commerce من أشد المدافعين عن البورجوازية الصناعية تعصبا في القرن الثامن عشر ؛ وقد أدرك هذه النقطة ولكنه عبر عنها بطريقة مضطربة فقال « إن ثمن المؤن والضروريات هو الذى يعين كمية العمل لا ثمنه ( ويقصد بهذا الأجر اليومي أو الأسبوعي الإسمي ) : خفضوا ثمن الضروريات وبالطبع تخفضون كمية العمل ؛ ما يتناسب مع ذلك ... ويعلم أرباب الصناعة سبلا مختلفة لرفع وخفض ثمن العمل وذلك إلى جانب تغيير مبلغه الإسمي » ( ص ٤٨ ، ٦١ ) . وقد كتب سينيور نساو في كتابه « محاضرات ثلاث عن معدل الأجر » (لندن ١٨٣٠ ص ١٤) =



يمكن إذن أن نقول بوجود قانون عام فحواه أنه إذا علمنا مقدار العمل اليومي أو الأسبوعي فإن أجره يتوقف على ثمن العمل الذى يتخير هو ذاته تبعا لقيمة قوة العمل أو لمدى انحراف ثمنها عن قيمتها . كذلك إذا علمنا ثمن العمل كان الأجر اليومي أو الأسبوعي متوقفا على كمية العمل اليومي أو الأسبوعي .

إن ثمن ساعة العمل ، أى وحدة الأجر بنظام الوقت ، عبارة عن مبلغ القيمة اليومية لقوة العمل مقسوماً على عدد ساعات اليوم العادى من العمل . نفرض أن طول اليوم ١٢ ساعة ، وقيمة العمل اليومية ٣ شلنات (القيمة التى يولدها عمل ست ساعات) ؛ هنا يكون ثمن ساعة العمل ٣ بنسات ومبلغ القيمة التى يتم إنتاجها فى ساعة عمل ٦ ست بنسات . فإذا اشتغل العامل أقل من ١٢ ساعة يومياً ( أى أقل من ٦ أيام فى الأسبوع ) وليكن ذلك ٦ أو ٨ ساعات فقط كان أجره اليومي (٢) أو (١ ١/٢) شلن حسب الثمن المعلوم للعمل (١) . وبما أنه حسب فرضنا يجب أن يعمل فى المتوسط ست ساعات يومياً كي ينتج فقط أجر يوم مطابق قيمة ماله من قوة العمل ، وبما أنه طبقاً لنفس الفرض يشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للأسالى ، يتضح إذن أنه لا يستطيع أن يحصل لنفسه على منتج ٦ ساعات إذا استخدم أقل من ١٢ ساعة . لقد بحثنا الآثار الهدامة للإرهاق فى العمل ، وهنا نستطيع أن نبصر المتاعب التى يتعرض لها العامل إذا لم يتوافر العمل الكافى لديه .

إذا تحدد أجر الساعة بطريقة تجعل صاحب رأس المال لا يلتزم بدفع أجر يوم أو أسبوع وإنما يدفع أجر الساعات التى يشاء أن يستخدم العامل فيها ، أصبح فى إمكانه استخدام العامل وقتاً أقصر من الوقت الذى كان فى الأصل أساساً لتقدير أجر الساعة أو أساساً لوحدة قياس ثمن العمل .

#### القيمة اليومية لقوة العمل

وبما أن وحدة القياس تعينها النسبة التالية  $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات}}$  فإن هذه

== ما يأتى (مستعينا بالكتاب السالف الذكر دون الإشارة إليه) : « يهتم العامل قبل كل شئ بمقدار الأجر » ، ومعنى هذا أنه يهتم بما يقسّمه أى المبلغ الإسمى للأجر ، لا فيما يعطيه للغير أى كمية العمل ! (١) يختلف الأثر التاجم عن هبوط غير عادى فى العمالة عنه فى حالة حدوث خفض عام فى يوم العمل بحكم التشريع . فليس للأول أى علاقة بالطول المطاق ليوم العمل وقد يحدث فى يوم طوله ١٥ ساعة أو ٦ ساعات . وفى الحالة الأولى يحسب الثمن العادى للعمل على أساس الفرض بأن العامل يستخدم ١٥ ساعة فى اليوم ، وفى الحالة الأخيرة على أساس افتراض اشتغاله ٦ ساعات فى المتوسط . وعلى ذلك فالنتيجة واحدة إذا اشتغل فى إحدى الحالتين ٧ ١/٢ ساعات فقط وفى الأخرى ٣ ساعات فقط .

الوحدة تفقد معناها حالما لا يصبح يوم العمل محتويا على عدد محدود من الساعات ، وتنقسم الرابطة بين العمل ذى الأجر والعمل الذى لا مقابل عنه ، ويستطيع الرأسمالى الآن أن يستخلص كمية محدودة من فائض العمل دون أن يسمح للعامل بوقت العمل الضرورى اللازم لعيشه ، ويستطيع أن يقصى على انتظام العمل ويتبع أهواءه أو مصلحته الموقفة بحيث يجعل الارهاق الشديد تعقبه فترات من البطالة الكاملة أو الجزئية . ويستطيع بحجة أنه يدفع « الثمن العادى للعمل » أن يطيل يوم العمل أكثر من المعتاد بدون أن يعرض العامل عن هذا تعريضاً مناسباً ؛ وهذا يفسر لنا سخط عمال صناعة البناء بلندن سنة ١٨٦٠ لما حاول الرأسماليون تنفيذ أجر الساعة عليهم . ويضع التحديد القانونى ليوم العمل حداً لهذه المساواة ؛ إلا أنه بالطبع لا يوقف خفض العمل الناجم من منافسة الآلات أو من التغيير فى نوع العمال ، أو من الأزمات الجزئية أو العامة .

حين يأخذ الأجر اليومى أو الأسبوعى أو اليومى فى الازدياد فقد يظل ثمن العمل ثابتاً بصورة إسمية وقد يهبط برغم ذلك دون مستواه العادى . ويحدث هذا دائماً عند إطالة يوم العمل أكثر من المعتاد مع فرض ثبات ثمن العمل أو ثمن ساعة العمل . ففي العكس التالى القيمة اليومية لقوة العمل

---

إذ زاد البسط زاد المقام بأسرع منه ، ونظراً لأن قيمة قوة العمل يوم العمل

توقف على البلى الذى يصحب استخدامها لهذا تزيد مع مدة عملها وتكون الزيادة فى القيمة أسرع منها فى المدة التى تؤدى خلالها وظيفتها . وفى كثير من فروع الصناعة حيث يسود نظام الأجر حسب الوقت وحيث لا توجد قيود قانونية على يوم العمل قضى العرف باعتبار يوم العمل عادياً إذا بلغ طوله حداً معيناً . فمثلاً يقال ليوم العشر ساعات « يوم العمل العادى » أو « يوم العمل » أو « ساعات العمل المنتظمة » وغير ذلك . أما ما يزيد عن هذا فيعد من قبيل العمل الزائد عن المقرر ، وإذا كانت الساعة هى وحدة القياس كان أجر الساعة من العمل الزائد عن المقرر يحسب غالباً على أساس معدل (مستوى) منخفض إلى حد يدعو للسخرية (١) . فيوم العمل العادى هنا كسر من يوم العمل الفعلى ، وكثيراً ما نجد الأخير

---

(١) « معدل الأجر عن العمل الزائد عن المقرر ( فى صناعة عمل الدتلا ) صغير جداً ويتراوح بين  $\frac{1}{3}$  و  $\frac{1}{4}$  بنسب من الساعة الواحدة ، بحيث تجد التناقض مؤلماً بينه وبين مبلغ الأذى الذى يصيب صحة العمال وقوتهم ... وهذا المقدار الصغير الذى يكسبونه على هذا النحو غالباً ما يتفقونه بسبب ما يحتاجون إليه من تغذية زيادة عن المعتاد » ( لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثانى ، ص ١٦ رقم ١١٧ ) .

يسود خلال فترة من السنة أطول من التي يغلب فيها يوم العمل العادى (١) . وحين يُطال يوم العمل بعد حد عادى معين يتخذ ثمن العمل فى مختلف الصناعات البريطانية شكلا بحيث يكون منخفضا خلال ما يقال له يوم العمل العادى إلى درجة تجعل العامل مضطرا إلى العمل فترة خلاف الوقت المقرر وبمعدل أعلى وذلك كى يحصل على أجر يمكنه من أن يعيش (٢) . والتحديد القانونى ليوم العمل يضع حدا لهذه المساوىء (٣) ومن المعلوم انه كلما طال يوم العمل فى اى فرع من الصناعة هبط الأجر (٤) . ويوضح المفتش رديجراف هذا بعرض نسبى لفترة عشرين عاما ( ١٨٣٩ — ٥٩ ) يرينا كيف ارتفعت خلالها الأجور فى المصانع

---

(١) حدث هذا فى صناعة تلوين الورق قبل تطبيق قانون المصانع عليها حديثا . « لمتنا نشتغل دون التوقف لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل البالغ عشر ساعات ونصف ينتهى فى الساعة ٤/٣٠ مساء . وبعد ذلك نشتغل مقدارا آخر ونادرا ما ننتهى قبل السادسة مساء . » ( شهادة المستر سميت ، لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٢٥ ) .

(٢) حدث هذا فى مصانع النوبيض الاسكتلندية قبل تطبيق قانون المصانع عليها سنة ١٨٦٢ . فى بعض جهات اسكتلنده كان العمال يشتغلون يوم العمل العادى ( ١٠ ساعات ) بأجر يومى قدره شلن وبنشان ، ثم ٣ — ٤ ساعات بعد ذلك لقاء ٣ بنشات عن الساعة الواحدة . ومعنى هذا عدم استطاعة العامل أن يكسب أكثر من ٨ شلنات فى الأسبوع إذا اشتغل الوقت العادى وهو أجر غير عادى أو معقول ( تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ ) . وعرض أجور أعلى فيه إغراء قوى لحل الباقين على العمل ساعات أطول من المقرر . ( شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٥ ) . وفى صناعة تجليد الكتب بلندن كثير من البنات تتراوح اعمارهن بين ١٤ و ١٥ سنة . ورغم تحديد ساعات العمل لهن فإنهن يعملن خلال الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ليلا الى جانب الباقين مع الاختلاط بهم ، ويفريهن أرباب العمل بمقدار من الأجر والمشاء زيادة عن المقرر ، وهن يتناولن المشاء فى المحال العامة المجاورة ( لجنة ... التقرير الخامس ص ٤٤ رقم ١٩١ ) . والفساد الحقيقى واسع الانتشار بين هؤلاء بسبب الأحوال التى يعملن فيها .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ — كان عمال صناعة البناء فى لندن على علم دقيق بمجريات الأحوال ولذا أعلنوا خلال إضراب سنة ١٨٦٠ أنهم يقلون الأجر بالساعة بمرط أنه فى حالة تحديد ثمن الساعة يكون اليوم ٩ أو ١٠ ساعات ، وأن يكون ثمن الساعة فى يوم العشر ساعات أعلى منه فى حالة يوم التسع ساعات . واشترطوا كذلك دفع معدل أجر أعلى عن كل ساعة بعد الوقت المقرر .

(٤) « من الأمور البارزة ضالة الأجر فى حالة ساعات العمل الطويلة » — تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٩ — وفى ( التقرير السادس عن الصحة العامة ١٨٦٤ ص ١٥ ) أن العمل الذى يعطى عنه مقدار قليل من الغذاء هو اليوم الذى يطال إلى حد بالغ جدا .

الخاضعة لقانون العشر ساعات وانخفضت حين كان العمل يستمر ١٤ او ١٥ ساعة في اليوم (تقارير ٣٠ ابريل ١٨٦٠ ص ٣١ - ٣٢) .

ومن القانون التالي « إذا علم ثمن العمل فإن الأجر اليومي او الأسبوعي يتوقف على كمية العمل » ، نستخلص أولاً انه كلما هبط ثمن العمل عظمت كميته أى طال يوم العمل بحيث يستطيع العامل الحصول حتى على مقدار زهيد من متوسط الأجر ؛ وفي هذه الحالة يكون انخفاض ثمن العمل حافزاً على إطالة يوم العمل <sup>(١)</sup> . وبالعكس يؤدي امتداد وقت العمل إلى هبوط في ثمنه وبالتالي في الأجر اليومي او الأسبوعي . والكسر التالي

القيمة اليومية لقوة العمل

الذي يعين ثمن العمل ، يرينا أن مجرد إطالة يوم

يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

العمل يؤدي إلى خفض ثمن العمل مالم تتدخل مؤثرات أخرى على سبيل التعويض . ولكن نفس الظروف التي تمكن الرأسمالي من إطالة يوم العمل في الأجل الطويل تمكنه في أول الأمر وترغمه بعد ذلك على ان يهبط بالثمن الاسمي للعمل ايضاً اذ يتناقص الثمن الكلي لعدد الساعات المزداد ، أى أن يكون هناك هبوط في الأجر اليومي أو الأسبوعي . وتكفي الإشارة هنا إلى ظرفين . فإذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين زاد عرض العمل برغم ثبات عرض قوة العمل ، إذ المنافسة الذي تنشأ هنا بين العمال تمكن الرأسمالي من أن يهبط بثمان العمل ؛ وبالعكس يجعل هبوط ثمن العمل في إمكان الرأسمالي أن يزيد وقت العمل أكثر من ذلك <sup>(٢)</sup> ولكن سرعان ما تبعث هذه المقادير غير العادية من العمل الذي لا يدفع أجر عنه — على المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم . ويدخل ثمن العمل في تكوين ثمن السلع ولكن الجزء المجاني من ثمن العمل يجب ألا يدخل في حساب ثمن السلع ، ويمكن تقديمه للمشتري وهذه هي الخطوة الأولى التي تؤدي إليها المنافسة . والخطوة الثانية استبعاد جزء

(١) نظراً لانخفاض ثمن عمل صناعات المسامير اليدويين كان على الواحد منهم أن يشتغل ١٥ ساعة يومياً لكي يحصل على عيشه الأسبوعي الذي يدعو الى الرثاء . فكان الواحد منهم يعمل ما بين ٦ صباحاً ، ٨ مساءً بمجد ونشاط طيلة الوقت كي يحصل على أجر قدره ١١ بنساً أو شلن واحد ، وإلى جانب هذا بل العدد ونفقة لإعداد النار وما يترتب على هذا من تبديد بعض الحديد ، وهذا كله يتسكف ٢٤ أو ٣ من البنسات ( لجنة ... التقرير الثالث ص ١٣٦ رقم ٦٧١ ) . وأجر النساء الأسبوعي ٥ شلنات فقط مقابل العمل خلال نفس العدد من الساعات ( ص ١٣٦ رقم ٦٧٤ ) .

(٢) إذا رفض أحد عمال المصنع أن يشتغل العدد المعتاد من الساعات حل غيره مكانه وتعطل ( تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ شهادة ص ٣٩ رقم ٣٨ ) . « إذا قام رجل واحد بعمل اثنين ... ارتفع معدل الأرباح بوجه عام ... بسبب أن عرض العمل الإضافي أدى إلى نقص ثمنه » ( سينيور ص ١٤ ) .

على الأقل من القيمة الفائضة التي يولدها إطالة يوم العمل من ثمن السلع . وهذه الطريقة نجد لدينا ثمن يبيع منخفضاً ليصبح من الآن فصاعداً سبباً دائماً في الأجور المنخفضة للغاية وساعات العمل الطويلة جداً مع أنه كان نتيجة لهذين الأمرين ، ولكن أود الإشارة إلى أن تحايل المنافسة لا يعيننا هنا ومع هذا سادع الرأسمالي يتكلم عن نفسه دفي برمنجهام منافسة كبيرة بين أصحاب الأعمال بحيث يضطر كثير منهم إلى عمل أشياء بصفته من أصحاب الأعمال يخجل منها في خلاف هذه الظروف ، ومع ذلك لا يجنون مالا أكثر وإنما الفائدة تعود على الجمهور ، ( لجنة تشغيل . . . التقرير الثالث - شهادة ص ٦٦ رقم ٢٢ ) . وقد قال الحجازون بلندن ( full-priced ) أمام لجنة التحقيق البرلمانية ما يأتي عن منافسيهم الذين يبيعون دون الثمن « إن وجودهم راجع أولاً إلى أنهم يتحدعون الجمهور وبعد ذلك يستخلصون عمل ١٨ ساعة من عمالهم مقابل أجر ١٢ ساعة . . . فالسبب في المنافسة وبقائها ما يقدمه العمال من عمل لا ينالون عنه أجراً . . . والمنافسة بين أصحاب الحجاز السبب في صعوبة التخلص من العمل الليلي . . . ومعظم الذين يستخدمهم الذين يبيعون دون الثمن الصحيح من الأجانب والشبان الذين يقبلون أى أجر يعرض عليهم (١) » .

هذا الكلام طريف لأنه يرينا أن ذهن الرأسمالي لا ينعكس فيه سوى مظهر علاقات الإنتاج ، فهو لا يدري تماماً أن الثمن العادى للعمل يشمل كذلك مقداراً محدوداً من العمل الذى لا أجر عنه وأن هذا العمل الأخير هو المصدر العادى لكسبه . ففي نظره لا وجود لفائض العمل بسبب انه داخل في يوم العمل العادى ، الذى يظن أنه يدفع أجره . أما الوقت الزائد عن المقرر فله وجود في نظره . فاذا واجهه شخص يبيع بأقل منه فانه يصر على دفع أجر زائد عن هذا الوقت الذى يشتغل فيه العامل بعد الزمن المقرر . وهنا نجد أيضاً لا يدري أن هذا الأجر الأخير يتضمن كذلك عملاً مجانياً . ومثال ذلك لنفرض أن ثمن ساعة من يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٣ بنسات وهذه الساعة قيمة يتم إنتاجها في نصف ساعة عمل ، وأن ثمن الساعة من الوقت الخارج عن المقرر ٤ بنسات وهى قيمة ما يتم في ثلث ساعة . ففي الحالة الأولى يستولى الرأسمالى على نصف ساعة من العمل دون أن يدفع ثمن ذلك ، أما في الحالة الثانية فيستولى على الثلث .

*Report. etc relative to the Grievances complained of by the Journeymen ( ٨ )*

*Bakers, London' 1862, d. 411* وكذلك في الشهادة رقم ٤٧٩ ، ٣٥٩ ، ٢٧٤ في الوقت نفسه  
فهؤلاء الحجازون الذين يبيعون بالسعر الكامل « يبدأون العمل عادة في الساعة ١١ مساء . . . ويستمرّون حتى ٨ من صباح اليوم التالى . . . يشتغل ( العمال ) بعد ذلك طول اليوم . . . حتى الساعة مساء » ، وقد أشرنا إلى هذا وكذلك اعترف لسان حالهم بنيت ( مصدر سابق ص ٢٢ ) .

## الفصل التاسع عشر

### دفع الأجور حسب نظام القطعة (الوحدة)

ليست الأجور حسب القطعة سوى صورة متحولة للأجور التي تدفع حسب الوقت ، كما ان الأخيرة الصورة التي تحولت اليها قيمة قوة العمل أو ثمنها . وفي النوع الاول من الأجور يبدو من أول نظرة كما لو ان القيمة الاستيعالية المشتراة من العامل لا يمكن ان تكون وظيفة ما لديه من قوة العمل أى العمل الحى بل يجب ان تكون عملاقا تحقق في المنتج ، وكذلك يبدو كما لو أن ثمن هذا العمل تعيينه طاقة المنتج على العمل وليس يحدده القيمة اليومية لقوة العمل

الكسر الآتى

يوم عمل من عدد معلوم من الساعات

كما هو الشأن في حالة الأجور التي تدفع حساب نظام الوقت (١) .

والثقة التي تجعل الناس يخطون فيظنون هذا المظهر هو الحقيقة كان من الواجب أن تتزعزع بسبب إمكان وجود نظامى دفع الأجور جنبا إلى جنب في نفس الفرع من الصناعة ، فالعادة أن صفافى حروف الطباعة بلندن يشتغلون بالقطعة بينما زملاؤهم بالريف يشتغلون حسب الوقت . ويشغل تجارو بناء السفن فى ميناء لندن حسب العملية التي يتولونها أو الوحدة بينما يعمل زملاؤهم فى الجهات الأخرى باليوم ، (٢) . وفى محال عمل السروج بلندن غالبا ما نجد فى نفس الحرفة عمالا من الفرنسيين والإنجليز ويتناول الأولون أجرهم بالقطعة بينما يدفع أجر

(١) يوضح نظام الأجر بالقطعة عصرا فى تاريخ يوم العمل لاذ يقع فى منتصف الطريق بين مركز عامل اليومية الذى يعتمد على إرادة الرأسمالى وبين الصانع التعاونى الذى ينتظر فى المستقبل غير البعيد أن يجمع فى شخصه بين الصانع والرأسمالى . إن العمال الذين يعملون بنظام القطعة سادة أنفسهم وإن كانوا يشتغلون على رأس مال صاحب لعمل « John Watts : Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies and منشور ١٨٦٥ ص ٥٢ — ٥٣ » . وقد نشر واتس هذا كتيباً سنة ١٨٤٢ عنوانه « Facts and Fictions of Political Economists » ؛ ومما قال « الملكية سرقة » ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد .

(٢) ت . ج . دتج « اتحادات العمال والاضرابات » لندن ١٨٦٠ ص ٢٢

الآخرين حسب الوقت . وفي المصانع التي تتبع نظام الدفع بالقطعة نجد أن حِرفاً معينة لا يلامها هذا النظام لأسباب فنية ولذا يتناول الذين يمارسونها أجرهم حسب نظام الوقت (١) وواضح أن الاختلافات في شكل دفع الأجر لا تغير جوهر المسألة ، وإن كان أحد الشكلين أكثر ملاءمة من الآخر لتنمية الإنتاج الرأسمالي .

لنفرض أن يوم العمل العادي ١٢ ساعة ٦ منها لها أجرها والست الباقية لا يدفع عنها مقابل ، ولنفرض أن مبلغ القيمة التي يخلقها ٦ شلنات بحيث أن عمل ساعة واحدة يخلق قيمة قدرها ٦ بنسات . ولنفرض أن التجارب ترينا أن العامل ينتج ٢٤ سلعة متميزة في يوم العمل هذا إذا اشتغل بالدرجة المتوسطة من الحدة والمهارة أي لم يشتغل أكثر من مقدار وقت العمل اللازم في ظل الأحوال الاجتماعية العادية السائدة . فإذا ما طرحنا ذلك الجزء الذي تتضمنه هذه السلع من رأس المال الثابت كانت قيمتها ٦ شلنات وكانت قيمة السلعة الواحدة ٣ بنسات . يتناول العامل ٣ شلنات بمعدل بنس ونصف البنس عن القطعة الواحدة . وكما أنه في حالة الأجر حسب الوقت لا يهتمنا أن يكون العامل قد اشتغل ست ساعات لنفسه وستا للرأسمالي ، أو اشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالي ، كذلك لا يهتمنا في حالة الدفع بالقطعة أن نقول إن الرأسمالي يدفع ثمن نصف كل قطعة ولا يدفع ثمن نصفها الآخر ، أو أن ثمن كل قطعة يخل محل قيمة قوة العمل بينما تدخل القطع الإثني عشرة الأخرى في نطاق القيمة الفائضة .

ولا يقل نظام القطعة عن زميله بعدا عن جادة العقل والصواب . ومثال ذلك أنه بينما تكون قيمة الساعتين اللتين تنجزهما ساعة عمل واحدة ٦ بنسات ( بعد خصم ما استهلك في

---

(١) وجود نظام الدفع في نفس الوقت بالمصنع الواحد يلاءم كافة أنواع الخداع من جانب رب المصنع « يستخدم المصنع ٤٠٠ عامل نصفهم حسب القطعة والنصف الآخر يتناولون الأجر باليوم ، فـلأولئك مصلحة مباشرة في العمل ساعات أطول ، والآخرين يشتغلون ساعات طويلة ولكنهم لا يزالون يشتغلون العمل الزائد عن المعتاد ... وعمل هؤلاء المائتين نصف ساعة يساوي عمل شخص واحد مدة ٥٠ ساعة أو ٣ عمل شخص واحد في الأسبوع وهذا كسب إيجابي لصاحب العمل ( تقارير ١٨٦٠ ص ٩ ) » لا يزال الأرواح في العمل سائداً وفي كثير من الحالات تتخذ الاحتياطات لمنع كشف المخالفات وتوقيع الجزاء مما ينص عليه القانون ... وقد أظهرت في كثير من تقاريرى السابقة ... الضرر الذي يعود على العمال الذين لا يشتغلون بنظام القطعة ولما يتناولون أجوراً أسبوعية — ليونارد هورنر ، تقارير ١٨٥٩ ص ٨ — ٩ .

إنتاجهما من قيمة أدوات الإنتاج) ، فإن العامل لا يحصل مقابلهما إلا على ٣ بنسات والواقع النفعي أن الأجر بالقطعة لا يعبر بصفة مباشرة عن علاقة قيمة . ليست المسألة خاصة بقياس قيمة القطعة حسب ما تتضمنه من مقدار وقت العمل ، بل بالعكس إنها مسألة قياس ما بذله العامل من عمل عن طريق حساب عدد القطع التي أنتجها . يقاس العمل في نظام الدفع بالوقت بمدة العمل المباشرة ، أما في نظام القطعة فيقاس بكمية المنتجات التي يندمج فيها العمل خلال فترة محدودة من الوقت (١) . وفي النهاية يتحدد ثمن وقت العمل بمعادلة القيمة التالية وهي :  
قيمة عمل اليوم = القيمة اليومية لقوة العمل ؛ وعلى ذلك ليست الأجور بالقطعة سوى شكل معدل من الأجور التي تدفع حسب الوقت . . . . ولندرس الآن بقدر أكبر من الدقة المميزات التي تتصف بها الأجور وفق نظام القطعة .

إن نوع العمل أوصفته هنا تخضع لسلطان العمل ذاته إذ يجب أن يكون العمل من جودة متوسطة إذا أريد دفع ثمن القطعة كاملاً . ولهذا يصبح هذا النظام مصدراً طيباً للاستقطاعات من الأجور ووسيلة غش يتبعها الرأسمالي . والأجور من هذا النوع تعد في نظر صاحب رأس المال مقياساً دقيقاً لحدة العمل ، ذلك أن وقت العمل الذي يعتبر متوسطاً اجتماعياً ويدفع ثمنه على هذا الأساس إنما هو وقت العمل الذي يتجسم في كمية من السلع سبق تحديدها من قبل (على هدى التجارب) . ففي بعض محال حياكة الملابس بلندن يتحدثون عن قطعة معينة من العمل كالصديري مثلاً بأنها ساعة أو نصف ساعة ، وتحسب الساعة على أساس ست بنسات ، وعن طريق التجارب العملية نعرف مقدار متوسط ما تنتجه الساعة الواحدة . وفي حالة الأزياء الجديدة الخ تنشأ المنازعات بين رب العمل ومن يشتغلون عنده في هل تمثل قطعة ما من العمل ساعة وهكذا ، وهنا يكون الحكم للتجارب . كذلك في ورش صنع الآثاث في لندن يطرد العامل إذا لم يؤد حداً أدنى محدوداً من العمل في اليوم وبعبارة أخرى إذا لم تتوافر له الدرجة المتوسطة من المهارة والحدق (٢) .

(١) يمكن قياس الأجور بأي من الطريقتين الآتيتين : مدة دوام العمل أو منتج العمل  
*Abbrégé élémentaire des principes d'économie politique*

باريس ١٧٩٦ ص ٣٢ — كان ج . جارنييه صاحب هذا الكتاب المجهول اسم مؤلفه .

(٢) يعطى (للفزال) مقدار معلوم من القطن على أن يعيد في فترة معينة بدلاً منه وزناً معلوماً من الغزل ذي درجة معينة من الدقة ويتناول الأجر عن الرطل الواحد من الغزل . فإذا كان بصله نقص من حيث النوع وقع عليه الجزاء ، وإذا كان المقدار دون الحد الأدنى المتفق عليه عن وقت معلوم فإنه يطرد ليحل محله عامل أكفأ منه (يور — مصدر سابق ص ٣١٧) .



وما دام الشكل الذى تدفع بمقتضاه الأجور يتحكم فى نوع العمل وحدته أصبح الإشراف عليه وقد انتفت الحاجة إليه إلى حد كبير . فعدلات دفع الأجور بالقطعة تصير الأساس الذى يقوم عليه نظام الصناعة المنزلية الحديث والذى وصفناه فى الفصول المتقدمة ، ويصبح كذلك أساساً لنظام هرمى من الاستغلال والاستعباد . وثمت شكلان أساسيان للأمر الأخير . فمن جهة يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين فيما بين الرأسمالى والعامل الأجير ، وأرباح الوسطاء مصدرها الفرق بين ثمن العمل الذى يدفعه الرأسمالى وبين ذلك الجزء من الثمن الذى يسمح للوسطاء فعلاً باستيلاء العمال عليه (١) . ويعرف هذا الأمر فى إنجلترا بنظام التعريق أو الإرهاق ( sweating system ) . ومن جهة أخرى يتمكن الرأسمالى بفضل هذا النظام من أن يتعاقد على الثمن الذى يدفعه لكل عامل عن عدد معلوم من القطع مع رئيس يتولى جمع العمال ودفع الأجور لهم . وفى هاتين الحالتين يتحقق استغلال رأس المال للعامل عن طريق استغلال عامل لآخر (٢) وفى ظل نظام القطعة يرى العامل من صالحه الشخصى أن يبذل ما يملك من قوة العمل إلى الحد الأقصى مما يسهل على الرأسمالى أن يزيد الدرجة العادية من حدة العمل (٣) . ويرى العامل كذلك صالحه فى إطالة يوم العمل حتى يرتفع أجره اليومى أو

(١) « وحين يمر العمل بين أفراد عدة لكل منهم نصيب فى الأرباح بينما لا يؤدي العمل سوى الشخص الأخير يكون الأجر الذى يصل إلى العامل غير متناسب إلى حد يدعو إلى الاشتياق ( لجنة ... التقرير الثانى رقم ٤١٤ ص ٦٠ ) .

(٢) وحتى واتس يلاحظ بهذا الصدد ما يأتى « لو أن الذين يستخدمون فى عمل كانوا شركاء فى المقدر حسب مقدرة كل منهم بدلاً من أن يكون من صالح رجل واحد أن يرهق الآخرين لمصلحته الدائمة — تقول لو حدث هذا لتحسن نظام الدفع بالقطعة تحسناً عظيماً » ( ص ٥٣ ) . راجع لجنة تشقيل الأطفال ، التقرير الثالث ص ٦٦ رقم ٢٢ ، ص ١١ رقم ١٢٤ ، ص ١١ رقم ١٣ ، ٥٣ ، ٥٩ الخ بشأن المساوىء .  
الفئة المترتبة على Sweating System .

(٣) وغالباً ما يحدث تنشيط هذه النتيجة التلقائية بوسائل مفتعلة . ضد الحيل الشائعة فى صناعة الهندسة بلندن « اختيار رجل يمتاز بما لديه من قوة جثمانية وسرعة ليكون رئيس عمال عدة ويدفع له أجر اضافى كل ثلاثة أشهر أو خلاف ذلك على أساس أن يبذل قصارى جهده لحل الآخرين الذين لا يتناولون سوى الأجر العادى على اللحاق به ... وهذا يفسر شكاوى العمال من حيث ارغابهم من قبل أصحاب الأعمال على بذل مقادير أكبر من النشاط والمهارة وقوة العمل » ( دنتج ص ٢٢ — ٢٣ ) — ولما كان دنتج هذا عاملاً وسكرتيراً لأحد اتحادات العمال فقد يعد كلامه مبالغاً ، ولهذا نصير على القارىء بالاطلاع على مقال « العامل » فى « دائرة معارف الزراعة » التى وضعها ج . س . مورتن ، وهى مؤلف « جدير بالاحترام الكبير » ، وسيرى أن الكتاب ينصح الفلاحين باستخدام تلك الطريقة المشار إليها .

الأسبوعي<sup>(١)</sup> ، وبذا يحدث رد فعل كالذى وصفناه بصدد نظام الوقت ، مع العلم أن هذه الإطالة تبطئ بشمن العمل حتى مع ثبات أجر القطعة .

وفى نظام الوقت تتشابه أجور أنواع العمل الواحدة ؛ أما فى النظام الآخر وبرغم أن وقت العمل يقاس بكمية محدودة من المنتج فإن الأجر اليومى أو الأسبوعى يتفاوت تبعاً لمقدرة العامل على أن ينتج المقدار المتوسط من المنتج أو أعلى أو أدنى منه . وبهذا يتفاوت مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل تبعاً لاختلاف مهارته وقوته ونشاطه الخ . عن الحد المتوسط من كل منها<sup>(٢)</sup> . وبالطبع لا يؤثر هذا فى العلاقة العامة القائمة بين رأس المال والعمل الأجير وذلك أولاً لأن الفوارق الضرورية يوازن بعضها بعضاً فى المصنع بوجه عام بحيث تنتج الورشة فى فترة معلومة من وقت العمل المقدار المتوسط من المنتج ، وبحيث أن مجموع الأجور الكلى يطابق متوسط الأجور السائد فى ذاك الفرع من الصناعة . وثانياً ليس من تغيير فى النسبة بين الأجور وفائض القيمة نظراً لأن الأجر الفردى الذى يتناوله العامل الفردى يطابق مبلغ القيمة الفائضة الذى يربته للرأسمالى . ولكن نظام القطعة يتيح مجالاً أوسع للعامل تنمو فيه روح الفردية والشعور بالحرية والاستقلال وسيطرته على نفسه ، كما أن هذا المجال يعمل من جهة أخرى على تنمية المنافسة فيما بين العمال . ولذلك يميل العمل بالقطعة إلى رفع أجور العمال الفرديين فوق متوسط مستوى الأجور السائد فى صناعة ما ، فإنه يعمل فى الوقت نفسه على خفض هذا المستوى بصفته الكلية العامة . ولكن إذا كان معدل أجر القطعة قد حدده العرف بحيث أن خفضه قين أن يثير مقاومة العمال ، لهذا يعمد أصحاب العمل إلى اتباع نظام الدفع بالوقت بدلاً من نظام الأجر حسب القطعة ؛ وإلى هذا يرجع سبب الإضراب الذى قام به عمال نسج الدتلا فى كوفنترى سنة

---

(١) ينفع جميع الذين يتناولون الأجر على حسب نظام القطعة من هذا الافتتاح على حدود العمل القانونية ، وتنطبق هذه الملاحظة بنوع خاص وهى الرغبة فى العمل إلى مابعد الوقت المحدود ، على النساء اللاتى يشتغلن بالنسج (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ ص ٩) — وهذه الطريقة الملائمة لصالح رب العمل تميل بصفة مباشرة إلى تشجيع الفخارى الناشئ على أن يعهد نفسه خلال السنوات الأربع أو الخمس التى يستخدم فيها وفق نظام القطعة ولكن بأجر منخفض . وهذا سبب كبير يعزى إليه ضعف بنية الفخاريين (لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٣) .

(٢) حيث تكون طريقة الدفع فى أى مهنة حسب القطعة أو العملية المنفق عليها فقد تختلف الأجور كثيراً من حيث مقدارها . . . أما فى نظام الأجر باليوم فعادة نجد معدلاً واحداً يترف به كل من صاحب العمل والعامل مقياساً لأجور العمال فى هذه المهنة (دتج ص ١٧)

سنه ١٨٦٠ (١) وأخيرا فنظام القطعة دعامة رئيسية النظام الساعة الذى وصفناه فى الفصل السابق (٢). يتضح مما سبق أن نظام الدفع بالقطعة أصلح أشكال الأجور من وجهة نظر طريقة الإنتاج الرأسمالية . وليس هذا النظام حديث النشأة إذ نجد ذكرا له فى وثائق قوانين العمل الفرنسية والانجليزية فى القرن الرابع عشر، ولكن لم يعم استخدامه إلا بابتداء عصر الصناعة يدوية ، كما اتخذ منه أرباب الأعمال فى بداية عصر الصناعة الكبيرة أى خلال الفترة (١٧٩٧-١٨١٥) وسيلة لإطالة يوم العمل وخفض الأجور . وتمدنا الكتب الزرقاء الصادرة خلال هذه الفترة بمعلومات عن تقلبات الأجور إذ ذاك ، ومنها نعلم باطراد الهبوط فى ثمن العمل بحيث أن الهبوط فى صناعة النسيج كان أعظم منه قبلا برغم الزيادة فى طول يوم العمل والأجر الحقيقى الذى يحصل عليه العامل فى صناعة نسيج القطن أقل بكثير مما كان عليه ، كما لم يعد هناك وجود تقريبا لتفوقه على العامل العادى وهو التفوق الذى كان من قبل عظيما جدا ... إن الفرق فى أجر كل من العامل الحاذق والعامل العادى أقل بكثير الآن مما كان عليه فى أى فترة سابقة ، (٣) ونستطيع من الفقرة التالية أن ندرك ضالة المنفعة التى عادت على العمال الزراعيين من ازدياد حدة العمل واتساع مداه ، وهذه الفقرة مقتبسة من كتاب يعد صاحبه من المدافعين عن قضية ملاك الأراضى والفلاحين « يقوم بمعظم العمليات الزراعية

(١) وينظم عمل رجال المياومة باليوم أو بالقطعة .. ويعلم المعلم master تقريبا ما يستطيع العامل أداءه من عمل فى اليوم الواحد وعلى هذا الأساس محاسب الأجر ، ولهذا يضطر رجال المياومة إلى بذل جهد كبير دون الحاجة إلى الرقابة عليهم ، إذ ذلك فى صالحهم ( كاتنبوت : « مقال عن التجاوة بوجه عام » طبعة أمستردام ١٧٥٦ ص ١٨٥ ، ٢٠٢ ) ( وقد ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٧٥٥ ) . وتجد كاتنبوت هنا ، وهو الذى اقتبس منه كوينى وسيرجيمس ستيفارت أودم سميت كثيرا ، بمد الأجور بالقطعة مجرد شكل معدل من أجور الوقت . ويدل عنوان الطبعة الفرنسية على أن الكتاب مترجم عن الانجليزية ولكن الطبعة الانجليزية وعنوانها *The Analysis of Trade, Commerce, etc., by Philip Cantillon* فتاريخها سنة ١٧٥٩ أى بعد الفرنسية بأربع سنوات . وفصلا عن هذا تدل محتويات الطبعة الانجليزية على أنها متأخرة المهد وتناولتها يد المراجعة . فثلاثى الطبعة الفرنسية لا ذكر لهيوم وكذلك الشأن يبين فى الطبعة الانجليزية . وفيما يتعلق بالمسائل النظرية البعثة نجد الطبعة الانجليزية قليلة الأهمية نسبيا ولكنها تشمل تفصيلات عدة خاصة التجارة الانجليزية وتجارة السبائك الخ مما لا نجد له ذكرا فى الطبعة الفرنسية .

(٢) « ألسنا نرى كثيرا أن أصحاب الورش يستخدمون أحيانا عددا من العمال أكثر مما يتطلبه العمل ؟ وفى حالات كثيرة يستخدم عمال أكثر توقعا لعمل عرضى ( قديكون وهما تماما ) . ولما كانوا يتناولون أجورهم بالقطعة فإن صاحب العمل لا يتحمل أى خطر لأن الحسارة كلها على حساب المتعطلين »

H. Grégoir : *Les typographes devant le Tribunal correctionnel de Bruxelles* , Brussels, 1865, p. 9.

Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815.

(٣)

يوم يؤجرون باليوم أو حسب العمل بالقطعة ، والأجر الأسبوعي حوالى ١٢ شلن ، وبرغم أننا قد نفترض أن الفرد يكسب فى نظام القطعة شلنا أو شلنين زيادة عن الأجر الأسبوعي ، لكن وجد أنه إذا حسبنا دخله الكلى كان هذا الكسب أقل من العمل الذى يحسره خلال السنة بسبب التعطل ... فضلا عن هذا وجدوا أن ثمت نسبة مميّنة بين أجور هؤلاء الناس وثمان وسائل العيش الضرورية بحيث أن رجلا له علفلان يستطيع تربية أسرته دون الالتجاء إلى التماس المعونة من الأبرشية ، (١) . وكتب ماثس مشيرا إلى الحقائق التى نشرها البرلمان فى تاريخ متأخر يقول : « أعترف أنى أنظر بعين الشك إلى اتساع نطاق عادة دفع الأجر بالقطعة . والحق يقال إن العمل الشاق خلال ١٢ أو ١٤ ساعة فى اليوم أو أكثر من ذلك أمر كثير على أى مخلوق آدمى » (٢) ويسود نظام الأجر بالقطعة فى الورش التى تخضع لفعل قوانين المصانع إذ بذلك يستطيع رأس المال الحصول على إنتاج أكبر من يوم العمل عن طريق زيادة حدة العمل (٣) .

حينما تتغير إنتاجية العمل تمثل نفس الكمية من المنتجات مقدارا مختلفا من وقت العمل وتبعاً لهذا يتغير الأجر حسب القطعة إذ أنه عبارة عن الصورة التى تعبر عن ثمن مقدار محدود من وقت العمل . فى المثال السابق وجدنا أن ٢٤ سلعة تم إنتاجها فى ١٢ ساعة ، وقيمة منتج هذه الفترة ٦ شلنات ، والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات ، وثمان ساعة العمل ٣ بنسات ، وأجر القطعة الواحدة بنس ونصف البنس . إن القطعة الواحدة تتضمن عمل نصف ساعة ، فلو تضاعفت إنتاجية العمل بحيث يتم إنتاج ٤٨ سلعة فى نفس الوقت ليهبط أجر القطعة من  $\frac{1}{2}$  بنس إلى  $\frac{1}{3}$  بنس ، وهذا مع بقاء الظروف الأخرى دون تغيير ما دامت كل قطعة تمثل الآن  $\frac{1}{3}$  ساعة فقط بدلا من  $\frac{1}{2}$  ساعة . إن  $\frac{1}{2}$  بنس  $\times$  ٢٤ مرة تساوى ٣ شلنات ، وكذلك  $\frac{1}{3}$  بنس  $\times$  ٤٨ = ٣ شلنات وبعبارة أخرى يهبط أجر القطعة بنفس النسبة التى يزيد بها عدد القطع التى يتم إنتاجها فى فترة معاومة من الوقت (٤) أو إلى الحد

(١) « دفاع عن الملاك والفلاحين فى بريطانيا العظمى » لندن ١٨١٤ ص ٤ — . .

(٢) ماثس Inquiry into the Nature and Progress of Rent لندن ١٨١٥ .

(٣) « لعل أربعة أخماس العمال فى المصانع ... ممن يتناولون أجورهم بنظام القطعة » تقارير ...

٣٠ أبريل ١٨٥٨ .

(٤) « وتقاس القوة الإنتاجية لآلة الغزل بدقة ، ومعدل الأجر عن العمل الذى يتم أدائه بها ينقص تبعاً لزيادة القوة الإنتاجية ولكسبه لا ينقص مثلها » ( بورس ٣١٧ ) ، وبعد ذلك ألقى بور العبارة الأخيرة ، وهو يعترف أن إطالة ( آلة ) البطلة تسبب بعض الزيادة فى العمل . ونتيجة لهذا لا ينقص العمل =

الذى يتناقض به مقدار وقت العمل المتجسم في كل قطعة . هذا التغير في أجر القطعة ، وهو تغير لمسمى بحث ، يؤدي إلى نزاع دائم بين الرأسمالى والعامل إما لأن الرأسمالى يستخدمه ذريعة لخفض ثمن العمل فعلا ، وإما لأن ازدياد الإنتاجية ينطوى على زيادة في حدة العمل . أو قد يكون السبب أن العامل يعتقد أن ما يحصل عليه من الأجر هو ما ينتجه وليس هو قوته على العمل ولهذا يقاوم أى خفض في سعر القطعة لا يكون مصحوبا بأى خفض في ثمن بيع السلعة « إن العمال ... يراقبون بعناية ثمن المادة الخام و ثمن السلع المصنوعة وبذا يستطيعون أن يحصلوا على تقدير دقيق مضبوط لأرباح صاحب العمل ، (١) ويعترض الرأسمالى على مثل هذه الادعاءات التى يراها راجعة إلى أخطاء فاحشة في إدراك طبيعة العمل الأجبر (٢) ، ويحمل على عجرة هذه المحاولة الرامية إلى فرض ضرائب على تقدم الصناعة ، ويعلن بجفاء أن ليس للعمال مطلقا أى دخل في مسألة إنتاجية العمل (٣) .

« بصفة زيادة إنتاجية » بهذه الزيادة تكبر القوة الإنتاجية للآلة بمقدار الخمس . وحين يحدث هذا فإن الغزال لا يتناول أجره بنفس المعدل عن العمل الذى يؤديه كما كان الحال قبلا ، ولكن لما كان ذلك المعدل لا ينقص بنسبة الخمس فإن التحسين يزيد من مكاسبه النقدية خلال عدد معلوم من ساعات العمل « ولكن « القول السالف يتطلب بعض التعديل ... على الغزال أن يدفع شيئا إضافيا مساعدة للأحداث وذلك من البسات التى الإضافية التى يحصل عليها ، وهو ما يصحبه لإحلال الصغار محل جانب من البالغين » (س ٣٢١) وليس هذا يحيل إلى رفع الأجور .

(١) H. Fawcett : The Economic Position of the British Labourer. لندن وكمبردج

١٨٦٥ (س ١٧٨) .

(٢) تقرأ في العدد الصادر من جريدة الاستاندرد في ٢٦ أكتوبر ١٨٦٩ عن قضية رفعتها شركة جون برايت وشركاه أمام قضاة روشديل على ممثلى اتحاد نساجى الأبسطة متبعة بإمام بالانجاء الى وسائل التغويف . لقد استخدم شركاه برايت آلات جديدة تنتج ٢٤٠ ياردة من قماش الأبسطة في نفس الوقت ونفس العمل (!) الذين كانوا لازمين من قبل لإنتاج ١٦٠ ياردة . ولم يكن للعمال حق في المطالبة بنصيب في الأرباح الناجمة عن استثمار صاحب العمل لرأس ماله في التحسينات الميكانيكية . وتبعاً لذلك اقترح السادة برايت خفض معدل الأجر من ١/٣ بنس للياردة الى بنس واحد على أن يظل ما يكسبه العمال عن نفس العمل كما كان قبلا ، ولكن يقال انه كان هناك خفض اسمى لم ينذر بشأنه العمال مقدما .

(٣) « ان رغبة اتحادات العمال في المحافظة على الأجور تدفعها الى محاولة الاشتراك في النفوائد التى تعود من تحسين الآلات » (إلها من فكرة جريئة!) « ... ان طلب أجور أعلى بسبب اختصار العمل ، معناه بعبارة أخرى محاولة فرض رسم على التحسينات الميكانيكية » On Combinations of Trades الطبعة ٢ الجديدة ، لندن ١٨٣٤ (س ٤٢) .

## الفصل العشرون

### الفوارق القومية في الأجور

درسنا في الفصل الخامس عشر مختلف العوامل المتحدة التي تحدث تغييرا في الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو في حجمها النسبي (أى بالقياس إلى فائض القيمة) ، وأوضحنا كيف أن كمية وسائل العيش التي يتحقق فيها ثمن قوة العمل تستطيع أن تعرض لحركات مستقلة ومختلفة عن التغيرات في هذا الثمن . وقد سبق أن بينت (١) أن التحول البسيط لقيمة أو ثمن قوة العمل إلى ذلك المظهر الخارجى الدال عليها أى الأجور ، يجعل من هذه القوانين جميعها قوانين متعلقة بحركة الأجور وتوضحها . إن ما يبدو في تقلبات الأجور هذه داخل دولة واحدة على أنه سلسلة من ارتباطات متفاوتة قد يظهر في حالة الموازنة بين بلدان مختلفة كأنه اختلافات معاصرة في المعدلات القومية للأجور . وعلى ذلك حينما نعقد مثل هذه الموازنة بين المعدلات القومية للأجور يتعين علينا أن ندخل في حسابنا كافة العوامل التي تعين التغيرات في حجم قيمة قوة العمل ، ومن هذه العوامل : ثمن الضروريات الأولية للحياة ومداها ، ونفقة تدريب العمال ، والدور الذى يلعبه عمل النساء والأطفال ، وإنتاجية العمل وحجمها . وحتى الموازنة السطحية تقتضى في البداية أن نرد متوسط الأجر اليومي ( في حالة صناعة معينة تجرى مزاوتها في بلدان مختلفة ) ، إلى يوم عمل متجانس . فإذا ما رددنا الأجور اليومية إلى نفس الأساس وجب أن نعيد تحويل الأجور التي تدفع حسب نظام الوقت إلى الأجور التي تدفع حسب نظام القطعة لأن الأخيرة وحدها هي التي يمكن أن تكون مقياسا لكل من إنتاجية العمل وكسافته ( حذته ) .

إن لحدة العمل معيارا متوسطا في كل بلد بحيث أنه إذا كان العمل اللازم لإنتاج سلعة ما ينتوى على بذل مقدار أكبر من المقدار الضروري من وقت العمل الاجتماعى ، فإن هذا العمل المبذول في إنتاج السلعة لا يعد من النوع الذى المألوف . إن قياس قيمة العمل

(١) « ليس من الدقة أن نقول أن الأجور » (ويتحدث المؤلف هنا عن التعبير النقدي عن الأجور)

مزداد لأنها تشعري مقادير أكبر من السلعة الارخص « David Buchanan, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London, 1814, vol. 1, P. 417, note.

حسب مدى وقت العمل وحده لا يتأثر في بلد معلوم إلا إذا زادت درجة الكثافة عن المتوسط القومي . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالسوق العالمية التي أجزاؤها عبارة عن البلدان الفردية . ويختلف متوسط حدة العمل من بلد إلى آخر ، وعلى ذلك فالمتوسطات القومية تكون ميزاناً وحدة القياس فيه متوسط وحدة العمل العالمي . وعلى ذلك فالعمل القومي الأكثر حدة إذا قيس بالآقل حدة منه ينتج في فترة معلومة من الزمن قيمة أكبر يعبر عنها مقدار أعظم من النقود . وعلاوة على هذا فالتطبيق الدولي لقانون القيمة تعد له الحقيقة التالية وهي أنه في السوق العالمية يعد العمل القومي الأكثر إنتاجية كعمل أكثر حدة وكثافة ما دام الشعب الأكثر إنتاجية لا يضطر بداعي المنافسة إلى خفض ثمن بيع سلعه إلى مستوى قيمتها . تزيد حدة وإنتاجية العمل القوميتان ببلد معلوم عن المتوسط الدولي منهما وذلك تبعاً لدرجة ونسبة نمو الإنتاج الرأسمالي في ذلك البلد (١) . وعلى ذلك فالكميات المختلفة من سلع نوعها واحد والتي يتم إنتاجها في بلدان مختلفة خلال نفس الفترة من وقت العمل ، تكون لها قيم مختلفة تعبر عنها أثمان مختلفة أي مبالغ من النقود تتفاوت طبقاً للقيم الدولية ، ولهذا ففي البلد الذي يسوده نظام من الإنتاج الرأسمالي أكثر نمواً منه في غيره ، تجدد أن القيمة النسبية للنقود أقل منها في بلد أسلوبه الرأسمالي في الإنتاج أقل تقدماً ونمواً . وهذا يستتبع أن تكون الأجور الاسمية — أي معادل قوة العمل معبراً عنه بالنقود — أعلى في البلد الأول منه في الثاني . ولكن لا يجوز الظن بأن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأجور الحقيقية كما تعبر عنها كمية وسائل العيش التي تكون تحت تصرف العامل .

وحتى بصرف النظر عن هذه الاختلافات النسبية بين قيمة النقود في البلدان المختلفة فعلاً بما سئرى أن الأجر اليومي أو الأسبوعي في البلد الأول أعلى منه في الأخير ، بينما يكون الثمن النسبي للعمل — إذا قيس بكلاً فائض القيمة وقيمة المنتج — أعلى في البلد الثاني منه في الأول (٢) .

---

(١) سنبعث في موضع آخر الظروف المتصلة بالإنتاجية والتي تستلزم تعديل هذا القانون فيما يتعلق بفروع الإنتاج الفردية .

(٢) جاء في الحجة التي شنها جيمس أندرسن على آدم سميث ما يأتي « وما هو جدير بالملاحظة أنه برغم أن الثمن الظاهري للعمل أقل عادة في البلدان الفقيرة حيث منتجات التربة والحبوب عموماً رخيصة ، ألا أنه في الحقيقة أعلى منه في البلاد الأخرى . والسبب في ذلك أن الثمن الحقيقي للعمل لا يتكون من الأجر الذي يدفع للعامل ولو أنه ثمنه الظاهري . إن الثمن الحقيقي هو ما يتكلفه صاحب العمل من جراء إداء كمية من العمل فلا ، وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر على هذا الوضع لرأينا أن العمل في جميع الحالات =

وقد قام المسترج . و . كورول عضو لجنة المصانع سنة ١٨٣٣ بدراسة دقيقة لصناعة الغزل خرج منها بالنتيجة الآتية وهي : أن الأجور في إنجلترا أقل فعلا بالنسبة إلى الرأسمال وأعلى بالنسبة إلى العامل منها في بلدان القارة الأوروبية<sup>(١)</sup> . وقد أثبت مفتش المصانع رد جراف في تقرير له بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ بالإحصائيات وبالموازنة بين الأحوال السائدة في إنجلترا والقارة أنه برغم أن الأجور أقل وساعات العمل أطول فإن العمل في جهات القارة ( من حيث علاقته بالمنتج ) أغلى منه في إنجلترا . ويذكر مدير أحد مصانع القطن في أولدنبرج ، وهو رجل إنجليزي ، أن وقت العمل هناك يستمر من منتصف السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بما في ذلك يوم السبت ، وأن العمال الذين يعملون تحت إشراف مراقبين إنجليز ، لا ينتجون ما ينتجه زملاؤهم الإنجليز في ١٠ ساعات ، وإنتاجهم أقل من هذا إذا كان المشرفون عليهم من الألمان . والأجور أقل منها في إنجلترا بنسبة ٥٠ ٪ في حالات كثيرة ولكن نسبة العمال إلى الآلات أكبر فتصل في بعض الأقسام ٥ : ٣ . ويورد لنا المستر رد جراف تفاصيل وافية عن مصانع القطن الروسية وقد أمدّه بالبيانات اللازمة والإحصائيات مدير إنجليزي كان يعمل بالروسيا إلى وقت قريب . فلا تزال مساوى نظام المصانع التي شاهدها إنجلترا في أول الأمر مزدهرة بالروسيا ، والمديرون بطبيعة الحال من الإنجليز بسبب عدم كفاية الرأسمال الروسى في هذا المضمار . وبرغم العمل المرهق الذى يستمر ليلا ونهاراً وبرغم ضآلة الأجور ، فلا يستطيع إنتاج المصانع الروسية إلا أن يحتفظ بمركز غير مستقر بفضل منع المنافسة الأجنبية . وفي الختام أورد جدولا مقارنا أمدنا به المستر رد جراف وفيه متوسط عدد المغازل في المصنع وبالنسبة إلى الغزال في بلدان أوروبية مختلفة . ويرى المستر رد جراف أن مآشده إنجلترا من ازدياد حجم المصانع وعدد المغازل منذ أن جمع هذه البيانات ، قد يحجب بلا شك تقدم نسبي مماثل في البلدان الأوروبية ، بحيث لا يزال الجدول صالحا للموازنة .

---

تقريبا أعلى في البلاد الغنية منه في الفقيرة برغم انخفاض ثمن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى في البلدان الأخيرة بالنسبة إلى الأولى ... فالعمل مقدرا باليوم أو طأ في اسكتلنده منه في إنجلترا »  
Observations on the Means of exciting a Spirit of national Industry, etc, Edinburgh, 1777, pp 350-351. وبالعكس من ذلك فانخفاض الأجر يسبب بدوره غلو ثمن العمل « فالعمل في أيرلنده أغلى منه في إنجلترا ... لأن الأجر أقل »  
Royal Commission on Railways, Minute, 1867, (١) يور (مصدر سابق) ص ٣١٤



متوسط عدد المغازل لكل مصنع	البلد	متوسط عدد المغازل للعامل الواحد	البلد
١٢٦٠٠	انجلترا	١٤	فرنسا
١٥٠٠	فرنسا	٢٨	روسيا
١٥٠٠	بروسيا	٣٧	بافاريا
٤٠٠٠	بلجيكا	٤٦	النمسا
٤٥٠٠	سكوتيا	٤٩	بلجيكا
٧٠٠٠	النمسا	٥٠	سكوتيا
٨٠٠٠	سويسرا	٥٠	سويسرا
		٥٥	الولايات الصغرى بألمانيا
		٥٥	بريطانيا العظمى
		٧٤	

ويقول المستر رد جراف « هذه الموازنة ليست في صالح بريطانيا العظمى لأن هناك عددا كبيرا من المصانع يجرى فيها النسيج بالقوة البخارية إلى جانب الغزل ، بينما الجدول يشمل النساجين ، والمصانع في الخارج في الأغلب قائمة بالغزل . وإذا أمكن الموازنة بين الشبيهن لوجدت في منطقة عملي كثير آمن مصانع غزل القطن يقوم فيها رجل واحد ومساعدان بملاحظة بغلات تشمل ٢٢٠٠ مغزل ، وينتجان في اليوم الواحد ٢٢ رطلا من الغزل طولها ٤٠٠ ميل (١) .

نعلم أن الشركات البريطانية قامت بمد خطوط حديدية في أوروبا الشرقية وآسيا ، واستخدمت عددا من العمال الإنجليز إلى جانب العمال الوطنيين . وقد دفعتهم الضرورة العمالية إلى أن يحسبوا حسابا للفوارق القومية في حدة العمل ، ولم يعد عليهم هذا بأي ضرر . وقد تعلبت هذه الشركات من التجارب أنه برغم أن ارتفاع الأجور يتأثر إلى حد كبير أو قليل مع متوسط حدة العمل ، فالثمن النسبي للعمل ( أى الثمن من حيث علاقته بالمنتج ) يختلف بوجه عام في الاتجاه العكسي .

وقد حاول هـ . كاري في أحد مؤلفاته الاقتصادية السابقة (٢) أن يثبت أن الأجور في

(١) « تقارير مفتشى المصانع » ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٣١ — ٣٣ .

(٢) Essay on the Rate of Wages, with an Examination of the Causes of the Difference in the Condition of the Labouring Population throughout the World, Philadelphia, 1865.

البلدان المختلفة تناسب تناسباً مباشراً (طردياً) مع درجة إنتاجية يوم العمل القومي ، وهو يستخلص من هذه العلاقة الدولية أن الأجور — بوجه عام — تعلو وتهبط بنسبة إنتاجية العمل . وإن تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يثبت سخافة هذه النتيجة حتى ولو أن كاري حاول على غير عادته المألوفة أن يثبت صدق المقدمات والقضايا التي بحثها . وأعظم ما يدعو إلى الضحك أنه لا يزي أن الأشياء في الواقع العملي تتفق مع ما تحدثنا عنه نظريته . فهو يحدثنا أن تدخل الدولة قد برهن على بطلان وكذب العلاقات الاقتصادية الطبيعية ، وعلى ذلك يجب علينا أن نحسب الأجور القومية المختلفة كما لو أن ذلك الجزء من كل منها والذي تأخذه الدولة على هيئة ضرائب يعود حقيقة إلى العامل . ألا يحسن بالمستر كاري أن يتسائل ، أليست نفقات الدولة ، هذه نفسها « الثمار الطبيعية » للتقدم الرأسمالي ؟ والمنطق جدير بذلك الرجل الذي صرح بأن علاقات الإنتاج الرأسمالية قوانين خالدة أمثلها الطبيعة وفرضها العقل ولا يعرقل من فعلها المتسق المنظم سوى تدخل الدولة ، ثم كشف بعد ذلك أن تأثير انجلترا الشيطاني على السوق العالمية (وهو تأثير على ما يبدو غير ناشئ عن قوانين الإنتاج الرأسمالية) تطلب تدخل الدولة — ومعنى هذا أن على الدولة أن تحمي هذه القوانين التي هي وليدة الطبيعة والعقل ، وبعبارة أخرى إن على الدولة أن تتبع نظاماً حامياً . وكشف المستر كاري كذلك أن نظريات أريكاردو والآخرين والتي عبرت عن المتناقضات والعداوات الاجتماعية الموجودة ، ليست فلسفة أو آراء مذهبية تولدت عن حركة اقتصادية فعلية . إن كاري ليحدثنا العكس إذ يرى أن متناقضات الإنتاج الرأسمالي سواء في انجلترا أم في غيرها ، نتيجة مترتبة على نظرية ريكاردو ! وأخيراً اهتدى إلى كشف آخر ألا وهو أن التجارة هي التي تقضي على جمال وتناسق الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج . ولعله إن خطأ خطوة أخرى حين أن يكشف أن رأس المال هو عيب الإنتاج الرأسمالي . رجل مثل هذا لا يمتاز بطابع البحث النقدي جدير أن يكون المنبع الذي ينهل منه أمثال باستيا وسواه من أنصار حرية التجارة المتفائلين في العصر الحالي .

# الباب السابع

## تجميع رأس المال

### اعتبارات عامة

إن تحويل مبلغ من النقود الى أدوات إنتاج وقوة عمل أول خطوة يخطوها بمقدار من القيمة سيقوم بوظيفة رأس المال ؛ ويحدث هذا التحويل في السوق ، أى في مجال التداول . وتم الخطوة الثانية أى عملية العمل بمجرد أن تتحول أدوات الانتاج الى سلع تفوق قيمتها قيمة الأجزاء التى تتكون منها السلع ، وبذا تحتوى على رأس المال الذى أنفق فى الاصل مضافاً اليه القيمة الفائضة . ويجب أن يلحق بهذه السلع فى التداول وتباع وتحقق قيمتها والنقود ، ويجب أن تتحول النقود ثانية الى رأس مال وهكذا . هذه الحركة الدائرية التى تكرر فيها نفس المظاهر على الدوام يتكون منها تداول رأس المال .

وأول شرط للتجميع أن يكون الرأسمالى قد باع سلعه وحول الجانب الأكبر من النقود التى تسلمها الى رأس مال . وسنفرض فى الصفحات التالية أن رأس المال يتداول بطريقته العادية ، وسنقوم بتحليل مفصل للعملية فى الكتاب الثانى .

والرأسمالى الذى ينتج القيمة الفائضة أول من يستولى حقاً على هذه القيمة وإن لم يكن آخر مالك لها ، وعليه أن يقتسمها مع الرأسماليين الذين يؤدون وظائف أخرى فى الانتاج الاجتماعى ، أى يقتسمها مع ملاك الاراضى الخ . وعلى ذلك تنقسم القيمة الفائضة أقساماً فرعية مختلفة تذهب الى جيوب طوائف مختلفة من الأشخاص وتتخذ أشكالاً مستقلة مختلفة كالربح والفائدة وريع الأرض الخ . ولا يمكن قبل الكتاب الثالث أن نبحث هذه الأشكال المتحولة من القيمة الفائضة .

هنا نفرض من جهة أن الرأسمالى الذى ينتج السلع يبيعها حسب قيمتها ، ولن نؤجل البحث بصفة شاملة كاملة فى دخوله ثانية الى السوق العالمية أو البحث فى الأشكال الجديدة التى يتخذها رأس المال خلال تداوله ، أو لخص أحوال الانتاج المادية الحسية التى تحتفى

داخل هذه الأشكال . ومن جهة أخرى سنعامل المنتج الرأسمالى بصفته صاحب القيمة الفائضة أو بعبارة أخرى بصفته الممثل لجميع الذين يقاسمونهُ الأسلاب فى النهاية . ونتيجة لهذا نبدأ ببحث موضوع التجميع من الوجهة المجردة على أنه مجرد مظهر فى عملية الانتاج الفعلية . ولكى يحدث التجميع لا بد أن يكون الرأسمالى قد نجح فى بيع سلعه وإعادة تحويل نقود الشراء الى رأس مال . وفضلاً عن هذا فتقسم القيمة الفائضة الى أجزائها المختلفة لا يؤثر فى ماهية القيمة الفائضة بأى حال من الأحوال أو فى الظروف والحالات التى تصبح فيها عنصراً للتجميع ، ومهما كانت النسبة التى استطاع المنتج الرأسمالى أن يحتفظ بها فى يده من القيمة الفائضة ، ومهما كانت النسبة التى يتعين عليه فى النهاية أن يتنازل عنها للغير ، فإنه الشخص الذى يختص نفسه بها ويملكها . وعلى ذلك فالعرض الذى سنقدمه للتجميع لن يزد عن كونه وصفاً لما يحدث فعلاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالشكل البسيط والأساسى لعملية التجميع يحجبه تقسيم القيمة الفائضة ، وحركة التداول التى يعتمد عليها . وعلى ذلك إذا شئنا تحليل العملية بكل ما بها من بساطة وجب علينا أن نتجاهل المظاهر المختلفة التى تخفى فعل جهاز هذه العملية الباطنى .

# لفصل الحادى ولعشرون

## الانتاج المتجدد البسيط

### Simple Reproduction

مهما كان شكل عملية الانتاج فى مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى فى نفس المظاهر . والمجتمع لا ينقطع عن الإنتاج أو الاستهلاك . وإذا نظرنا إليه على أنه كل متصل الأجزاء وفى حالة دائمة من التجدد ، لكنت كل عملية إنتاج اجتماعية عملية إنتاج متجدد أو معاد فى نفس الوقت . والأحوال التى يتم فيها الانتاج هى فى الوقت ذاته ما يلائم الانتاج المتجدد . ولا يستطيع أى مجتمع أن ينتج أى منتج من جديد إلا اذا عمل باستمرار على إعادة تحويل جانب من منتجاته الى أدوات انتاج أو الى عناصر إنتاج جديد . وإذا بقيت الظروف فى النواحي الأخرى دون تغيير فلا يستطيع المجتمع إعادة الانتاج أو المحافظة على ثروته فى نفس المستوى إلا اذا عمل على أن يحل مكان أدوات الانتاج ( أدوات العمل ، المواد الخام ، المواد المساعدة ) التى تستهلك سنوياً مقدار مساوٍ من نفس نوع السلع ، وهذا المقدار يجب عزله عن مجموع المنتجات السنوية وإدماجه من جديد فى عملية الانتاج ؛ وعلى ذلك ينتمى مقدار محدود من المنتج السنوى الى الانتاج . ولما كان هذا الجزء معداً من أول الأمر للاستهلاك الانتاجى فانه يوجد بصفة أساسية على هيئة سلع غير صالحة إطلاقاً للاستهلاك الفردى .

إذا كان شكل الانتاج رأسمالياً فكذلك يكون شكل الانتاج المتجدد . وكما أنه فى طريقة الانتاج الرأسمالية تبدو عملية العمل وسيلة لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال ، كذلك يبدو كأن الانتاج المتجدد لا يعدو أن يكون قيمة تتمدد بذاتها . إن الشخص لا يقال له رأسمالى إلا لأن نقوده تؤدي وظيفة رأس المال باستمرار ، فإذا تحول مبلغ ١٠٠ جنيه الى رأس مال هذه السنة وأنتج قيمة فائضة مقدارها ٢٠ جنيهاً ، فلا بد من تكرار نفس العملية فى السنة التالية وهكذا . والقيمة الفائضة بصفاتها ثمرة يغلها من وقت لآخر رأس مال فى حالة

حركة وسيولة، تكتسب شكل إيراد ناشئ عن رأس المال (١).

إذا كان هذا الإيراد لا يخدم صاحب رأس المال إلا كرسيد للاستهلاك، وإذا كان يتم استهلاكه وكذلك إنتاجه من فترة لأخرى، فيثبت لا يكون لدينا سوى إنتاج متجدد بسيط وهذا في حالة بقاء الظروف الأخرى كما كانت من قبل. وبرغم أن الإنتاج المتجدد البسيط مجرد تكرار لعملية الإنتاج على الأساس القديم إلا أن هذا التكرار أو استمرار العملية يكسب تلك العملية خواص جديدة معينة أو بالأحرى يؤدي إلى اختفاء خواص ظاهرية معينة كانت لها وهي بصفاتها عملية منعزلة قائمة بذاتها.

وتبدأ عملية الإنتاج بشراء قوة العمل لمدة محدودة، ويتجدد هذا على الدوام حين ينقضى الأجل الذي اشترت قوة العمل خلاله وحين تنتهى فترة إنتاج محدودة مثل أسبوع أو شهر الخ. ولكن العامل لا يتسلم أجره إلا بعد استعمال ما يملك من قوة عمل وبعد أن تكون قد حققت على هيئة سلع قيمة فائضة إلى جانب قيمتها. وعلى ذلك لم ينتج العامل فائض قيمة فحسب (وهو ما سنده الآن كرسيد لاستهلاك الرأسمال الخاص) وإنما أنتج كذلك الرصيد الذى يدفع له منه أجره أى أنتج رأس المال المتغير، والعامل يظل يشغل طالما يستمر في إعادة إنتاج هذا الرصيد. وهذا يفسر الصيغة التى أوردتها الاقتصاديون والتى أشرنا إليها في الفصل السادس عشرو هي الصيغة التى طبقاً لها تعد الأجور كنصيب في المنتج نفسه (٢). فالذى يعود إلى العامل على شكل أجر عبارة عن جزء من المنتج الذى يعيد إنتاجه باستمرار. حقيقة يدفع له الرأسمال قيمة السلعة نقداً، ولكن هذه النقود ليست سوى الشكل الذى تحول

(١) ولكن هؤلاء الأغنياء الذين يستهلكون منتجات عمل الغير لا يستطيعون الحصول عليها بغير عمليات التبادل [المشتريات من السلع]. فإذا أعطوا ما حصلوا عليه وجمعوه من الثروة مقابل هذه المنتجات الجديدة التى يميلون إليها، بدأ أنهم معرضون لخطر استنفاد أرصدتهم سريعاً. قلت إنهم لا يشتغلون بل وأنهم عاجزون عن العمل، وعلى ذلك قد يظن أن ثروتهم تنافس يوماً بعد آخر حتى إذا ما انتهت لما وسعهم تقديم شيء للعمال لمحلهم على العمل لهم خاصة... ولكن في نظامنا الإجماعى اكتسبت الثروة خاصية تجديد إنتاجها بواسطة عمل الغير بدون أن يساهم صاحبها في ذلك العمل. فالثروة، كالعمل بواسطة أدوات العمل، تؤتي ثمرة سنوية يمكن القضاء عليها سنوياً دون أن يصبح صاحب الثروة أقفر مما هو عليه. هذه الثمرة هي الإيراد المتولد عن رأس المال (سيسموندى : مبادئ جديدة في

الاقتصاد السياسى؛ باريس ١٨١٩ ج ١ ص ٨١ — ٨٢).

(١) « يجب أن ننظر إلى كل من الأجور والأرباح على أن كلا منهما حقيقة جزء من المنتج التام الصنع » (رمزى ص ١٤٢) — « النصيب الذى يحصل عليه العامل من المنتج على هيئة أجر » (جيمس مل : عناصر الاقتصاد السياسى، الترجمة الفرنسية، باريس ١٨٢٣ ص ٣٤).

إليه منتج العمل . فبينما يقوم العامل بتحويل جزء من أدوات الإنتاج إلى منتج ، فإن جانباً مما سبق له إنتاجه يعاد تحويله ثانية إلى نقود . فالأجر الذى يأخذه مقابل عمله اليوم أو خلال الشهور الست القادمة هو العمل الذى قام به فى الأسبوع الماضى أو الشهور الست الماضية . والوهم الذى يولده الشكل النقدي يختفى فى الحال إذا كنا ننظر إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بدلاً من أن ننظر نظرنا على رأسمالى واحد وعامل واحد . والطبقة الرأسمالية تعطى الطبقة العاملة أوامر شراء على هيئة النقود ، أى أوامر تمكن العمال من الحصول لأنفسهم على جزء من المنتجات التى أنتجوها بأنفسهم والتى استولى عليها أفراد الطبقة الرأسمالية . وأوامر الشراء هذه يردها العمال باستمرار إلى الطبقة الرأسمالية وبهذه الطريقة يحصلون على أى نصيب يخصهم من الأشياء التى أنتجوها ، ولكن الماهية الحقيقية للعملية يخفيها شكل الساعة الذى يتخذ المنتج والشكل النقدي الذى تتخذه السلعة . وعلى ذلك ليس رأس المال المتغير أكثر من شكل تاريخي خاص لذلك الرصيد الذى يُبعد من ضروريات الحياة ، أو لرصيد العمل الذى يحتاج إليه العامل لبقائه على قيد الحياة وتوالده — وهذا الرصيد يتعين عليه نفسه أن يقوم بإنتاجه وإعادة إنتاجه مهما كان نظام الإنتاج الاجتماعى . وإذا كان رصيد العمل ينساب إليه على الدوام على هيئة النقود التى تمثل أجر عمله فما ذلك إلا لأن ما ينتجه ينساب بعيداً عنه على شكل رأس مال . ولكن حقيقة كون رصيد العمل يتخذ هذا الشكل المظهري لا تؤثر فى الحقيقة الأخرى وهى أن ما يقدمه ( يدفعه ) الرأسمالى للعامل ليس إلا عمل العامل وقد تحقق فى منتج (١) . لنبحث حالة قن يخضع لنظام السخرة ، ولنفرض أنه يشتغل فى قطعة الأرض التى له ثلاثة أيام فى الأسبوع مستعملاً ما يملك من أدوات الإنتاج بينما يؤدي خلال الأيام الثلاثة الأخرى عملاً إجبارياً فى أبعاد السيد . فهو يعيد باستمرار إنتاج رصيد العمل الذى يملكه وفيما يختص بهذا القن لا يتخذ هذا الرصيد أبداً شكل نقود تدفع له لقاء عمله ويدفعها له شخص آخر . ومن جهة أخرى فالعمل الإجبارى الذى يؤديه بدون مقابل لسيد لا يبدو عليه مطلقاً مظهر عمل اختياري له أجره . وإذا حدث يوماً أن وضع السيد يده على أدوات الإنتاج التى يملكها القن وهى قطعة الأرض والحصان أو الثور وبذور القمح ، فمن الآن فصاعداً لا يبقى أمام القن إلا أن يبيع ماله من قوة العمل للسيد . وإذا تساوت

(١) حيث يستخدم رأس المال فى دفع أجور العامل فلا تعرب عليه زيادة فى الأرصدة اللازمة للبقاء على العمل « — كازينووف فى حاشية بالطبعة التى نشرها لكتاب مائتس «تاريخ فى الاقتصاد السياسى» لندن ١٨٥٣ ص ٢٢ .

الأشياء الأخرى فيظل كما كان يشتغل لنفسه ثلاثة أيام في الأسبوع ويعمل ثلاثة أخرى للرجل الذي كان سيده الإقطاعي وأصبح الآن السيد الذي يدفع له الأجر . والآن ، كما كان الحال من قبل ، سيستهلك أدوات الإنتاج كأدوات إنتاج وينقل قيمتها إلى المنتج . والآن — كما كان الحال قبلا — سيخصص جزء مخصوص من المنتج للإنتاج المتجدد أو المعاد . ولكن منذ اللحظة التي يتجول فيها العمل الإجماعي إلى عمل أجير فإن رصيد العمل ( الذي يستمر الفلاح في إنتاجه وإعادة إنتاجه ثانية ) يتخذ شكل رأس مال يدفعه إليه السيد على هيئة أجور . والاقتصادى البورجوازي الذي يحول حقيق عقله بينه وبين الفصل بين الشكل الظاهري والحقيقية المستترة تحته ، يغمض عينيه عن حقيقة — وهي أنه حتى اليوم لا يتخذ رصيد العمل شكل رأس مال إلا في حالات ومواضع متفرقة على سطح الكرة الأرضية <sup>(١)</sup> .

حقيقة يفقد رأس المال المتغير صفة كونه قيمة مدفوعة من أربدة الرأسمالي <sup>(٢)</sup> وذلك حينما تتأمل عملية الإنتاج الرأسمالي في حركة تجدها الدائم ، ولكن لا بد أن تلك العملية بداية في مكان ما وفي وقت ما . ومن وجهة نظرنا الدالية لن المحتمل أن الرأسمالي صار ذات مرة مالكا لتعود بفنل نوع من التجميع البدائي مستقل عن عمل الغير الذي لا مقابل له ، وهذا التجميع هو الذي مكّنه من دخول السوق بصفته مشتريا لقوة العمل . ومهما كان الأمر فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج الرأسمالية أو عملية الإنتاج المتجدد البسيط ، تترتب عليه تغييرات بارزة لا يقتصر تأثيرها على رأس المال المتغير بل يشمل كذلك رأس المال كله بجزيئه .

لنفرض أن رأس المال قدره ١٠٠٠ جنيه ينتج ( كل سنة مثلا ) قيمة فائضة تبلغ ٢٠٠ جنيه ولنفرض أنها تُستهلك كل عام . يتضح لنا إذن أنه إذا تكررت العملية خمس سنوات كان مقدار القيمة الفائضة التي استهلك ٥ × ٢٠٠ جنيه وهذا مبلغ يعادل رأس المال الأصلي وهو ١٠٠٠ جنيه . أما لو استهلكنا النصف مثلا ، حصلنا على نفس النتيجة بعد تكرار عملية الإنتاج عشر سنوات متتالية لأن ١٠ × ١٠٠ يساوي ١٠٠٠ ألف جنيه . وللتعير عن

(١) يدفع الرأسماليون أجور العمل في حالة أول من دبح المال على ظهر الأرض • Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Herford, 1852, p. 16

(٢) برغم أن رجل الصناعة ( أى المائل المشغل للصناعة ) يدفع له شذومه الأجر فانه في الحقيقة لا يسكاف الأخير شيئا ، ذلك أن قيمة هذه الأجور محفوظة مع الأرباح في القيمة التي زادت للعادة التي بذل فيها العمل • — آدم سميث ، الكتاب الثاني ، الفصل الثالث ص ٣١١ .



هذا بصفة عامة نقول إنه لو قسمنا قيمة رأس المال على القيمة الفائضة المستهلكة سنويا لحصلنا على عدد السنوات أو فترات تتجدد الإنتاج التي في ختامها يتم اختفاء رأس المال الأصلي واستهلاك الرأسمال له . ولا يغير من هذه الحقيقة اعتقاد الرأسمالي أنه يستهلك القيمة الفائضة أى عمل الغير الذى لا يدفع مقابله . فبعد انقضاء عدد معين من السنوات تكون القيمة الرأسمالية التي استولى عليها مساوية لمجموع القيمة الفائضة الكلى الذى أخذه دون معادل خلال تلك السنوات ، ويكون المجموع الكلى لما استهلكه مساويا لمجموع رأس ماله الأصلي . حقيقة في يده رأس مال لم يتغير مقداره ، وأن جانبا منه ( مبانى وآلات الخ ) كان موجودا فعلا حينما بدأ أعماله ؛ ولكن الذى يعيننا الآن قيمة رأس المال لالعناصر المادية التي يتكون منها . حينما يبدد امرئ ممتلكاته بأن يستدين ما يعادل قيمتها حينئذ لا تمثل أملاكه سوى المجموع الكلى للديون . وكذلك الحال بالنسبة للرأسمالي الذى يستهلك معادل رأس المال الذى قدمه ، لأن قيمة رأس ماله الحالى لا تمثل سوى المبلغ الكلى من القيمة الفائضة التي استحوذ عليها بدون أن يدفع فيها شيئا . لا يعود ثمت وجود لذرة واحدة من قيمة رأس ماله القديم .

وعلى ذلك فبغض النظر عن أى تجميع فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج أو بعبارة أخرى مجرد الانتاج المتجدد البسيط لا بد حتما أن ينتهى عاجلا أو آجلا بتحويل كل رأس مال إلى قيمة فائضة متجمعة أو متراكمة . وحتى لو كان رأس المال حين دخوله عملية الانتاج عبارة عن ممتلكات أمكن لصاحبه الحصول عليها عن طريق عمله الشخصى ، فإنه يصير عاجلا أو آجلا قيمة يتم الاستيلاء عليها بدون معادل لها أى يصبح عبارة عن عمل الغير الذى لا أجر او مقابل له والذى اتخذ صورة مادية إما على هيئة نقود او بأى شكل آخر .

رأينا في الفصل الرابع أن تحويل النقود إل رأس المال يتطلب شيئا أكثر من مجرد إنتاج القيمة وتداول السلع ، ورأينا ضرورة وقوف شخصين في مواجهة بعضهما أحدهما بائع والآخر مشتر : فهنا صاحب القيمة أو النقود وهناك صاحب المادة التي تتخلق القيمة ، وهنا مالك أدوات الإنتاج ووسائل العيش وهناك من لا يملك سوى قوة العمل . ورأينا أن نقطة ابتداء الإنتاج الرأسمالى تنحصر في فصل العمل عن منتجه أى بين قوة العمل الذاتية وأحوال العمل الموضوعية ، ولكن بفضل استمرار العملية أى الإنتاج المتجدد البسيط نجد أن ما كان في أول الأمر نقطة ابتداء فقط أصبح النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالى وهى نتيجة تتجدد على الدوام . فن جهة تحول عملية الإنتاج الثروة المادية إلى رأس مال بدون انقطاع أى إلى وسائل

لخلق ثروة أكثر ووسائل تمتع لصاحب رأس المال . ومن جهة أخرى يخرج العامل دائماً من عملية الإنتاج كما دخلها — أى مصدر ثروة للغير ولكنه محروم من الوسائل التى تمكنه من الحصول على الثروة لنفسه . ولما كانت قوته على العمل قد تنازل عنها قبل أن يدخل عملية الإنتاج وأصبحت ملكاً للأسمالى واندجحت فى رأس المال ، لهذا نجد أنها تتخذ خلال عملية الإنتاج صورة مادية أى تتجسم فى منتج يملكه شخص آخر . ونظراً لأن عملية الإنتاج هى كذلك العملية التى يستهلك بواسطتها الرأسمالى قوة العمل لهذا يتحول منتج العامل باستمرار لا إلى سلع فحسب بل إلى رأس مال ، وإلى قيمة تتمتع بالقوة التى تخلق القيمة ، ووسائل عيش تشتري الأفراد ، وأدوات إنتاج تعمل على الانتفاع بالشخص المنتج<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فالعامل ينتج دائماً ثروة موضوعية على شكل رأس مال ، أى على شكل قوة غريبة عنه تتحكم فيه وتعمل على استغلاله ، وكذلك ينتج الرأسمالى قوة عمل ولكن على هيئة مصدر ذاتى للثروة لا وجود له إلا فى العامل الذى ينفصل عن الأشياء التى يمكن فيها وحدها تحقيق ذلك المصدر - وبعبارة موجزة ينتج الرأسمالى العامل بصفته عاملاً أجيراً<sup>(٢)</sup> وهذا الإنتاج المتجدد الدائم للعامل شرط لاغنى عنه للإنتاج الرأسمالى .

والاستهلاك الذى يقوم به العامل مزدوج ، فهو فى عملية الإنتاج يستخدم عمله كوسيلة لاستهلاك أدوات الإنتاج وتحويلها إلى منتجات قيمتها أعلى من قيمة رأس المال . هذا النوع يقال له الاستهلاك الإنتاجى وهو فى نفس الوقت استهلاك الرأسمالى لقوة العمل التى اشتراها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشتري العامل وسائل العيش بالنقود التى تدفع ثمنها لما يملك من قوة العمل ، وهذا هو الاستهلاك الفردى . هكذا يختلف هذان النوعان اختلافاً كلياً . ففي حالة الاستهلاك الفردى يؤدى العامل دور القوة المحركة لرأس المال ويكون ملكاً للأسمالى ، وفى الحالة الثانية يكون ملكاً لنفسه ويقوم بوظائف حيوية خارج عملية الإنتاج . ونتيجة

(١) هذه خاصية بارزة يتميز بها العمل الإنتاجى . لأن كل ما استهلك بصورة انتاجية رأس مال ، ويصبح رأس مال عن طريق الاستهلاك « ( جيمس ميل ٢٤٧ ) » ومع هذا لم يصل إلى قراره معنى هذه « الخاصية البارزة التى يتميز بها » .

(٢) من الصحيح حقيقة أن أول من يأتى بصناعة يستخدم كثيرين من الفقراء ولكنهم يظنون كذلك ، ويزيد عدد الفقراء باستمرار هذه الصناعة « Reason for a Limited Exportation of Wool ( لندن ١٦٧٧ ص ١٩ ) » يؤكد المزارع الآن فى سخف أنه يحافظ على الفقراء ، وهم فلا موضع المحافضة عليهم فى الشقاء « Reasons for the late Increase of the Poor Rate or Comparative View of the Prices of Labour and Provisions, London, 1777, P. 37. »

النوع الأول حياة الرأسمالى ، وفي الثانى حياة العامل نفسه .

رأينا من بحثنا فى يوم العمل والموضوعات المتعلقة به أن العامل غالبا ما يرغب على أن يجعل استهلاكه الفردى مجرد أمر عرضى فى عملية الإنتاج ، وفى مثل هذه الحالة يزود نفسه بوسائل العيش حتى تظل قوة العمل التى يملكها تقوم بعملها ، شأنه فى ذلك شأن الآلة البخارية التى تزودها بالفحم والماء أو العجلة التى تملأها بزيوت التشحيم . فإذا كان الأمر كذلك لكانت وسائله للاستهلاك مجرد وسائل استهلاك لأداة إنتاج ، ولأصبح استهلاكه الفردى استهلاكاً إنتاجياً بصفة مباشرة . ولكن يبدو على هذا أنه سوء استعمال ليس من الضرورى أن يكون خاصا بعملية الإنتاج الرأسمالية (١) .

ولكن الأمر يتخذ مظهراً مختلفاً إذا لم نقصر نظرنا على الرأسمالى الفردى والعامل الفردى بل جعلناها تشمل الطبقتين الرأسمالية والعاملة ، وكذلك إذا لم نجعل بحثنا خاصا بعملية منعزلة لإنتاج هذه السلعة أو تلك بل جعلنا دراستنا تشمل الإنتاج الرأسمالى فى أكل صورة وعلى أساس اجتماعى . حين يحول رأسمالى جانباً من رأس ماله إلى قوة عمل فإنه يزيد من حجم رأس ماله الكلى ، أى أنه يقتل عصفورين بحجر واحد . فهو لا يستفيد مما يأخذه من العامل فحسب ، بل وما يدفعه له . فرأس المال الذى يعطى مقابل قوة العمل يتحول إلى ضروريات الحياة التى يعمل استهلاكها على تجديد عضلات وأعصاب وعظام وأدمغة العمال القائمين بالعمل ، كما يعمل على تشجيع توالد عمال جدد . وعلى ذلك فاستهلاك الطبقة العاملة الفردى معناه أن وسائل العيش التى دفعها رأس المال مقابل قوة العمل يعاد تحويلها إلى قوة عمل جديدة يستغلها رأس المال فكأن هذا الاستهلاك معناه إنتاج العامل وتوالده . ذلك العامل هو أداة الإنتاج التى لا يستغنى عنها الرأسمالى . فلا استهلاك الفردى من قبل العامل سواء كان داخل الورشة أو المصنع أو خارجهما وسواء كان داخل عملية العمل أو خارجها ، عبارة عن عامل من عوامل إنتاج رأس المال وإنتاجه المتجدد ، شأنه فى ذلك شأن تنظيف الآلات سواء حدث خلال حماية العمل أو أثناء فترة توقف فيها ؛ والقول بأن العامل يستهلك وسائل العيش لإرضاء ذاته لا لإرضاء الرأسمالى تافه عديم الأهمية . لا شك أن الحصان أو الثور الذى يشترك فى العمل بالحقل يتمتع بغذائه ومع ذلك فاستهلاكه للغذاء عامل ضرورى فى عملية الإنتاج فالإبقاء على حياة الطبقة العاملة وتوالدها شرط ضرورى دائماً لاعادة إنتاج رأس المال ، ويستطيع الرأسمالى أن يدع تحقيق هذا الشرط لغريزة حب البقاء والتكاثر لدى العامل ، وكل

---

(١) لو أن روسى تغفل فى سر « الاستهلاك الإنتاجى » لا حمل على هذا بشدة كما فعل .

مايعنى به خفض ما يستهلك العامل إلى الحد الأدنى الضرورى ولا يخطر بباله مطلقاً أن يقلد وحشية أصحاب المناجم بأمريكا الجنوبية الذين يرغمون العمال على أن يأكلوا كمية أكبر من الغذاء اللازم لأجسامهم (١) . ومن هنا تجد أن الرأسمالى ورجل الاقتصاد السياسى الذى يعبر عن آرائه ومذهبه يسبغان طابع الإنتاج على ذلك الجزء من استهلاك العامل الفردى الذى يتطلبه دوام بقاء الطبقة العاملة والذى لابد منه ليتسنى لرأس المال أن يجد قوة عمل يستهلكها، أما ما يستهلكه العامل علاوة على هذا الجزء الضرورى فيعتبر استهلاكاً غير إنتاجى (جيمس مل ص ٢٣٨ وما بعدها) . فإذا سبب تجميع رأس المال ارتفاعاً فى الأجور وزيادة فى الاستهلاك من جانب العامل دون أن تصحبها زيادة فى استهلاك رأس المال اقوة العمل ، كان معنى هذا أن رأس المال الإضافى قد استهلك بطريقة غير منتجة (٢) . والواقع أن الاستهلاك الفردى من قبل العامل غير منتج فيما يتعلق بهذا العامل وحده مادام هذا الاستهلاك لا يولد من جديد سوى هذا العامل المحتاج ، ولكنه استهلاك منتج بالنسبة إلى الرأسمالى والدولة إذ معناه إنتاج القوة التى تخلق الثروة لشخص آخر خلاف العامل (٣) . وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اجتماعية لوجدنا أن الطبقة العاملة ، حتى ولم تشترك اشتراكاً مباشراً فى عملية العمل ، ليست إلا شيئاً لاحقاً برأس المال شأنها فى ذلك شأن أداة العمل غير الحية ؛ وحتى استهلاكها الفردى لا يزيد — فى حدود معينة — عن كونه عاملاً من عوامل تجديد إنتاج رأس المال . ولكن يحرص الرأسماليون على أن يمنعوا أدوات الإنتاج الواعية هذه من أن تدع تلك العمالة راكدة لأن ما تنتجه هذه الأدوات الواعية ينقل بمجرد إنتاجه من العامل إلى الرأسمالى . هكذا يهيم الاستهلاك الفردى السبيل للإبقاء على حياة العمال وتكاثرهم ،

(١) « إن العمال بالمناجم فى أمريكا الجنوبية والذين ينحصر عملهم ( وهو أشق عمل فى العالم ) فى أن ينقلوا على أكتافهم إلى سطح الأرض معدناً خاماً يزن ١٨٠ — ٢٠٠ من الأرتال من على عمق قدره ٤٥٠ قدماً ، يعيشون على الخبز والفول فقط ، ولو خيروا لفضلوا الخبز وحده . ولكن سادتهم يعاملونهم كما تعامل الخيل ويرغمونهم على أكل الفول لأنهم لا يستطيعون بالخبز وحده أن يعملوا كثيراً ، والفول يمتاز عن الخبز بوفرة فوسفات الجير فيه » Leibig' op. cit., Vol. I, p.194, note

(٢) « لو ارتفع ثمن العمل إلى هذا الحد برغم زيادة رأس المال ، لما أمكن استخدام الكثيرين ، بل لبقى لأقول إن مثل هذه الزيادة برأس المال يظل استهلاكها بطريقة غير منتجة » ريكاردو ص ١٦٣ .  
(٣) « والاستهلاك الإنتاجى الوحيد بمعناه الصحيح هو استهلاك الثروة أو القضاء عليها » ( يقصد استهلاك أدوات الإنتاج ) « من جانب الرأسمالين بقصد إعادة الإنتاج ... والعامل ... مستهلك لإنتاجه بالنسبة لمن يستخدمه والدولة ولكنه غير منتج بالنسبة لنفسه » ( مائس تماريف: ... ص ٣٠ ) .

كما أنه من جهة أخرى وعن طريق القضاء على ضروريات الحياة يهيئ السبيل لاستمرار ظهورهم من جديد في سوق العمل . لقد كانوا في روما يقيدون العبد بالأغلال . واليوم نقيّد العامل الأجير إلى سيده وصاحب أيد غير منظورة . أما مظهر الاستقلال الذي يتمتع به العامل فيحافظون عليه عن طريق انتقاله الدائم من سيد إلى آخر ، وبواسطة تلك الخرافة القانونية التي يقال لها العقد .

كان رأس المال من قبل يلجأ إلى التشريع لينفذ ما له من حقوق الملكية على العامل الحر ، ومن أمثلة ذلك ترحيم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون في عمل الآلات في إنجلترا حتى سنة ١٨١٥ مع توقع أشد العقوبات على من يخالف ذلك الحظر . ويشمل تكاثر الطبقة العاملة تراكم الحذر وانتقاله من جيل لآخر (١) فلما تحدث أزمة تهدد الرأسمال بخسارة ما ترى إلى أي حد يعتبر وجود طبقة العمال الحاذقين كعامل من عوامل الإنتاج التي له حق امتلاكها وإلى أي حد ينظر إلى هذه الطبقة على أنها الشكل الحقيقي الذي يبدو به رأس المال المتغير . نعم إن الحرب الأهلية الأمريكية والمجاعة القطنية المترتبة عليها سببتا العطل في صفوف معظم أعمال الصناعة القطنية في لانكشير الخ ، وهنا طالب العمال وغيرهم بجمع تبرعات لتمكين « العمال الفاتنين عن الحاجة » من الهجرة إلى المستعمرات البريطانية أو الولايات المتحدة . وهنا نشرت « التيمس » ( ٢٤ مارس ١٨٦٣ ) خطابا كتبه إدمند بوتر وهو رئيس سابق للفرقة التجارية بمنشستر ، وقد وصف الخطاب في مجلس العموم بأنه بيان أو منشور رجال الصناعة (٢) . ومن الفقرات التي اقتبسها نرى كيف يثبت رأس المال ما يدعيه من حقوق الامتلاك إزاء قوة العمل . « قد يقال له ( أي العامل العاقل في صناعة القطن ) إن عدد عمال الصناعة القطنية كبير جدا .. ويجب ... في الحقيقة خفضه لمقدار الثلث وبذلك قد يكون الطلب طيبا على الباقين ... ويطالب .. الرأي العام بالهجرة ... ولكن صاحب العمل لا يمكنه الموافقة على إبعاد مورد العمل على هذا النحو ، وقد يرى بحق في هذا عملا غير سليم .... ولكن إذا أريد استخدام الأموال العامة في المساعدة على الهجرة ، فإن له الحق في إسماع صوته بل

---

(١) « مهارة العامل الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقال إنه مخزن أو سبق أعداده ... ويتم تجميع حذر العامل وخزنه وهي أعظم العمليات أهمية ، بدون أي رأس مال متداول

Thomas Hodgskin: Labour Defended, etc., pp. 12 — 13.

(٢) « يجوز النظر إلى ذلك الخطاب على أنه بيان أصدره رجال الصناعة » .

Ferrand, Motion on the Cotton Famine, House of Commons, April 27, 1863.

والاحتجاج على هذا . ثم أخذ الكاتب يبين نفع صناعة القطن وكيف أنها جذبت بلا شك الفائض من السكان في إرلندة والجهات الزراعية ، وكيف اتسع نطاقها بحيث كانت صادراتها سنة ١٨٦٠ تعادل  $\frac{5}{11}$  من مجموع الصادرات الإنجليزية ، وكيف أنها ستتسع بعد سنوات قلائل بسبب اتساع السوق وبخاصة في الهند وبسبب استيراد قطن بسعر الرطل ٦ بنسات . ثم يتساءل بعد ذلك إن كان من الخير والمصلحة الإبقاء على تلك الصناعة ، وإن كان من الحماقة التفريط في تلك الآلات العامة ( ويقصد بها العمل الحى ) . « إنى أعترف أن العمال ليسوا ملكاً للانكشير وأحباب الأعمال ، ولكنهم مصدر قوة الطرفين ، وهم القوة العقلية والمدرية التى لا يمكن أن تحل أخرى محلها مدى جيل ؛ أما الآلات التى يعملون بها فى المستطاع إبدالها بغيرها بل وتحسينها فى ظرف سنة واحدة (١) . إنكم تشجعون العامل على الهجرة أو تسمحون ( ١ ) له بذلك ، وماذا يكون مصير صاحب رأس المال ؟... أبعادوا زبدة العمال تهبط قيمة رأس المال الثابت إلى درجة كبيرة ، كما لن يعرض رأس المال السائر نفسه لصراع مع مورد قليل من العمل المنحط النوع ... يقولون إن بالعمال رغبة فى (الهجرة) وهذا أمر طبعى ... خفضوا صناعة القطن بإبعاد القوة التى تعمل فيها وخفض نفقات أجورها وليكن الخس أو خمسة ملايين ، فماذا يحدث للطبقة المذكورة وصغار أصحاب اندكائين ، وماذا عن الريع وإيجار الأكوخ .... تتبعوا الآثار بالنسبة إلى الجميع من أعلام درجة إلى الفلاح الصغير ورب البيت الأحسن حالا ... ومالك الأرض ، وقولوا لنا هل هناك إجراء مماثل من حيث نتائجه بالنسبة إلى كافة الطبقات كهذا الاقتراح الذى يرمى إلى إضعاف الشعب بتصدير خير عناصر المشتغلين فى الصناعة وبالقتضاء على قيمة أعظم جزء إنتاجى من رأس المال ، ثم يقترح الرجل عقد قرض قدره خمس أو ست ملايين من الجنيهات لإيجاد عمل للشعطين مع اتخاذ كافة الضمانات القانونية لحسن تنفيذ الفكرة .

ويميز بوتر وهولسان حال سادة صناعة القطن بين نوعين من الآلات ، كل منهما ملك للأسمالى ، فالأول جماد ثابت فى المصنع ، والآخر حى يبيت فى الأكوخ خلال ساعات الليل ون أيام الأحاد . والآلات الجماد لا يقف أمرها عن حد البلى وهبوط قيمتها من يوم لآخر بل إنها لتصبح طرازاً قديماً غير صالح للاستعمال بسرعة كبيرة نظراً للتقدم المستمر فى النواحي

---

(١) لا ننسى أن رأس المال هذا ينفى أغنية أخرى فى ظاه الظروف العادية إذا تعلق الأمر بخفض الأجور .

الفنية بحيث أنه يمكن بعد انقضاء أشهر قلائل استبدالها بأخرى أكثر نفعاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تتحسن الآلات الحية كلما طال أمد بقائها وبسبب الشهارة المتجمعة والتي تنتقل من جيل لآخر . وقد كتبت التيمس رداً على هذا الخطاب جاء فيه : إن المستر إدمند بوتر قد تأثر بالاهمية الفائقة لأعجاب صناعة القطن بحيث أنه يقبل إبقاء نصف مليون من الطبقة العاملة في معمل أدبي عظيم ضد إرادتهم ، وذلك في سبيل المحافظة على طبقة رجال الصناعة ودوام حرقهم . إنه يتساءل : هل تستحق هذه الصناعة الإبقاء عليها ؟ — نقول نعم بكل تأكيد مادامت الوسائل شريفة ، ثم يسأل : هل يجدر بنا إبقاء الآلات في حالة نظام ؟ وهنا نتردد في الإجابة . يقصد المستر بوتر بكلمة ( آلات ) الآلات البشرية ، لأنه بعد ذلك يقول على سبيل الاحتجاج إنه لا يقصد استعمالها بوصفها متاعاً مملوكاً . ويجب الاعتراف بأننا لانرى إبقاء الآلات البشرية محجوزة حتى تحين الحاجة إليها ، فالأمر غير مستطاع . إن الآلات البشرية تصدأ إذا لم تعمل مهما لجأت إلى مسحها وتشحيمها ، وأكثر من هذا فإنها تنور في مدننا الكبرى كما سبق أن رأينا . إن إنتاج العمال من جديد قد يتطلب وقتاً كما يقول المستر بوتر ولكن بما أننا لدينا الميكانيكيون والرأسماليون كذلك ففي استطاعتنا دائماً أن نجد أفراداً مقتصدین ومجددين بهم عدد من أرباب الصناعة أكثر مما نحتاج إليه . ويتحدث المستر بوتر عن انتعاش التجارة في عام أو اثنين أو ثلاثة ويطلب إلينا ألا نشجع الهجرة أو لنسمح بها ، ويقول إن من الطبيعي أن يبدي العمال الرغبة في الهجرة ولكنه يرى أنه برغم هذه ينبغي للشعب أن يبقى نصف المليون من العمال مع من يعولونهم وقدرهم ٧٠٠,٠٠٠ محبوسين في مناطق صناعة القطن ، ويترتب على هذا أن الكاتب يذهب إلى أن على الشعب أن يحمّد استياء هؤلاء الناس بالقوة وأن يساعدهم بالإحسان — عسى أن يحتاج إليهم سادة الصناعة القطانية يوماً من الأيام ... لقد حل اليوم الذي يتعين على الرأي العام في هذه الجزر أن يعمل على إنتاذا ( هذه القوة العاملة ) من أولئك الذين يعاملونها بنفس النظرة التي ينظرون بها إلى الحديد والفحم والقطن . ولم يكن القصد من مقال « التيمس » أن يؤخذ مأخذ الجد لأن الرأي العام العظيم كان في الحقيقة يؤمن بما ذهب إليه مستر بوتر من اعتبار عمال المصانع جزءاً من الأشياء المنتولة بالمصنع . لقد منع العمال من الهجرة (١) ، وحبسوا في « بيت

---

(١) لم يعتمد البرلمان ملأ واحد للهجرة مكتفياً بسن القوانين لتمكين البلديات من الإبقاء على العمال في حالة ترواح بين الحياة والموت ، أو استغلالهم بدون دفع المعدل العادي للاجور . ولما انتشر وباء الماشية بعد ذلك بسنوات ثلاث أمرع البرلمان بغض النظر عن تقاليدہ واعتمد في ملح البصر الملايين لتعوين أرباب الملايين من ملاك الأراضي الذين نجوا مزارعوهم من الحسارة نظراً لارتفاع ثمن اللحم .

العمل الأدبي، بمناطق القطر ، ولا يزالون حتى اليوم ، قوة ، لسادة صناعة لانكشير .

هكذا تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية انفصال قوة العمل عن أدوات العمل ، وتولد من جديد الأحوال اللازمة لاستغلال العامل وتعمل على تخليدها ، وترغم العامل دائما على أن يبيع ما يملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك (١) . لم يعد وقوف وقوف الرأسمالي والعامل في سوق السلع على هيئة مشتر وبائع أمراً وليد الصدفة ، وعملية الإنتاج نفسها تلعب هذه الحيلة باستمرار والتي بواسطتها يلتقي بأحد الطرفين إلى سوق السلع بائعا لقوة العمل وعن طريق هذا العمل يصبح ما ينتجه هذا الشخص الوسيلة التي بها يستطيع الآخر شراؤه . والحقيقة إن العامل ملك لرأس المال قبل أن يبيع نفسه للرأسمالي ، فالعبودية الاقتصادية (٢) التي يرسف في أغلالها يسببها ويخفيها ما يقوم به من وقت لآخر من بيع ذاته ، والانتقال من أحد سادة الأجور إلى الآخر ، والتقلبات التي تطرأ على ثمن العمل بالسوق (٣) .

---

(١) « طلب العامل الوسائل التي تتيح له الحياة ، وطالب رب العمل بالعمل حتى يتسنى له جني الربح » — سيموندى ص ٩١

(٢) ننقي مثل هذا الشكل في مقاطعة درهام وهي إحدى المقاطعات الفقائل التي لا تكسب الظروف فيها المزارع حقوق امتلاك غير محدودة على العامل الزراعي لأن وجود صناعة التعدين في هذه الجهة يجعل للعامل حرية الاختيار . والمزارع في درهام ( بخلاف المتاد في غيرها ) يستأجر المزارع التي تقوم عليها أكواخ العمال ، ولبحار الأكواخ جزء من الأجور وتعرف هذه الأكواخ باسم *hinds houses* ( بيوت الأبل ) ، وتؤجر مقابل خدمات انقطاعية معينة حسب عقد يعرف باسم « الرق » يازم العامل أن يقدم ابنته أو شخصا آخر ليحل محله إذا وجد عملا في جهة أخرى ، ويقال للعامل « رقيق » . وترينا العلاقة التي نبحت أمرها الآن كيف أن الاستهلاك الفردي من جانب العامل يصبح استهلاكا بالنيابة عن رأس المال أو استهلاكا لإنتاجيا ، وترينا هذا في مظهر جديد بالكلية . « مما يدعو إلى العجب أن سماء الأبل والرقبي الشرط الأولى للام للصيد ... ولا يسمح السيد في الجهة المجاورة كلها إلا بالمرحاض الذي يملكه ، ويفضل أن يعطى جزءا من السماد هنا وهناك عن أن ينقص جزءا من حقوق السيادة » — الصحة العامة التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٨٨

(٣) يذكر القارئ أنه فيما يختص بعمل الأطفال الخ يخفى حتى المظهر الشكلي للبيع الذي يجري طوعية واختيارا .



بناء على هذا إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج الرأسمالية على أنها كل متصل الأجزاء أو عملية من الإنتاج المتجدد ، لوجدنا أنها لا تنتج سلعا أو فائض قيمة فحسب ، لأنها تولد العلاقة الرأسمالية وتعيدها من جديد فتجد الرأسمالى فى جانب والعامل الأجير فى الجانب الآخر (١) .

---

(١) يفترض رأس المال وجود العمل الأجير ، وهذا العمل الأجير يفترض وجود رأس المال ، فكل منهما شرط لازم لوجود الآخر ، وكل منهما يسبب وجود الآخر . هل يذبح العامل فى مصنع الفطن خلاف البنسوخ الفضية ؟ لا ، لأنه يذبح رأس مال ، ويذبح فيها تريد من السيطرة على عمله مما يؤدي إلى خسر قيم جديدة « (كارل ماركس : العمل الأجير ورأس المال فى مجلة Neue Rheinische Zeitung بالمعد رقم ٢٦٦ الصادر فى ٧ أبريل ١٨٤٩) — والملاحظات التى نعرضت تحت العنوان السابق فى هذه الصحيفة أبراه من محاضرات ألميتها فى هذا الموضوع سنة ١٨٤٧ على أعضاء جمعية العمال الألمان فى بروكسل ، وقد عطلت ثورة فبراير نشر هذه المحاضرات) .

## الفصل الثاني والعشرون

### تحويل فائض القيمة إلى رأس مال

(١) الانتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحول قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالى

عرفنا كيف ينشأ فائض القيمة من رأس المال ، وعليهنا أن نبحت الآن كيف ينشأ رأس المال من فائض القيمة . وتطلق عبارة « تجميع رأس المال »<sup>(١)</sup> ، على استعمال فائض القيمة على هيئة رأس مال ، أو إعادة تحويله إلى رأس مال . ولنبدأ ببحت هذا الأمر من وجهة نظر الرأسمالى الفردى . لنفرض أن صاحب مصنع يقدم رأس مال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه تخصص أربعة أخماسه لشراء القطن والآلات الخ ، والباقى لدفع الأجور ، ولنفرض أن إنتاج المصنع ٢٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل قيمتها ١٢,٠٠٠ جنيه . فإذا كان معدل القيمة الفائضة ١٠٠٪ فإن هذه القيمة تكون كامنة فى فائض المنتج أو المنتج الصافى وهو ٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل أى  $\frac{1}{6}$  المنتج الكلى وقيمة ذلك ٢,٠٠٠ جنيه وهى القيمة التى تتحقق ببيع فائض المنتج . فى هذا المبلغ ( ٢,٠٠٠ جنيه ) لانرى أو نشم أنه قيمة فائضة . حين نعلم أن قيمة معينة عبارة عن قيمة فائضة فإننا نعرف كيف حصل صاحبها عليها ولكن هذا لا يغير طبيعة القيمة أو النقود التى يعيننا أمرها . وصاحب مصنع الغزل الذى يرغب فى تحويل هذا المبلغ الإضافى وهو ٢,٠٠٠ جنيه سينفق — مع بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها — أربعة أخماسه ( ١,٦٠٠ جنيه ) فى شراء القطن الخ والخمس الباقى فى شراء عمال إضافيين وهؤلاء يزودون أنفسهم من السوق بضروريات الحياة التى أمدهم صاحب المصنع بقيمتها

(١) « تجميع رأس المال » استخدام جانب من الإيراد كرأس مال « — مالنس « تعاريف » (طبعة كازينوف ص ١١) — « تحويل الإيراد إلى رأس مال » (مالنس : مبادئ الاقتصاد السياسى ، الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٣١٩) .

فرأس المال الجديد هذا والبالغ ٢٠٠٠ جنيه ينتج بدوره في المصنع قيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه .

لقد دفعت قيمة رأس المال في الأصل على هيئة النقود ، أما القيمة الفائضة فتوجد في الأصل كقيمة جزء محدود من المنتج الكلي . فحينما يباع هذا ويتحول إلى رأس مال تستعيد قيمة رأس المال شكلها الأصلي ولكن القيمة الفائضة تطرح عن نفسها شكلها الأصلي وتتخذ شكل نقود . ومنذ ذلك الوقت تكون قيمة رأس المال والقيمة الفائضة مبلغين من النقود ويحدث تحويلهما من جديد إلى رأس المال بنفس الطريقة تماماً ، وينتفع بهما الرأسمالي لشراء السلع ليبدأ صنع بضائعه من جديد وعلى نطاق أوسع الآن ؛ ولكن لا بد من وجود هذه السلع بالسوق إن شاء شراءها .

والغزل الذي ينتجه يجرى تداوله لأنه يأتي بمنتجه السنوى إلى السوق كما يفعل سواه من الرأسماليين بسلهم . ولكن قبل مجيء هذه السلع إلى السوق كانت موجودة كجزء من المنتج السنوى العام أى كجزء من مجموع الأشياء المختلفة الأنواع التى تحول إليها رأس مال المجتمع خلال السنة وهو المجموع الذى بأيدي كل رأسمالى فردى جزء فقط منه . وتؤدى العمليات التى تجرى بالسوق إلى انتقال عناصر هذا المنتج السنوى الفردية من يد لأخرى ، ولكنها لا تستطيع أن تزيد المجموع الكلى من الإنتاج السنوى أو تغيير طبيعة الأشياء التى تم إنتاجها وعلى ذلك تتوقف فائدة المنتج الكلى السنوى على تكوينه وليس على التداول .

ويجب أولاً أن يهيم الإنتاج السنوى كافة الأشياء ( القيم الاستعمالية ) التى يمكن أن تحل محل ما استهلك خلال السنة من العناصر المادية التى يتكون منها رأس المال ، فإذا طرحنا هذه حصلنا على المنتج الصافى أو الفائض الذى تكمن فيه القيمة الفائضة . ثم يتكون المنتج هذا ؟ ألعله من الأشياء المعدة لإشباع ما للطبقة الرأسمالية من حاجيات ورغبات وهذه الأشياء جزء من استهلاكها ؟ لو أن هذا كل ما فى الأمر لما تبقى شيء من القيمة الفائضة ، ولما حدث مطلقاً سوى إنتاج متجدد بسيط .

إذا أريد التجميع فلا بد من تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأس مال ، ولكن لا يتعرض لمثل هذا التحويل سوى وسائل عيش العامل . أى أدوات الإنتاج ، ونتيجة لهذا لا بد أن جانباً من العمل السنوى الفائض قد بذل فى إنتاج أدوات إنتاج ووسائل عيش إضافية تزيد عن الكمية التى كانت لازمة لأن تحل محل رأس المال الأصلي . ونقول بعبارة

موجزة إن القيمة الفائضة يمكن تحويلها إلى رأس مال لأن المنتج الفائض الذى تمثل هي قيمته يشمل العناصر المادية اللازمة لتكوين رأس مال جديد (١).

وإذا شئنا أن تؤدي هذه العناصر وظيفة رأس المال فلا بد للطبقة الرأسمالية من الحصول على مورد إضافي من قوة العمل إذا لم يكن في النية زيادة استغلال العمال القائمين بالعمل عن طريق زيادة وقت العمل أو حدته . وقد احتاط جهاز الإنتاج الرأسمالى لمثل هذا المأزق ، ذلك أن الرأسمالية تحرص على أن تتكاثر الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعتمد على الأجور بحيث أن هذه الأجور لا تكفيها للعيش فحسب بل تمكنها من التكاثر والزيادة . فإذا أدمج رأس المال قوة العمل الإضافية هذه التي تقدمها الطبقة العاملة سنويا على شكل عمال من كافة الأعمار بأدوات الإنتاج الفائضة التي يتضمنها المنتج السنوى ، تحولت القيمة الفائضة إلى رأس مال . وعلى ذلك فمن وجهة النظر المادية المجسمة يصبح التجميع عبارة عن إعادة إنتاج رأس المال على نطاق يزداد زيادة تصاعدية . لقد كان الإنتاج المتجدد البسيط يتحرك داخل دائرة ، أما الآن ، أما الآن فقد تغيرت الدائرة وصارت حلزونية كما يقول سيسموندى (٢).

لنرجع الآن إلى مثالنا السابق . يغل رأس المال الأصيل (١٠,٠٠٠ جنيه) قيمة فائضة (٢٠٠٠ جنيه) تتحول إلى رأس مال . ورأس المال الجديد هذا (٢٠٠٠ جنيه) يأتي بقيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه تحول بدورها إلى رأس مال إضافي يغل قيمة فائضة مبلغها ٨٠ جنيهًا وهكذا . ويلاحظ أننا نفعل الآن أمر أى جزء يستهلكه الرأسمالى ، كما لا يعنيننا كون رأس المال الإضافي يضاف إلى رأس المال الأصيل أو يستخدم في عملية من التوسع قائمة بذاتها ، ولا يهمنا كذلك أن الرأسمالى الذى جمعه يستفيد منه بشخصه أو يعطيه للغير . إن الذى يجب أن نذكره هو أنه إلى جانب زيادات رأس المال الحديثة التكوين يستمر رأس المال الأصيل في التكاثر والتوالد وإنتاج القيمة الفائضة ؛ ويصدق نفس الشيء بالنسبة إلى كل جزء من رأس المال المتجمع بخصوص ما يولده من رأس مال إضافي .

---

(١) يكفى أن نفعل أمر تجارة الصادر التي يحول الشعب بواسطتها أدوات الترف إلى أدوات إنتاج ووسائل عيش ، والعكس . وإذا شئنا أن ندرس موضوعنا من الناحية السكلية العامة دون الاهتمام بالظروف الثانوية التابعة ، لوجب علينا الآن أن ننظر إلى العالم على أنه شعب واحد ، وأن نفرض قيام الإنتاج الرأسمالى في كل مكان واستعواذه على كافة فروع الصناعة .

(٢) عيب تحليل سيسموندى للتجميع أن الرجل على استعداد للاكتفاء بمباراة « تحويل الإرادة إلى رأس مال » دون أن يحاول سبر غور الأحوال المادية الكائنة تحت هذه العملية .

كان رأس المال الأصلي ١٠,٠٠٠ جنيه ، فكيف حصل صاحبه عليه ؟ يجمع المتحدثون بلسان الاقتصاد السياسي على أنه حصل عليه « عن طريق عمله وعمل أسلافه » (١) ، والواقع يبدو على فرضهم هذا أنه الوحيد الذى يتفق مع قوانين إنتاج السلع ولكن الأمر خلاف هذا فيما يتعلق برأس المال الإضافى البالغ ٢٠٠٠ جنيه ، إننا نعلم تماماً من أين أتى ، إنه قيمة فائضة حُوت إلى رأس مال ، ولا يحتوى منذ البداية على ذرة واحدة ليست ناجمة من العمل الذى لا يُدفع مقابل عنه . إن أدوات الإنتاج التى تمتاز بها قوة العمل الإضافية ، ووسائل العيش التى يحافظ بها العمال على بقائهم ، لاتزيد عن كونها الأجزاء التى يتكون منها المنتج الفائض أو التى تتكون منها الجزية التى تتقاضاها الطبقة الرأسمالية كل عام من الطبقة العاملة . حين تستخدم الطبقة الرأسمالية جانباً من هذه الجزية لشراء قوة عمل إضافية ( ولو بشمها الكامل ) فإنها تقتنى أثر ذلك الفائض الذى يشتري بضائع من هزمهم ويدفع ثمنها بالنقود التى سلبها منهم .

إذا كان رأس المال الإضافى يبيء عمالاً لمن أنتاجه تعين على هذا المنتج لأن يواصل العمل على زيادة قيمة رأس المال الأصلي فحسب ، بل وأن يشتري ثانية ثمار عمله السابق بقدر من العمل أكثر مما تكلفته . ولو تأملنا الأمر على أنه عملية بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة لما كان هناك ثمت فارق فى أن يتم استخدام عمال إضافيين بواسطة العمل غير ذى الأجر والذى قام به العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل فقد يحول الرأسمال رأس المال الإضافى إلى آلة تطرد منتج رأس المال الإضافى من عملهم فيحل عدد قليل من الأطفال محلهم . وفى أى الحالين فبفائض العمل الذى تنتجه الطبقة العاملة فى هذه السنة تخلق رأس المال الذى يؤدي فى السنة التالية إلى استخدام عمل إضافى (٢) .

كان تجميع رأس المال الإضافى الأول والبالغ ٢٠٠٠ جنيه يفترض أن الرأسمالى استخدم مبلغاً قدره ١٠,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى يملكه بحكم « عمله الأول » ، ولكن هذا الغرض الذى يتوقف عليه وجود رأس المال الإضافى الثانى والبالغ ٤٠٠ جنيه معناه أن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كان قد تجمع أولاً ومن هذا المبلغ لاتعدال ٤٠٠ جنيه أن تكون

---

(١) « العمل الأولى الذى تعزى إليه نشأة رأس ماله » — سيموندى ، طبعة باريس ،

ج ١ ص ١٠٩

(٢) يخزن العمل رأس المال قبل أن يستخدم رأس المال العمل ١ . ج ويكفيله « انجلترا وأمريكا »

— لندن ١٨٣٣ ج ٢ ص ١١٠

قيمة فائضة محولة إلى رأس مال . فامتلاك العمل الذى لا أجر عنه فى الماضى يصبح مر الآن فصاعداً الشرط الضرورى الوحيد لامتلاك العمل الحى الذى لا يدفع مقابله وذلك على نطاق يتزايد بانتظام واطراد . فكلما جمّع الرأسمالى ، زاد مقدار ما يستطيع تجميعه . بقدر ما تكون القيمة الفائضة التى يتكون منها رأس المال الاضافى رقم (١) نتيجة شراء قوة العمل بجزء من رأس المال الأسمى ( وهو شراء يتفق مع قوانين تبادل السلع ، والذى لا يفترض مقدما من الوجهة القانونية أكثر من حرية العامل فى التصرف فى مقدرته وحرية صاحب النقود أو السلع فى التصرف فى القيم التى فى حيازته ) ، وبقدر ما يكون رأس المال الاضافى رقم (٢) مجرد نتيجة لرقم (١) وبالتالي نتيجة للأحوال السالفة الذكر ، وبقدر ما تظل كل عملية واحدة مطابقة لقوانين تبادل السلع بمعنى ان الرأسمالى يشتري قوة العمل دائماً والعامل يبيعها دائماً ( وسنفرض انها تباع بقيمتها الحقيقية ) — نقول بقدر ما تصح هذه الأحوال جميعاً يتضح ان قانون الامتلاك او قانون الملكية الشخصية ( المرتكز على إنتاج السلع وتداولها ) يتحول إلى نقيضه المباشر بفضل ما به من دياكتيك باطنى لا يتغير . إن تبادل المعادلات . وهو العملية التى بدأنا بها فى الأصل ، تحولت بحيث ليس لدينا الآن سوى تبادل ظاهرى . فأولاً نجد أن رأس المال الذى استبدلت به قوة العمل لا يزيد عن كونه جزءاً من منتج عمل الآخرين حدث الاستيلاء عليه بدون معادل له ، وثانياً فرأس المال هذا لا يجب أن يحل محله من أنتجه أى العامل فحسب بل لا بد أن يزداد عن طريق فائض إضافى . وهكذا تصبح العلاقة بين الرأسمالى والعامل مجرد مظهر خاص بعملية التداول ، أى مجرد مظهر غريب عن جوهر العملية . فالشكل الظاهرى هو البيع والشراء الدائمان لقو العمل ، أما الفحوى الحقيقى فيتلخص فى أن الرأسمالى يستولى باستمرار وبدون مقابل على جزء من عمل الغير والذى سبق ان اتخذ شكلاً مادياً ثم يستبدل هذا الجزء بكية أكبر قدراً من العمل الحى . وفى البداية بدا حق الملكية قائماً على عمل المالك الشخصى . وعلى كل كان مثل هذا الفرض ضرورياً نظراً لأن أصحاب السلع ذوى الحقوق المتساوية هم وحدهم الذين ينفون وجهاً لوجه ، والوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها إنسان أن يمتلك سلع الآخرين كانت بالتنازل عن سلعه التى لا يمكن إنتاجها من جديد إلا بالعمل . أما اليوم فيبدو أن الملكية معناها فيما يتعلق بالرأسمالى حق امتلاك عمل الغير الذى لا أجر عنه أو منتج ذلك العمل ، ومعناها من ناحية العامل استحالة امتلاكه لما ينتجه عمله لقد أصبح انفصال الملكية عن العمل

نتيجة لازمة مترتبة على قانون نشأ في الظاهر من تماثل الإثنين (١)

ومهما بدت طريقة الامتلاك الرأسمالية مخالفة لقوانين إنتاج السلع الأساسية فالواقع تنشأ هذه الطريقة عن تطبيق هذه القوانين لا عن خرقها . ولعل في عرض موجز لتوالي المظاهر التي بلغت ذروتها في التجميع الرأسمالي ما يوضح هذا الأمر .

وأينا أن التحويل المبدأى لكمية معينة من القيمة إلى رأس مال يتم بطريقة تتفق تماماً مع قوانين التبادل ، فأحد الطرفين المتعاقدين يبيع ما لديه من قوة العمل والآخر يشتريها . والاول يتسلم قيمة سلعته التي تنتقل قيمتها الإستعمالية ( العمل ) إلى ملكية الآخر . بعد ذلك يحول مشتری قوة العمل أدوات الإنتاج التي يملكها إلى منتج جديد عن طريق العمل الذي يخصه كذلك ، كما أن القانون يجعل امتلاكه للنتج حقاً له . وقيمة هذا المنتج تشمل أولاً قيمة أدوات الإنتاج التي تم استهلاكها في عملية الإنتاج . ولا يستطيع العمل النافع أن يستهلك أدوات الإنتاج هذه دون نقل قيمتها إلى المنتج الجديد . ولكن لكي تكون قوة العمل قابلة للبيع يجب أن تكون قادرة على أن تهىء عملاً نافعا في ذلك الفرع الخاص من الصناعة الذي تستخدم فيه .

وأكثر من هذا تتضمن قيمة المنتج الجديد المعادل لقيمة قوة العمل فضلاً عن القيمة الفائضة ، ذلك أن لقوة العمل التي تباع لمدة محدودة كيوم أو أسبوع الخ قيمة أقل من القيمة التي تنتجها إذا استخدمت خلال هذه الفترة . لقد أخذ العامل القيمة التبادلية لما يملك من قوة العمل وتنازل عن قيمتها الاستعمالية ، وهذا ما يحدث في كل عملية شراء وبيع . ولا يتأثر القانون العام لإنتاج السلع بكون هذه الساعة الخريبة ( قوة العمل ذات قيمة استعمالية خاصة بها أى المقدرة على أداء العمل أو خلق القيمة بعبارة أخرى . وعلى ذلك إذا كان مجموع القيم المدفوع في الأجور لإبعاد إنتاجه في المنتج فحسب بل زاد كذلك عن طريق إضافة قيمة فائضة ، فالسبب أن مشتری قد استهلك السلعة ، وليس السبب ميزة حقها بالنسبة للبائع الذي تسلم بكل تأكيد قيمة سلعته .

يشترط في قانون التبادل المساواة فيما يتعلق فقط بالقيم التبادلية للسلع التي تمر من يد إلى أخرى ، ويفترض مقدماً وجود اختلاف في قيمها الإستعمالية ولا علاقة له مطلقاً باستهلاكها الذي إنما يبدأ فقط بعد إجراء العملية وإتمام التبادل . وعلى ذلك يقع تحويل النقود الأولى

---

(١) إن ملكية الرأسمالي لمنتج عمل الآخرين « نتيجة لازمة لقانون الامتلاك الذي كان مبدأه الأساسي بالعكس حق كل عامل في منتج عمله » Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris, 1841.P58  
وعلى كل فهذا العكس أو القلب الديالكتيكي ليس سليم الوضع والصياغة .

إلى رأس مال بطريقة تتفق تماماً مع القوانين الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع ومع حق الملكية المترتب على هذه القوانين . ومع ذلك فينتج عنه :

( ١ ) أن المنتج يخص الرأسمالى لا العامل ( ٢ ) أن قيمة هذا المنتج تتضمن إلى جانب قيمة رأس المال المدفوع ، قيمة فائضة كلفت العامل عمله ولكنها لم تكلف الرأسمالى شيئاً ، وبرغم هذا فهمى ملك شرعى للرأسمالى ( ٣ ) أن قوة عمل العامل تظل سليمة وتحت تصرفه ليعمل إن وجد شاربياً .

والإنتاج المتجدد البسيط تكرر للعملية الأولى من فترة لأخرى ، وتحول النقود باستمرار إلى رأس مال وهذا يكتسب القانون العام فرصة الظهور بمظهر الدوام والثبات . وإن عدة عمليات متتالية من التبادل جعلت من العملية الأخيرة ممثلة للأولى ، ( سيسمندى ص ٧٠ ) . ومع هذا رأينا أن الإنتاج البسيط المتجدد قادر على أن يدمغ العملية الأولى ، بقدر ما تكون عملية منعزلة ، بطابع مختلف اختلافاً كلياً . من الذين يتقاسمون الإيراد القومى تحصل البعض [ العمال ] كل سنة على حق جديد فيه بواسطة عمل جديد ؛ أما الآخرون [ الرأسماليون ] فقد حصلوا من قبل على حق دائم بسبب عملهم الأولي ، ( شرحه ص ١١١ ) . ولما لنعلم بطبيعة الحال أن العمل ليس الميدان الوحيد الذى فيه يلعب حق ورائة الابن الأكبر العجائب ! وليس من فارق إذا كان الإنتاج المتجدد البسيط يحل محله نوع ممتد إذ في الحالة الأولى يستهلك الرأسمالى القيمة الفائضة كلها ، وفي الثانية يستهلك جزءاً منها ويحول الباقي إلى رأس مال . والقيمة الفائضة ملك له فإذا استخدمها في الإنتاج فإنما يدفع من أمواله كما فعل أول يوم دخل فيه السوق ، ولا أهمية لكون هذا الرصيد مصدره في هذه المناسبة العمل الذى لم يأخذ العمال ثمنه . فإذا كان العامل ( ب ) تستخدمه القيمة الفائضة التي أنتجها زميله ( أ ) ، فيجب علينا أن نذكر أمرين : أولهما أن ( أ ) سلم هذه القيمة الفائضة بعد أن أخذ ثمن سلعته وثانياً أن ( ب ) لا يعنيه من الأمر إلا أن يدفع له الرأسمالى قيمة ما يملك من قوة عمل ، وكلا الجانبين يكسبان : العامل إذ تدفع له ثمار عمله قبل أن يؤدي أى عمل ( ويحسن أن نقول : يدفع له عمل الآخرين الذين لم يأخذوا عنه مقابلاً ) ، ورب العمل لأن ما يقوم به عامله من عمل يساوى أكثر من الأجر الذى يتناوله هذا العامل ، ( سيسموندى ص ١٣٥ ) . حقيقة يتخذ الأمر مظهرأ مختلفاً حين ننظر إلى الطبقة الرأسمالية كلها إذ تقف ازاءها الطبقة العاملة ، ولكننا حين نفعل ذلك فإنما نطبق مستوى للقياس غريباً عن إنتاج السلع . ففي إنتاج السلع ليس من شيء سوى مشتر وبائع كل منهما مستقل عن الآخر وبواجهه ، وتنتهى



علاقاتهما المتبادلة بإتمام الصفقة التي عقدها . فإذا تكررت العملية كان ذلك بسبب إجراء صفقة جديدة لا علاقة لها بالأولى والتي يكون دخول نفس المشتري والبائع في علاقات فيما بينهما مسألة صدفة . وعلى ذلك إذا شئنا أن نحكم على إنتاج السلع أو أى عملية منه بقوانينه الاقتصادية وجب علينا أن ننظر إلى كل عملية تبادل على أنها قائمة بذاتها ولا علاقة لها بالعملية التي سبقتها أو التي تتلوها . وعلاوة على ذلك لما كانت كل المبيعات والمشتريات عمليات بين أفراد يجب ألا نحاول أن نكشف فيها علاقات بين طبقات إجتماعية .

ما دامت قوانين التبادل قائمة في عملية تبادل ننظر إليها من وجهتها الفردية فقد تتعرض طريقة الامتلاك لانقلاب كامل دون أن تؤثر في حق الملكية الذي يسبغه إنتاج السلع . ويظل هذا الحق نافذ المفعول سواء بقيت الأشياء كما كانت في الأيام الأولى حين كان المنتج ملكا لمن أنتجه وحين كان الأخير يستطيع عن طريق التبادل بين المعادلات أن يغتنى بواسطة عمله ، أو سواء ظلت الأشياء كما هي في العصر الرأسمالي حين تصبح الثروة الاجتماعية ملكا للذين يمكنهم على الدوام الاستيلاء على عمل الآخرين الذي لا مقابل عنه . وتصبح هذه النتيجة أمراً محتوماً بمجرد أن يبيع العامل قوة العمل كسلعة ، ومن هذه النقطة يكتسب إنتاج السلع طابع العمومية وبصير الشكل الغالب المميز للإنتاج ، ومن هذه النقطة وما بعدها يكون البيع هو الغاية من كل منتج وتدخل كل الثروة المنتجة في عملية التداول . ولا يستطيع إنتاج السلع أن يفرض نفسه على المجتمع قبل أن يصبح العمل الأجير أساساً له . إذا قلنا إن تدخل العمل الأجير يبطل إنتاج السلع كان ذلك شبيهاً بالقول إن إنتاج السلع يجب ألا ينمو مطلقاً إذا أراد أن يبقى سليماً . وكما يتطور إنتاج السلع بفعل قوانينه الكامنة إلى إنتاج رأسمالي ، فكذلك تتحول قوانين الملكية في إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالي (١)

رأينا أنه حتى في حالة الانتاج المتجدد البسيط ومهما كانت طريقة الحصول على رأس المال في الأصل ، فإن النفقات الرأسمالية تتحول إلى رأس مال متجمع أو قيمة فائضة حولت إلى رأس مال . ولكن خلال حركة الإنتاج المستمرة يصبح كل رأس المال المدفوع في الأصل حجماً زائلاً إذا وازناه برأس المال المتجمع بطريقة مباشرة أى بفائض القيمة أو فائض المنتج الذي تحول إلى رأس مال ، سواء كان يؤدي وظيفته الآن في أيدي من جمعه في الأصل أو

---

(١) لايسعنا إلا الإعجاب بدهاء برودون الذي يقترح إلغاء الملكية الرأسمالية بأن تنفذ ضده.

القوانين الخالدة للملكية في إنتاج السلع !

في أيدي شخص آخر . ولذلك يصف الاقتصاد السياسي رأس المال عموماً بأنه ثروة متجمعة ، ( أى فائض قيمة أو إيراد متحول ) « يعاد استخدامها في إنتاج قيمة فائضة » (١) ، ويصف الرأسمالي بأنه « صاحب المنتج الفائض » (٢) ، وهذه النظرة إلى الموضوع تتخذ شكلاً مختلفاً في التعبير القائل بأن كل رأس المال الموجود عبارة عن فائدة متجمعة أو متحولة إلى رأس مال ؛ إذ ليست الفائدة سوى جزء من القيمة الفائضة (٣) .

## ٢ - فكرة رجال الاقتصاد السياسي الخاطئة عن الانتاج المتجدد على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً

جدير بنا قبل التعمق في بحث تجميع رأس المال أن نتخلص من لبس أوجده رجال الاقتصاد الكلاسيكي . إن السلع التي يشتريها الرأسمالي لاستهلاكه بجزء من القيمة الفائضة لانفيده كأدوات إنتاج أو كوسائل لتمدد رأس المال ، وكذلك تقل إنتاجية العمل الذي يشتريه لإشباع حاجياته الطبيعية والاجتماعية ؛ ذلك أنه يستهلك هذه السلع وهذا العمل أو ينفقها كما يراد . وقد درج النبلاء القدماء كما يقول هيجل بحق « على استهلاك الموجود » وكانوا شديدي الميل إلى الاسراف في استخدام الاتباع ولهذا كان من الاهمية بمكان أن يجهد لاقصاديون البورجوازيون أنفسهم في تعليم المواطنين ان تجميع رأس المال أول واجب عليهم . ولا يستطيع امرئ هذا التجميع إذا استهلك كل إيراده بدلاً من تخصيص جزء كبير منه للنفقات التي تستخدم عدداً إضافياً من العمال المنتجين الذين يأتون له بأكثر مما كلفوه من نفقة . ومن جهة أخرى وجد الاقصاديون البورجوازيون من الضروري أن يحملوا على الخطأ الشائع الذي يخلط بين الانتاج الرأسمالي والاختزان (٤) ، والذي يترتب عليه انتشار

(١) « رأس المال ... ثروة متجمعة لتستخدم بقصد اجتناء الربح » مائس — « رأس المال ... يتكون من ثروة أمكن توفيرها من الاراد وتستخدم بقصد الحصول على الربح »

R. Jones : An Introductory Lecture on Political Economy, London 1833, p.16.

(٢) « المالكون للنتج الفائض أو رأس المال » The Source and Remedy of the National Difficulties, a Letter to Lord John Russell, London, 1821

(٣) « ورأس المال بفائدة مركبة على كل جزء من رأس المال الذي توفره ، شامل لكل شيء بحيث أن جميع الثروة بالعالم والتي يستمد الدخل منها ، قد أصبحت منذ زمن طويل عبارة عن الفائدة على رأس المال » (الإيكونومست ، ١٩ يولييه ١٨٥٩) .

(٤) ليس من اقتصادي سياسي اليوم يقصد بالتوفير الاختزان ، ووراء هذا الاجراء المتقاص غير

الوهم بأن الثروة المتجمعة ثروة انقذت من التدمير في شكلها الطبيعي القائم وبذلك سحبت من التداول . إن إخراج النقود من التداول لا يتفق مطلقاً مع تمددها الذاتي بوصفها رأس مال ، كما يكون تجميع المال المخزن على هيئة سلع سخافة مطلقة (١) ، إذ أن تجميع السلع بمقادير ضخمة نتيجة مترتبة على توقف التداول وعلى الإفراط في الإنتاج (٢) (overproduction) . حقيقة يسترعى خيال الناس منظر البضائع التي يخزنها الأغنياء ليستهلكوها تدريجاً ، كما يسترعيه تكوين المقادير الاحتياطية منها . وهذا الأمر الأخير تشترك فيه كثافة طرق الإنتاج ، وسنسهب في بيانها عند تحليل عملية التداول .

والاقتصاد الكلاسيكي على حق حين يصر على القول بأن استهلاك العمال المنتجين للنتيج الفائض ظاهرة تتميز بها عملية التجميع ، ولكن هنا يبدأ الخطأ . اتساع اعتماد آدم سميث أن يمثل التجميع بأنه لا يزيد عن استهلاك العمال المنتجين للنتيج الفائض وهذا شبه بالثروة إن رسملة capitalisation القيمة الفائضة لا تزيد عن تحويلها إلى قوة عمل . ولنعتمد مثلاً إلى ريكاردو . يجب أن ندرك أن جميع منتجات البلد تستهلك ، ولكن أعظم وجه للاختلاف يمكن تصويره ينحصر في هل يتم هذا الاستهلاك بواسطة الذين يعيدون إنتاج قيمة أخرى أم الذين لا يفعلون ذلك . حينئذ نتحدث عن توفير الإيراد وإضافته إلى رأس المال نقصد أن ذلك الجزء من الإيراد والذي يضاف إلى رأس المال يستهلكه العمال المنتجون لا غير المنتجين . ليس من خطأ أعظم من أن نظن أن رأس المال يزداد بعدم الاستهلاك ، ( مصدر سابق ص ١٦٣ ، حاشية ) . وليس من خطأ أعظم مما ردد ريكاردو ومن جاء بعده من الاقتصاديين ما قاله آدم سميث من أن ذلك الجزء من الإيراد والذي يقال أنه أضيف إلى رأس المال ، يستهلكه العمال المنتجون ، إذ معنى هذا الرأي أن كل قيمة فائضة تحول إلى رأس مال تصبح رأس مال متغيراً . أما الذي يحدث حقيقة فهو أن جانباً منها يصبح رأس مال ثابتاً ( أدوات إنتاج ) والآخر رأس مال متغيراً ( قوة عمل ) . يوجد رأس المال المتغير داخل نطاق عملية

== الكافي لا يمكن تصور استعمال الاصطلاح بصدد الثروة الأهلية خلاف ذلك الاستعمال الذي يجب أن ينشأ عن استخدام مانوفر بطريقة مختلفة وعلى أساس تمييز حقيقي بين مختلف أنواع العمل التي يحافظ عليها —  
ماثس ص ٣٨ — ٣٩

(١) قام بلزاك بدراسة وافية لسكانة ألوان الجشع ، وقد صور لنا المراهبي القديم Gcb.cc في مقولاته الثانية حيناً بدأ يخزن السلع .

(٢) « تجميع مقادير البضائع ... عدم التبادل ... الإفراط في الإنتاج » توماس كوربت ، مصدر سابق ص ١٤ .

الانتاج على هيئة قوة العمل وهي التي يستهلكها الرأسمال في هذه العملية ، وعن طريق الوظيفة التي تضطلع بها ( وهي العمل ) تستهلك قوة العمل أدوات الانتاج . وفي الوقت ذاته النقود التي دفعت لشراء قوة العمل تتحول إلى ضروريات الحياة التي يستهلكها « العامل المنتج » ، لا « العمل المنتج » . وبسبب خطأ التحليل الذي وقع فيه آدم سميث تراه يصل إلى نتيجة سخيفة وهي أنه برغم أن كل رأس مال فردى ينقسم إلى الجزئين الثابت والمتغير إلا أن رأس المال الاجتماعي لا يتكون إلا من رأس المال المتغير أى ينفق خاصة في دفع الأجور . لنفرض مثلاً أن صاحب مصنع لعمل القماش يحول ٢٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ، فهو ينفق جانباً من النقود في شراء النساخين والآخري في شراء الغزل والآلات الخ . ولكن الناس ( كما يقول سميث ) الذين يشتري منهم الغزل والآلات يدفعون ثمن العمل بجزء من نقود الشراء وهكذا حتى يتم إنفاق مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه في دفع الأجور أى إلى أن يُسَمِّ العمال المنتجون استهلاك المنتج كله الذي يمثله مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه . وواضح ان حجة سميث تنحصر في عبارة « وهكذا » . حقيقة أن آدم سميث يقف يبحثه عند النقطة التي تبدأ عندها الصعاب (١) .

من السهل أن نفهم عملية الانتاج المتجدد السنوية مادامت نظرتنا مقصورة على المجموع الكلي للانتاج السنوى . ولكن كافة الأجزاء التي يتكون منها الانتاج السنوى يجب أن يأتى بها إلى سوق السلع ، وهنا تبدأ المتاعب . ذلك ان حركات رؤوس الأموال الفردية والإيرادات الشخصية تتداخل ويختلط بعضها ببعض في ميدان تداول الثروة الاجتماعية . هذا الأمر يهز نظر المراقب ويعرض عليه مشكلات صعبة لحلها ، وسأقوم فيما بعد بتحليل لعلاقات المتداخلة الفعلية في هذه العملية . من الخدمات العظيمة التي أسداها الطبيعيون انهم أول من حاول تصوير الانتاج السنوى بالشكل الذى يتخذه بصفته نتيجة مترتبة على التداول (وهذا هو كتاب كويناي : ( Tableau economique ) (٢) .

(١) برغم « منطق جون ستوارت ميل لم يكشف المغالطة في تحليل واضح الخطأ والمغالطة كذلك الذى قام به من تقدموه » ، وهو تحليل — إذا نظرنا إليه من وجهة النظر البورجوازية ومن الناحية « الفنية » الصرفة — ألقيناه بطاب التصحيح والتعديل . فبهذا الايمان الذى يتميز به تلميذ إزاء مذهبه تراه يروى كاليغاه نواحى الاضطراب التي تشتمل عليها آراء أستاذه . « ورأس المال نفسه يصبح في الأجل الطويل أجوراً » ، ويصبح أجوراً ثانية حين يستبدل ببيع الناتج » .

(٢) في كلام آدم سميث عن عملية الانتاج المتجدد وبالتالي في عملية التجميع أيضاً لم يقف به الأمر عند حد عدم سبق من تقدموه بل لأنه أخفق في نواح وبخاصة إذا ماوازننا بينه وبين الطبيعيين . فإلى جانب الخطأ الذى أشرنا إليه في المتن تجد ذلك المذهب الخرافى الذى نقله عنه الانتقاد السياسى الذى يقول إن ثمن السلع يتكون من الأجور والربح « الفائدة » وربح الأرض ، ومعنى هذا أنه يتكون من الأجور =

وفضلاً عن هذا لما كان الاقتصاد السياسى يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية فمن الواضح أنه لن يدع الفرصة لاستغلال ما يذهب إليه آدم سميث من أن الطبقة العاملة تستهلك ذلك الجزء من المنتج الصافى والذي يحول إلى رأس مال .

### ٣ - تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتناع

درسنا فى الفصل السابق فائض القيمة أو فائض المنتج من حيث كونه فقط مصدراً للاستهلاك الفردى من جانب الرأسمالى ، وعالجناه حتى الآن فى الفصل الحالى على أنه مصدر للتجميع . ولكنه يشمل الأمرين فى نفس الوقت ذلك أن الرأسمالى يستهلك جانباً منه كما يراد (١) بينما يتجمع الجانب الآخر منه ليستخدم كرأس مال .

فى حالة مبلغ معلوم من فائض القيمة يكون أحد هذين الجزئين أكبر بنسبة ما يكون الآخر صغيراً ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن النسبة التى يتم بها هذا التقسيم يعينها حجم أو مدى التجميع . ولكن الشخص الذى يجرى هذا التقسيم هو مالك فائض القيمة أى الرأسمالى ، وهو يقوم بذلك بحض اختياره فيقال إنه « يوفر » ذلك الجزء من الجزية التى يجمعها ويوفره لأنه لا يستهلكه ولأنه يقوم بواجبه كرأسمالى وهو الواجب الذى بواسطته يعمل على إثراء نفسه .

لرأسمالى قيمة تاريخية من حيث أنه الصورة التى يتجسم فيها رأس المال ، وهو لاحق له فى الوجود إلا من هذه الناحية وحدها . وإذا هو صورة مجسمة لرأس المال فإن الذى يدفعه ليست القيمة الاستيعالية والتمتع بها فحسب ، بل وتحمله على ذلك القيمة التبادلية وازديادها . إنه مكب فى تعصب على زيادة القيمة ولذلك يحمل الناس على الإنتاج بقصد الإنتاج وبذا

---

== والقيمة الفائضة خاصة وعلى أساس هذا الرأى يعترف ستورشر فى بساطة بأن من المستحيل أن نرد الثمن إلى عناصره « (طبعة سان بطرسبرج ١٨١٥ ج ١ ص ١٤٠ ، حاشية ) . ياله من علم اقتصاد بديع ، ذلك الذى يصرح باستحالة رد ثمن السلع إلى أبسط عناصره ! وتجده تفاصلاً أوفى عن الموضوع فى القسم الثالث من الكتاب الثانى والقسم السابع من الكتاب الثالث .

(١) سلاحظ القارىء إنى أستخدم كلمة « إيراد » revenue بمعنى مزدوج : أولهما للدلالة على القيمة الفائضة ، وثانيهما للدلالة على ذلك الجزء من هذه القيمة الذى يستهلكه الرأسمالى استهلاكاً خاصاً من وقت لآخر . وهذا التعبير المزدوج للكلمة يتفق مع مصطلحات الاقتصاديين البريطانيين والفرنسيين المعتادة .

يسبب نمو الإنتاجية الاجتماعية وخلق أحوال الإنتاج المادية التي يقوم على أساسها وحدها نوع من المجتمع أرقى شكلاً وهو نوع مبدؤه الأساسي النمو الكامل الحر لكل فرد . فالرأسمالي موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال وعلى هذه الصورة يشارك البخيل في حبه الشديد للثروة من حيث كونها كذلك ، ولكن ذلك الذي يتخذ في حالة البخيل مظهر جنون إن هو في حالة الرأسمالي إلا نتيجة الجهاز الاجتماعي الذي لا يزيد فيه الرأسمالي عن كونه أحد العجلات الدافعة . وعلاوة على ذلك يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالي ازدياداً مستمراً في رأس المال المستثمر في المشروع الصناعي ؛ وتُخضع الرأسمالية كل رأسمالي فردي لقوانين الإنتاج الرأسمالي الكامنة . ويضطر الرأسمالي بفعل المنافسة أن يسعى دائماً لمدن نطاق رأس المال بقصد الإبقاء عليه وهو لا يستطيع ذلك إلا بواسطة التجميع المطرد .

وإذ تنظر إليه على أنه صورة يتجسم فيها رأس المال الذي يكون عن طريقه ذا إرادة ووعي ، لهذا كان كل استهلاك من جانبه معناه سرقة جانب مما يجب تجميعه . إن التجميع غزو لعالم الثروة الاجتماعية ، ويزيد من حجم كمية المادة البشرية التي يستغلها الرأسمالي مما يوسع دائرة سلطانه المباشر وغير المباشر (١) .

ولكن الخطيئة الأصلية قائمة في كل مكان ، فبازدياد تطور الطريقة الرأسمالية للإنتاج ، والتجميع والثروة ، لا يعود الرأسمالي مجرد صورة يتجسد فيها رأس المال . بينما كان النوع القديم من الرأسمالي ينظر إلى استهلاكه الفردي كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التي يقوم بها أي كآته « امتناع » عن التجميع ، نجد زميله الحديث ينظر إلى التجميع على أنه « تنازل » عن الشعور الذي يدفعه إلى الاستمتاع . وأسفاه ، إن له قليين في جسد واحد وكل منهما يسعى إلى الانفصال عن الآخر ! (أنظر فاوست تأليف جيته) .

في بداية تطور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج تتحكم الرغبة الجامحة في الإثراء — أي الجشع ، ولكن تقدم الإنتاج الرأسمالي يفعل أكثر من خلق عالم من المتع إذ يفتح آلاف المصادر المؤدية إلى الإثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . بهذا نصل إلى مظهر معين من التطور الاجتماعي وتستقر درجة من الإسراف تصلح في نفس الوقت الواحد مظهراً بيم عن الثروة ثم كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الإسراف

---

(١) يعمل مارتن لوتر على المراهبة حملة شعواء ويعد أكبر عدو للجنس البشري لأنه يندع الناس ويطلبهم ويعيقهم على أمواهم وجهودهم دون أن يبدي إزاءهم أي نوع من الشفقة . ويقول كذلك إن المجتمع يعدم المجرمين والصومس والسفاكين ولكن الواجب أن تنعقب المراهبين بالمنة والمقاب والقتل ..

قد تصبح حتى في الأعمال ضرورة لا بد منها للرأسمالي « غير الموفق » . فالترف صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءاً من نفقة الإبقاء على المظاهر . فضلاً عن هذا فالرأسمالي لا يثري كما يفعل البخيل بمجرد الامتناع الشخصي عن الاستهلاك وإنما باستغلال قوة عمل الآخرين وإجبار العامل على التنازل عن جميع مسرات الحياة ومباهجها . وبرغم أن إسراف الرأسمالي لا يكتسب مطلقاً الطابع الحقيقي للإسراف غير المحدود الذي تميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم أن وراء إسراف الرأسمالي يكمن جشع وتدقيق في الحساب ، — نقول برغم هذا يزداد إسرافه بما يتناسب مع تجميعه للبال وليس من الضروري أن يضع أى من الإثنين حداً للآخر . بهذا تجد في قلب الرأسمالي صراعاً — كالذى جريه فلوست — بين الرغبة الجامحة نحو التجميع وبين الرغبة في الاستمتاع .

يقول الدكتور أليكين في كتاب صدر سنة ١٧٩٥ « يجوز أن تقسم تجارة منشستر اربع فترات ، الأولى حينما اضطر رجال الصناعة إلى الكد في سبيل العيش ، فأثروا في الغالب عن طريق السرقة من الآباء الذين كان أطفالهم مقعدين إلى محال الصناعة : ومن جهة أخرى كان متوسط الأرباح منخفضاً ولذا كان التقدير الشديد الوسيلة الوحيدة للتجميع ، فعاش هؤلاء القوم كالبلخلاء بعيدين عن استهلاك حتى فائدة رأس مالهم . » وتبدأ الفترة الثانية حين جمعوا ثروات صغيرة ولكن ظلوا يكدون كما كان يفعلون من قبل ، ( ذلك لأن الاستغلال المباشر يتكلف عملاً ) « وعاشوا في بساطة الفترة السابقة ، أما الفترة الثالثة فذلك عندما بدأ الترف وأخذت التجارة تنمو بفضل إرسال الرسل والمبعوثين في كل مدينة للبحث عن الطلبات ... ومن المحتمل أنه لم توجد قبل سنة ١٦٩٠ رؤوس أموال مصدرها التجارة وقدرها ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ جنيه أو كان عدد الموجود منها قليلاً . ومع هذا فحوالى تلك الفترة أو بعدها بقليل كان التجار قد حصلوا على النقود وبدأوا في بناء البيوت من الطوب بدلاً من الخشب وحتى في أوائل القرن الثامن عشر نجد أن رجل الصناعة في منشستر الذى يقدم النيذ الأجنبي لضيوفه كان عرضة للملاحظات التى يبدىها جيرانه . وقبل قيام الآلات لم يعد مصروف الواحد من رجال الصناعة حين يلتقون ليلاً كعادتهم في المحال العمومية ، ست بنسات للشراب وبنسات للطباق . أما الفترة الرابعة وتشمل الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن الثامن عشر فهى التى تقدم فيها الاتفاق والترف تقدماً كبيراً بفضل انتشار التجارة عن طريق المبعوثين والوكلاء في كل جزء من أوروبا ، ( Description of the Country from Thirty

to Forty Miles round Manchester ) — لندن ١٧٩٥ ص ١٨٢ وما بعدها ) .

« تهىء الصناعة المادة التى يعمل التوفير على تجميعها ، ( آدم سميث ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث ) . وعلى ذلك يجب عليكم أن توفروا ما استطعتم ، أى تحولوا أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة أو المنتج الفائض إلى رأس مال . التجميع لذاته ، والإنتاج لذاته ، هذه هى الصيغة التى عبر بها رجال الاقتصاد السياسى الكلاسيكى عن مهمة العصر البورجوازى . لم يساورهم الوهم بشأن ما يصحب توليد الثروة من آلام العمل (١) ، ولكن ما فائدة إبداء الأنسى على هذه الضرورة التاريخية ؟ إذا كانت البروليتاريا فى نظر الاقتصاديين الكلاسيك آلة لإنتاج فائض القيمة ، فالرأسمالى فى نظرهم آلة لتحويل هذه القيمة الفائضة إلى رأس مال إضافى . إن هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة التاريخية المنوطة بالرأسمالى نظرة جنية . وفى أوائل العقد الثانى من القرن التاسع عشر أراد مالثس أن يخلص الرأسمالى من ذلك الصراع بين الرغبة فى التمتع والدافع على الإثراء فأقترح تقسيماً للعمل بمقتضاه يمتنع الرأسمالى الذى يشتغل فى الإنتاج فعلاً نفسه بعملية التجميع ، بينما تخصص عملية الانفاق لمن يقاسمونه فى القيمة الفائضة ( من أمثال النبلاء ملاك الأراضى وموظفى الدولة ورجال الدين ذوى المرتبات والمزايا الخ ) .

فن الأهمية القصوى كما يقول « أن نفصل الرغبة الشديدة فى الإنفاق عن مثليتها الرامية إلى التجميع ، ( شرحه ص ٣١٩ — ٣٢٠ ) . فرفع الرأسماليون الصوت عالياً محتجين على هذا بعد أن ذاقوا لذة الحياة الطيبة من قبل هذا الوقت بزمان طويل وتساءل أحد ألسنة حالهم وهو من تلاميذ ريكاردو : هل يقصد المستر مالثس بذلك رفع الإنجارات والنترات الخ كدافع يحرك المستهلكين غير المنتجين حتى يظل رجال الصناعة يعملون ؟ بقول ناقدو مالثس بسلامة الرأى الذى يتنادى بالإنتاج بكافة السبل على نطاق واسع ويزداد باطراد . كما أنه ليس من العدل أن تبقى عدداً من الأشخاص فى حالة شمول لكى تنافق غيرهم الذين إذا أرغمتهم على العمل فن المحتمل بفضل أخلاقهم وطلبهم أن يؤدوا العمل بقدر من النجاح (٢) وبرغم أن كاتب الخطاب يرى خفض أجر العامل إلى أدنى مستوى ممكن ، حتى يظل مجداً فى

(١) وحتى ج - ب ، سى يعلن أن « ما يوفره الأغنياء يتم على حساب الفقراء » . وإليك كلمات سيسموندى « كان العامل الرومانى ينادى يمشى بالكلمة على حساب المجتمع ... وسمى القول إن المجتمع الحديث يمشى على حساب المال أى على ما يمتعه من جزاء العمل » ( دراهم الخ ج ١ ص ٢٤ ) .

(٢) An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc., p.7. (٢)



عمله ، كما أن هذا الباحث لا يخفى حقيقة كون القيمة الفائضة مصدرها الاستحواذ على العمل الذى لا يدفع أجره . « إن تزايد الطلب من جانب العمال لا يعنى أكثر من رغبتهم فى أن يأخذوا أقل مقدار من منتجاتهم وأن يدعوا جانباً أكبر لمخدومهم ، وإذا قيل إن هذا يؤدى إلى التخمة بتقليل الاستهلاك ، ( من جانب العمال ) « كان ردى ان هذه التخمة مرادفة للأرباح الكبيرة ، ( مصدر سابق ص ٥٠ ) .

سكن هذا النزاع العلمى بالطريقة التى توزع بها الأسلاب المنتزعة من العامل بين الرأسمالى الصناعى والغنى الخامل ( بقصد تسمية الإنتاج ) حين نشبت ثورة يولية ، ولم يمض وقت قليل حتى رفعت البروليتاريا فى ليون علم الثورة وبدأ التذمر فى صفوف البروليتاريا الزراعية بانجلترا حيث أخذت حركة أون فى الانتشار بينما ازدهرت فى فرنسا مبادئ سان سيمون وفورييه . لقد بزغ فجر الاقتصاد المنحط الشأن ، فقبل ذلك بعام كشف نساو . و . سينيور فى منشستر ان ربح رأس المال ( ويتضمن هذا الفائدة ) ينتج عن الساعة الثانية عشرة من العمل والتى لا أجر عنها ، ثم اعلن للعالم كشفاً آخر حيث قال مفتخراً « إذا نظرنا إلى رأس المال على أنه أداة إنتاج فإنى أستعمل بدلاً منه كلمة امتناع » (١) هذا مثل من كشوف هؤلاء الاقتصاديين إنهم يستعملون كلمة مدهانة مكان نوع اقتصادى ، وهذا كل ما فى الأمر . ويقول سينيور « حين يصنع المتوحش القسى فإنه يمارس صناعة ولكنه لا يعانى أى امتناع . وهذا يفسر كيف ولماذا كان من المستطاع فى المراحل الأولى من تطور المجتمع عمل أدوات العمل بدون ممارسة الامتناع الرأسمالى . « بازدياد تقدم المجتمع يشتد الطلب على الامتناع ، ( سينيور

---

(١) سينيور Principes fondamentaux de l'économie politique ، الطبعة الفرنسية ، باريس ١٨٣٦ ص ٣٠٨ — كان هذا كثيراً على أنصار مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية وقد عبروا عن العمل والربح بقولهم « لقد استبدل المستر سينيور ... تعبير العمل والامتناع . إن الذى يحول لإيراده يمنع عن العمل الذى ينتجه له هذا الإيراد . ليس رأس المال السبب فى الأرباح ولكن السبب استخدام رأس المال بطريقة إنتاجية » جون كازينوف حاشية فى ص ١٣٠ — أما جون ستيوارت ميل فبينما تراه يقبل نظرية ريكاردو عن الربح إلا أنه من جهة أخرى يضيف فكرة سينيور عن « جزاء الامتناع » . ورغم أن مذهب هيغل عن المتناقضات لا يوافقوه وهو المذهب الذى يعد أساس الديالكتيك ، إلا أنه يشعر بالراحة تماماً فى مجال التناقض المكشوف . لم يخطر ببال دهما الاقتصاديين أن أى نوع من النقاط الانسانى يمكن اعتباره « امتناعاً » فالأكل امتناع عن الصوم ، والمشى امتناع عن الوقوف ، والعمل امتناع عن الكسل ، والكسل امتناع عن العمل وهكذا . يحسن هؤلاء السادة أن يفكروا ولو لحظة فى قول سينيوزا « التعيين سلب » ( determination is negation ) .

(ص ٢٤٢) — أى الإمتناع من جانب الذين ينحصر عملهم فى الاستيلاء على ثمار مجهود الغير . من الآن فصاعداً تتحول كافة أحوال عملية العمل الى حرمان من جانب الرأسمالى ، فإذا لم يؤكل القمح كله واحتفظ ببعضه كبدور فالسبب فى هذا أن الرأسمالى يمتنع عن أكله وإذا ترك النيدز زمناً حتى ينضج فهذا لأن الرأسمالى يمتنع عن تعاطيه فى حالته الخام ! (١) إن الرأسمالى يخالف رغباته الطبيعية حين « يعبر أدوات الإنتاج للعامل ، أى حيناً يدمج معها قوة العمل ويستخدمها لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال — وذلك بدلاً من أن يأكل الكل من آلات بخارية وقطن وسكك حديدية وسماد وخيل الخ . أو — كما يقول الاقتصاديون الدهماء — بدلاً من أن يبدد « قيمتها » فى أدوات الترف و سلع الاستهلاك الأخرى ، (٢) . أما كيف تستطيع الطبقة الرأسمالية هذا العمل المجيد فلغز احتفظ بحله هؤلاء الاقتصاديون ، ويكنى أن العالم باق لأن الرأسمالى يتحمل آلام الحرمان الذاتى وعذابه . ليس التجميع وحده بل ، الاحتفاظ البسيط برأس المال « يتطلب مجهوداً دائماً لمقاومة الإغراء الذى يدفع إلى استهلاكه » (٣) . إن الإنسانية لتجعل لزماً علينا أن نحرر الرأسمالى من هذا الاستشهاد والإغراء ، بنفس الطريقة التى تحررها أصحاب العبيد فى الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى — بعد إلغاء الرق — من مشكلة مؤلمة وهى هل يحولون كل المنتج الفائض الذى ينتزعونه قسراً من العبد الأسود إلى شبانيا أو يفضلون تحويل جانب منه للاستزادة من العبيد والأرض .

فى أشد أشكال المجتمع الاقتصادية اختلافات لا نجد الإنتاج المتجدد البسيط فحسب ، بل ونلقى بدرجات متفاوتة إنتاجاً متجسداً على نطاق متزايد باستمرار أى يزداد الإنتاج والاستهلاك ومعنى هذا زيادة مقدار المنتج الذى يتحول إلى أدوات إنتاج . ومع هذا لاتتخذ

---

(١) « مامن أحد يبذر القمح مثلاً ويسمح ببقائه فى التربة اثني عشر شهراً ، أو يترك نبيذه فى مخزن سنوات بدلاً من استهلاك هذه الأشياء أو المعادله لها فى الحال ... إلا إذا كان يتوقع الحصول على قيمة إضافية » (سكروب : الاقتصاد السياسى ، طبعة ١٠ . بوتر ، نيويورك ١٨٤١ — من ١٣٣ — ١٣٤) .

(٢) « الحرمان الذى يفرضه الرأسمالى على نفسه بأن يعبر ما يملك من أدوات الإنتاج للعامل بدلاً من استخدام قيمتها لحسابه الخاص وتحويلها إلى أدوات ترف نافعة » (ج دى مولينارى — ص ٤٩) — وكلمة « يعبر » تعبير مهذب الغرض منه لإيجاد التشابه بين العامل الأجير الذى يستغله الرأسمالى الصناعى وبين الرأسمالى الصناعى الذى يستغل العامل وذلك عن طريق التفود التى يقدمها الرأسماليون الآخرون .

العملية شكل تجميع رأس المال وبذا لا تبدوا لنا وظيفة يضطلع بها الرأسمال، ما دام العمل لا تواجهه أدوات الإنتاج ( أى منتجه ووسائل عيشه، على صورة رأس مال (١) . وهذه النقطة ناقشها على ضوء حقيقتين هامتين ريتشارد جونز الذى مات منذ سنوات قلائل بعد أن خلف ماثس فى كرسي الاقتصاد السياسى بكلية هاليفرى . لما كان الشعب الهندى يتكون من فلاحين يزرعون أرضهم نجح من هذا أن اتاجهم وأدوات العمل التى يستخدمونها ووسائل عيشهم لا تتخذ مطلقا شكل رصيد وفرنا من الإيراد، وهذا الرصيد قد مر فى عملية سابقة من التجميع، ( شرحه ص ٢٦ ) ومن جهة أخرى نجح فى الولايات الهندية التى يقل فيها تأثير النظام القديم بالحكم البريطانى أن العمال الزراعيين فى خدمة كبار الملاك الذين يحصلون على نصيب من فائض المنتج الزراعى على هيئة جزية أو ريع أرض . ويستهلك هؤلاء الملاك جزءا من هذا المنتج عينا، ويحول العمال لهم جزءا آخر إلى أدوات ترف ومواد استهلاك أخرى، أما الباقي فعبارة عن أجور العمال الذين يملكون أدوات العمل التى يستخدمونها . وهنا يأخذ كل من الإنتاج والإنتاج المتجدد وعلى نطاق ممتد متسع بدون أى تدخل من جانب « الرأسمال الذى يمتنع عن التمتع، بماله .

٤ — الظروف التى يعين مدى التجميع بغض النظر عن الفسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد : درجة استغلال قوة العمل — اتاجية العمل — إيراد الفارق فى القرار بين رأس المال المستثمر ورأس مال المستهلك — مقدار رأس المال الذى يقدم

لو علمنا النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد فمن الواضح أن مبلغ رأس المال المتجمع يتوقف على حجم القيمة الفائضة المطلق . فلو فرضنا تحويل ٨٠ ٪ إلى رأس مال واستهلاك ٢٠ ٪، وإن القيمة الفائضة الكلية ٣٠٠٠ جنيه لكان مبلغ رأس

(١) وطوائف الدخل التى تتل أكبر قدر لازم لتقديم رأس المال القوى . تنغير فى مراحل مختلفة من تقدمها وبذلك تكون مختلفة اختلافا كليا فى الشعوب التى تشغل مراكز مختلفة فى هذا التقدم ... والأرباح ... وهى مصدر غير هام للتجميع، بالقباس إلى الأجور والريع فى مراحل المجتمع المبكرة عهدا ... فإذا حدث تقدم بالغ فى الصناعة القومية تصبح الأثمان ذات أهمية نسية كمصدر من مصادر التجميع» 'Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, pp.16 — 21.

المال المتجمع ٢٤٠٠ جنيه ؛ أما إذا كانت القيمة الفائضة ١٥٠٠ جنيه لكان رأس المال المتجمع ١٢٠٠ جنيه وهكذا . من هنا نرى أن كافة الظروف التي تعين مبلغ القيمة الفائضة الكلي تلعب دورها في تعيين مبلغ التجميع ، وسألخصها مرة ثانية ولكن من حيث الضوء الذي تلقيه على التجميع .

يذكر القارئ أن معدل القيمة الفائضة يتوقف أولاً على درجة أو معدل استغلال قوة العمل . ويقدر الاقتصاد السياسي هذا الدور تقديرًا كبيراً بحيث أنه يجعل الإسراع بالتجميع عن طريق إنتاجية العمل المتزايدة متماثلاً مع السرعة التي يتم بها التجميع بسبب الاستغلال المتزايد للعامل<sup>(١)</sup> . وقد فرضنا عند بحث إنتاج القيمة الفائضة أن الأجور على الأقل مساوية لقيمة قوة العمل . أما خفض الأجور دون هذه القيمة فيلعب دوراً ضئيلاً بحيث لا نغيره التفاتاً ، والواقع أن مثل هذا الخفض يعمل داخل حدود معينة على تحويل جزء من رصيد العامل المعد للاستهلاك الضروري إلى رصيد لتجميع رأس المال .

يقول جون ستوارت مل : ليس للأجور قوة إنتاجية إذ هي ثمن القوة الإنتاجية . والأجور وإلى جانبها العمل لا تساهم في إنتاج السلع أكثر مما يساهم ثمن العدد ومعه العدد ذاتها . فلو أمكن الحصول على العمل دون شرائه لجاز الاستغناء عن الأجور<sup>(٢)</sup> . ولكن إذا استطاع العمال أن يعيشوا على الهواء لما أمكن شرائهم بأى ثمن ، وهذا يستتبع القول إن شراء العمال بلا ثمن حد لا يمكن بلوغه كما يقال في التعبير الرياضي وإن زاد اقترابنا منه . ويميل رأس المال دائماً نحو الاقتراب من حد الصفر هذا . وقد كشف أحد كتاب القرن الثامن عشر ، وهو مؤلف كتاب *Essay on Trade and Commerce* الغطاء عن حقيقة الرأسمالي البريطاني الباطنية قائلاً إن مهمة إنجلترا التاريخية تنحصر في خفض الأجور إلى مستواها في فرنسا وبلجيكا<sup>(٣)</sup> . « إذا عاش فقراؤنا ، (وهذا اصطلاح في يراد به العمال)

(١) « يقول ريكاردو : في مراحل المجتمع المختلفة تزداد أو تنقص سرعة تجميع رأس المال أو الأدوات التي تستخدم العمل (ويحسن أن تقرأها : تستغل) ، في جميع الحالات يجب أن يتوقف هذا التجميع على قوى العمل الإنتاجية . وقوى العمل الإنتاجية أعظم مانسكون في حالة وفرة الأرض الزراعية فإذا كان المراد « بقوى العمل الإنتاجية » وهي العبارة الواردة في الجملة الأولى ، ذلك الجزء من المنتج الذي يكون من نصيب من أتجوه بعملهم البدوي ، لسكانت الجملة متشابهة لأن الجزء الباقي هو الرصيد الذي يمكن منه تجميع رأس المال إذا شاء صاحبه . ولكن عادة لا يحدث هذا حيث تتوافر أشد الأراضي خصوبة » *Observation on certain Verbal Disputes, op. cit, pp.14 — 75.*

Essays on some Unsettled Questions of Political Economy, London 1844, p.90.(٢)

(٣) *An Essay on Trade and Commerce* ( لندن ١٧٧٠ ص ٤٤ ) — وبالمثل نصرت ==

عيشة ترف ... لارتفع ثمن العمل بطبيعة الحال .... حينما ننظر إلى الكماليات التي يستهلكها فريق الصاع كالبراندى والجبن والشاي والسكر والفاكهة الأجنبية والجمعة والبياضات والنشوق والطباق ... ( مصدر سابق ص ٤٤، ٤٦ ) . بعد ذلك يقتبس الكاتب مقاله صاحب مصنع في نورثمبتشير يشكو من أن العمل في فرنسا أرخص منه في إنجلترا بمقدار الثلث ، لأن العمال هناك يكدون ويقاسون الكثير ، فغذاؤهم الخبز والفاكهة والأعشاب والجذور والسمك المجفف ، لأنهم نادرا ما يأكلون اللحم وإذا كان الخبز غاليا أكلوا القليل منه ،<sup>(١)</sup> . ويضيف الكاتب الصغير إلى ذلك قوله : يضاف إلى ذلك أنهم بشريون الماء او المسكرات البسيطة بحيث أنهم لا ينفقون إلا القليل ... ومن الصعب إحداث هذه الأشياء ، ولكنها ليست مستحيلة عمليا إذ حدثت في فرنسا وهولنده ،<sup>(٢)</sup> . وبعد انقضاء عشرين عاما نجد كتاباً أمريكيا تافها يدعى بنيامين فرانكلين يردد هذه اللهجة الانسانية التي ترضى الله والانسان . وكتابه المعروف باسم Essays كتاب عن الطبى يشمل مختلف انواع الاغذية الرخيصة التي يمكن ان تحل محل الأنواع الغالية مما يتكون منه غذاء العمال العادى ، وفيما يلي بعض ما أورده : ٥ أرطال من أكله من الشعير — ٧ ونصف بنس ؛ ٥ أرطال من القمح الهندي ٦ وربع بنس ؛ ٣ بنسات من الرنجة الحمراء ؛ بنس واحد ملح ، بنس واحد خل ؛ ٢ بنس فلفل وأعشاب حلوة — والمجموع ٢.٣ وصنع حساء ٦٤ رجلا تكلف الكمية التي وزنها ٢. أوقية ربع بنس حسب متوسط ثمن القمح الهندي ،<sup>(٣)</sup> .

== التيسر في ديسمبر ١٨٦٦ ويناير ١٨٦٧ احتجاجات من جانب أصحاب المناجم الانجليز وصفوا فيها سوء حالة عمال المناجم البلجيكا الذين لا يتناولون إلا ما هو ضرورى فقط لبقائهم على الحياة حتى يشتغلوا لخدمتهم . حقيقة يقاسى العمال البلجيكيون شظف العيش ولكن من الصعب أن تذكرهم التيسر على أنهم عمال أتمودجيين ! وقد جاء الرد في بداية فبراير ١٨٦٧ إذ أضرب المعدنون البلجيكيون في مارشين ، ولكنه قمع بالرصاص .

(١) ارتكب صاحب المصنع تزويرا سليم النية . إن هدفه الموازنة بين أحوال معيشة عمال المصانع في فرنسا وإنجلترا ولكنه في هذه القطعة ( كما اعترف بعدها ) يصف أحوال معيشة عمال الزراعة في فرنسا . (٢) مصدر سابق ص ٧٠ — ٧١ — واليوم ( ١٨٨٣ ) في حاشية أضيفت إلى الطبعة الثالثة من « رأس المال » ( قد أحرزنا تقدما بالغا بفضل المنافسة في السوق العالمية وهي المنافسة التي ثبتت فواعدها منذ الأيام التي تشير اليها القطعة المقتبسة في المتن . وقد قال النائب مستر ستابلتون في خطابه لأهل دائرته الانتخابية « إذا ظلت الصين دولة صناعية كبرى فلا أدري كيف يحافظ الأهالي المفتولون بأوروبا على مستواهم بغير أن يهبطوا إلى مستوى منافسيهم » ( التيسر في ٩ سبتمبر ١٨٧٣ ، ص ٨ ) . فالهدف الذي ترمى إليه الرأسمالية البريطانية لم يعد الأجور بالقارة وإنما الأجور في الصين .

(٣) بنيامين تومسون « مقالات سياسية واقتصادية وفلسفية الخ » ، أجزاء ، لندن ١٧٩٦ ، ١٨٠٢ ==

ونظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالى لم تعد هناك حاجة إلى مُثل تومبسون العليا بفضل غش الطعام<sup>(١)</sup>. وفى نهاية القرن الثامن عشر وفى العقد الأول من القرن التاسع عشر لجأ الفلاحون وملوك الأراضى الانجليز إلى خفض الأجور دون الحد الأدنى على أن يتم تعويض الفرق بواسطة المساعدة التى تقدمها الأبرشيات ، وفيما يلى مثال عن تصرف السادة بطريقة « قانونية » لتحديد طريقة تعريف الأجور . « يقول المستر بيرك إن أعيان نورفوك تعشوا حين حددوا معدل الأجور ورأى أعيان بركس أنه لا ينبغي للعمال أن يفعلوا ذلك حين حددوا معدل الأجور فى سيدنهاملند سنة ١٧٩٥ ... فهناك قرروا جعل الدخل « للأسبوعى » ٣ شلنات للرجل بينما لرغيف الذى ين ٨ أرطال ، ١١ أوقية ثمنه شلن وزاد بانتظام حتى صار ثمن الخبز شلناً وخمس بنسات وحين يكون أعلى من ذلك المبلغ تهبط حتى تصل شلنين ، وحينئذ يكون غذاؤه أقل بمقدار الخمس » (٢) . وقد سألت لجنة التحقيق التى شكلها مجلس اللوردات سنة ١٨١٤ المستر أ . بينيت المزارع والمشراف على تنفيذ قانون الفقراء وتنظيم الأجور « هل تدفع للعمال نسبة من قيمة العمل اليومى عن ضرائب الفقراء ! » فأجاب ، نعم ، إن دخل الأسرة الأسبوعى عبارة عن رغيف ين ٨ أرطال ، ١١ أوقية ، وثلاث بنسات وذلك للفرد الواحد ... ونعتقد أن هذا الرغيف يكفى الفرد طيلة الأسبوع أما البنسات الثلاث فللبلايس ، ويخصم هذا المبلغ أعطت الأبرشية الملابس له . هذا الإجراء سائد فى جميع القسم الغربى من ولتشير وأعتقد فى

== ج ١ ص ٢٨٨ . وفى كتاب سير فـايدن « حالة الفقراء أو تاريخ الطبقات العاملة فى انجلترا الخ » يوصى المؤلف أصحاب بيوت العمل باتباع حياء المتولين الذى وصفه السكونت رمفورد ويحذر العمال لانجليز مع انحاء اللامعة عليهم « أن كثيرين من الفقراء وبخاصة فى اسكتلندا يعيشون فى راحة شهيرة طويلة على غذا من العظم والشعر ممتزجا بالماء والملح فقط ( ج ١ الفصل الثانى ص ٥٠٣ ) وتجد مثل هذه النماذج فى مؤلفات القرن التاسع عشر فثلاً نقرأ أنهم لا يفرون من الغذاء الصحى المكون من زنج الدقيق ، وهو مارفضه العامل الزراعى فى انجلترا

Charles H. Parry M.D.,: The Question of the Necessity: of the existing Corn Laws Considered

(لندن ١٨١٦ ص ٦٩) وبارى هذا نفسه هو الذى يشكو سنة ١٨١٥ من أن حالة العامل الانجليزى أسوأ بكثير مما كانت عليه فى الوقت الذى كتب فيه لإيدن سنة ١٧٩٧ .

(١) يتضح من تقارير أحدث لجنة برلمانية شكلت لفحص موضوع غش وسائل المعيشة أن غش الأدوية فى انجلترا ليس أمراً استثنائياً ، فنلا جرى خص ٣٤ عينة من الأفيون اشترت من ٣٤ صيدلية مختلفة فى لندن فظهر أن ٣١ نوعاً منها مغشوش بإضافة الخشخاش والدقيق والصمغ والطين والرمل الخ ، وكثير منها لم يحتوى على ذرة من المورفين وهو العنصر القلوى الأساسى فى الأفيون .

G.B.Newnham, Barrister-at-law, : A Review of the Evidence before the Committee of the two Houses of Parliament on the Corn Laws, 1815, p. 28, note-

البلاد كلها ، ( مصدر سابق ص ١٩ — ٢٠ ) . وقد حمل أحد الكتاب البورجوازيين في ذلك العهد على الفلاحين الذين هبطوا بعمالهم إلى مستوى الالتجاء إلى بيوت العمل وحالوا بينهم وبين تجميع الأموال في الوقت الذي عملوا ( الفلاحون ) فيه على زيادة أرباحهم<sup>(١)</sup> برغم أنه في كل فرع من الصناعة يجب أن يكون ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذي يتكون من أدوات العمل كافيا لعدد معين من العمال ( يعينه حجم المشروع ) فليس من الضروري أن يزداد هذا الجزء بنسبة الزيادة في كمية العمل التي يستخدمها من المشروع . لنفرض مصنعا فيه ١٠٠ عامل يشتغلون ٨ ساعات يوميا أي يعملون سويا ٨٠٠ ساعة فإذا أراد الرأسمالي زيادة هذا المقدار استخدم ٥٠ عاملا إضافيا ولكن يتعين عليه في هذه الحالة أن ينفق مبلغا إضافيا من رأس المال لا على الأجور فحسب بل وأدوات العمل كذلك ، بدلا من هذا يحمل العمال المائة الأصليين على العمل ١٢ ساعة وبذا تكفي الأدوات الموجودة وتكون النفقة الإضافية أن هذه الأدوات تزيد السرعة التي تبلى بها . وهكذا نجد أن العمل الإضافي الذي يحصل عليه من زيادة حدة قوة العمل يستطيع أن يزيد المنتج الفائض ، والقيمة الفائضة ، وهي جوهر التجميع ، دون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في العنصر الثابت من رأس المال .

وفي الصناعات الاستخراجية ( المناجم الخ ) لا تعد المواد الخام جزءا من النفقات الرأسمالية لأن المادة هبة من الطبيعة وليست وليدة عمل سابق ، وينطبق هذا على الخامات المعدنية والمعادن والفحم والحجارة الخ . فها يكاد يتكون رأس المال الثابت من أدوات العمل التي يمكن حسن الاستفادة منها إذا ما زدنا مقدار العمل ( أي إذا دام العمل ٢٤ ساعة في اليوم مع اتباع الدورة النهارية والنوبة الليلية ) . فإذا بقيت الأحوال الأخرى دون تغيير فإن مقدار وقيمة المنتج يزيدان بنسبة الزيادة في مقدار العمل الذي نستخدمه . فبفضل مرونة قوة العمل يتسع مجال التجميع دون أية زيادة سابقة في رأس المال الثابت .

وفي الزراعة لا يمكن زيادة الأرض المزروعة إلا إذا استخدمنا مقدارا إضافيا من البذور والسماد ، ولكن حين نعد هذا المورد الإضافي منهما فإن الإعداد الآلي للتربة يحدث تأثيرا عظيما واضحا على كمية المنتج ، فإذا كان نفس العدد من العمال يبذل مقدارا من العمل أكبر

(١) س . ه . باري مصدر س ص ٧٧ : ٦٩ — لم يكنف ملاك الأراضي « بتعويض أنفسهم » من الحرب ضد اليمانية التي شنوها باسم انجلترا ، بل إنهم أثروا ثراء بالغا فزاد ريعهم الضعف أو ثلاثة أو أربعة أمثالا ما كان عليه ، « بل وزاد ستة أمثاله في بعض الحالات ، وذلك خلال ١٨ عاما » — شرحه

بما كان يبذلون من قبل زاد خصب التربة دون أن يستدعى ذلك أى نفقات إضافية على أدوات العمل . ومرة أخرى نجد أن عمل الإنسان على الطبيعة يستطيع ان يسبب زيادة مباشرة فى التجميع بدون تدخل رأس مال جديد ،

وإذا انتقلنا من الزراعة إلى الصناعة بمعناها الصحيح نجد ان كل مقدار إضافي من العمل نبذله يفترض نفقة إضافية مماثلة على المواد الخام وليس من الضروري إنفاق مبلغ إضافي على أدوات العمل . ولما كانت الصناعة الاستخراجية والزراعة تمد صناعات المصانع بالمواد الخام وأدوات العمل أيضا ، فإن المنتج الإضافي الذى خلقته الأولى بدون إجراء نفقات رأسمالية إضافية يكون فى صالح الأخيرة .

لنبحث الآن النتيجة العامة المترتبة على الاعتبارات السالفة . بما ان رأس المال يدمج فى ذاته العاملين الأولين اللذين يخلقان الثروة وهما قوة العمل والأرض ، فإنه يكتسب طاقة التوسع والانتشار التى تمكن من توسيع مدى عناصر تجميعه إلى ما وراء الحدود التى يفرضها عليه فى الظاهر حجمه ، أو التى تفرضها عليه قيمة وكية أدوات الإنتاج التى تم إنتاجها من قبل والتى يوجد فيها .

وثم عامل هام فى تجميع رأس المال ، ذلك هو درجة إنتاجية العمل الاجتماعى . إن مجموع المنتجات الذى تتجسم فيها قيمة محدودة ( تشمل قيمة فائضة ذات حجم معلوم ) يزيد تبعا لإنتاجية العمل . وحين يبقى معدل القيمة الفائضة ثابتا أو حتى حين يهبط مادام الهبوط أقل سرعة من ارتفاع إنتاجية العمل ، يزيد مجموع فائض المنتج . وإذا ظل التقسيم النسبى لفائض المنتج الى ايراد ورأس مال اضافي كما كان من قبل ، فيمكن على ذلك ان يزيد استهلاك الرأسمالين بدون أى هبوط فى رصيد التجميع ، بل قد يزيد الحجم النسبى للتجميع على حساب رصيد الاستهلاك بينما انخفاض ثمن السلع يضع تحت تصرف الرأسمالى وسائل كثيرة للتمتع كما كانت قبلا أو عددا منها أكبر مما كانت عليه . ولكننا رأينا أن خفض أجر العامل يحدث فى نفس الوقت مع ازدياد إنتاجية العمل ( ومعنى هذا الزيادة فى معدل القيمة الفائضة ) حتى ولو كانت الأجور الحقيقية فى ارتفاع . إن الأجور لا ترتفع مطلقا بنسبة الزيادة فى إنتاجية العمل ، وعلى ذلك تدفع نفس القيمة فى رأس المال المتغير قوة عمل أكبر وبالتالي عملا أكثر إلى الحركة ، وتتجسم نفس القيمة فى رأس المال الثابت فى مقدار أكبر من أدوات الإنتاج أى فى مقدار أكبر من أدوات العمل ومواد العمل والمواد المساعدة ، وبذا تهىء عناصر أكثر لإنتاج كل من القيمة الاستعمالية والقيمة . وعلى ذلك



إذا ظلت قيمة رأس المال الإضافي كما هي أو تناقصت استمر التجميع جاريا بنفس السرعة ، ولا يقف الأمر عنه حد امتداد نطاق الإنتاج المتجدد إذا نظرنا إليه من الناحية المادية بل إن إنتاج القيمة الفائضة يزداد بأسرع من ازدياد قيمة رأس المال الإضافي .

وكذلك يكون نمو قوة العمل الإنتاجية رد فعل على رأس المال الأصلي أى المستخدم في عملية الإنتاج ، ويتكون جزء من رأس المال الثابت العامل من أدوات العمل كالآلات الخ التى لا تستهلك إلا في الفترات الطويلة من الزمن . ومع هذا يهلك جزء من أدوات العمل هذه سنة بعد أخرى أو يبلغ حد وظيفته الإنتاجية ، وسنة بعد أخرى يتعرض جزء من الآلات لأن تحل محله آلات جديدة من نفس النوع . فإذا كانت لإنتاجية العمل في موطن أدوات العمل هذه زادت خلال هذا الوقت ( وتزداد باستمرار بفضل التقدم المتصل في العلم والناحية الفنية ) ، ففي هذه الحالة تحل آلات وعدد وأجهزة الخ أكثر كفاية محل القديم منها وتكون أرخص نظرا لازدياد كفاءتها وطاقها ، ويتجدد إنتاج رأس المال القديم بشكل أكثر إنتاجية بغض النظر عن التحسينات التفصيلية الدائمة في أدوات العمل المستعملة فعلا . والجزء الآخر من رأس المال الثابت وهو المكون من المواد الخام والمواد المساعدة يعاد إنتاجه باستمرار في أقل من سنة بينما يحدث هذا الإنتاج المتجدد سنويا في الزراعة . وكل استعمال للأساليب المتحسنة يؤثر في هذه الحالة وفي نفس الوقت على رأس المال الإضافي ورأس المال الذى يقوم بأداء عمله . وكل تقدم في الكيمياء لا يؤدي إلى مضاعفة عدد المواد النافعة ووسائل استعمال الأساليب المعروفة فحسب بل إنه يعلننا أساليب جديدة تجعل في الامكان أن نعيد الفضلات الناتجة من عملية الإنتاج والاستهلاك إلى دائرة عملية الإنتاج المتجدد وبذلك يخلق مادة رأسمالية جديدة بدون أى نفقات رأسمالية سابقة . وكما أن ازدياد استغلال الثروة الطبيعية بواسطة مجرد زيادة حدة العمل ، كذلك يكسب العلم والتقدم الفنى رأس المال قوة على الانتشار مستقلة عن حجم رأس المال المستخدم ، كما يؤثر في نفس الوقت في ذلك الجزء من رأس المال الأصلي الذى دخل في مظهره من التجدد . وبطبيعة الحال هذا النمو في الإنتاجية مصحوب بخفض جزئى في قيمة رأس المال المستخدم فعلا ، ولما كان هذا الهبوط في القيمة يبدو أثره على شكل منافسة ، لهذا يقع معظم العبء على العامل لأن الرأسمالى يحاول أن يحصل على تعويض مقابل ذلك بأن يزيد الاستغلال .

ينقل العمل إلى المنتج قيمة ما يستهلكه من أدوات الإنتاج . هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد كمية ومجموعة هذه الأدوات التى يحررها مقدار معلوم من العمل زيادة تناسب

مع مثيلتها في إنتاجية العمل . ويرغم أن نفس كمية العمل تضيف إلى منتجاتها دائما نفس مقدار القيمة الجديدة تماما فإن القيمة الرأسمالية القديمة التي نقلها العمل إلى المنتجات تزيد تبعا لعظم إنتاجية العمل .

فمثلا قد يشتغل غزال قطن انجليزى وآخر صينى خلال عدد واحد من الساعات وبنفس الحدة ، فبذلك يخلقان في أسبوع واحد مقدارين متساويين من القيمة . إلا أنه برغم هذه المساواة تجد فرقا هائلا بين قيمة منتج الأول الأسبوعى حيث جرى العمل بجهاز آلى عظيم القوة وبين قيمة ما أنتجه الصينى في الأسبوع وهو الذى استخدم عجلة غزل بدائية ، ففي الوقت الذى يغزل فيه العامل الصينى رطلا من القطن يغزل الانجليزى عدة مئات من الأرباطا وهنا تضخم قيمة المنتج لأن مئات القيم القديمة تعود إلى الظهور فيه في شكل جديد نافع وبذا تقوم من جديد بوظيفة رأس مال ، وفي هذا حدثنا فردريك إنجلز<sup>(١)</sup> في سنة ١٧٨٢ ظل محصول صوف السنوات الثلاث السابقة دون أن يمس ( في إنجلترا ) بسبب عدم توافر العمال وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا أن تقدمت آلات تم اختراعها حديثا للمساعدة وعملت على غزله ، ( حالة الطبقات العاملة في إنجلترا ص ٢٠ ) . بطبيعة الحال لم يكف العمل المتجسم على هيئة آلات أن يخلق عاملا حيا واحدا ، ولكن بفضل الاستعمال أمكن بعدد صغير من العمال استهلاك الصوف بطريقة منتجة وإضافة قيمة جديدة إليه ، فضلا عن أنه استطاع المحافظة على قيمته القديمة في شكل غزل الخ . وفي الوقت ذاته شجع وأنى إنتاج الصوف من جديد . هذه هي الخاصية الطبيعية للعمل الحى ، ألا وهى نقل قيمة جديدة . ومن هنا نجد أنه مع الزيادة في كفاية ومجال وقيمة أدوات الإنتاج وبعبارة أخرى مع التجميع الذى يصحب تموقوته الإنتاجية ، يحافظ العمل على قيمة رأسمالية متزايدة على الدوام ويخلدها وذلك على هيئة أشكال جديدة دائما<sup>(١)</sup> هذه القوى الطبيعية التي يتميز بها العمل تتخذ

---

(١) نظرا لما يمتاز به الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من نقص في تحليل عملية العمل وعملية خلق القيمة ، لهذا لم يصل إلى إدراك مرضى لهذا العامل الهام وهو الإنتاج المتجدد ، ونرى مثل هذا في كتابات ريكاردو فيقول مثلا إنه مهما كان التغير في القوة الإنتاجية « فإن مليون رجل ينتجون دائما في الصناعات نفس القيمة » ، وهذا صحيح بشرط ثبات حدة العمل ومدته . وبرغم هذا ( وهنا حقيقة يغفلها ريكاردو وهو يستخلص النتائج التي وصل إليها ) فإن المليون من الرجال ينتجون منتجات قد تتفاوت قيمتها تفاوتاً بالغا إذا اختلفت إنتاجية عمالهم وأخذوا في تحويل مقادير مختلفة من أدوات الإنتاج إلى منتجات وبذلك يحفظون في هذه الأخيرة مقادير مختلفة من القيمة . وقد حاول ريكاردو عبثا أن يوضح لساى الفارق بين القيمة الاستهلاكية ( التي يدعوها هنا الثروة ، والقيمة التبادلية ، فأجاب ساى بما أتى « أما عن الصعوبة —

مظهر قوة للحفاظ على الذات يملكها رأس المال الذى تندمج فيه هذه القوى الطبيعية ،  
وشأنها هذا شأن القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعى إذ تتخذ مظهر خواص لرأس المال ،  
وشأن عملية استحواذ الرأسماليين على فائض العمل وهى عملية تبدو بمظهر الامتداد الذاتى  
المتصل لرأس المال . إن كافة قوات العمل تتنكر فتبدو كأنها قوات رأس المال ، كما أن  
جميع أشكال القيمة التى للسلعة تتنكر فتبدو كأنها أشكال نقدية .

وبازدياد رأس المال يزداد الفرق بين رأس المال الذى يستثمر ورأس المال الذى  
يستهلك ، وبعبارة أخرى هناك زيادة قيمة أدوات العمل ومجموعها المادى ، كالمباني والآلات  
وحيوانات الجر ومختلف أنواع الأجهزة ، فهذه جميعها تقوم بعملها فى عمليات الإنتاج التى  
تكرر على الدوام بينما نجد أنها تبلى بالتدرج ويترتب على ذلك أن تفقد قيمتها شيئاً فشيئاً

== التى يشير بها المستر ريكاردو حين يقول إنه يترتب على العمليات المستحسنة أن يتمكن مليون رجل من إنتاج ضعف  
وثلاثة أمثال الثروة بدون إنتاج مقدار أكبر من القيمة ؟ نقول إن هذه الصعوبة لا يصبح لها وجود حين  
ننظر إلى الإنتاج على أنه تبادل يعطى فيه الانسان خدمات عمله الإنتاجية وأرضه ورأس ماله لى يحصل  
على منتجات . فبواسطة هذه الخدمات الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ...  
تزداد غنى وتكتسب خدماتنا الإنتاجية قيمة أكثر بنفسها ما نحصل عليه فى التبادل الذى يقال له الإنتاج  
من كمية أكبر من الأشياء النافعة « (خطابات إلى الميسو مالتس ، باريس ١٨٢٠ ص ١٦٨ — ١٦٩) .  
وتنحصر الصعوبة ( التى لا وجود لها إلا فى نظر سائى لاريكاردو ) والى بريد الأول إيضاحها هكذا :  
لماذا لا تزيد قيمة القيمة الاستهلاكية حينما تزداد كميتها بسبب زيادة فى إنتاجية العمل ؟ الجواب : تحمل المشكلة  
بأن نطلق كلمة القيمة التبادلية على القيمة الاستهلاكية . إن القيمة التبادلية شئ متصل بالتبادل ، وعلى  
ذلك لو دعونا الإنتاج بأنه «تبادل» العمل وأدوات الإنتاج بالمنتج يتضح أنه كلما كان المنتج يقل قيمة  
استهلاكية أكثر حصلت على قدر أكبر من القيمة التبادلية ، فكلما عظم مقدار القيم الاستهلاكية (وانمكن  
الجواب ) التى يغلفها عمل يوم واحد ، زاد غناه فى الجواب . ولكن نجاة يخطر ببال سائى أن «ازدياد  
كمية الجواب « يهبط « بمنها » ( الذى لاعلاقة له بالقيمة التبادلية ) « لأن المنافسة ترغم المنتجين على  
عرض منتجاته بشئ التكلفة » ولكن كيف يحصل الرأسمالى إذن على الربح ؟ لأهمية لذلك ! ويوضح  
سائى أنه نتيجة للزيادة فى الإنتاجية يحصل كل مشتر مقابل نفس المعادل على زوجين من الجواب بدلاً من  
زوج واحد كما كان الحال من قبل . والمهدف الذى وصل اليه سائى هو كلام ريكاردو الذى أراد أن  
ينقضه . وبعد هذا المجهود الفكرى الجبار تراه يخاطب مالتس فيقول « هذا يأسيدى هو المذهب الذى  
بدونه يستحيل تفسير الصعوبات الرئيسية فى الاقتصاد السامى وبخاصة كيف يصبح شعب ما أكثر ثراء  
حين تهبط قيمة منتجاته برغم حقيقة كون الثروة قيمة » ( ص ١٧٠ ) . وقد علق اقتصادى انجليزى  
على أمثال هذه الآراء والمحاولات فى « خطابات » سائى فقال « إنه لو تأملنا كل هذا الذى يدعوه  
سائى مذهبا وينصح مالتس بتدريسه لرأينا أنه بعيد عن طابع الابتكار .

وبذلك لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا تدريجاً . وبنفس النسبة التي تستخدم بها أدوات العمل على أنها عوامل خلق المنتج دون أن تضيف قيمة إليه ، وبنفس الدرجة التي تستخدم بها بكليتها بينما تستهلك تدريجاً ، نراها تؤدي خدمات مجانية شأنها في ذلك شأن قوى الطبيعة من ماء وبخار وريخ وكهرباء الخ . هذه الخدمة المجانية التي يؤديها العمل الماضي حين نستحوذ عليه ونبعث فيه الحياة بواسطة العمل الحى ، تزداد وكلما تقدمنا في التجميع من مرحلة إلى أخرى . نظراً لأن العمل الماضي يبدو دائماً في ثوب رأس المال ، وبمعنى آخر نظراً لأن « أصول العمل الذى قام به » و « حرج تصحيح » خصوم » غير العامل س ، لهذا يكيل رجال الاقتصاد السياسى البورجوازيون المدح والثناء إلى خدمات العمل الماضي وهى الخدمات التي يجب — كما يقول العبقري الاسكتلندى ( Mc Culloch ) — أن يكون لها جزاء خاص على هيئة فائدة أو ربح وما إلى ذلك . (١)

بذلك نرى أن الأهمية المتزايدة باطراد لما لتعاون العمل الماضي ( تحت ستار أدوات الإنتاج ) في عملية العمل الحى إنما ترجع إلى ظهوره بمظهر رأس مال ، برغم أن هذا المظهر أو الشكل يُبعد ويفصل عن العامل الذى تنطوى أدوات الإنتاج على ما سبق أن قام به من عمل دون أن يؤجر عليه .

في حالة درجة معلومة من استغلال قوة العمل لتحديد كمية القيمة الفائضة بواسطة عدد العمال الذين يجرى استغلالهم في نفس الوقت الواحد ، وهذا يطابق حجم رأس المال وعلى ذلك كلما زاد رأس المال بفضل ما يولده التجميع من زيادات متتالية ، عظم بالمثل المجموع الكلى من القيمة الفائضة والذى ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد للتجميع ، وبذا يستطيع الرأسمالى أن « يمارس الامتناع » بدرجة أكبر . وأخيراً يعظم نشاط قوى الإنتاج كلما اتسع نطاق الإنتاج نتيجة لزيادة مبلغ رأس المال الذى يقدم للاستثمار .

## ٥ — ما يقال له رصيد الأجور

علينا من أبحاثنا أن رأس المال ليس حجماً ثابتاً ولكنه جزء من الثروة الاجتماعية التي تنقلب على الدوام من حيث مقدارها تبعاً لما يطرأ من تغييرات في تقسيم القيمة الفائضة إلى

---

(١) استعمل ماكولوخ عبارة « أجر العمل الماضي » قبل أن يستعمل سينيور عبارة « أجر الامتناع » بزمان طويل .

إيراد رأس مال إضافي . ورأينا كذلك أنه حتى إذا نظرنا إلى حجم رأس المال على أنه ثابت فإن ما يتجسم فيه من قوة عمل وعلم وأرض عبارة عن قوى كامنة مرنة في رأس المال تتيج له داخل نطاق حدود معينة مجال عمل مستقلا عن حجمه . وفي هذا البحث تجاهلنا كافة النتائج المترتبة على عملية التداول وهي النتائج التي قد تؤثر إلى حد عظيم في مقدار معلوم من رأس المال في ناحية أو أخرى . وإذا نقبل — كما فعلنا — القيود المفروضة على الإنتاج الرأسمالي ، كان موضوع بحثنا شكلا من عملية الإنتاج الاجتماعية نشأ بصورة تلقائية ، ولم يكن اعتزامنا موجها إلى أى اتحادات أخرى من القوى الإنتاجية كذلك التي يمكن تحقيقها مباشرة وعن عمد بواسطة استخدام أدوات الإنتاج الموجودة وكية قوة العمل التي يتيسر لنا الحصول عليها الآن . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مغرمين بأن ينظروا إلى رأس المال الاجتماعي بوصف كونه حجما ثابتا ذا درجة ثابتة من الكفاية . ولكن هذا الظن الخاطئ لا يتحول إلى عقيدة حتى نصل إلى جيريمي بنتام ذلك الرجل النافذ المدعى الذي يمثل الذكاء البورجوازي العادي في القرن التاسع عشر (١) .

إن مركز بنتام بين الفلاسفة كمرکز مارتن تيسر بين الشعراء ، وما كان يمكن لأيهما أن يكون ذا أهمية إلا في إنجلترا (٢) . ففي ضوء مذهبه تصبح أبسط ظواهر عملية الإنتاج من

(١) Jeremy Bentham : Théorie des Peines et des recompenses — ترجمه الى الفرنسية

« اثني عشر ديمون ؟ الطبعة الثالثة ، باريس ١٨٢٦ ، ج ٢ الكتاب الرابع ، الفصل الثاني .

(٣) إن بنتام ظاهرة انجليزية بحثة ، وإلى لأستثنى الفيلسوف الألماني كريستيان وولف حين أقرر أنه ما من رجل نافذ في أى عصر وفي أى بلد تجمع بهذه الشهرة مثل هذا الرجل . إن بنتام لم يكشف مبدأ المنفعة ، ولكنه قرر بطريقة تم عن الغباء والجود . ماقله Helvétius وغيره من الكتبة الفرنسيين في القرن الثامن عشر . إذا أردنا أن نعلم ما يفيد الكتاب وجب علينا أن ندوس طبيعة الكتاب . وإذا طبقنا هذه الاعتبارات على الإنسان قلنا إن الرجل القوي يريد الحكم على أعمال الإنسان وحركاته وعلاقاته الخ طبقا لمبدأ المنفعة يجب أن يكون أولا على دراية بالطبيعة البشرية عموما وبالطبيعة البشرية كما تتمثل في كل عصر تاريخي ، وهذا ما يفتقر بنتام القوي يفرض أن البورجوازية الصغيرة الحديثة وبخاصة في إنجلترا عبارة عن الرجل العادي وكل ما يكون نافعا لها ولعلمها يعد شيئا نافعا في حد ذاته وبذاته ، وهذا المقياس يريد بنتام قياس كل شيء في الماضي والحاضر والمستقبل . ومثل ذلك أن الدين المسيحي « مفيد » لأنه يحرم باسم الدين ما يعاقب عليه القانون الجنائي الخ . لقد ملا بنتام الطبيب . وثلاثه يمثل هذه القاذورات جاعلا شعاره ألا يقضى يوما دون أن يسطر فيه بضع سطور على الأقل . ولو كان لي كفاية وجراءة صديقي هنريخ هاين لقلت من المستر جيرومي إنه عبقرية من نوع انقياء البورجوازي .

أمثال اتساعها أو تقلصها المفاجيء بل والتجميع نفسه ، مما لا يمكن إدراكه مطلقا (١) . وقد استخدم بنّام ومالثس وجيمس ميل وماكولوخ وسواهم هذا المذهب بقصد التماس المعاذير والمبررات وبخاصة لكي يمثلوا رأس المال المتغير كأنه حجم ثابت ؛ أما الصورة المادية لرأس المال المتغير أى مجموعة وسائل العيش التي يمثلها في نظر العامل أو بعبارة أخرى ما يقال له رصيد الأجور — نقول إنهم وصفوا هذا كما لو أنه جزء مخصوص من الثروة الاجتماعية فصلناه عن بقية أجزائها بحواجز لا يمكن التغلب عليها . حقيقة لا بد لنا من كمية محدودة من العمل الحى إذا أريد أن تحرك ذلك الجزء من الثروة المادية الذى يضطلع بوظيفة رأس المال الثابت ( أى بوظيفة أدوات الإنتاج ) وهذا الأمر تعينه اعتبارات فنية . ولكن ليس من الصحيح أن عدد العمال اللازمين لتحريك هذه الكمية من العمل ثابت بصفة نهائية ، لأن العدد يختلف تبعا لدرجة استغلال قوة العمل الفردية ؛ كما أنه ليس من الصحيح أن يبدى رأيه بصدد تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسيلة تتمتع لغير العاملين وأداة لإنتاج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يزيد ما يقال له رصيد الأجور على حساب إيراد الأغنياء إلا فى الحالات الاستثنائية من حيث ملاءمتها (٢) .

سأنقل بعض ما قاله الأستاذ فاورست لأوضح كيف أن الطريقة التي يحاولون بها تصوير القيود الرأسمالية المفروضة على الأجور على أنها قيود طبيعية اجتماعية ، تؤدي بنا إلى لغو تافه سخيف : « ورأس المال المتداول فى بلد ما عبارة عن رصيدها الذى تدفع منه الأجور — وعلى ذلك إذا أردنا أن نحسب متوسط الأجر النقدي الذى يحصل عليه كل عامل فإلى علينا

(١) يعيل رجال الاقتصاد السياسى إلى أن يروا أن كمية معينة من رأس المال وعددا معيناً من العمال عبارة عن أدوات لإنتاج ذات قوة متائلة أو درجة حدة واحدة ... إن الذين ... يذهبون إلى ... أن السلع هى عوامل الإنتاج الوحيدة ... يثبتون أنه لا يمكن توسيع حجم الإنتاج لأن هذا يشترط أمرا لاغنى عنه وهو أن تكون مقادير الغذاء والمواد الخام والعدد قد زادت من قبل ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى الإنتاج بغير زيادة سابقة ، س . بايلى : النقود وتقلباتها ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ . وينتقد بايلى هذا الرأى من وجهة نظر عملية التداول .

(٢) يقول جون ستيوارت مل فى « مبادئ الاقتصاد السياسى » إن الأعمال التى تعد أشد من غيرها إرهاقا وكراهة يدفع عنها أخط الأجور بدلا من أحسنها ... كلما كانت المهنة أشد تنفيرا للنفس كان جزاؤها أقل من سواها ... وبدلا من أن تكون المشاق والأجور متناسبة بعضها إلى بعض كما تقضى بذلك قواعد المجمع العادلة ، فإن كلا من الطرفين يتناسب تناسباً عكسياً مع الآخر . وأود أن أشير هنا إلى أنه يرغم التناقض بين آراء أمثال جون ستيوارت مل الاقتصادية العتيقة وبين اتجاهاتهم الحديثة فن الظلم أن ندخل هؤلاء الناس فى زمرة الجهلة من الاقتصاديين .

إلا أن نقسم مبلغ رأس المال هذا على عدد العمال « (١) ومعنى هذا أن علينا أولاً أن نجمع كافة المبالغ التي تدفع فعلاً أجوراً للعمال ، وحينئذ نصرّح بأن هذا المبلغ عبارة عن القيمة الكلية « لرصيد الأجور ، الذي أنعم الله به علينا ووهبتنا الطبيعة إياه . وأخيراً نقسم هذا المبلغ على عدد العمال الكلي لكي نستنتج ما يستطيع كل عامل أن يحصل عليه من أجر . يالها من حيلة ذنيئة تدل على الدهاء ! ومع ذلك يقول المستر فاوست « تنقسم الثروة التي توفرها سنوياً في إنجلترا قسمين يستخدم أحدهما كرأس مال للإبقاء على صناعتنا ، ويصدر الآخر إلى البلاد الأجنبية . . . لعل جزءاً صغيراً من الثروة التي توفرها سنوياً في إنجلترا يُستثمر في صناعتنا ، ( ص ١٢٢ — ١٢٣ ) .

وتبعاً لهذا يحدث أن الشطر الأعظم من المنتج الفائض الذي يزداد سنوياً ويؤخذ من العامل الإنجليزي بدون معادل له يحول إلى رأس مال لا في إنجلترا بل في البلاد الأجنبية . رمع هذا فيلّي جانب رأس المال الإضافي الذي يصدر هكذا ، يجري كذلك تصدير جانب من « رصيد الأجور ، الذي اخترعه المستر بنتام (٢) .

---

(١) « فاوست أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج « الاقتصاد السياسي للعامل الإنجليزي » ، لندن ١٨٦٥ ص ١٢٠ — وأود أن أذكر القارئ أي كنت أول من استعمل عبارة « رأس المال المتغير » و « رأس المال الثابت » constant ، أما رجال الاقتصاد السياسي بوجه عام من آدم سميث ومن بعده فيغلطون مزايا هذين النوعين الأساسية باختلافات السياسة البهجة بين رأس المال الثابت و fixed والتداول وهي اختلافات ناشئة عن عملية التداول وستفصل الأمر في الباب الثاني من الكتاب الثاني .

(٢) ويجوز القول إن إنجلترا لا تصدر رأس المال فقط وإنما تصدر العمال كذلك على هيئة مهاجرين ولكن لا تجد في وجهه النظر ذكراً لمسألة ممتلكات المهاجرين الخاصة إذ معظمهم من العمال اليدويين ، وكثيراً منهم من أبناء الفلاحين . إن رأس المال الإضافي الذي يصدر سنوياً من إنجلترا لاستثماره بفائدة سبته إلى التجميع السنوي أعلى من نسبة الهجرة السنوية إلى الزيادة السنوية في عدد السكان .

## الفصل الثالث والعشرون

### القانون العام للتجميع الرأسمالى

١ - ما يصعب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل  
مع بقاء تركيب رأس المال كما هو .

نعالج فى هذا الفصل أثر نمو رأس المال على مصائر الطبقة العاملة ، وأهم عناصر هذا البحث تركيب رأس المال والتغيرات التى يتعرض لها خلال عملية التجميع . ويجب أن نفهم أننا نقصد بعملية تركيب Composition معنى مزدوجاً . فمن وجهة نظر القيمة يتحدد بواسطة النسب التى بها تنقسم إلى رأس مال ثابت (قيمة أدوات الإنتاج) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل) أى المبلغ الكلى للأجور . ومن وجهة نظر جوهر رأس المال كما يؤدى عمله فى عملية الإنتاج ، ينقسم كل رأس مال إلى أدوات إنتاج وقوة عمل حية . هذا التركيب الأخير يعينه النسبة بين كمية أدوات العمل المستعملة من جهة ، وكمية العمل اللازم لاستعمالها من جهة أخرى . وإلى لأدعو النوع الأول ، التركيب القيمى ، وأطلق على الثانى إسم التركيب الفنى ، وبين الاثنين علاقة وثيقة متبادلة . وللتعبير عن هذا أطلق على النوع الأول عبارة التركيب العضوى ، وهى ما أشير إليه حينما أ تحدث عن تركيب رأس المال بدون تخصيص . وتختلف رؤوس الأموال الفردية الكثيرة والمستثمرة فى فرع معين من الإنتاج اختلافاً كبيراً أو قليلاً من حيث تركيبها ، ومتوسط mean تراكيها الفردية يرينا تركيب رأس المال الكلى فى هذا الفرع من الإنتاج . وأخيراً نعرف تركيب رأس المال الاجتماعى فى بلد ما إذا عرفنا المتوسط العام لمتوسطات تركيبات رؤوس الأموال المستثمرة فى كافة فروع الإنتاج بهذا البلد .

ويشمل نمو رأس المال نمو الجزء المتغير منه ، بجانب من القيمة الفائضة المحولة إلى رأس مال إضافى يجب أن يعاد تحويله إلى رأس مال متغير أو رصيد إضافى . لنفرض أن تركيب رأس المال يظل بلا تغيير ، مع ثبات الظروف الأخرى ، بمعنى أن كمية محدودة من أدوات الإنتاج



أى رأس المال الثابت تتطلب دائماً نفس الكمية من قوة العمل ، فمن الواضح في هذه الحالة أن يزداد الطلب على العمل ورصيد عيش العمال بالنسبة إل رأس المال ، وتعظم الزيادة كلما أسرع رأس المال في النمو . ولما كان رأس المال ينتج كل عام قيمة فائضة يضاف جزء منها إلى رأس المال الأصلي سنة بعد أخرى ، ولما كانت هذه الزيادة ( الجزء الزائد ) تنمو سنة بعد أخرى تبعاً للنمو في رأس المال ، وأخيراً لما كان يحدث تحت ضغط رغبة خاصة في الإثراء ( كالتى تنشأ من فتح أسواق جديدة ومجالات جديدة للاستثمار سببها نشأة حاجيات اجتماعية جديدة الخ ) أن يتسع نطاق التجميع بمجرد حدوث تغيير في التقسيم النسبي لفائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال وإيراد — نقول نظراً لهذه الاعتبارات تزيد حاجة رأس المال إلى التجميع على نمو قوة العمل بحيث يفوق الطلب على العمال العرض وهنا ترتفع الأجور . ولما كان عدد العمال في كل سنة أكثر مما كانوا يستخدمون في السنة التى قبلها فلا بد عاجلاً أو آجلاً أن تحل اللحظة التى فيها تزيد الحاجات إلى التجميع على العرض العادى للعمل وهنا يجب ان ترتفع الأجور . وقد سمعت انجلترا في القرن الخامس عشر والنصف الأول من الثامن عشر شكاوى بصدد ارتفاع الأجور . ولكن الصيغة الأساسية للإنتاج الرأسمالى لا تتغير بأى حال من الأحوال نظراً لأن الطبقة الاخيرة تجد نفسها مؤقتاً في ظروف ملائمة نسبياً لبقائها وتكاثرها . وكما أن الانتاج المتجدد البسيط لا ينقطع عن توليد العلاقة الرأسمالية وهى الرأسماليون في جانب والعمال الأجراء في الجانب الآخر ، كذلك إذا اتسع نطاق هذا الانتاج المتجدد ( التجميع ) فإنه يظل باستمرار يولد من جديد العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع أى يزداد الرأسماليون في طرف ويعظم عدد العمال الأجراء في الطرف الآخر . وإعادة إنتاج قوة العمل التى يجب أن تندمج على الدوام برأس المال بصفقتها وسيلة تحقق تمدده ذاته ، وإعادة إنتاج قوة العمل التى لا تستطيع التحرر من رأس المال والتى تحتنى استرقاق رأس المال لها تحت ستار الحقيقة التى براها وهى أنها تبيع نفسها تارة إلى هذا الرأسمالى وتارة الى ذاك — نقول إن هذا الانتاج المتجدد لقوة العمل هو في الحقيقة عامل أساسى في إعادة إنتاج رأس المال نفسه وعلى ذلك يكون تجميع رأس المال عبارة عن زيادة عدد البروليتاريا (١) .

---

(١) أنظر كارل ماركس « مصدر سابق » وتأمل ما يأتى « في حالة بقاء درجة الاستبعاد الجماهير

كما هو دون تغيير ، فكما زاد عدد أفراد البروليتاريا في بلد ما عظم ثراؤه

Collins : L'économie Politique, source des révolutions et des utopies prétendues socialistes, Paris, 1857, vol. III, p. 331.

ومن وجهة النظر الاقتصادية لا يعدو « هذا الفرد من البروليتاريا » أن يكون العامل الأجير الذى ينتج =

لقد أدرك الاقتصاد السياسي هذه الحقيقة بحيث أن آدم سميث وريكاردو الخ أخطأوا فعلا إذ جعلوا التجميع مائلا لاستهلاك العمال المنتجين لذلك الجزء من المنتج الفائض الذى يتحول إلى رأس مال أو مائلا لتحويله إلى عمال أجراء إضافيين . وقد كتب جون بيلرز سنة ١٦٩٦ يقول : لأنه إذا كان لدى المرء مائة ألف فدان ومثلها من الجنيهات والماشية دون أن يوجد عامل واحد ، فهل يزيد الغنى عن كونه عاملا ؟ ولما كان العمال هم الذين يجعلون الناس أغنياء لهذا كلما زاد العمال زاد عدد الأغنياء . . . . . فعمل الفقراء مصدر ثراء الأغنياء ( ؟ ) . وكتب برنارد دى ماندويل بنفس المعنى فى بداية القرن الثامن عشر : من السهل فى حالة استقرار الملكية أن يعيش الناس دون المال عن أن يعيشوا بغير وجود الفقراء ، إذ من يقوم بالعمل ؟ ولما كان الواجب الإبقاء عليهم ( الفقراء ) من الموت جوعا ، كذلك يجب ألا يأخذوا شيئا يستحق التوفير منه . وإذا حدث فى حالات متفرقة أن استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا عن طريق الجد غير العادى والاقتصاد فى مأكله أن يرتفع بنفسه عن المستوى الذى نشأ فيه فيجب ألا يحال بينه وبين هذا . لانكران أن أحكم سبيل لكل منها فى المجتمع ولكل أسرة أن تكون مقتصدة ، ويعد من صالح جميع الشعوب الغنية ألا يكون أغلب الفقراء خاملين ولكن على أن ينفقوا باستمرار كل ما يحصلون عليه . . . . . إن الذين يكسبون عيشهم عن طريق ما يؤدون من عمل كل يوم . . . . لا دافع لهم على خدمة الغير إلا مطالبهم وهى المطالب التى يكون تخفيفها حكمة ، وعلاجها سخفا . فالشيء الوحيد الذى يجعل العامل مجدا هو كية معتدلة من التقود لأن القليل منها يشبط همته أو يلقي به فى هاوية اليأس ، كما أن الكثير منها يجعله وقحا كسولا . . . . ويتضح مما سبق قوله أنه فى أى شعب حر لا يسمح بوجود العبيد تنحصر الثروة المؤكدة فى وجود جمع كثير من الفقراء المجدين ، لأنهم فضلا عن هذا يمدون الأساطيل والجيوش بالرجال ، وبدونهم ينعدم التمتع ولا يكون ثمة قيمة لما تنتجه أية دولة . لكى

== «رأس المال» ويعمل على زيادته ثم يلقي به فى عرض الشارع بمجرد أن يفيض عن الحاجة ولا يصبح ضروريا لتوسع رأس المال وامتداده ( السيد رأس المال Monsieur Capital حسب تعبير بيكير ) . « والعامل المزيل الجسم الذى يقطن الغابة البدائية » شبح ولده خيال روشير ، فساكن الغابة البدائية صاحبها ولا تقل ملكيته من حيث كونها غير مقيدة عن ملكية قرد الأورنج تان ، وبذلك فهو لا يبد من صفوف البروليتاريا ولما أصبح كذلك لو استغلت الغابة البدائية بدلا من أن يتولى هو استغلالها . أما من حيث ضعف جسمه وسحته فهناك وجه الموازنة بينه وبين أفراد البروليتاريا الحديثة بل وبين المصايين بالأمراض السرية من أفراد الطبقة العليا . ولا نشك أن الهروليم روشير حين يتحدث « عن الغابة البدائية » إنما يقصد حقيقة موطنه الأصلى Luseburger Heath

تجعل المجتمع [ الذى يتكون بطبيعة الحال من غير العمال ) سعيداً والناس فى رفاهية وراحة فى ظل أحط الظروف لابد أن يكون عدد كبير منهم جهلاء وفقراء ؛ ان المعرفة تزيد رغباتنا حجماً وعدداً ، وكلما قل عدد الأشياء التى يتطلبها الإنسان سهل إمداده بالضروريات التى يتطلبها ،<sup>(١)</sup> ولكن مANDفيل الابن السليم النظر لم يدرك أن جهاز عملية التجميع بينما يزيد من رأس المال يعمل فى الوقت ذاته على زيادة عدد الفقراء العاملين أى العمال الأجراء الذين يحولون مالدبهم من قوة عمل إلى رأس مال ذى قوة على التمدد الذاتى ، وهم إذ يفعلون ذلك يخلدون اعتمادهم على ثمرة إنتاجهم كما تتمثل فى صورة الرأسمالى . وفى هذا يقول المسترف . م ، د إيدن ، ماتنتجه التربة فى بلادنا لا يكتفى تماماً لمعيشتنا ؛ فلا نستطيع الحصول على الكساء والسكن والغذاء إلا نتيجة عمل سابق . فيجب استخدام فريق على الأقل من المجتمع باستمرار ..... وهناك آخرون برغم أنهم لا يكفون ولا يغزلون تراهم يتحكمون فى إنتاج الصناعة ولكنهم يعززون إعفاهم من ممارسة العمل إلى ظروف الحضارة والنظام ... فهم وليدو الأنظمة المدنية<sup>(٢)</sup> التى اعترفت بأن للأفراد أن يقتنوا الممتلكات بوسائل أخرى مختلفة إلى جانب الإجهاد والعمل ... والذين يملكون ثروات مستقلة ... فالتحكم فى العمل ، لا امتلاك الأرض أو المال ، هو الذى يميز الأغنياء عن الفريق العامل من الجماعة ... إن هذا ( والكلام يشير إلى مشروع يقترحه إيدن ) كفيل أن يهيم للبالكين قدرأ كافياً من النفوذ والسلطان على الذين ... يشتغلون من أجلهم ، وأن يضع مثل هؤلاء العاملين لا فى مركز منحط وإنما فى حالة من الاعتماد الحر الذى يلزم لراحتهم ورفاهيتهم كما يعلم أولئك الذين يعرفون الطبيعة البشرية ،<sup>(٣)</sup> وعلى أولاً أن أشير إلى ان المستر

(١) Bernard de Mandeville : The Fable of the Bees الطبعة الخامسة ، لندن ١٧٢٨ Remarks ص ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٣٨ « إن المعيشة المعتدلة والعمل القائم هما الطريق المباشر أمام الفقراء نحو السعادة الموافقة للعقل » [ ولعل المؤلف يقصد بذلك ساعات العمل الطويلة ووسائل العيش الضئيلة ] ونحو غنى الدولة وقوتها « [ أقرأ بدلاً من ذلك : ملاك الأراضي والرأسماليين والسادة والوكلاء

السياسيين ] An Essay on Trade and Commerce, London 1770, p. 54.

(٢) كان يحسن بإبدن لو أنه سأل نفسه عن خلق هذه « الأنظمة المدنية » ومن وجهة نظر الوهم القانونى التى رآها ، فإنه لا ينتظر إلى القانون على أنه وليد علاقات الإنتاج المادية ؛ بل بالعكس يعتقد أن علاقات الإنتاج وليدة القانون . وقد قضى لنجوييه بعبارة واحدة على نظرية منتسكيو الخيالية عن « روح القوانين » فقال « روح القوانين هى — الملكية » .

(٣) « حالة الفقراء تاريخ الطبقات العاملة فى إنجلترا ، لندن ١٨٩٧ ج ١ الكتاب الأول ،

الفصل الأول ، س ١ — ٢ ، المقدمة س ٢٠

ف. م. . إيدن الوحيد من تلامذة آدم سميث في القرن الثامن عشر الذي أخرج مؤلفاً له أهميته . (١)

في ظل أحوال التجميع التي عرضناها وهي أحوال ملائمة نسبياً للعمال ، يتخذ اعتمادهم هذا شكلاً يمكن احتمالاً ، بمعنى أنه في هذه الظروف لا تشتد حدة هذه العلاقة وإنما يتسع مداها وبعبارة أخرى إن مجال استغلال وسيطرة رأس المال إنما يتسع تبعاً لنموه في الحجم وتبعاً للزيادة في عدد رعاياه ، وجانب أكبر من فائض منتجهم يزيد ويتحول باستمرار إلى رأس مال إضافي ، يعود إليهم على هيئة وسائل للدفع بحيث يستطيعون أن يوسعوا دائرة أسباب التمتع وأن يزيدوا رصيد استهلاكهم المكون من الكساء والأثاث الخ ، وأن يكونوا في مركز يمكنهم من توفير قدر قافه من النقود كما أن تحسن نوع الكساء والغذاء والمعاملة . لا يقضى على اعتماد العبد على سيده أو يحرره من الاستغلال كذلك لا يضع حداً لخضوع العامل الأجير لسلطان رأس المال ، فالارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال لا يزيد عن كونه طوقاً ذهبياً صاغه العامل لنفسه وجعله من الطول والقل بحيث لا تكون ثمت ضرورة لربطه بإحكام حول عنقه . وفي خلال الجدل الذي نشب حول الموضوع أغفل الكتاب هذه النقطة الأساسية وهي الصفة الخاصة التي يتميز بها الإنتاج الرأسمالي . إن قوة العمل في ظل الرأسمالية لا تباع لكي تشبع حاجيات شاربها الشخصية ، إذ هدفه أن يزيد رأس ماله وأن ينتج سلماً تحتوي من العمل على مقدار أكبر من ذلك الذي دفع ثمنه أي تحتوي على جزء من القيمة لم يكلفه شيئاً وإن كان يمكن تحقيقه رغم ذلك عن طريق بيع هذه السلع ؛ فإنتاج القيمة الفائضة قانون لا بد منه ولا غنى عنه في ظل هذه الطريقة الرأسمالية في الإنتاج ولا تباع قوة العمل إلا لأنها تحفظ أدوات الإنتاج (بحكم كون الأخيرة رأس مال) ، كما أنها فضلاً عن هذا تؤدي وظيفة المصدر لتكوين رأس مال إضافي (٢) ومهما كانت الأحوال

(١) « إذا كان القارئ يذكرني بمالثلث الذي نشر في كتابه "Essay on Population" سنة ١٧٩٨ أود أن أذكر أن هذا كتاب سطحي تافه سرق صاحبه مادته من ديفو ، سير جيمس ستيورات ، تونستد ، فرانكلين ، ولاس وغيرهم ، ولا يحتوي على جملة واحدة من تفكير المؤلف نفسه [ويقول ماركس إن نظرية السكان هذه لها وجود سابق قبل عهد مالثلث ، ثم يذكر القارئ أن مالثلث قد حلف اليمين بأن يعيش أعزب بعد أن صار عضواً بكمبرج وذلك تبعاً لقوانين تلك الجامعة وقد أثرتنا إغفال بقية هذه الحاشية ] .

(٢) ومع هذا فالحد الذي يقف عنده استخدام الآلة والعامل واحد أي إمكانية تحقيق رب العمل لربح على ما ينتجه عملها فإذا كان معدل الأجور بحيث يبيط بمسكاسب رب العمل إلى مادون متوسط ربح رأس المال لا تقطع رب العمل عن استخدامهما أو لاستخدامهما بشرط قبولهما الخفض في الأجور »

التي يجري فيها بيع قوة العمل في صالح العمال أو في غير صالحهم فإن هذه الأحوال تنطوي على الضرورة الداعية إلى إعادة بيع هذه القوة على الدوام وإلى التوسع في إعادة إنتاج الثروة على هيئة رأس مال . ونفس طبيعة الأجور تتضمن على ما رأينا معنى أن العامل يقدم دائماً مقداراً محدوداً من العمل الذي لا يقبض عنه أجراً . وبغض النظر تماماً عما يحدث من ارتفاع الأجور حيناً يكون ثمن العمل في هبوط وهكذا ، فلا يعنى ارتفاع في الأجور أكثر من هبوط كميّ في مقدار العمل المجاني الذي يتعين على العامل أدائه ، ولا يمكن أن يستمر هذا الهبوط حتى يصل الحد الذي يهدد فيه النظام بأسره . وإذا استثنينا الحالة التي يحدث فيها صراع حول معدل الأجور ( وقد أوضح آدم سميث من زمن طويل أن السيد يظل سيداً في مثل هذا النضال ) ، فإن الارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال يتضمن أحد أمرين . فيما أن يستمر ثمن العمل في الارتفاع لأن هذا الارتفاع لا يؤثر في تقدم عملية التجميع ، وليس في هذا ما يستدعي النظر إذ كما يقول آدم سميث : بعد إنقاص هذه ( الأرباح ) قد لا يقف الأمر برأس المال عند حد مواصلة الزيادة بل إنه يزداد بأسرع مما مما كان يفعل من قبل ... إن رأس مال كبيراً جداً إذا أرباح صغيرة يزداد بوجه عام بأسرع مما يزداد رأس مال صغير بأرباح كبيرة ، ( ح ٢ ص ١٩٨ ) . وواضح في تلك الحالة أن النقص في مبلغ العمل المجاني لا يؤثر بأي حال من الأحوال في اتساع مجال السيطرة الرأسمالية وقد يبطئ التجميع نتيجة الارتفاع في ثمن العمل ، والسبب في هذا ضعف الدافع على السكسب . يقل معدل التجميع ، وبناء على هذا يختفي السبب الأولى في هذا النقص وهو عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل التي هي موضع الاستغلال . إن جهاز عملية الإنتاج الرأسمالي يزيل العقبات التي يخلقها بصورة مؤقتة . يعود ثمن العمل إلى الهبوط مرة أخرى إلى المستوى الذي يتفق مع حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي بغض النظر عما إذا كان المستوى يقل عن أو يزيد على أو يتماثل مع المستوى الذي كان معتبراً مستوى عادياً قبل حدوث الزيادة في الأجور . من هذا نرى أن الذي يجعل رأس المال زائداً عن الحد في الحالة الأولى ليس هذا المعدل المنخفض في الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو في عدد العمال ، بل بالعكس نجد أن الزيادة في رأس المال هي التي تجعل قوة العمل التي هي موضع الاستغلال غير ملائمة أو كافية . أما في الحالة الأخيرة فالذي يجعل رأس المال غير كافٍ ليس الزيادة في النمو المطلق أو النسبي للعمل أو للعمال ، بل بالعكس من ذلك فإن النقص في رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال أو بالأحرى ثمنها زائدة عن الحد . هذه الحركات المطلقة في تجميع رأس المال هي التي تنعكس لنا كحركات نسبية في كمية قوة العمل القابلة

للاستغلال وبذلك تبدو كأنما ولدتها أو انتجتها حركة مستقلة قامت بها الأخيرة . ولنضع الأمر بصورة رياضية نقول إن حجم التجميع عبارة عن التغير المستقل . إن حجم الأجور هو المتغير الذى يعتمد على غيره ؛ لا العكس . وعلى ذلك حيث تدخل الدورة الصناعية فى مرحلة الأزمة يعبر الارتفاع فى قيمة النقود عن الهبوط العام فى ثمن السلع ؛ وحين تدخل الدورة مرحلة الرخاء يعبر الهبوط فى قيمة النقود عن الارتفاع العام فى ثمن السلع . ولهذا يستنتج رجال المدرسة التى يقال لها المدرسة النقدية أنه حين ترتفع الائتمان تقل النقود التى بالتداول والعكس . هذا الجهل وسوء الفهم التام للحقائق ( كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسى ص ١٦٦ وما بعدها ) يحسدان مثيلا لها لدى الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرة التجميع المذكورة آنفاً على أنها نتيجة وفرة أو ندرة المال الأجرا .

وفى إلى خلاصة بسيطة لقانون الإنتاج الرأسمالى ( والذى هو أساس قانون السكان الطبيعى ، المزعوم ) . لاتزيد النسبة بين رأس المال الى التجميع وبين معدل الأجور عن كونها النسبة بين العمل المجانى المحول إلى رأس المال من جهة والعمل المأجور الإضافى الذى يلزم لدفع رأس المال الإضافى فى هذا إلى الحركة . وهى على ذلك ليست نسبة بين حجمين مستقلين ، حجم رأس المال من جهة وعدد العمال من جهة أخرى ؛ لا بل إنها فى التحليل الأخير ليست إلا النسبة بين العمل المجانى والمأجور من جانب نفس العمال ، وعلى ذلك إذا كان مقدار العمل المجانى الذى تقدمه الطبقة الرأسمالية يزيد بسرعة كبيرة بحيث أنه لا يتحول إلى رأس مال إلا بالاستعانة بمقدار إضافى كبير جدا من العمل الذى يدفع أجره ، نقول فى هذه الحالة ترتفع الأجور ، وكذلك يحدث هبوط نسبى فى نسبة العمل المجانى وذلك إذا تساوت الأشياء الأخرى . ولكن لا يلبث أن يحدث رد فعل بمجرد أن يبلغ هذا الهبوط النقطة التى لا يعود عندها وجود عرض عادى للعمل الفائض مما يتغذى به رأس المال ، وحينئذ تتحول نسبة من الإيراد أصغر إلى رأس مال ، ويبطئ التجميع ، وتقف الحركة التصاعدية للأجور . وهكذا تجد الارتفاع فى ثمن العمل مقيدا داخل حدود لا تقف عند حد أنها لا تمس أسس النظام الرأسمالى ؛ بل إنها لتضمن فعلا استمراره على نطاق يأخذ فى الازدياد . ولا يعنى قانون التجميع الرأسمالى حقيقة أكثر من أنه ذو طبيعة تحول دون أى نقص فى درجة استغلال العمل أو أى زيادة فى ثمن العمل زيادة تعرض للخطر العلاقة الرأسمالية وتجد إنتاجها على نطاق يزداد اتساعا باستمرار ، ولا يمكن أن تكون الأمور خلاف هذا فى طريقة إنتاج لا يوجد فيها العامل إلا لتنمية طاقة القيم الموجودة على الاتساع

والامتداد ، وهى طريقة تخالف تلك التى توجد فيها الثروة المادية بقصد العمل على تنمية حاجيات العامل المتزايدة والمتطورة .

هكذا نرى أن الإنسان فى ميدان الإنتاج الرأسمالى يتحكم فيه ويسيطر عليه ما أنتجه يداه (١) .

## ٢ - التناقض النسبي فى الجزء المتغير من رأس المال

كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركيز

يرى الاقتصاديون أن الارتفاع فى الأجور لا يرجع إلى مدى اتساع الثروة الاجتماعية ولا إلى حجم رأس المال الذى يؤدى وظيفته فعلا ، وإنما يعزى إلى النمو الدائم للتجميع وسرعة ذلك النمو ( آدم سميث ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن ) . وكان بحثنا حتى الآن مقصوراً على مظهر خاص معين من هذه العملية وهو المظهر الذى تحدث فيه الزيادة فى رأس المال بدون أن يطرأ أى تغيير على التركيب الفنى لرأس المال ، ولكن لا يلبث أن يجتاز هذه المرحلة ، ذلك أنه إذ تستقر قواعد النظام الرأسمالى خلال سير عملية التجميع نصل إلى نقطة يصبح عندها نمو إنتاجية العمل الاجتماعى أقوى عامل فى التجميع . ويقول آدم سميث « إن نفس السبب الذى يرفع أجر العمل وهو زيادة رأس المال يميل إلى أن يزيد من قواه الإنتاجية وإن يجعل مقداراً صغيراً من المجهود ينتج مقداراً كبيراً من العمل » .

وبغض النظر عن الأحوال الطبيعية ( كخصب التربة الخ ) وعن الكفايات والمقدّرات الخاصة التى تتوافر للمنتجين المستقلين والمنمزلين بعضهم عن بعض ( وهى المقدّرات التى تظهر فى جودة منتجاتهم أكثر منها فى مقدارها ) — نقول بعض النظر عن هذا كله يعبر المقدار النسبي من أدوات الإنتاج التى يحولها عامل واحد خلال فترة معلومة إلى منتجات عن درجة إنتاجية العمل الاجتماعية ( وذلك مع ثبات حدة قوة العمل ) . فتزداد كمية أدوات الإنتاج

---

(١) إذا رجعنا الآن إلى بحثنا الأول الذى أظهرنا فيه أن رأس المال نفسه ليس إلا نتيجة العمل الإنسانى ... لبدأ لنا من غير المفهوم إطلاقاً أن يقع الإنسان تحت سلطان رأس المال ذلك الذى أنتجه هو . ولكن بما أن هذا الموضوع له وجود حقيقى هنا نجد أماننا السؤال الآتى : كيف أصبح العامل عبداً لرأس المال وهو خالقه وحاكمه فى الأصل ؟

Von Thunen : Der isolirte Staat, Rostock, 1863, part II, Section II, pp. 5 and 6.

لقد أحسن ثونن صنعا بهذا السؤال ولكن إجابته عليه إجابة طفل .

التي يشغل بها مع إنتاجية العمل ، ولكن أدوات الإنتاج تلعب دوراً مزدوجاً فتنمو بعضها  
يكون نتيجة لإنتاجية العمل المتزايدة بينما تنمو البعض الآخر سبب فيها . مثال ذلك إذا  
يرتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وعلى استخدام الآلات إن صار في الإمكان صياغة  
مقدار أكبر من المواد الخام في وقت معلوم وبعبارة أخرى أمكن لكمية أكبر من المواد  
الخام والمساعدة أن تدخل في عملية العمل ، كان هذا نتيجة ناجمة من ازدياد إنتاجية العمل .  
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون مقدار الآلات وحيوانات الجر والحمل والأسمدة  
المعدنية والمصارف المائية الخ سبباً يعمل على ازدياد إنتاجية العمل ، وتنطبق نفس الملاحظة  
على كمية أدوات الإنتاج المركزة في المباني والأفران ووسائل النقل الخ . وسواء كان هذا  
انموذجاً أو نتيجة فإن اتساع نطاق أدوات الإنتاج إذا قيس بما يتجسم فيها من قوة عمل  
عبارة عن تعبير عن ازدياد إنتاجية العمل ، وعلى ذلك فزيادة الأخيرة تبدو في هبوط كمية  
العمل بالنسبة إلى كمية أدوات الإنتاج التي يدفعها هذا العمل إلى الحركة ، أو تبدو في هبوط  
العامل الذاتي في عملية العمل بالقياس إلى عواملها الموضوعية .

هذا التغيير في التركيب الفني لرأس المال أو هذا النمو في كمية أدوات الإنتاج بالقياس  
إلى كمية قوة العمل التي تحركها ، ينعكس كذلك في التركيب القيمي لرأس المال أي تعكسه  
الزيادة في رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير . لنفرض رأس مال كان مكوناً  
من ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج ، ٥٠ ٪ تنفق على قوة العمل ، وبعد ذلك ترتب  
على ازدياد إنتاجية العمل أن أنفق ٨٠ ٪ منه على أدوات الإنتاج ، ٢٠ ٪ على قوة العمل  
وهكذا . والقانون الذي يقول إن نسبة رأس المال الثابت تنمو باطراد بالقياس إلى رأس  
المال المتغير ، قانون يثبت تحليل مقارن لآثمان السلع سواء وازنا بين عصور اقتصادية متتالية  
في بلد معين أو بين بلاد مختلفة في نفس الوقت الواحد . فالحجم النسبي لعامل الثمن هذا وهو  
العامل الذي يمثل المستهلك من أدوات الإنتاج أو الجزء المتغير من رأس المال لا يتناسب  
تناسباً مباشراً مع تقدم التجميع ، أما الحجم النسبي لعامل الثمن الذي يعنى بدفع أجر العمل  
أو الذي يمثل رأس المال المتغير ، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التجميع .

والنقص في الجزء المتغير من رأس المال إذا قيس بالجزء الثابت إنما يوضح بصفة تقريبية التغيير  
في تركيب عناصره أو أجزائه المادية . فإذا كان رأس المال الذي يستثمر اليوم في الغزل على هذا  
الشكل :  $\frac{4}{5}$  من الجزء الثابت ،  $\frac{1}{5}$  من الجزء المتغير يتما في بداية القرن الثامن عشر كان التوزيع  
عبارة عن  $\frac{1}{2}$  من رأس المال الثابت ،  $\frac{1}{2}$  من المتغير ، فمن الواجب علينا أن نذكر من الجهة الأخرى



أن كمية المواد الخام وأدوات العمل الخ التي تستهلكها اليوم كمية من عمل الغزل بطريقة إنتاجية أكبر مئات المرات مما كان يستهلك في بداية القرن الثامن عشر . والسبب في هذا أنه بازدياد إنتاجية العمل لا تحدث فقط زيادة في مقدار ما يستهلكه ذلك العمل من أدوات الإنتاج وإنما يحدث نقص كذلك في قيمة هذه الأدوات بالقياس إلى قيمتها . حقيقة هناك زيادة مطلقة في قيمتها ولكنها زيادة لا تتناسب مع الزيادة في قيمتها ، وعلى ذلك فالزيادة في الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير أقل بكثير من الزيادة في الفرق بين مجموعة أدوات الإنتاج التي يتحول إليها رأس المال الثابت ومجموعة قوة العمل التي يتحول إليها رأس المال المتغير ، فيزداد الفرق الأول تبعاً للأخير وإن كان بدرجة أقل .

وأكثر من هذا . إذا قلل تقدم التجميع من الحجم النسبي للجزء المتغير من رأس المال فهذا لا يتضمن استبعاد إمكانية حدوث ارتفاع في الحجم المطلق ، لنفرض أن قيمة رأسمالية تنقسم أولاً إلى ٥٠٪ من رأس المال الثابت ، ٥٠٪ من المتغير ثم أصبح التقسيم فيما بعد ٨٠٪ ، ٢٠٪ على التوالي . فلو زاد رأس المال أثناء ذلك من ٦,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جنيه لأصبح جزؤه المتغير ٣٦٠٠ جنيه بعد أن كان ٣٠٠٠ وبذا يكون قد تعرض لزيادة مطلقة بمقدار الخمس . ولكن بينما كانت زيادة من قبل في رأس المال بنسبة ٢٠٪ كافية لرفع الطلب على العمل بنسبة ٢٠٪ فإن الأمر الآن يستلزم زيادة رأس المال الأصلي إلى ثلاثة أمثاله .

أوضحت في الباب الرابع أن تقدم إنتاجية العمل الاجتماعية يفترض وجود التعاون على نطاق يتسع باطراد ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن تنظيم تقسيم واتحاد العمل كما يمكن الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق التركيز الواسع النطاق ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن خلق أدوات العمل التي لا تصلح بحكم طبيعتها إلا لاستعمالها بطريقة الاشتراك ومثل ذلك ( مجموعة الآلات ) ، ويمكن تسخير قوى طبيعية هائلة لخدمة الإنتاج ، ويمكن تحويل عملية الإنتاج إلى وسيلة فنية لتطبيق العلم . وعلى أساس هذا الضرب من إنتاج السلع الذي يملك فيه الأفراد أدوات الإنتاج ( بحيث أن العامل ينتج السلع مستقلاً عن الآخرين أو يبيع ما يملك من قوة العمل كأنها سلعة إذ تعوزه الوسائل التي يمارس بها الصناعة المستقلة ) ، لا يتحقق الفرض السابق من التعاون الواسع النطاق إلا بتمدد رؤوس الأموال الفردية أو بنسبة مدى تحول أدوات الإنتاج ووسائل العيش الاجتماعية إلى متاع للرأسمالين . لا يمكن لإنتاج السلع أن يكون إنتاجاً على نطاق واسع إلا في ظل الشكل الرأسمالي ، وعلى ذلك فتوافر مقدار معين من تجميع رأس المال في أيدي منتجي السلع

الفرديين مقدمة ضرورية لهذا الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج . لقد كان علينا أن نفرض حدوث مثل هذا التجميع كجزء من عملية الانتقال من إنتاج نظام الحرفة اليدوية إلى نظام الصناعة الرأسمالى ، ويصح أن ندعو ذلك بإسم التجميع الأولى نظراً لأنه ليس نتيجة لطريقة الإنتاج الرأسمالية المخصوصة ولكنه الأساس التاريخى لذلك النظام . وليست بنا حاجة إلى البحث فى كيفية حدوثه إذ نكفى أن نعلم أنه نقطة الابتداء . إن الذى يتعين علينا ملاحظته هو أن كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وهى الوسائل التى تنشأ على هذا الأساس ، تعد فى الوقت ذاته وسائل لزيادة إنتاج فائض القيمة أو فائض المنتج وهذا الأخير بدوره العامل الذى يخلق التجميع ؛ فكانها فى نفس الوقت وسائل لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال أو وسائل للإسراع بتجميعه . واستمرار إعادة تحويل القيمة الفائضة إلى رأس مال يبدو كأنه زيادة مطردة فى رأس المال المشترك فى عملية الإنتاج ، وهذا بدوره يصبح أساساً لاتساع نطاق الإنتاج وما يصحبه من وسائل لزيادة إنتاجية العمل وللإسراع بإنتاج القيمة الفائضة . بناء على ذلك إذا بدأ أن مقداراً معيناً من التجميع شرط ضرورى لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، سببت الأخيرة بالعكس سرعة تجميع رأس المال ؛ فكان نمو كل من طريقة الإنتاج الرأسمالية وتجميع رأس المال متصلان بعضهما ببعض ، فيحكم العلاقات المتبادلة بين هذين العاملين الاقتصاديين ترى أنهما يهيئان الدافع على ذلك التغير الذى يطرأ على التركيب الفنى لرأس المال وهو التغير الذى يرجع إليه الفضل فى أن رأس المال المتغير يصغر حجمه باستمرار بالقياس إلى رأس المال الثابت .

وكل رأس مال فردى عبارة عن تركيز لأدوات الإنتاج الأمر الذى يهيئ السيطرة على جيش من العمال ، وكل تجميع يصبح وسيلة لإجراء تجميع جديد ، وكلما زادت مجموعة الثروة التى تقوم بوظيفة رأس المال صحب ذلك ازدياد تركيز هذه الثروة فى أيدي الرأسمالين الفرديين مما يترتب عليه اتساع الأساس الذى يقوم عليه الإنتاج الكبير وأساليب الإنتاج الرأسمالية . ونمو رؤوس الأموال الفردية يسبب نمو رأس المال الاجتماعى ، فإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رؤوس الأموال الفردية ومعها تركيز أدوات الإنتاج تزيد بنسبة المئتين الذى تصبح فيه أجزاء من رأس المال الاجتماعى الكلى ، وفى الوقت ذاته تنفصل أجزاء من رؤوس الأموال الأصلية لتودى عملها كرؤوس أموال جديدة مستقلة . وبغض النظر عن الأسباب الأخرى يلعب تقسيم الملكية بين الأسرات الرأسمالية دوراً بالغ الأهمية فى هذه العملية .

وبتجميع رأس المال يزيد عدد الرأسماليين إلى حد أكبر أو أصغر ، وهناك أمران يميزان هذا النوع من التركيز الذى يتوقف مباشرة على التجميع أو يتماثل معه . فأولا نجد أنه إذا تساوت الأشياء الأخرى فإن ازدياد تركيز أدوات الانتاج الاجتماعية فى أيدي الرأسماليين الفرديين يحد من مدى الثروة الاجتماعية . وثانياً فذلك الجزء من رأس المال الاجتماعى والذى يستقر فى كل مجال معين من مجالى الانتاج يقسم بين كثيرين من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضاً بصفتهم منتجى سلع مستقلين كل منهم ينافس الآخر . ولا يقف الأمر عند حد انتشار التجميع والتركيز المصاحب له على نقط كثيرة ، بل إن نمو رؤوس الأموال العاملة يعوقه رؤوس الأموال الجديدة وانقسام القديمة . وهكذا نرى رأس المال يبدو من جهة تركيزاً متزايداً لأدوات الانتاج والسيطرة على العمل ، كما أنه من جهة أخرى يطرده رؤوس أموال فردية كثيرة .

ومقابل هذا الانقسام لرأس المال الاجتماعى إلى عدد من رؤوس الاموال الفردية نجد تركيز رؤوس الأموال الفردية أى تركيز أدوات الانتاج والسيطرة على العمل . ومعنى هذا الأمر الأخير القضاء على استقلال رؤوس الأموال الفردية ، وسلب الرأسماليين بعضهم بعضاً . وتحول الكثير من رؤوس الأموال الصغيرة إلى عدد قليل من رؤوس الأموال الكبيرة . وتتميز هذه العملية عن التجميع البسيط من حيث أنها لا تزيد عن التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الموجودة الآن والتي تؤدي عملها ، ولهذا لا يخدم ميدان فعلها مدى الثروة الاجتماعية المطلق أو حدود التجميع المطلقة . يتجمع رأس المال إلى مجموعات كبيرة فى يد لأنه قد نزع من أيدي كثيرة . هنا نجد لدينا مركبة حقيقية صادقة تخالف التجميع والتركيز .

وليس فى الامكان أن نصوغ القوانين المتعلقة بمركزة رأس المال هذه ، وتكفيها الاشارة العابرة إلى الحقائق . تجرى معركة المنافسة بواسطة العمل على خفض أثمان السلع ؛ وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رخص السلع يتوقف على إنتاجية العمل وهذه تتوقف بدورها على مدى نطاق الانتاج ولهذا تغلب رؤوس الأموال الكبيرة على الصغيرة . ويذكر القارىء أنه كلما تقدم الانتاج الرأسمالى عظم الحد الأدنى لحجم رأس المال الفردى وهو الحد اللازم لمواصلة العمل والقيام به فى الاحوال العادية . لهذا تتدفق رؤوس الأموال الأصغر حجماً على ميادين الإنتاج التى لم تستحوذ عليها الصناعة الكبيرة بعد تماماً ، فتتشبب المنافسة العنيفة فى هذه الميادين بنسبة مباشرة إلى عدد رؤوس الاموال المتنافسة وبنسبة

عكسية إلى حجمها ، وتنتهى المنافسة دائماً بالقضاء على عدد من صغار الرأسماليين تنتقل رؤوس أموالهم لحد ما إلى أيدي منافسيهم الأكبر شأناً أو تتحطم . وبغض النظر عن هذا فإن نمو الانتاج الرأسمالى يولد قوة جديدة بالكلية ألا وهى قوة نظام الائتمان .

يظهر نظام الائتمان بصفته عاملاً يعاون التجميع فيجذب إلى أيدي الرأسماليين الفرديين أو المتحدين الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع ، ولكن لا يلبث قبل مضى وقت طويل أن يصبح سلاحاً قوياً جديداً فى الصراع التنافسى ، وفى النهاية يبدو كجهاز هائل يعمل على مركزة رأس المال .

إن تقدم الانتاج الرأسمالى والتجميع يصاحبه نمو المنافسة والائتمان وهما أقوى العوامل المؤدية إلى مركزة رأس المال . وفى الوقت نفسه يعمل تقدم التجميع على زيادة مقدار المادة الصالحة للمركزة وزيادة رؤوس الأموال الفردية ، أما توسع الانتاج الرأسمالى فيخلق من جهة طلباً اجتماعياً جديداً كما يولد من جهة أخرى الوسائل الفنية التى تؤدى إلى بدء المشروعات الصناعية الضخمة التى لا يتسنى قيامها إلا كنتيجة لمركزة رأس المال . لهذا نجد اليوم أن الميل إلى المركزية واجتذاب رؤوس الأموال الفردية أقوى مما كان قبلاً . ولكن بينما نرى أن التوسع النسبى ونشاط حركة المركزية يعينهما إلى حد ما مقدار الثروة الرأسمالية الموجودة وتنفوق الجهاز الاقتصادى ، فإن تقدم المركزية لا يتوقف على النمو الإيجابى فى حجم رأس المال الاجتماعى .

وهذا هو الفارق الذى يميز بين المركزية والتركز حيث لا يعدو الأخير أن يكون تعبيراً آخر عن الانتاج المتجدد على نطاق متسع . ويمكن حدوث المركزية كنتيجة مجرد التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الفردية الموجودة الآن أى نتيجة تغيير بسيط فى التجميع الكمي quantitative grouping للأجزاء التى يتكون منها رأس المال الاجتماعى . فمن المستطاع أن تتركز مقادير هائلة من رأس المال فى يد واحدة لأن مقادير صغيرة نسبياً منه تسحب من أيدي عدد من الأيدي الفردية . وكان من الممكن فى أى فرع معلوم من الصناعة أن تبلغ المركزية حدها الأقصى لو اختلطت جميع رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا الفرع وكونت رأس مال واحداً . ومن الممكن فى مجتمع معلوم أن نصل إلى هذا الحد لو تركب جميع رأس المال الاجتماعى فى نفس الأيدي سواء كانت أيدي رأسمالى واحد أو مجتمع رأسمالى واحد .

وتكمل المركزية عمل التجميع إذ يجعل فى مكنة الرأسماليين الصناعيين أن يمدوا نطاق عملياتهم . والنتيجة الاقتصادية واحدة سواء كان بلوغ هذا الحد الأقصى عن طريق التجميع أو

المركزية ، او حدثت المركزية بطريقة الضم العنيفة ( إذ تصبح بعض رؤوس الأموال من القوة حداً يجعلها تحطم اتحاد رؤوس الأموال الأخرى وتجذب أجزاءها المتناثرة) أو بطريقة هيئة كما يحدث عند إنشاء الشركات المساهمة . ففي كل مكان نجد أن اتساع نطاق المنشآت الصناعية يكون نقطة الابتداء في إجراء تنظيم أكثر شمولاً واتساعاً لعمل تعاوني من جانب الكثير من أمثال هذه المنشآت الصناعية ، وفي ازدياد نمو قواها المادية — وبعبارة أخرى يكون نقطة الابتداء في حركة مطردة تعمل على تحويل عمليات الإنتاج المنعزلة إلى عمليات إنتاج متحدة من الناحية الاجتماعية وتدار بالطرق الفنية .

واضح إذن أن التجميع أى الزيادة التدريجية في رأس المال عن طريق الإنتاج المتجدد ، عملية بطيئة بالقياس الى المركزية التي لا تقتضى أكثر من تغيير في توزيع اجزاء رأس المال الاجتماعي . لو أن العالم اضطر أن ينتظر حتى تتجمع رؤوس أموال فردية قادرة على إنشاء الخطوط الحديدية لما كانت هذه الأخيرة ذات وجود اليوم ، ولكن المركزية فعلت هذا الشيء الضروري في لمح البصر وذلك عن طريق تكوين الشركات المساهمة . وبينما يزيد المركزية من آثار وفتائج التجميع وتعمل بها ، فإنها في الوقت ذاته تزيد من التغيرات التي تطرأ على التركيب الفني لرأس المال وتعمل بها وهو التغيير الذي بمقتضاه ينمو الجزء الثابت على حساب الجزء المتغير بحيث ينقص الطلب النسبي على العمل .

إن مجموعات رأس المال التي تتحد وتتماسك سرعاً عن طريق المركزية يتجدد إنتاجها وتزيد شأنها في ذلك شأن غيرها ولكن بطريقة أسرع وبذا تصبح عوامل جديدة وقوية في التجميع الاجتماعي . وعلى ذلك حين نتحدث عن التجميع الاجتماعي فإن كلامنا يتضمن (دون أن نصرح بذلك ) نتائج المركزية وآثارها .

رأينا ( القسم الأول من الفصل ٢٢ ) أن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون أثناء عملية التجميع العادى تصلح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة وبخاصة استغلال نواحي التقدم في الفن الصناعي . ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة حتماً التي فيها يولد رأس المال القديم من جديد وقد اكتسب طابعاً فنياً مكتملاً بحيث أن كمية صغيرة نسبياً من العمل تدفع كمية كبيرة نسبياً من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

وينجم عن هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق في الطلب على العمل كبيراً تبعاً للنسبة التي بها تجمعت رؤوس الأموال التي تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملية المركزة ،

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافي الذي تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال .  
بنسبة حجمه عدداً يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذي .  
يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم .

### ٣ — الانتاج المتزايد ( التصاعدي ) لجيش العمل الاحتياطي

رأينا أن تجميع رأس المال الذي بدأ في الأصل امتداداً له من حيث الكم ، يتم عن طريق  
تغيير في تركيبه يتخذ شكل زيادة متصلة في جزئه الثابت ونقصاً مستمراً في جزئه المتغير .  
والطريقة الرأسمالية في الانتاج ، ونمو قوة العمل الانتاجية المطابقة لها ، والتغيير الذي يعقب  
ذلك في التكوين العضوي لرأس المال — هذه كلها لا تسير جنباً إلى جنب مع تقدم التجميع  
أو نمو الثروة الاجتماعية فحسب ، بل إن حركتها أشد سرعة ؛ ذلك أن التجميع البسيط أو  
التوسع المطلق في رأس المال الكلي تصحبه مركزة عناصره الفردية ، كما أن التغيير في التركيب  
الفني لرأس المال الإضافي يكون مصحوباً بتغيير في التركيب الفني لرأس المال الأصلي . وعلى  
ذلك يترتب على اطراد سير التجميع تغيير في النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال  
المتغير . فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت في الأصل ١ : ١ فقد أصبحت الآن ٢ : ٣ ، ١ : ٤ ،  
١ : ٥ ، ١ : ٧ ، الخ بمعنى أنه لو كان نصف قيمته الكلية قد تحول في الأصل إلى  
قوة عمل والنصف الآخر إلى أدوات إنتاج لوجدنا الآن أن  $\frac{1}{2}$  ،  $\frac{1}{3}$  ،  $\frac{1}{4}$  ،  $\frac{1}{5}$  ، الخ يتحول  
إلى قوة عمل بينما من جهة أخرى يتحول  $\frac{2}{3}$  ،  $\frac{3}{4}$  ،  $\frac{4}{5}$  ،  $\frac{5}{6}$  ، الخ يتحول إلى أدوات إنتاج .  
ولما كان الطلب على العمل يعينه مقدار رأس المال المتغير فإن هذا الطلب يهبط بصورة مطردة  
كلما زاد رأس المال الكلي ، بدلا أن يزداد كما فرضنا من قبل . وبنمو رأس المال الكلي  
يزداد كذلك الجزء المتغير منه أو العمل المندمج فيه ولكن بنسبة تناقص على الدوام ، والتجميع  
والمركزة الآخذان في الزيادة يؤديان إلى تغييرات جديدة في تركيب رأس المال وإلى خفض  
أسرع في جزئه المتغير بالقياس إلى الجزء الثابت .

هذا الهبوط النسبي السريع في الجزء المتغير وهو هبوط يصحب الزيادة السريعة في رأس  
المال الكلي ويسير بخطوات أسرع من هذه الزيادة — نقول إن هذا الهبوط يتخذ الشكل  
المعكوس في الطرف الآخر أي شكل زيادة مطلقة في الظاهر في عدد العمال وهي زيادة أسرع  
دائماً من مثلتها في رأس المال المتغير أي أدوات الانتاج . ولكن الواقع أن التجميع الرأسمالي  
نفسه هو الذي يولد عدداً من العمال فائضاً عن الحاجة أي عدداً من العمال أكبر مما يكفي متوسط  
حاجة التوسع الذاتي لرأس المال — وبعبارة موجزة يؤدي إلى تكوين فريق فائض من السكان .

والحركة التي يترتب عليها تجميع رأس الاجتماعى تسبب أحياناً تغيرات فورية تؤثر في رأس المال الاجتماعى هذا بوجه عام ، بينما في بعض الأحيان تحدث تغيرات في نفس الوقت في مختلف فروع الانتاج . ففي بعض الميادين يطرأ تغيير على تركيب رأس المال دون أن يصحب ذلك زيادة في حجمه المطلق وهو تغيير ناجم عن التركيب البسيط ، وفي ميادين أخرى يكون النمو المطلق في رأس المال مصحوباً بنقص في جزئه المتغير أى في مقدار قوة العمل ، بينما في ميادين أخرى يحدث أن رأس المال يستمر في النمو لمدة معينة على أساسه الفنى القائم ويجتذب قوة عمل إضافية بنسبة الزيادة فيه ، وكذلك في ميادين أخرى يتعرض رأس المال لتغيير عضوى فينقص جزؤه المتغير — ولكن الذى يحدث في كافة ميادين الانتاج أن الزيادة في العنصر المتغير من رأس المال وبالتالي في عدد العمال الذين يستخدمون تكون مرتبطة على الدوام بتقلبات عنيفة وبالانتاج الزائل المؤقت لفائض السكان ، وقد يتخذ هذا الشكل الظاهر أمام أعيننا من حيث طرد العمال المستخدمين أو الشكل الأقل ظهوراً وإن كان حقيقياً ألا وهو ازدياد صعوبة استيعاب العدد الاضافى من العمال بالطرق الاعتيادية (١) الى جانب درجة الزيادة في حجم رأس المال الاجتماعى العامل . واتساع نطاق الانتاج والزيادة في عدد العمال المشتغلين ، ونمو إنتاجية عملهم ، وازدياد تدفق كافة مصادر الثروة — نقول الى جانب هذا كله يتسع المجال الذى يعظم فيه اجتذاب رأس المال للعمال كما يشتد إبعاده أو

(١) حسب الاحصاء عن انجلترا وويلز كان عدد الذين يعملون في الزراعة ( بما في ذلك الملاك والفلاحون والمشتغلون في الحدائق والراعى الخ ) ٢,٠١١,٤٤٧ ( ١٨٥١ ) ١١٠,٤,١١٠,٩٢٤ ( ١٨٦١ ) بنقص قدره ٨٧,٣٣٧ وكانت النسب كالاتى في نفس السنتين : ٧٩,٢٤٢,١٠٢,٧١٤ (صناعة المنسوجات الصوفية) ١١١,٩٤٠ — ١٠١,٦٧٨ (نسج الحرير) — ١٢,٠٩٨ — ١٢,١٥٦ (البقعة) والزيادة صغيرة جدا في الصناعة الأخيرة بسبب اتساعها الهائل ، وهذا يتضمن نقصا في عدد العمال يتناسب مع هذا التوسع — ٢٨,١٧٦,٢٠٣,٣٩٣ (عمل القبعات) ١٠,٦٧٧,٥٦٦ (الجلعة) ٤٩٤٩ — ٨٦٤٦ (الشمع) والنقص في هذه الصناعة راجع الى انتشار الإضاءة بالغاز ، ٢٠٣٨ — ١٤٧٨ (التنقيط) ، ٣٠٠٢ — ٢١,٦٤٧ (النشر والزيادة الطفيفة هنا راجعة الى الزيادة في النشر بالآلة) ، ٢٦,٩٤٠ — ٢٦,١٣٠ (عمل المسامير والنقص راجع الى منافسة الآلات) ، ٣١,٣٦٠ — ٣٧,٠٤١ (العمال بالمناجم ومناجم النحاس) . ومن جهة أخرى نجد زيادة كبيرة في غزل ونسج القطن (٢٧,١٧٩,٢٤٦ على التوالي) . وكان عدد العمال في مناجم الفحم ١٨٣,٣٨٩ (١٨٥١) ٢٤٦,٦١٣ (١٨٦١) . « ويلاحظ بوجه عام أن الزيادة في عدد العمال بلغت أقصاها منذ سنة ١٨٥١ في فروع الصناعة التي لم تستخدم فيها الآلات بنجاح حتى الوقت الحاضر » ( تعداد انجلترا وويلز ١٨٦١ ج ٣ لندن ١٨٦٣ ص ٣٦ ) .

طرده إياهم . لذلك تزداد سرعة التغيير في التركيب العضوى لرأس المال وفي شكله الفنى ويزداد عدد ميادين الإنتاج التى تتعرض لهذا التغيير وتدخل في دائرته أحياناً في نفس الوقت وأحياناً بالدور والتناوب ؛ والطبقة العاملة بينما تسبب تجمع رأس المال تخلق كذلك الوسائل التى تجعلها فائضة نسبياً عن الحد أى الوسائل التى تجعل منها فائض سكان نسبياً <sup>(١)</sup> وهذا قانون عن السكان خاص بطريقة الإنتاج الرأسمالية ، والحقيقة أن كل طريقة إنتاج ظهرت في التاريخ لها قانونها الصحيح الخاص بها عن السكان . ولكن إذا كان الفائض من الطبقة العاملة ثمرة ضرورية ولدها التجمع أو نمو الثروة على أساس رأسمالى ، فان زيادة السكان عن الحد هذه تصبح عاملاً قوياً يساعد على تنمية عملية التجميع الرأسمالى بل انها حقيقة شرط ضرورى لوجود طريقة الإنتاج الرأسمالية . فهى تكون جيشاً احتياطياً للصناعة

(١) إن قانون التمس التصادى في الحجم النسبي لرأس المال المتغير وآثار هذا التمس على مركز الطبقة المكونة من العمال الأجراء قد استشفها بعض البارزين من الاقتصاديين الكلاسيكيين برغم أنهم لم يفهموا الأمر تماماً ، وأعظم خدمة في هذا الصدد أداها جون بارتون برغم أنه كباقي الكتاب الذين ينتمون إلى هذه المدرسة خلط بين رأس المال الدائم ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتغير والمتداول . واليك مايقول « يتوقف الطلب على العمل على زيادة رأس المال المتداول لا الثابت . فلو صح أن النسبة بين هذين النوعين من رأس المال هى نفسها في كل الأوقات وفي جميع الظروف لقرت على هذا حقيقة أن يكون عدد العمال المستخدمين متناسباً مع ثروة الدولة . ولكن هذا الفرض غير محتمل . إذ تنمو الصناعات والفنون وتتقدم الحضارة تزداد نسبة رأس المال الثابت fixed الى المتداول فقد يكون مقدار رأس المال الثابت المستخدم في إنتاج قطعة من قماش المسلمين الإنجليزى أكبر مائة مرة أو على الأقل ألف مرة من ذلك المستخدم في قطعة مماثلة من قماش المسلمين الهندي ، وقد تكون نسبة رأس المال المتداول أقل مائة مرة أو ألف مرة ... لن يكن للمدخرات السنوية كلها والتي تضاف الى رأس المال الثابت Fixed أى أثر في زيادة الطلب على العمل » *Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society, London, 1817,* pp. 17-18 ويقول ريكاردو « والسبب القى قد يزيد إيرادات البلد الصافية قد يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة عدد السكان عن الحاجة » وبهذا يهبط بحالة العامل « (٤٦٩ ص) ويقول أيضاً إنه بزيادة رأس المال « يكون الطلب (على العمل) متناسباً تناسباً عكسياً معه » (٤٨٠ ص حاشية) ويقول ريتشارد جونز « قد يختلف مقدار رأس المال المخصص للإبقاء على العمل بصرف النظر عن أى تغييرات في المبالغ الكلى لرأس المال ... وقد يزداد حدوث التقلبات في مبلغ العمالة وقد تزيد الآلام والمشاق كلما صار رأس المال نفسه أكثر وفرة » *An Introductory Lecture on Political Economy* (لندن ١٨٤٣ ص ١٣) —ويقول رمزي « يعظم الطلب (على العمال) ... ولكن ليس بنسبة تجمع رأس المال العام ... لأن كل زيادة في رأس المال القوى المعد للإنتاج المتجدد يصبح كلما زاد تقدم المجتمع أقل أثراً بالنسبة إلى حالة العامل » (٩٠—٩١) .



ملكه رأس المال بصفة مطلقة كما لو أن الرأسماليين ربوا أفراد هذا الجيش على حسابهم ، وهكذا نجد أن حاجة رأس المال الى التوسع الذاتي تخلق مورداً من المادة البشرية الصالحة للاستغلال وهي تفعل ذلك مستقلة عن حدود الزيادة الفعلية في السكان . وإذا سير التجميع في طريقه والى جانبه نمو انتاجية العمل نجد أن قوة رأس المال على التوسع الفجائي تعظم لا بسبب مرونة رأس المال القائم بعمله ولا بسبب اتساع ثروة المجتمع المطلقة ولا بسبب أن الائتمان يجد الدافع الذي يحمله على أن يضع مقداراً كبيراً جداً من هذه الثروة تحت تصرف الانتاج على هيئة رأس مال إضافي — إنها لا تعظم بسبب هذا كله فحسب بل وكذلك لأن الأحوال الفنية لعملية الانتاج نفسها ( الآلات ، وسائل النقل الخ ) تعمل على سرعة تحويل المنتج الفائض الى أدوات انتاج اضافية تحويلاً ملاماً . والثروة الاجتماعية التي زادت كثيراً جداً بسبب تقدم التجميع وصارت قابلة للتحويل الى رأس مال اضافي تبحث بشدة عن وجوه لاستثمارها إما في فروع الانتاج القديمة التي اتسعت السوق أمام منتجاتها أو في فروع حديثة التكوين ( كالسكك الحديدية الخ ) نشأت الحاجة اليها عن نمو الفروع القديمة . في أمثال هذه الحالات جميعها من الضروري أن يكون في الامكان توفير أعداد عظيمة من العمال يمكن استخدامهم في النواحي والنقط الحاسمة دون أن يتعطل الانتاج في ميادين أخرى . هذه الأعداد الوفيرة التي يتطلبها ذلك الأمر نجدها في حالة ازدهار السكان .

إن سير الصناعة الحديثة بما يشمله من دورات تحدث كل عشر سنوات ومن فترات إنتاج تمتاز بالنشاط والركود والأزمة ، يتوقف على التقلبات التي يتعرض لها جيش الصناعة الاحتياطي من حيث شدة الطلب عليه أحياناً والعجز عن استيعاب أفرادها أحياناً أخرى . وهذه التقلبات في الدورة الصناعية تعمل بدورها على تضخيم فائض الطبقة العاملة وتصبح من أقوى العوامل على تكاثر هذا الفائض وتوالده .

هذا هو مجرى الحوادث الذي تتميز به الصناعة الحديثة ، ولكن شيئاً من هذا القليل لم يكن معروفاً في العهود السابقة ولم يكن في الامكان أن يحدث في بداية عهد الانتاج الرأسمالي حيث كان التغيير في تركيب رأس المال بطيئاً جداً ، وعلى ذلك نقول — كقاعدة عامة — إن الطلب على العمل كان نمواً متفقاً ومتابلاً مع التجميع . لقد كان تقدم التجمع بطيئاً بالقياس الى ما يجري الآن في الأزمته الحديثة ، إذ كان محد من هذا التقدم إذ ذاك القيود الطبيعية على السكان العاملين الصالحين للاستغلال ، وهي قيود لم يكن في الإمكان القضاء عليها إلا بوسائل قهرية سندكرها فيما بعد . إن التوسع الفجائي المتغير في نطاق الانتاج مقدمة

لتقلص فجائي مماثل وهذا الأخير بدوره يزيد من الأول ويبعث على وجوده ، ولكن التوسع مستحيل ما لم تتوافر مادة بشرية صالحة ، أى ما لم تكن هناك زيادة فى عدد العمال الذين يمكن استخدامهم بغض النظر عن الزيادة المطلقة فى السكان . وهذا المورد من المادة البشرية يتوقف على الحقيقة البسيطة الآتية وهى أن بعض العمال « تحررهم » باستمرار وسائل تهبط بعدد العمال المستخدمين بالنسبة الى الزيادة فى مقدار الانتاج ، وهكذا تتميز حركة الصناعة الحديثة باستمرار تحول جزء من العمال الى عاطلين أو عمال يشتغلون نصف الوقت . وما يشهد بقصور رجال الاقتصاد السياسى عن أن يستشفوا ماتحت الظواهر أنهم ينظرون الى توسع الائتمان وتقلصه على أنهما السبب فى التقلبات التى تعرض لها الدورة الصناعية بينما حركات الائتمان لا تزيد فى الحقيقة عن كونها أعراضاً تدل على مظاهر الدورة الصناعية . وكما أن الاجرام السماوية إذا بدأت تتحرك فى طريق معين توصل تلك الحركة الى ما لا نهاية ، فكذلك الانتاج الاجتماعى يواصل سيره بمجرد أن يبدأ هذه الحركة من التوسع والتقلص اللذين يحدثان بالتناوب . فما كان نتيجة يصبح سبباً ، وتتخذ تقلبات العملية كلها شكل حركة تحدث من فترة لأخرى . وإذا ما استقرت هذه الصفة الدورية فان رجال الاقتصاد السياسى أنفسهم يعترفون أن انتاج فائض السكان أصبح من الشروط التى لاغنى عنها للصناعة الحديثة .

يقول H. Merivale ( وكان أستاذاً فى وقت ما للاقتصاد السياسى بأكسفورد ثم اشتغل بعد ذلك فى وزارة المستعمرات ) : « لنفرض أنه فى حالة بعض هذه الأزمات عمل الشعب على أن يتخلص عن طريق الهجرة من بعض مئات الألوف من العمال الزائدين عن الحاجة ، فاذ تكون العواقب ؟ عند ما يعود الطلب على العمل يتضح وجود نقص فى عدد العمال ، ومهما كانت سرعة التكاثر فلا بد من انقضاء جيل لتعويض خسارة العمال البالغين . ولنا لنعلم أن أرباح رجال الصناعة عندنا تتوقف فى الأغلب على مقدرتهم على الاستفادة من فترات الرخاء التى يشتد فيها الطلب وفى هذا تعويض لهم عن الفترات التى كان الطلب فيها بطيئاً . والشئ الذى يتيح لهم هذه المقدرة سيطرتهم على الآلات والعمل اليدوى ، فيجب أن تكون لديهم الأيدي العاملة وأن يكونوا قادرين على زياد نشاط عملياتهم والتقليل من ذلك تبعاً لحالة السوق وإلا عجزوا عن الاحتفاظ بتفوقهم فى مضمار المنافسة التى تقوم عليها ثروة البلد »<sup>(١)</sup> . وحتى ما لئس برغم ضيق تفكيره الذى يحمله على أن يعزو الافراط فى زيادة السكان إلى زيادة مطلقة فى العمال ،

فإنه يدرك أن ازدياد السكان إلى حد فائق أمر ضروري للصناعة الحديثة ، وفي هذا يقول إن اتباع قواعد الحذر والفطنة فيما يختص بالزواج والمغالة في هذا الأمر من جانب الطبقة العاملة في بلد اعتماده الرئيسى على المصنوعات والتجارة ضرر على هذا البلد . . . ولا يمكن أن نأتى إلى السوق بفائض من العمال نتيجة طلب مخصوص إلا بعد انقضاء ١٦ أو ١٨ سنة وذلك بحكم طبيعة تكاثر السكان ، وقد يحدث تحويل الإرادة إلى رأس مال عن طريق التوفير بأسرع من ذلك فالبلد أكثر تعرضاً لزيادة في كمية الأموال اللازمة للبقاء على العمل أسرع منها في عدد السكان ، (١) . وبعد أن يعترف الاقتصاديون بأن استمرار إنتاج فائض نسبي من الطبقة العاملة أمر ضروري للتجميع الرأسمالى تراهم يخطون خطوة أخرى ويقولون لهؤلاء الأشخاص الزائدين عن الحاجة ، الذين اتى بهم إلى عرض الطريق بفضل رأس المال الإضافى الذى أنتجته أيديهم ، نحن رجال الصناعة نعمل من أجلكم كل ما نقدر عليه حينما نزيد من رأس المال الذين تتوقف عليه وسائل عيشكم ، وعليكم أداء الباقي وذلك بأن تجعلوا عدداً ملاءم لوسائل العيش هذه ، (٢) ولكن كمية قوة العمل التى تهيأها الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا تكفى مطالب الإنتاج الرأسمالى لأن هذا الأخير لا تكون له حرية العمل إلا إذا كان تحت تصرفه جيش صناعى احتياطى بدون الاعتماد على هذه القيود الطبيعية .

لقد فرضنا حتى الآن أن الازدياد أو النقص فى رأس المال المتغير يطابق الزيادة أو النقص فى عدد العمال المستخدمين تماماً . ولكن ، حتى إذا ظل عدد العمال الذين تحت تصرف رأس المال ثابتاً ، وحتى إذا تناقص العدد ، فإن رأس المال المتغير يزيد إذا كان العامل الفردى يبذل مقداراً أكبر من العمل ؛ وبذلك يرتفع أجره وإن ظل ثمن العمل دون أن يطرأ عليه عليه تغيير أو هبط ولكنه يهبط أبطأ مما يزيد العمل . وإذن نرى أن الزيادة فى رأس المال المتغير دليل على زيادة فى العمل لافى عدد العمال الذين يستخدمون . ومن صالح كل رأسمالى أن يستخلص مقداراً محدوداً من العمل من عدد صغير من العمال بشرط أن تظل التكاليف كما هى تقريباً ، وفى هذه الحالة الأخيرة يزداد مقدار ما ينفق من رأس المال الثابت بالنسبة

---

(١) « مبادئ الاقتصاد السياسى » ص ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ — وفى هذا المؤلف يكشف ماركس أخيراً بمساعدة سيموندى الثالث الجليل الذى يتكون من الإنتاج الرأسمالى : الافراط فى الإنتاج ، الافراط فى عدد السكان ، والافراط فى الاستهلاك ( Friedrich Engels, Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie, "Deutsch-Französische Jahrbücher", pp. 107 et seq.)  
Herriet Martineau : The Manchester Strike, 1842, p. 101. (٢)

إلى كمية العمل ، أما في الحالة الأولى فالزيادة أصغر بكثير . وكلما اتسع نطاق الإنتاج عظم تأثير هذا الدافع وزادت قوته تبعاً لتجميع رأس المال .

رأينا أن نمو طريقة الإنتاج الرأسمالية وإنتاجية العمل ( وهي سبب التجميع ونتيجته في نفس الوقت ) يمكن أن الرأسمالي مع استخدام نفس القدر من رأس المال المتغير من أن يحرك مقداراً أكبر من العمل وذلك عن طريق استغلال كل قوة عمل فردية ( إما بإطالة مدة العمل أو زيادة حدته ) ؛ ورأينا كذلك أنه يستطيع بنفس القيمة الرأسمالية أن يشتري مقداراً أكبر من قوة العمل لأنه يستبدل باطراد العمال الحاذقين بغير الحاذقين ، والرجال بالنساء ، والبالغين بالأحداث والأطفال .

وعلى ذلك نجد تقدم التجميع يترتب عليه أن مقداراً أكبر من رأس المتغير يدفع إلى الحركة عمالاً أكثر دون استخدام عدد أكبر من العمال ، كما أن رأس المال المتغير من نفس الحجم يدفع إلى الحركة عمالاً أكثر بنفس الكمية من قوة العمل ، وأخيراً يدفع إلى الحركة عدداً أكبر من قوى العمل الفردية ذات الدرجة المنحطة عن طريق التخلص عن قوى العمل الفردية العالية الدرجة .

لهذا يسير إنتاج فائض السكان النسبي بخطوات أسرع من تقدم التجميع ( برغم أن الأخير تعجل به الثورة الفنية في عملية الإنتاج ) وأسرع من الهبوط النسبي في الجزء المتغير من رأس المال بالقياس إلى الجزء الثابت . وإذا كانت أدوات الإنتاج حين تزداد من حيث مداها وكفائتها وسيلة إلى حد أقل لاستخدام العمال فإن هذا الأمر تعدله الحقيقة الآتية وهي أنه بازدياد إنتاجية العمل يزداد ما يحصل عليه رأس المال من عمل أكثر كفاية وأثراً بدون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في الطلب على العمال الفرديين .

إن إرهاب الفريق الذي يشتغل من الطبقة العاملة يعمل على تضخيم صفوف الاحتياطي ؛ وبالعكس نرى أن ازدياد الضغط عن طريق المنافسة من جانب الاحتياطي يدفع الذين يستخدمون فعلاً على زيادة جهدهم ويزيد من خضوعهم لدكتاتورية رأس المال ، فكأن الحكم على فريق من الطبقة العاملة بالتحول الإجباري عن طريق الإرهاب الواقع على الفريق الآخر ، والعكس ، يصبحان وسيلة لإثراء الرأسمالي الفردي<sup>(١)</sup> ويعجلان في نفس الوقت

---

(١) وفعلاً أثناء المجاعة القطنية سنة ١٨٦٣ أصدر غزالو القطن في بلا كبيرن كتبيا حملوا فيه بشدة على الإرهاب في العمل ( والذي لم يؤثر إلا في العمال الذكور البالغين نظراً لمقمول قانون المصانع ) . لقد طلب من العمال البالغين في هذا المصنع أن يشتغلوا ما بين ١٢ ، ١٣ ساعة في اليوم بينما يضطر =

بتضخيم عدد جيش الصناعة الاحتياطي على نطاق يطابق عملية التجميع الاجتماعي ، ويدلنا المثال الذي تضر به لنا انجلترا عن مبلغ أهمية هذا العامل في تكوين فائض السكان النسبي . إن الوسائل الفنية « لتوفير » العمل ذات أثر فعال بالغ في هذا البلد . ورغم هذا لو حددنا مقدار العمل بدرجة معقولة وجعلناه درجات وفق السن والجنس لمختلف طوائف الطبقة العاملة فإن الفريق العامل الآن من السكان يصبح غير كاف بتاتا لمواصلة الإنتاج الأهلي على نطاقه الحالي ، ولا بد أن تصبح الأغلبية الكبيرة من العمال الذين يعدون اليوم « غير منتجين » عمالا « منتجين » .

وإذا نظرنا إلى حركات الأجور بوجه عام لرأينا كيف ينظمها توسع وتقلص جيش الصناعة الاحتياطي وهما يتبعان التغيرات التي تنتاب الدورة الصناعية من وقت لآخر ، وعلى ذلك لا تعينها التغيرات التي تحدث في عدد العمال المطاق وإنما تعينها النسب المتفاوتة التي تنقسم بها الطبقة العاملة إلى جيش عامل وجيش احتياطي ، والزيادة والنقص في المدى النسبي لازدحام السكان ، ودرجة امتصاص الصناعة أو طردها للعمال الفائضين عن الحاجة . وفيما يختص بالصناعة الحديثة بما يصحبها من دورة تتم كل عشر سنوات ومظاهر تتكرر من فترة لآخرى ، كم يكون القانون بديعاً لو أن عرض العمل والطلب عليه لا ينظمهما توسع وتقلص رأس المال وحاجاته المتباينة للتوسع الذاق بل بالعكس لو أصبحت حركة رأس المال متوقفة على التغير المطلق في عدد السكان . ولكن هذا ما يؤمن به الاقتصاديون فهم يعتقدون أن

---

== إلى التعطل كثيرون ممن يرحبون بالعمل جانباً من الوقت لكي يعولوا أسرهم وينفذوا لإخوانهم المرهقين من موت مبكر . اننا نشاءل اذا كانت عادة العمل زيادة عن المقرر قد تخلق شعوراً طيباً بين السادة والخدم . ان الشعور بالظلم يسود نفوس هؤلاء أسوة بالمتعطلين كذلك . في هذه الجهة مقدار كاف من العمل الجزئي اذا حسن توزيعه . اننا لا نطلب من أرباب العمل الا أن يتبعوا نظام العمل ساعات قليلة وبخاصة حتى تتحسن الأحوال ، وذلك خير من قيام عدد من الأفراد بالعمل أكثر من الوقت المقرر فيما يضطر الآخرون بسبب عدم توافر العمل الى أن يعيشوا على الإحسان » ( تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٨ ) — وبالفرصة البورجوازية التي لا تحصى . والتي تميز الرجل تجدد مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce يدرك الأثر على العمال المتعطلين من فائض العمال النسبي « وثمت سبب آخر للغمول في هذه المملكة وهو عدم وجود عدد كاف من الأيدي العاملة . وحينما تجد أن الطلب غير العادى على (العمال) يصبح قليلا يشعر العمال بحالتهم ويجعلون أرباب العمل يشعرون بها كذلك — انه أمر يدعو الى الدهشة ؛ ولكن ميول هؤلاء الناس شريرة بحيث أنه في مثل هذه الحالات يتحدد عدد من العمال لمضايقه مخدمهم وذلك بتبديد يوم بأكله » ( شرحه ص ٢٧ — ٢٨ ) — والواقع أن هؤلاء القوم كانوا يطالبون بأجر أعلى !

الأجور ترتفع نتيجة لتجميع رأس المال والزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة أسرع في عدد الفريق العامل من السكان وتستمر الزيادة حتى يتخمد سوق العمل ومعنى هذا أن رأس المال لم يعد كافياً بالحد الذي يتناسب مع مورد العمل ، وحينئذ تهبط الأجور . وبسبب هذا الهبوط تناقص صفوف العمال تدريجاً بحيث نجد مرة أخرى أن رأس المال أصبح زائداً بالنسبة إلى العمال أو نجد كما يقول البعض أن الهبوط في الأجور وما يمثله من الزيادة في استغلال العمال يعملان على تنشيط التجميع بينما نرى في الوقت نفسه أن انخفاض الأجور يحد من ازدياد عدد الطبقة العاملة . هكذا يتكرر الموقف الذي فيه يكون العرض من العمل غير مساو للطلب عليه الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع الأجور وهكذا . يالها من حركة بدیعة تلام الإنتاج الرأسمالى النامى ! .

فيما بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٩ حين كان ثمن القمح في هبوط حدث ارتفاع إسمى في الأجور ( ناهة حقيقة ) في المناطق الزراعية بانجلترا ( من ٧ إلى ٨ شلنات في ولتشير ، ومن ٧ إلى ٨ أو ٩ في دورستشير ) ؛ وكان هذا راجعاً إلى تدفق فائض السكان الزراعى بشكل غير مألوف بسبب مطالب الحرب وإنشاء السكك الحديدية وبناء مصانع جديدة وفتح مناجم جديدة الخ . فكلما زاد هبوط الأجور كانت النسبة المئوية لأى ارتفاع فيها عالية مهما كان الارتفاع ناهياً . فمثلاً لو زاد الأجر الأسبوعى من ٢٠ إلى ٢٢ شلناً كانت الزيادة ١٠ ٪ ، أما إذا زاد من ٧ إلى ٩ شلنات كانت الزيادة ٢٨ ٪ . وعلى كل شكا المزارعون شكوى مرة وتحدثت صحيفة الإيكونوميست عن ارتفاع عام محسوس وهى تشير إلى هذه الأجور التى لا تحول دون الموت جوعاً ( ٢١ يناير ١٨٦٦ ) . ماذا فعل المزارعون إذن ؟ هل انتظروا إلى أن زاد عدد العمال الزراعيين — نتيجة هذا الارتفاع البديع — ووصل الحد الذى لا بد عنده من هبوط الأجور من جديد ؟ الذى حدث أن المزارعين استخدموا آلات أكثر عن ذى قبل وأصبح العمال فائضين عن الحاجة . . والآن أصبح مقدار أكبر من رأس المال ، مستثمراً في الزراعة وبشكل أكثر إنتاجية ، وترتب على هذا هبوط الطلب على العمل من الناحيتين النسبية والمطلقة .

هذه الحرافة الاقتصادية السالفة الذكر تخطط بين القوانين التى تنظم الحركة العامة للأجور — أو العلاقة بين الطبقة العاملة أى قوة العمل الكلية من جهة ورأس المال الاجتماعى الكلى من جهة أخرى — وبين القوانين التى بمقتضاها يجرى توزيع الفريق العامل من السكان بين ميادين الإنتاج المختلفة . فإذا تجمعت ظروف مثلاً عملت على زيادة التجميع في فرع معين من

الانتاج بحيث تصبح الأرباح أعلى من المتوسط ، تدفق رأس مال إضافي على هذا الفرع وتكون النتيجة الطبيعية ازدياد الطلب على العمل وارتفاع الأجور .

هذا الارتفاع يجذب عمالاً أكثر وأخيراً يتخمد هذا الفرع بقوة العمل فهبط الأجور إلى المتوسط السابق بل وربما أدنى منه لو استمر تدفق العمال زيادة عن الضروري ، وهنا يقف هذا التدفق بل ويخرج بعض العمال من ميدان الإنتاج هذا . بذلك يظن الاقتصادي أنه يفهم السبب الذي من أجله تحدث زيادة مطلقة في عدد العمال حين ترتفع الأجور ويحدث نقص مطلق في عددهم حين تهبط ، والحقيقة أنه لا يرى في هذا التقلبات المحلية التي يتعرض لها فرع من الإنتاج إلا مظاهر توزيع العمال بين مختلف ميادين الاستثمار الرأسمالي تبعاً لحاجيات رأس المال المتباينة .

خلال فترات الركود والرغاء المتوسط يضغط جيش الصناعة الاحتياطي على الجيش العامل ، وفي اثناء فترات الإفراط في الانتاج يحد الجيش الأول من دعاوى الثاني . وهكذا نجد أن الإفراط النسبي في الانتاج الأساس الذي يبدو عليه مفعول قانون العرض والطلب ، وفائض السكان النسبي يقيد من حرية فعل هذا القانون داخل الحدود الملائمة للاستغلال الرأسمالي والسيطرة الرأسمالية .

يذكر القاريء أنه إذا ترتب على استخدام الآلات الجديدة أو زيادة استخدام القديمة أن تحول جزء من رأس المال المتغير إلى ثابت فإن بعض الاقتصاديين يفسرون هذه العملية (التي تعمل فعلاً على تثبيت رأس المال وبالتالي وتحرير العمال) بعكس ما تنطوي عليه ويصرحون بأنها «تحرر» رأس المال أي تجعله حراً للعمال . وهنا نلصق وقاحة هؤلاء القوم . إن الذي يطلق سراحه إنما هم العمال الذين تحل محلهم الآلات وكذلك الذين قد يشغلون مكانهم والفريق الذي قد تمتصه الصناعة في الأحوال العادية إذا ما نشطت التجارة . كل هؤلاء جميعاً يطلق سراحهم ، ليكونوا تحت تصرف كل جزء جديد من رأس المال يبغى الاستثمار . وسواء يجتذبهم أو يجتذب الآخرون فإن التأثير على الطلب العام على رأس المال هذا كاف فقط لاستخدام عدد من العمال مساو تماماً لذلك الذي طردته الآلات . فإذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل زاد عدد العمال الفائضين عن الحاجة ، وإذا استخدم عدداً أكبر زاد مستوى الطلب العام على العمل بنسبة زيادة عدد الذين يستخدمون على عدد الذين أطلق سراحهم . وهكذا يبدو أثر رأس المال الإضافي الذي يسعى إلى الاستثمار حتى يتم امتصاص العمال الذين أخرجتهم الآلات من أعمالهم . وبعبارة أخرى يحصر جهاز الانتاج الرأسمالي على أن يرى

الزيادة المطلقة في رأس المال لاتصحها زيادة مماثلة في الطلب العام . ويجراً هؤلاء الاقتصاديون على القول بأن في هذا تعويضاً عن الفقر والالم واحتمال الدمار مما يصيب العمال الذين طردوا من عملهم ، وتعويضاً خلال فترة الانتقال التي ترغمهم على الانتقال إلى صفوف جيش الصناعة الاحتياطي ! ليس الطلب على العمل كمنمو رأس المال ، وليس عرض العمل كمنمو الطبقة العاملة . إننا لانعني هنا بقوتين مستقلتين كل منهما تؤثر في الأخرى . إن رأس المال يعمل في كلا الجانبين ، فإذا كان تجميعه يزيد من جهة الطلب على العمل فإنه يزيد من أخرى العرض من العمل ، باطلاق سراح العمال ، بينما تجد من جهة أخرى أن ضغط العاطلين على العاملين يرغم الأخيرين على بذل عمل أكبر وبذا يجعلون إلى حد ما عرض العمل مستقلاً عن عرض العمال . وعلى هذا الأساس يزيد فعل قانون العرض والطلب في حالة العمل من كمال استبعاد رأس المال . وبمجرد أن يدرك العمال أنه كلما زاد ما يؤدون من عمل وما ينتجون للغير وزادت إنتاجية عملهم عرضتهم الوظيفة التي يقومون بها كأدوات لتحقيق توسع رأس المال الذاتي إلى أخطار جمة ، وبمجرد أن يكشفوا أن حدة المنافسة فيما بينهم تتوقف تماماً على الضغط من فائض السكان النسبي ، وبمجرد أن يحاولوا بواسطة إنشاء اتحادات العمال تنظيم التعاون المقصود بين العاملين والعاطلين حتى يتسنى لهم تجنب أو إضعاف النتائج التي تصيب طبقتهم بفعل هذا القانون الطبيعي عن الإنتاج الرأسمالي — نقول بمجرد أن يحدث هذا يثور رأس المال وأنصاره من الإقتصاديين ضد هذا الاعتداء على قانون العرض والطلب ، الخالد ، أو المقدس ، بعبارة أخرى ، لأن هذا التماسك بين العاملين يؤدي إلى اضطراب ينتاب فعل هذا القانون . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حينما تعوق الظروف ( كما في المستعمرات مثلاً ) نشوء جيش احتياطي للصناعة وبذا تنفذ الطبقة العاملة من حالة التبعية التامة للطبقة الرأسمالية يثور رأس المال وتابعه الإقتصاد السياسي ضد قانون العرض والطلب ، المقدس ، ويعملان على إيقاف مفعوله بالقوة والإرغام .

#### ٤ — الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبي

##### القانون العام للتجميع الرأسمالي

نجد أشكالاً ثلاثة يبدو بها فائض السكان النسبي بصفة مستمرة ، وهي السائر Floating والكامن Latent والراكد Stagnant . ومن أمثلة الشكل الأول ما نلقاه في مراكز الصناعة الحديثة ( في المصانع والورش والمناجم الخ ) يطرد العمال أحياناً ثم يستخدمون في أوقات



أخرى وذلك بأعداد منهم بحيث نرى بوجه عام أن عدد الذين يستخدمون يزيد وإن لم يكن بمثل اتساع نطاق الإنتاج . وفي المصانع بمعناها الصحيح وفي كافة الورش الكبيرة حيث تلعب الآلات دوراً بارزاً أو حيث يسود النظام الحديث لتقسيم العمل ، يجرى استخدام الصبيان حتى يدركوا سن الرجولة فيطرد معظمهم ويصبحون من عناصر فائض السكان السائر ويزداد عددهم تبعاً لنمو الصناعة . ويهاجر بعضهم إلى حيث انتقل رأس المال . ومن نتائج هذا أن يزداد عدد الإناث بأسرع من الذكور كما نرى في إنجلترا . من التناقض الكامن في حركة رأس المال أن الزيادة الطبيعية في الجماهير العاملة لا تكفي لإشباع مطالب تجميع رأس المال ومع ذلك فهي تزيد دائماً عن هذه المطالب ، فرأس المال يحتاج زيادة عدد العمال الصغار السن من الذكور ونقص البالغين الذكور . وثمة تناقض آخر أشع من هذا ونقص به الشكوى من قلة الأيدي العاملة في نفس الوقت الذي تجد فيه آلاف العاطلين لأن تقسيم العمل قيدهم إلى فرع مخصوص من الصناعة (١) .

وعلاوة على ذلك يستهلك رأس المال قوة العمل بسرعة بحيث يكون الرجل المتوسط العمر عرضة لأن يبلى فيهوى إلى صفوف الفائضين عن الحاجة أو يضطر إلى احتراف عمل منخفض الدرجة بالقياس إلى ما كان فيه من قبل . ومتوسط عمل العمال في الصناعة الكبيرة قصير وقد ذكر الدكتور Lee أن متوسط سن الوفاة بمنشستر ٣٨ سنة ( الطبقة العليا من الطبقة الوسطى ) ، ١٧ سنة ( الطبقة العاملة ، والأرقام بليفربول هي ٣٥ ، ١٥ على التوالي أي أن متوسط العمر بين الطبقات الغنية ضعف ما هو عليه في صفوف الأقل حظاً (٢) . في ظل هذه الظروف لا بد أن يتخذوا لزيادة في هذا الفريق من البروليتاريا شكلاً يعمل على زيادة عددهم رغم أن أفراد هذا الطريق يستهلكون بسرعة . ومعنى هذا أن تتعاقب الأجيال من العمال بسرعة ، وهذا يتم عن طريق الزواج المبكر وباستغلال عمل أطفال الطبقة العاملة .

بمجرد أن يسيطر الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يقل الطلب بصورة مطلقة على العمال

---

(١) خلال الشهور الست الأخيرة من سنة ١٨٦٦ تعطل في لندن ما بين ثمانين وتسعين ألفاً من العمال ومع ذلك تقرأ في التقارير عن نصف السنة هذا « لا يبدو صحيحاً بصفة مطلقة ما يقال من أن الطلب سيولد دائماً العرض في نفس اللحظة التي تنشأ فيها الحاجة إليه . إنه لم يفعل ذلك مع العمل لأن آلافاً كثيرة كانت عاطلة في العام الماضي بسبب نقص الأيدي العاملة » ( تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٨١ ) .

(٢) خطاب الافتتاح الذي ألقاه بالمؤتمر الصحي ببرمنجهام (١٥ يناير ١٨٧٥) جوزيف تمبرلن - عمدة تلك البلدة والذي صار بعد ذلك ( ١٨٨٣ ) رئيس لجنة التجارة .

الزراعيين وهذا النقص يتناسب مع تجميع رأس المال العامل في الزراعة والنتيجة المترتبة على هذا هجرة العمال الزراعيين للحاق بالبروليتاريا في المدن أى البروليتاريا الصناعية ( أى غير الزراعية )<sup>(١)</sup> . هذا المورد لفائض السكان النسبي ينساب باستمرار ، ولكن هذا الإنسياب المستمر إلى المدن يفترض وجود فائض كامن على الدوام بالجهات الزراعية . لهذا يجد العامل الزراعى أجره منخفضاً فلا يزيد عن الحد الأدنى .

أما الفئة الثالثة ( الفائض الراكد ) فجزء من جيش العمل العامل ولكنها تتكون من الأفراد الذين لا يشتغلون بانتظام ، ولهذا فهم مادة صالحة للاستغلال الرأسمالى وتميز حياتهم بساعات عمل طويلة للغاية وأجور فى منتهى الانحطاط . هذه الطبقة تمتلئ دائماً من العمال الفائضين فى ميادين الصناعة الكبيرة والزراعة وكذلك فى فروع الصناعة الآخذة فى الانحطاط كالصناعة الحرفية حين تسحقها الصناعة اليدوية أو كالأخيرة حين تحل محلها الصناعة الآلية . ويزداد أفراد هذه تبعاً لنمو فائض السكان النسبي المترتب على ازدياد التجميع ونشاطه ، وهم يعملون دائماً على تضخيم عدد أفراد الطبقة العاملة لأنهم يتكاثرون بسرعة ويلاحظ أن نسبة المواليد والوفيات عكس ارتفاع الأجور ، وكذلك نجد هذا التناسب العكسى فيما بين حجم أسراتهم المطلق والأجور . قد يبدو هذا القانون الخاص بالمجتمع الرأسمالى سخيلاً فى نظر المتوحشين أو حتى أهل المستعمرات المتمدنين ، وإنه ليزكرنا بتكاثر الأجناس الحيوانية التى يعيش الغير على اقتراس أفرادها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) حسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان فى ٧٨١ بلدة بأنجلترا وويلز ١٠,٩٦٠,٩٩٨ من السكان بينما بلغ عدد سكان القرى والأبرشيات الريفية ٩,١٠٥,٢٢٦ . وكان عدد البلاد فى إحصاء سنة ١٨٥٠ عبارة عن ٥٨٠ سكانها مثل عدد سكان الجهات الريفية . ولكن بينما زاد عدد سكان القرى والريف فى السنوات العشر التالية بمقدار نصف المليون زاد عدد سكان البلاد إلى ٥٨٠ بمقدار مليون ونصف ( ١,٥٤٤,٠٦٧ ) وبلغت الزيادة فى الأبرشيات القروية ٦,٥٠ / المدن ١٧,٣ / ٠ . وترجع الزيادة إلى الهجرة من الريف إلى المدن . وكان ثلاثة أرباع الزيادة السكانية فى المدن — الإحصاء الخ الاختلاف فى المعدلات ج ٣ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) « يبدو الفقر ملائماً للتوالد » ( آدم سميث ) وهذه حكمة إلهية على حسب رأى جليانى . وهكذا قدر للذين يؤدون أعمالاً ذات منفعة أولية أن يتوالدوا بكثرة « ( ص ٧٨ ) » والشقاء الذى يصل إلى حد المحاجة والوباء يعيل إلى زيادة عدد السكان بدلا من أن يوقف زيادته « ( س لينج National Distress ١٨٤٤ ص ٦٩ ) . وبعد أن أوضح لينج هذا الأمر بالإحصائيات قال « لو كان الناس جميعا فى رغد وراحة لأقفرت الأرض من أهلها سريعا » .

وأخيراً نصل إلى أحط دركات فائض السكان النسبي ، وإذا استثنينا المشردين والمجرمين والعاشرات ، لوجدنا هذه الطائفة تشمل ثلاث فئات ( ١ ) القادرون ، وتكفيها نظرة سطحية إلى إحصائيات إعانات الفقر في إنجلترا فترى أن هؤلاء يزدادون خلال كل أزمة ويتناقص عددهم حينما تنشط التجارة من جديد ( ٢ ) الأيتام وأبناء السبيل وهؤلاء من جنود جيش الصناعة الاحتياطي ويضمون إلى الجيش العامل في أوقات الرخاء العظيم كما حدث سنة ١٨٦٠ ( ٣ ) المهارون الذين لا يصلحون للعمل ومن هؤلاء العاجزون عن العمل عجزاً ولده تقسيم العمل ، والأفراد الذين يتخطون السن العادي للعامل ، وأخيراً ضحايا الصناعة الحديثة ( ويزداد عددهم تبعاً لانتشار الآلات الخطرة واتساع نطاق صناعة التعدين والصناعات الكيماوية الخ ) . إن هؤلاء الفقراء نتيجة لا بد منها لفائض السكان النسبي ، وحمية وجودهم تتوقف على حتمية وجود فائض السكان النسبي ، وكلاهما شروط لا غنى عنها للإنتاج الرأسمالي ونمو الثروة . إن الفقر أحد المصروفات العرضية التي يتعين على الإنتاج الرأسمالي أن يتحملها ، ولكن رأس المال يعرف كيف يزيح هذا العبء ويضعه على أكتاف الطبقة العاملة والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى .

كلما عظمت الثروة الاجتماعية وزاد مقدار رأس المال العامل ومدى نموه وكلما كبر الحجم المطلق للبروليتاريا وإنتاجية عملها ، زاد عدد أفراد جيش الصناعة الاحتياطي . والأسباب التي تزيد من طاقة رأس المال على التوسع الذاتي هي نفسها التي تزيد مدى نمو قوة العمل ، ونتيجة لهذا يزداد الحجم النسبي لجيش الصناعة الاحتياطي كلما زادت الثروة . ولكن كلما كان الجيش الاحتياطي أكبر عدداً بالقياس إلى جيش العمل عظم مجموع فائض السكان الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع العذاب الذي يتميز به عمله . وأخيراً كلما عظمت صفوف الفئة المنحطة من الطبقة العاملة وزاد عدد الجيش الاحتياطي ، زاد عدد أولئك الذين يعتبرون فقراء من وجهة النظر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالي ، وهو قانون تعدل من مفعوله عدة اعتبارات لا يعيننا تحليلها هنا . بهذا يتضح لنا ما يقصده البعض حين يصرح العمال بأن يجعلوا عددهم ملائماً لحاجيات رأس المال . إن الغرض الحقيقي خلق فائض السكان النسبي وتكوين جيش الصناعة الاحتياطي .

إن القانون الذي بمقتضاه تستطيع كمية متزايدة باطراد من أدوات الإنتاج ، بفضل التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي ، أن تؤدي عملها مع النقص المطرد في بذل الطاقة

الإنسانية — هذا الإنتاج ينعكس في المجتمع الرأسمالى ( حيث لا ينفذ العامل بأدوات الإنتاج وإنما تستفيد منه هذه الأدوات ) ويصبح بالوضع الآتى : كما زادت إنتاجية العمل عظم ضغط العمال على الأدوات التى تستخدمهم وصار وجودهم أكثر تعرضاً للخطر وعدم الاستقرار ويقصد بذلك بيع ما لدى العمال من قوة العمل لزيادة ثروة الآخرين أو لتنمية التوسع الذاتى لرأس المال . وبالمثل نجد فى ظل الرأسمالية أن الحقيقة التى تقول إن أدوات الإنتاج وإنتاجية العمل تنمو بأسرع من السكان المنتجين ، يمكن التعبير بطريقة عكسية وهى أن العمال يزدادون دائماً بأسرع من حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتى :

حينما كنا نحلل إنتاج فائض القيمة النسبى ( الباب الرابع ) رأينا أنه فى النظام الرأسمالى تجرى كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العامل الفردى ، وأن كافة الوسائل اللازمة لتنمية الإنتاج تتحول إلى وسائل تمكن من السيطرة على المنتج واستغلاله ، وأنها تحول العامل إلى مجرد ملحق للآلة ، وتفسد الأحوال التى يعمل فيها وتخضعه خلال عملية العمل لاستبداد كربه إلى النفس وبخاصة بسبب تفاهته ، وتحول حياته كلها إلى وقت عمل ، وترتبط زوجه وأطفاله بعجلة رأس المال . ولكن جميع أساليب إنتاج القيمة الفائضة ، هى فى الوقت ذاته وسائل للتجميع ، وبالعكس كل توسيع لمدى التجميع يصبح وسيلة لتنمية أدوات الإنتاج . ونتيجة ذلك أن حالة العامل تسوء سواء كان أجره مرتفعاً أو منخفضاً ، وذلك بنسبة تجميع رأس المال . وأخيراً يزداد ربط العامل إلى عجلة رأس المال حسب القانون الذى بمقتضاه يوازن فائض السكان النسبى مدى التجميع ونشاطه وقوته . بفضل هذا القانون يترتب على نمو تجميع رأس المال ازدياد الفقر . إن تجميع الثروة فى أحد قطبي المجتمع يستلزم فى نفس الوقت تجميعاً للفقر وألم العمل والرق والجهل والانحطاط الأدبى فى الطرف الآخر — حيث تقيم الطبقة التى تنتج منتجها على هيئة رأس مال ، وقد وجه رجال الاقتصاد السياسى الأنظار بوسائل مختلفة إلى هذا التناقض الكامن فى التجميع الرأسمالى (١) رغم أنهم يخلطون بينه وبين مظاهر متميزة عنه وإن شابهته إلى حد ما ، لأنها تنتمى إلى وسائل إنتاج سابقة للعصر الرأسمالى .

(١) يتضح من يوم لآخر أن علاقات الإنتاج التى يتحرك فيها البورجوازى ليست ذات صفة وحيدة أو طابع بسيط ، ولكنها ذات صفة مزدوجة أولهما تولد الفقر بنسبة إنتاج الثروة وثانى الأمرين أنه إذا تمت قوى الإنتاج تمت بنفس الدرجة قوة تولد الضغط ، وهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية أى ثروة الطبقة البورجوازية إلا عن طريق الهدم المستمر لثروة أعضاء هذه الطبقة الفرديين ، ونحقيق برونيا يزداد عددها باستمرار » — كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١١٦ .

وينظر الراهب البندقي أورتييس وهو من أعظم الاقتصاديين في القرن الثامن عشر إلى طابع التناقض الذى يتميز به الإنتاج الرأسمالى على أنه قانون طبيعى عام للثروة الإجتماعية ، وفى هذا يقول « فى اقتصاد كل بلد يوازن الخير والشر أحدهما الآخر ، فوفرة الثروة لدى البعض موازنها نقصها عند البعض الآخر . والثروة الكبيرة فى يد فريق يصحبها حرمان فريق أكبر من ضروريات الحياة . وثروة الشعب متباعدة مع عدد سكانه ، وفقره يطابق ثروته . فشباط البعض يدفع الآخرين على الخمول . إن الفقراء والحاملين نتيجة لازمة مترتبة على وجود الأغنياء والمجدين » (١). وبعد عشر سنوات كتب تونستيد مجد الفقر على أنه شرط لازم للثروة لأن « الجوع ... أقوى دافع طبيعى على الجهد والعمل ويستدعى بذل أقصى الجهود » ، وعلى ذلك يتوقف كل شيء على إدامة الجوع فى صفوف الطبقة العامة . واستطرد الرجل فقال إنه يبدو كأن هناك قانوناً طبيعياً يقضى « بأن الفقراء يجب أن يكونوا عديمي العناية ، حتى يتسنى وجود من يؤدى أخط الأعمال وأحقرها وبهذا تزداد السعادة الانسانية كثيراً ويتاح المجال لذوى النفوس الرقيقة لمواصلة الأعمال التى تلائم أمزجتهم وميولهم المختلفة . ولكن قانون إعانة الفقراء يميل الى تحطيم التآلف والجمال والانسجام والنظام ، مما يتميز به هذا النظام الذى إقامه الله والطبيعة فى العالم (٢) .

وبينما يرى الراهب البندقي فى حكم القدر الذى يقضى بتخليد الفقر مبرراً للاحسان المسيحي والعزوبة والرهبة والمؤسسات الخيرية ، نجد ذلك القس البروتستنتى يرى فى نفس

---

(١) Ortes : Della economia nazionale ( ستة كتب ، ١٧٧٧ ، طبعة كستودى ، القسم الحديث ج ٢١ ص ٦ و ٩ و ٢٢ و ٢٥ الخ ) . ويقول أورتييس بعد ذلك ( ص ٣٢ ) « بدلا من أن أصوغ أنظمة خيالية لا تؤدى إلى سعادة الناس ، سأقصر همى على دراسة أسباب شقايتهم » .

(٢) ADissertation on the Poor Laws dy a Wellwisher of mankind (١٧٨٦ وأعيد نشره بلندن سنة ١٨١٧ ص ١٥ و ٣٩ و ٤١) . وهذا الكتاب من تأليف تونستيد ، ذلك القس « الرقيق » الذى نقل عنه مائتس صفحات بأكملها ، كما أن تونستيد نفسه أخذ معظم مذهبه من سير جيمس ستيوارت وإن لم يكن من الحرس بحيث يغير النص فى كتاب ستيوارت لصالحه . فمثلا يقول ستيوارت « كانت فى العبودية طريقة قهريّة لحمل الناس على الجهد والنشاط » ( لمقابلة غير العمال ) ... « وكان الناس يرغبون على العمل » ( مجانا للآخرين ) « لأنهم كانوا عبيداً للآخرين ؟ ورغم الناس على العمل الآن ( مجانا لغير العمال ) لأنهم عبيد لحاجياتهم » . ولكن ستيوارت لا يستغفل من هذا أن العامل الأجير يجب أن يعاني الجوع ، بل بالعكس يرغب ستيوارت فى أن يزيد حاجيات العمال لأن فى هذا حثا لهم على العمل من أجل « من هم أشد ذرة » .

الشيء تبريراً لاستنكار القوانين التي تخول الفقراء الحق في المساعدة من جانب الدولة .  
وقد كتب ستورش ( > ٣ ص ٢٢٢ ) « ويولد تقدم الثروة الاجتماعية هذه الطبقة النافمة  
من المجتمع . . . التي تؤدي أدناً الأعمال وأحطها شأناً وأشدّها مللاً . . . فيتيح للطبقات  
الأخرى الفراغ وصفاء الذهن وكرامة الخلق التقليدية ! » ويتساءل ستورش عن ميزة الحضارة  
الرأسمالية على الممجيّة ما دامت الأولى تجرّ في أعقابها الفقر وانحطاط الجماهير . ويستطيع  
أن يجد رداً على سؤاله في هذه الكلمة الواحدة — الاستقرار !

وانظر الآن الى سيسموندى « بفضل تقدم الصناعة والعلم يستطيع العامل أن ينتج كل  
يوم أكثر مما يلزم لاستهلاكه . ولكن في الوقت نفسه ، وينما ينتج عمله الثروة ، فانه لو  
طلب اليه استهلاكها لكان أقل صلاحية لأداء العمل » ويقول كذلك « قد يفضل الناس  
( ويقصد بهم غير العمال ) الاستغناء عن جميع مظاهر السّكال الفنّي والتنازل عن أسباب  
المتعة عما تهيئه لهم الصناعة لو كان من الضروري أن يشتروها جميعها حسب نفقة العمل الذي  
بذله العمال . إن الجهد اليوم قد انفصل عن جزائه . فلا نعود نرى شخصاً يعمل ثم يستريح ،  
ولنما نجد رجلاً يحظى بالراحة لأن غيره يعمل ، وبذلك لا يكون للزيادة غير المحدودة في  
إنتاجية العمل من نتيجة سوى زيادة الترف وأسباب التمتع للأغنياء العاطلين ، ( > ١ ص ٦٩ ،  
٨٠ ، ٨٥ ) .

وأخيراً أنظر الى ديتوت دى تراسى ذلك الكاتب البورجوازي يحدثنا الحق بجفاء « في  
الشعوب الفقيرة يعيش عامة الناس في راحة ودعة ، ولكنهم فقراء بوجه عام في الشعوب  
الغنية ، ( ص ٢٣١ ) .

## ٥ — أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالى

### ١ — إنجلترا من ١٨٤٦ الى ١٨٦٦

إذا شئنا دراسة موضوع التجميع الرأسمالى وجدنا خير مجال لنا في العشرين عاماً الأخيرة  
ففيها تفتحت أبواب الثروة ، كما أن إنجلترا تهيء لنا المثل الكلاسيكى بسبب مركزها الممتاز  
في السوق العالمية كما كمل فيها نمو الطريقة الرأسمالية في الانتاج ، وكذلك منذ بدء عصر  
حرية التجارة الذهبي سنة ١٨٤٦ انفصل آخر ملجأ للاقتصاد الدارج . وقد أوردت في الباب

الرابع أمثلة عن التقدم الهائل في الانتاج خلال هذين العقدين والذين فاق ثانيهما أولهما في هذه الناحية . ويرغم أن الزيادة المطلقة في عدد السكان خلال نصف القرن الأخير كانت كبيرة جدا فان معدلها كان بسيط باستمرار كما يتضح من الجدول التالي عن نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان بانجلترا وويلز .

١٨١١ - ٢١	١,٥٣٣ ٪	١٨٤١ - ٥١	١,٢١٦ ٪
١٨٢١ - ٣١	١,٤٤٦ ٪	١٨٥١ - ٦١	١,١٤١ ٪
١٨٣١ - ٤١	١,٣٢٦ ٪		

ولنبحث الآن موضوع الزيادة في الثروة معتمدين على حركة الأرباح وربح الأرض الخ بما يخضع لضريبة الدخل . وإذا استبعدنا المزارعين وقات أخرى معينة من دافعي الضرائب لوجدنا أنه فيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٤ بلغت نسبة الزيادة في الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل ٥٠,٤٧ ٪ بمتوسط سنوى قدره ٤,٥٨ ٪ <sup>(١)</sup> أما زيادة السكان فحوالى ١٣ ٪ . والزيادة في ربح الأرض الخاضع لضريبة الدخل ( ويشمل هذا المنازل والسكك الحديدية والمناجم ومصادر الأسماك الخ ) ٣٨ ٪ في هذه الفترة أو ٣,٣٣ ٪ سنوياً . والفئات الآتية تبين أعظم قدر من الزيادة .

ازدياد الدخل من	من ١٨٥٣ الى ١٨٦٤	الزيادة السنوية
	٪	٪
المنازل	٢٨,٦٠	٣,٥٠
المحاجر	٨٤,٧٦	٧,٧٠
المناجم	٦٨,٨٥	٦,٢٦
معامل الحديد	٢٩,٩٢	٣,١٣
مصادر الأسماك	٥٧,٣٧	٥,٢١
معامل الغاز	١٢٦,٠٢	١١,٤٥
السكك الحديدية	٨٣,٢٩	٧,٥٧ <sup>(٢)</sup>

ولو قسمنا المدة ١٨٥٣ - ١٨٦٤ ثلاث فترات كل منها أربع سنوات لاحظنا زيادة مطردة في معدل زيادة الدخل ، فقد كانت الزيادة السنوية في الدخل من الأرباح ١,٧٢ ٪

(١) Tenth Report of the Commissioners of H. M. Inland Revenue \* لندن ١٨٦٦

(٢) شرحه ص ٣٨ -

(١٨٥٣ - ٥٧) ٢,٧٤٠ ٪ (١٨٥٧ - ٦١) ٩,٣٠ ٪ (١٨٦١ - ٦٤) . وكان المجموع الكلي للدخل الخاضع للضريبة بالملكة المتحدة (مقدراً بالجنهيات) هكذا : ١٨٩٤,٠٦٨,٠٧ (١٨٥٦) ٢٢٨,١٢٧,٤١٦ (١٨٥٩) ٢٥١,٧٤٥,٣٤١ (١٨٦٢) ٣٥٩,١٤٢,٨٩٧ (١٨٦٣) ٣٦٢,٤٦٢,٢٧٩ (١٨٦٤) ٠,٢٠٠,٥٣٠ (١٨٦٥) (١). وكان تجميع رأس المال مصحوباً بتركيز ومركزية. وبرغم عدم وجود إحصائيات زراعية رسمية عن إنجلترا فلدينا إحصائيات غير رسمية عن عشر مقاطعات ومنها نعلم أن المزارع التي تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠٠ فدان هبط عددها من ٣١,٥٨٣ في ١٨٥١ الى ٢٦,٥٦٧ سنة ١٨٦١ ومعنى هذا اندماج ٥٠.٢٦ مزرعة في غيرها (٢). وفي الفترة (١٨١٥ - ٣٥) لم تخضع مزرعة قيمتها أكثر من مليون جنيه للضريبة التركات ولكن بلغ عدد مثل هذه المزارع ثمانية فيما بين ١٨٢٥، ١٨٥٥، وكان هناك ما لا يقل عن أربع مزارع قيمة كل منها أكثر من مليون جنيه وذلك منذ بداية سنة ١٨٥٦ حتى يونيه ١٨٥٩ (٣). ويبدو مدى المركزية من عدد من تحليلات ضريبة الدخل بند ٥ (وهي ضريبة على الأرباح عدا أرباح الزراعة الخ) خلال عامي ١٨٦٤، ١٨٦٥. ويلاحظ أن كل دخل من هذا المصدر يدفع عنه ضريبة إذا زاد عن ٦٠ جنيه في السنة، وقد بلغ المجموع السكلي لهذه الدخول بإنجلترا وويلز واسكتلنده ٩٥,٨٤٤,٢٢٢، ١٠٥,٤٣٥,٥٧٩ من الجنيهات في عامي ١٨٦٤، ١٨٦٥ على التوالي (٤). وبلغ عدد دافعي الضرائب ٣٠٨,٤١٦ سنة ١٨٦٤ وعدد السكان ٢٣,٨٩١,٠٠٠ فأصبحت النسبة ٣٣٢,٤٣١ سنة ١٨٦٥ وعدد السكان ٢٤,١٢٧,٠٠٣ . ويرينا الجدول التالي توزيع هذه الدخول في هذين العامين .

(١) تكفى هذه الأرقام لإجراء الموازنة، ولكن يجب ألا نغفل أنها أحجاماً مطلقة . إذ في عام بعد آخر لا يذكر دخل يبلغ ١٠٠ مليون من الجنيهات . وتذكر تقارير لجان الضرائب شكاوى عدة عن الفش من جانب الأطوائف التجارية والصناعية المقروضة عليها ضرائب، ومثال ذلك « قدرت شركة مساهمة الأرباح التي تستحق الضريبة عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه، ولكن مفتتس الضرائب رفع المبلغ إلى ٨٨,٠٠٠ و قدرت الضريبة على أساس هذا المقدار، وشركة أخرى ادعت أن الأرباح ١٩٠,٠٠٠ جنيه، ولكنها أرغمت على الإعتراف بأنها تبلغ حقيقة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه — المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢) أكد جون برايت أن ١٥٠ مالكا يملكون نصف إنجلترا، وأن ١٢ مالك يملكون اسكتلنده، ولم يفتد أحد هذا القول .

(٣) التقرير الرابع للجان الضرائب الخ، لندن ١٨٦٠ ص ١٧ .

(٤) هذه هي الدخول الصافية بعد إجراء استقطاعات مسموح بها .



السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٥		السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٤	
الأشخاص	الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص	الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)
٣٣٢,٤٣١	١٠٥,٤٣٥,٧٣٨	٣٠٨,٥١٦	٩٥,٨٤٤,٢٢٢
٢٤,٢٦٥	٦٤,٥٥٤,٢٩٧	٢٣,٣٣٤	٥٧,٠٢٨,٢٨٩
٤,٠٢١	٣٢,٥٣٥,٥٧٦	٣,٦١٩	٣٦,٤١٥,٢٢٥
٩٧٣	٢٧,٥٥٥,٣١٣	٨٣٢	٢٢,٨٠٩,٧٨١
١٠٧	١١,٠٧٧,٢٣٨	٩١	٨,٧٤٤,٧٦٢

وبلغ إنتاج الفحم بالمملكة المتحدة بالأطنان ٦١,٤٥٣,٠٧٩ و ٩٢,٧٨٧,٨٧٣ والقيمة بالجنيهات ١١٣,١٦٧,٩٦٨ و ٢٣,١٩٧,٩٦٨ وذلك في عامى ١٨٥٥، ١٨٦٤. والأرقام الخاصة بسبائك الحديد في نفس العامين ٣,٢١٨,١٥٤ و ٤,٧٦٧,٩٥١ والقيمة ٨,٠٤٥,٣٨٥ و ١١,٩١٩,٨٧٧ على التوالى.

وفي سنة ١٨٥٤ كان طول الخطوط الحديدية بالمملكة المتحدة ٨٠٥٤ ميلا ورأس المال المدفوع (بالجنيهات) ٢٨٦,٠٦٨,٧٩٤ فصارت الأرقام في سنة ١٨٦٤ هكذا: ١٢,٧٨٩ (ميلا) ، ٤٢٥,٧١٩,٦١٣ (جنيهه) .

وارتفع مجموع صادرات وواردات المملكة المتحدة الكلى من ٣٦٨,٢١٠,١٤٥ جنيه سنة ١٨٥٤ إلى ٤٨٩,٩٢٣,٢٨٥ سنة ١٨٦٥. وكانت حركة الصادرات (بالجنيهات) كالآتى: ٥٨,٨٤٢,٣٧٧ (١٨٤٦) ، ٦٣,٥٩٦,٠٥٢ (١٨٤٩) ، ١١٥,٨٢٦,٩٤٨ (١٨٥٦) ، ١٣٥,٨٤٢,٨١٧ (١٨٦٠) ، ١٦٥,٨٦٢,٤٠٢ (١٨٦٥) ، ١٨٨,٩١٧,٥٦٣ (١٨٦٦) <sup>(١)</sup>.

ومن هذه الأمثلة القلائل يسهل علينا أن نفهم ما قاله المسجل العام وقد استشرع الفوزد برغم سرعة ازدياد عدد السكان ، فقد فاقها تقدم الصناعة والثروة. ونرجع الآن إلى الطبقة العاملة أى إلى المنتجين الفعليين لكل هذه الثروة . وإليك ما قاله الوزير غلادستون وقد تملكته العاطفة في جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٣ : « من أشد المظاهر إبلا ما وحزنا في الحالة الاجتماعية لهذا البلد أننا نرى بما لا يحتمل الإنكار نقصا في قوى الناس الشرائية وزيادة في الحرمان والألم في الوقت الذى نشاهد فيه تراكم الثروة الدائم في أيدي الطبقات

(١) في وقت كتابة هذا ( مارس ١٨٦٧ ) ، امتلأت الأسواق الهندية والصينية بشحنات البضائع القطنية من إنجلترا . وقد خفضت أجور عمال الصناعة القطنية بمقدار ١٠/١٠٠ (١٨٦٦) ، ولما حدث خفض آخر بنفس المقدار في سنة ١٨٦٧ أصرب ٢٥,٠٠٠ رجل في يرسن .

العليا ، وزيادة في ترف أحوالهم وعاداتهم ووسائل متعتهم وتنعمهم ، (١) . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ قال في خطاب الميزانية في ١٦ أبريل ١٨٦٣ ، زاد دخل البلاد الخاضع للضريبة بنسبة ٦ ٪ فيما بين عامي ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ . . . . . وزاد خلال السنوات الثمان ( ١٨٥٣ — ٦١ ) بنسبة ٢٠ ٪ بالقياس إلى أساس سنة ١٨٥٣ ! وهذه حقيقة تبعث على قدر من الدهشة مما يجعل علينا من الصعب أن نصدقها . . . هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان . . . والذي هو من نصيب الطبقات المالكة وحدها . . . يجب أن يكون ذا نفع غير مباشر للعمال لأنه يعمل على رخص سلع الاستهلاك العام . وبينما زاد الأغنياء غنى ، صار الفقراء أقل فقراً . ولكن لا أدعى القول بتناقض الفقر الشديد ، (٢) . يالها من نهاية معكوسة ! إذا كانت الطبقة العاملة ظلت « فقيرة » ، و « أقل فقراً » فقط بنسبة ما تنتجه للطبقات المالكة من « تضخم فاحش في الثراء والسلطان » ، فمن وجهة النظر النسبية ظلت هذه الطبقة على فقرها . إذا كانت نهايات الفقر القصوى لم تنقص فإنها زادت نظراً لأن نهايات الثراء القصوى قد زادت . أما عن المهبوط المزعوم في أثمان وسائل العيش فإن الإحصائيات الرسمية كيانات ملجأ الأيتام بلندن تدل على زيادة بلغت ٢٠ ٪ في المتوسط عن السنوات الثلاث ( ١٨٦١ — ٦٢ ) بالقياس إلى السنوات الثلاث ( ١٨٥١ — ٥٣ ) وفي الفترة ( ١٨٦٣ — ٦٥ ) زادت أثمان اللحم والزبد والبن والسكر والملح والفحم وضروريات أخرى باطراد (٣) . وفي خطاب الميزانية الذي ألقاه غلادستون في ٧ أبريل ١٨٦٤ أشاد بنمو الثروة ، وأشار إلى الجماهير « التي على حافة الحرمان والعوز » ، وإلى فروع الصناعة التي « لم تزد فيها الأجور » ، ثم لخص حظوظ الطبقة العاملة قائلاً : ليست الحياة الإنسانية في تسع حالات من عشر سوى تنازع على البقاء ، (٤) ويقول الأستاذ فاوست يخشونة وهو الذي لا يرى أثراً أو مفعولاً للقيود

(١) Hansard, February 13; also : "Times", February 14, 1863.

(٢) «Morning Star» April 17, 1863.

(٣) انظر البيانات الرسمية في الكتاب الأزرق « إحصائيات متنوعة عن المملكة المتحدة » ص ٦ لندن ١٨٦٦ ص ٢٦٠ ، ٢٧٣ وبدلاً من إحصائيات ملاجئ الأيتام قد تخدم أغراضنا أقوال الصحف الوزارية حين تؤيد مخصصات الزواج للأمة الحاكمة الإنجليزية ، إذ نجد في هذه الأقوال إشارات وفيرة إلى الارتفاع في وسائل البقاء .

(٤) فيما يلي النص الوارد في هانسارد لهذه العبارة « ثانياً بل وأكثر من هذا — ما الحياة الإنسانية في أغلب الحالات إلا تنازع على البقاء . » والمتناقضات المتكررة الصارخة في خطاب غلادستون عن الميزانية في عامي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ قد ميزها وأوضحها كاتب إنجليزي The Theory of Exchanges etc — لندن ١٨٦٤ ص ١٣٥ ، كما تدل عليها العبارات التالية فتبسمها من مولير : « لايكم الرجل ، ينفذ من الأسود إلى الأبيض ، ويستنكر في الصباح ما قال بالليل : إنه لجوج ، بل إنه ليعمى عن صالحة ، وهو يغير رأيه كاتغير الأذواق والأهواء . »

التي تفرضها الاعتبارات الرسمية ، لا أنكر بالطبع أن الأجور بالنقد قد زادت ، ( خلال السنوات العشر الأخيرة ) ، بفضل هذه الزيادة في رأس المال ، ولكن هذه المزية الظاهرية يضيع أثرها إلى حد كبير بسبب ارتفاع أثمان الكثير من ضروريات الحياة ، ( ويعتقد فاوست أن الارتفاع في الأثمان راجع إلى هبوط في قيمة المعادن النفيسة ) ، يزداد الأغنياء غنى بسرعة بينما لا نجد تقدماً ملحوظاً في رفاهية الطبقات الصناعية . . . . . إنهم ، ( أى العمال ) ، يكادون يصبحون عبيداً لأصحاب المتاجر ممن هم مدينون لهم بالمال ، (١) .

علم القارىء من الأقسام التي عالجنا فيها يوم العمل والآلات الأحوال التي تخلق فيها الطبقة العاملة ، هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان ، للطبقات المالكة ، ولكن كان اهتمامنا منصباً على العامل وهو يؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة به . غير أنه إذا أردنا أن نوضح تماماً قوانين التجميع الرأسمالى لزمنا أن ندرس حالة العامل خارج محل العمل وأن ندرس ما كله ومسكنه ، وسنقتصر بحثنا - بسبب ضيق الحيز أمامنا - على أقل طوائف البروليتاريا الصناعية أجراً وعلى العمال الزراعيين ، إذ هؤلاء جميعاً يكوّنون أغلبية الطبقة العاملة . ونرى أولاً الضرورة لأن نقول كلمة عن إعانة الفقر الرسمية أى عن ذلك الفريق من الطبقة العاملة الذى يعيش على الإحسان . تدل الإحصائيات عن الفقراء المعانين بإنجلترا (٢) على أن عددهم بلغ ٩٧١,٤٣٣,٨٧٧,٧٦٧,٨٥١,٣٦٩ فى سنوات ١٨٥٥, ١٨٥٦, ١٨٦٥ على التوالي . وبسبب المجاعة القطنية فى عامى ١٨٦٣, ١٨٦٤ ارتفعت الأرقام فيها إلى ١,٠١٤,٩٧٨,١,٠٧٩,٣٨٢ وإلى ١٨٦٤, ١٨٦٣, ١٨٦٤ وسببت أزمة سنة ١٨٦٦ - وكانت بلندن أشد منها فى مكان آخر - زيادة فى مستحقى إعانة الفقر بنسبة ١٩,٥ ٪ بالقياس إلى ١٨٦٥ ، ٢٤,٤ ٪ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤ ؛ وعظمت الزيادة خلال الشهور الأولى من ١٨٦٧ . وحين نحلل الإحصائيات عن ينالون إعانة الفقر ينبغى إبراز نقطتين بوجه خاص . فمن جهة تعكس لنا الزيادة والنقص التقلبات الفترية فى الدورة الصناعية . ومن جهة أخرى تزداد الإحصائيات الرسمية تضليلاً بشأن مدى هذا الفقر حقيقة وذلك لأن تجميع رأس المال يؤدي إلى اشتداد صراع الطبقات وإلى الزيادة فى الوعي الطبقي بين صفوف العمال . فمثلاً أثارَت الصحافة البريطانية خلال العامين الأخيرين ( التيمس

---

(١) فاوست ص ٦٧ - ٨٢ . أما عن ازدياد مديونية العمال لأصحاب المتاجر ، فهذا راجع إلى ازدياد عدم التأكد من الحصول على العمل وكذلك إلى فترات البطالة .

(٢) كلمة إنجلترا فى هذه التفديرات تشمل ويلز دائماً . ويراد « بريطانيا العظمى » إنجلترا وويلز واسكتلندة . أما « المملكة المتحدة » فتشمل أيرلندة كذلك .

وبال مال جازيت الخ) عاصفة حول المعاملة الوحشية التي يتعرض لها طالبو إعانة الفقر ، وإن كانت هذه في الحقيقة قصة قديمة فقد أشار فردريك انجلز سنة ١٨٤٤ تماماً إلى هذه الولايات وما كانت تثيره من حملات عالية الصوت من جانب ذلك الفريق اليسال إلى إثارة الأحداث المثيرة . ولكن الزيادة المخيفة في عدد الذين يموتون جوعاً بلندن خلال العقد الأخير تشهد بازدياد كراهية الطبقة العاملة لاستعباد بيت العمل<sup>(١)</sup> أى سجين أولئك الذين جعلهم سوء الحظ فقراء .

ب — الطوائف التي تناول أمط الأجور بين صفوف العمال الصناعيين في بريطانيا  
أنشاء المجاعة القطنية كلف الدكتور سميث يبحث مسألة التغذية بين عمال صناعة القطن في لانكشير وشيشير . وكان الرجل قد قام بأبحاث من قبل استخلص منها أنه لكي لا نتجنب الأمراض الناشئة عن الجوع ، يجب أن يتكون غذاء المرأة المتوسطة اليومى على الأقل من ٣٩٠٠ حبة من الكربون ، ١٨٠ من النروجين ومعنى هذا كمية المادة المغذية في رطلين من خبز القمح ؛ أما الرجل المتوسط فيحتاج على الأقل إلى ٤٥٠٠ حبة من الكربون ، ٢٠٠ من النروجين أى ما يشمله رطلان ونصف الرطل من خبز القمح من المادة المغذية . وهكذا يجب أن يتكون الغذاء الأسبوعي للبالغ من الذكور والإناث من ٢٨,٨٠٠ حبة من الكربون ، ١٣٣٠ من الكربون على الأقل . وهذه التقديرات أيدتها عملياً الأرقام عن حالة التغذية السيئة بين العمال بسبب شدة الفقر . وفي ديسمبر ١٨٦٢ كانت الأرقام الأخيرة ٢٩,٢١١ حبة من الكربون ، ١٢٩٥ حبة من النروجين . وفي سنة ١٨٦٣ أمر المجلس المخصوص بإجراء تحقيق في حالة الضيق السائدة بين أحوط أفراد الطبقة العاملة بانجلترا تغذية ، فاختار الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس الدكتور سميث لهذا الغرض على أن يجرى التحقيق بين عمال الزراعة ونساجي الحرير والحائكات وصانعي الجوانتيات والجوارب ونساجي الجوانتيات وصانعي الأحذية . وكان جميع هؤلاء العمال الصناعيين باستثناء نساجي الجوارب ، من عمال المدن . وكانت قاعدة التحقيق اختيار أصح وأحسن الأسرات من كل فئة . فقامت النتيجة د أن القدر

---

(١) وما يلقى ضوءاً على التقدم الذى حدث منذ أيام آدم سميث أن هذا السكاتب استعمل من وقت لآخر كلمة workhouse للدلالة على manufactory ، ومن هذا القبيل ما جاء في مقدمة الفصل الذى عقده عن تقسيم العمل « أولئك الذين يستعملون في كل فرع مختلف من فروع العمل يمكن في أغلب الأوقات جمعهم في نفس بيت العمل workhouse

المتوسط من النتروجين زاد قليلا عن حد الكفاف<sup>(١)</sup> في حالة إحدى الطوائف التي تشتغل في المصنع ، بينما لم تبلغ هذا الحد في حالة فئة أخرى ، وفي فئتين كان هناك نقص في الكربون والنتروجين . أما عن أسرات العمال الزراعيين فقد كان أكثر من الخنثى يحصل على أقل من القدر الكافي من الغذاء الكربوني ، وأكثر من الثلث يحصلون على أقل من كفايتهم من الغذاء المحتوي على الأزوت ؛ وظهر أنه في المقاطعات الثلاث ( برکشير ، اكسفوردشير ، سمرستشير ) كان الغذاء الذي لا يحتوي على القدر الكافي من المواد النتروجينية هو الغذاء المحلى المتوسط ، ( الصحة العامة - التقرير السادس ١٨٦٤ ص ١٢ ) . وأسوأ أفراد الطبقة العاملة تغذية العمال الزراعيون بانجلترا مع أنها أغنى أجزاء المملكة المتحدة ( ص ١٧ ) وكان عبء هذا يقع في الغالب على عاتق النساء والأطفال إذ « لا بد للرجل من أن يأكل حتى يؤدي عمله » . وكانت الحالة أسوأ بين عمال المدن الذين لخص الدكتور حالتهم ، فتغذيتهم سيئة بحيث من المؤكد وجود حالات من الحرمان الشديد الضار في صفوفهم ، ( ص ١٣ ) وهناك « حرمان » من جانب الرأسمالي لأنه يحرم نفسه من امتياز دفع أجر كاف ، أي الأجر الذي يحتاجه « عماله » ليعيشوا عيشة الكفاف !

والجدول التالي موازنة بين مقدار التغذية الذي تحصل عليه الفئات السالفة الذكر من عمال المدن وبين المقادير التي قال عنها الدكتور سميث إنها الحد الأدنى اللازم لعمال الصناعة القطنية في فترة عوزهم الشديد .

الجنسان	متوسط الكربون الأسبوعي	متوسط النتروجين الأسبوعي
خمس ممن بالمدن	٢٨,٨٧٦	١,١٩٢
عمال لانكشير المتعطلون	٢٨,٢١١	١,٢٩٥
الحد الأدنى الذي يتاح لعمال لانكشير	٢٨,٦٠٠	١,٣٣٠

( شرحه مأخوذ ص ٢٣٢ )

ونصف العمال الصناعيين الذين لخص حالتهم ( أو ٦٠ من ١٢٥ إذا شئت الدقة ) لم يحصلوا على الجعة مطلقا ، ٢٨٪ لم يتناولوا اللبن . وتفاوت متوسط الغذاء السائل في الأسرات بين ٧ أوقيات ( الخياطات ) ، ٣٤ أوقية ( صانعي الجوارب ) في الأسبوع . ومعظم المحرومين من اللبن من الخياطات في لندن . وتفاوتت كمية الخبز الأسبوعية من ٧ ٢/٣ ( الخياطات ) إلى ١١ ١/٢ ( صانعي الأحذية ) من الأبطال ، والمتوسط الكلي في الأسبوع للبائعين ٩,٩ أرطال .

(١) يراد بذلك الحد الأدنى يحول دون الأمراض الناجمة عن الجوع .

واختلف مقدار السكر من ٤ أوقيات في الأسبوع ( صانعي الجوانتيات ) إلى ١١ أوقية ( صانعي الجوارب ) ، والمتوسط الأسبوعي لكافة فئات البالغين ٨ أوقيات . والمتوسط الأسبوعي من الزبد ( أو الدهن ) ٥ أوقيات للفرد البالغ . وتراوح متوسط اللحم الأسبوعي للفرد البالغ  $7\frac{1}{2}$  أوقية ( نساजी القطن ) إلى  $18\frac{1}{2}$  ( صانعي الجوانتيات ) والمتوسط الأسبوعي لجميع الفئات ١٣,٦ أوقية . وكان متوسط نفقة الغذاء في الأسبوع للفرد البالغ  $2\frac{2}{3}$  ( نساजी الحرير ) ،  $2\frac{1}{7}$  ( الخياطات ) ،  $2\frac{1}{9}$  ( صانعي الجوانتيات ) ،  $2\frac{3}{7}$  ( صانعي الأحذية )  $2\frac{1}{6}$  ( صانعي الجوارب ) . ولم يزد المتوسط عن شلن وثمانية بنسات ونصف في حالة نساजी حرير ما كتر فيلد . وأسوأ الفئات الخياطات ونساجو الحرير وصانعو الجوانتيات ( ص ٢٣٣, ٢٣٢ ) . وقد علق الدكتور سيمون على هذه الحقائق في تقريره الصحي فقال إن من الميسور إثبات أن نقص الغذاء عامل هام في اشتداد العلل والأمراض ، ولكنه يرى أن الفقر في التغذية تسببه أمور أخرى ذات أهمية للصحة ولذا تحدث عن نقص الكساء والوقود وضيق المسكن وازدحامه وتلوثه وعدم توافر الشروط الصحية فيه ، وتحدث عن الأحياء الفقيرة المزدهمة التي تقل فيها المجارى والكنس والمياه الصالحة . وهذه العوامل كلها خطر كبير على الحياة . ثم يحمل على ذلك لأن هذه الآلام ليست وليدة الكسل بل إنها من نصيب الأفراد العاملين الذين يجب أن يكون مقر عملهم كافياً لإعالتهم ( ص ١٤-١٥ ) وكل من له دراية بالقوانين الاقتصادية يسهل عليه إدراك الصلة بين آلام الجوع في صفوف أكثر أفراد الطبقة العاملة جداً ونشاطاً وبين الاستهلاك المتميز بالإسراف والترف من جانب الأغنياء . ومن السهل إدراك حالات السكنى ، وإن أى ملاحظ غير مغرض لا بد أن يرى أنه كلما عظم تركز أدوات الإنتاج زاد ازدحام المال في مساحة صغيرة ومعنى هذا أنه كلما أسرع تجميع رأس المال أصبحت أحوال السكنى أبعد ما تكون داعية إلى الرضاء ، ذلك أن تحسين المدن الذى يصحب ازدياد الثروة وهدم الأحياء القديمة ، وبناء العمارات الفخمة للبصارف والمتاجر الكبيرة الخ « وتوسيع الشوارع ، ومد خطوط الترام وما شابهها - كل هذه العوامل تدفع العمال إلى الازدحام في المساكن الفقيرة القذرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعلم كل امرئ أن إيجار البيت يتناسب تناسباً عكسياً مع جودة المسكن ، وأن المضاربين في البيوت يستغلون هذه المساكن الفقيرة لاجتماع أعظم الأرباح . وإن المتناقضات الكامنة في التجميع الرأسمالى وبالتالي في علاقات الملكية الرأسمالية (١) بوجه عام من الواضح بحيث

(١) لا نجد حالة تمت فيها النضجة بمفوق الأفراد على مذبح الملكية بهذا الشكل القاضح المنجل =

تجدد في التقارير الانجليزية عن أحوال السكنى هجمات كثيرة على الملكية وحقوقها . وقد كان من أثر تقدم الصناعة وتجميع رأس المال ونمو المدن وتحسينها أن عظم الخوف من الأمراض المعدية فيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٦٤ بحيث أصدر البرلمان عشرة قوانين بشأن الأحوال الصحية ، وفي بعض المدن كليشربول وجلاسجو عمدت البلديات بوجازية بسبب خوفها من الأمراض إلى استخدام سلطة الهيئات البلدية لهذا الغرض . وبرغم هذا يقول الدكتور سيمون في تقريره لعام ١٨٦٥ « ويجب القول بوجه عام ألا سيطرة في إنجلترا على هذه الشرور » . وقد أمر المجلس المخصوص سنة ١٨٦٤ بإجراء تحقيق في حالة السكنى بين العمال الزراعيين ، وفي سنة ١٨٦٥ أمر بآخر بين الطبقات الفقيرة من سكان المدن ؛ وقد ذكر الدكتور جوليان هنتر نتائج قيمة عظيمة في التقريرين السابع والثامن عن الصحة العامة . وفيما يلي ملاحظة عامة عن العمال بالمدن أوردها الدكتور سيمون ، فهو يقول إنه برغم إهتمامه من وجهة النظر الرسمية بالناحية الجثمانية إلا أن الإنسانية تتطلب عدم إغفال المظهر الآخر لذلك الشر ، ثم يأخذ في بيان الشرور المترتبة على حقارة المساكن وازدحامها وكيف أنها تنطوي على انعدام عواطف الرقة وعادات النظافة ، وتسبب اضطراب الأجسام والوظائف الجثمانية ، وتؤدي إلى كشف العورات الحيوانية والجنسية ؛ ولا شك أن المعيشة في هذه الأحوال تجعل أثرها عميقا على من يقيمون في وسطها . وأخيرا يقول إن مما يدعو إلى اليأس أن نأمل من أفراد يعيشون في مثل هذه الظروف أن يصبوا من نواح أخرى إلى ذلك الجو من المدينة الذي جوهره في النظافة الجثمانية والخلقية (١) ، وتحوز لندن قصب السبق من حيث ازدحام المساكن وعدم صلاحيتها ، وبلغت الدكتور هنتر النظر إلى أمرين : أولهما أنه يوجد بلندن حوالي ٣٠ حيا بكل منها ١٠.٠٠٠ نسمة وسوء الحالة فيها يفوق مثيله في أي جهة أخرى من إنجلترا وهو نتيجة سوء المسكن . وثانيهما أن المساكن أسوأ حالا مما كانت عليه من عشرين سنة خلت (٢) ، ليس

== كما نجد بصدد سكنى الطبقة العاملة . ويجوز اعتبار كل مدينة كبيرة مكانا لتقديم الضحايا البشرية  
لآلة الجشع . S. Laing. op. cit, p. 156

(١) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ١٤ (حاشية) .

(٢) يقول الدكتور هنتر « لم يبق على قيد الحياة من يستطيع أن يحددنا كيف كان الأطفال يربون قبل ابتداء هذا العصر الذي تميز بتجميع الفقراء في صعيد واحد ، ولن يستطيع إلا نبي جرى أن يحددنا عما ينتظر في المستقبل من الأطفال الذين ينشأون اليوم في ظروف مله لم يكن لها مثيل من قبل في هذا البلد ، وبذا يحصلون على التربية التي تجعل منهم في المستقبل طبقات خطيرة ماداموا يقضون شطرا كبيرا من الليل في حجرة أقوام من كل سن ، أنصاف عراة ، سكيرين ، فاسدى الخلق ، ومشاغبين

كثيراً القول بأن الحياة في بعض أجزاء لندن ونيوكاسل أشبه بالجحيم ، ( ص ١٢ ) .  
وأكثر من هذا يزداد تعرض فئات العمال الأحسن حالاً نسبياً بما فيها صغار أصحاب المتاجر  
والعناصر الأخرى من الطبقة الوسطى الصغيرة ، إلى هذه الأحوال الكريهة وذلك بقدر  
ازدياد أعمال التحسين ، وما تنطوى عليه من هدم الشوارع والبيوت القديمة ، وإقامة  
المصانع بالعاصمة وما يترتب على ذلك من تدفق السكان عليها ، وكذلك بنسبة ارتفاع إيجارات  
المساكن ، لقد أصبحت الإيجارات ثقيلة بحيث لا يستطيع عمال قلائل أن يستأجروا أكثر  
من غرفة واحدة (١) .

وقليل من الأراضي المملوكة في لندن لا يزرع تحت عبء الوسطاء . وثن الأرض فيها  
مرتفع دائماً بالنسبة إلى الدخل السنوى الناجم منها لأن كل مشتر يضارب على فرصة  
الاستفادة من العملية في المستقبل بأن يحصل على قيمة إضافية استثنائية نتيجة القرب من مشروع  
كبير . ونتيجة لهذا تجد تجارة منتظمة في شراء *freeholds* . وبطبيعة الحال  
للسادة الذين يشتغلون بهذا الأمر أن يحصلوا على كل ما يستطيعون من المستأجرين ما داموا  
تحت سلطانهم وأن يخلفوا أقل ما يمكن لخلفائهم (٢) . ولا يتعرض ملاك العقارات التي من  
هذا النوع للخطر ما دامت الإيجارات تجمع كل أسبوع . ونظراً لمد خطوط الترام نجد من  
المشاهد المألوفة في شرق لندن عدداً من الأسرات تجوب الطرقات في أحد أيام السبت حاملة  
ما تملك من متاع الدنيا البسيط ولا تجد لها مأوى سوى المصنع (٣) . والمصانع اشتد ازدحامها  
وقد بدأت « أعمال التحسين » بالمدينة مما أقره البرلمان أخيراً . وحين يطرد العمال من مساكنهم  
بسبب أعمال الهدم نادراً ما يغادرون الأبرشية ، ولكنهم يكتفون بمجرد العبور إلى الأبرشية  
الأخرى حتى يكونوا على مقربة من المصانع التي يعملون فيها ، وهم لا يتجاوزون نفس  
الأبرشية أو الأبرشية المجاورة ويقسمون مساكنهم ذات الغرفتين إلى غرفة واحدة ويزدحمون  
في هذه . . . ولا يستطيع المطرودون من مساكنهم أن يجدوا مسكناً يعادلها حتى ولو دفعوا  
إيجاراً عالياً . وكان نصف عمال حي ستراند يمشون ميلين حتى يبلغوا محل أعمالهم (٤) . وهذا  
الحى الذى يعطى الغريب عن لندن فكرة عن ثرائها ، يصلح مثلاً يوضح لنا كيف تعي  
المخلوقات الآدمية في هذه المدينة كالسردين في العلب . فقد قيد موظف طبي أن أحد أبرشيات

(١) Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865.

(٢) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ٩١ . (٣) مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) ص ٨٨ .



حتى متراند تضم ٥٨١ شخصا للفسدان الواحد مع أن هذه المساحة تشمل نصف اتساع أو عرض نهر التيمس ، وواضح أن أى اجراءات صحية تطرد العمال من أحد الأحياء بسبب هدم البيوت غير الصالحة للسكنى ، معناها شدة ازدحامهم فى حى آخر . ويقول الدكتور هنتر « إن هذا العمل كله يجب أن يتوقف إما لسخافته وإلا لثار عطف الشعب ( ! ) وطالب بتنفيذ هذا الالتزام الذى أدعوه قوميا دون مبالغة بحيث تكفل المسكن لمن لا يستطيعون الحصول عليه لافتقارهم إلى رأس المال وإن كان فى وسعهم أن يدفعوه لمن يمدونهم به وذلك على دفعات فترية » (١) . ولا يسعنا إلا أن نعجب بالعدالة الرأسمالية . فصاحب الأرض والبيوت ورجل الأعمال إذا انتزعت ملكية بعض ما لديهم لا يقف الأمر عند حد حصولهم على التعويض الكامل ، بل إن الشرائع الإنسانية والسموية تعزيمهم عن هذا « الحرمان » الإجبارى بالساح لهم بقدر من الرج . أما إذا طرد العامل وزوجه وأطفاله ومتاعه القليل وألقى بهم فى عرض الشارع فتجمعوا فى أحد الأشياء قاضتهم السلطات دفعا عن صالح الصحة العامة !

كانت لندن فى بداية القرن التاسع عشر المدينة الانجليزية الوحيدة التى يربو سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هناك خمس مدن أخرى يعيش فى كل منها أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة فأصبح عدد مدن النوع الأخير ٢٨ اليوم ( ١٨٦٧ ) « والنتيجة التى ترتبت على هذا التغير أن المدن الصغيرة المزدهمة القديمة أصبحت مراكز قد قامت المباني حولها خالت بينها وبين الهواء . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نظراً لأنها أصبحت غير صالحة لسكنى الأغنياء هجروها إلى الأطراف والضواحي وحل محلهم فقراء تسكن الأسرة منهم فى غرفة واحدة (٢) . . وهكذا عاش قوم فى هذه البيوت غير الصالحة والتى لم تكن معدة لهم فأحاطت به بيئة تحط حقاً من كرامة البالغين وفيها أكبر الأذى بالنسبة إلى الأطفال (٣) . فكلما أسرع عملية تجمع رأس المال فى مدينة صناعية أو تجارية أسرع التدفق عليها من جانب المادة الآدمية المعدة للاستغلال وساءت مساكن العمال .

وتلى لندن فى حجم السكنى هذا مدينة نيوكاسل أون تين وهى مركز للفحم والحديد يزداد إنتاجه بإطراد ، ففيها لا يقل عن ٣٤,٠٠٠ شخص يقيم كل منهم فى مسكن من غرفة واحدة . وقد أمرت السلطات أخيراً فى نيوكاسل وجيتسهد بإزالة بيوت كثيرة لأنها خطر على المجتمع ، ولكن بينما تتقدم التجارة بسرعة تسير حركة بناء البيوت الجديدة ببطء . كانت

(١) ص ٨٩ .

(٢) وغالباً ما تجد « المسكن » لساكين أو ثلاث . (٣) شرحه ص ٥٥ — ٦٠ .

البلدة سنة ١٨٦٥ أكثر ازدحاما من أى يوم مضى ولم يكن فيها غرفة شاغرة ، وفى هذا يقول الدكتور إمبلتن بمستشفى الحيات فى نيوكاسل « لاشك أن استمرار وانتشار التيفوس مرجعهما شدة ازدحام الأدميين وعدم نظافة المساكن إذ تقع غرف سكنى العمال فى أحواش أو أفنية غير صحية لا يتوافر فيها القدر الكافى من الضوء والهواء والنظافة وهى سبة فى جبين أية جماعة متحضرة ، وفيها يتراس الرجال والنساء والأطفال بالليل جنبا إلى جنب . وفيما يختص بالرجال تتوالى نوبتا العمل النهارى والليلي بحيث لا تجد الأسرة الوقت الكافى لىكى تبرد ؛ أما البيت كله فيعوز الماء والتهوية الصالحة وهو مليء بالقذارة وجراثيم الأمراض (١) . ويتراوح الإيجار الأسبوعى لكل من هذه الجحور القذرة ما بين ٨ بنسات ، ٣ شلنات . ويقول الدكتور هنتر عن مدينة نيوكاسل أون تين إن بها فريقا من السكان هوت بهم ظروف المسكن والشارع الخارجية إلى درجة تقرب من الانحطاط الوحشى (٢) .

ونظراً لحركة رأس المال والعمل إلى المدينة الصناعية ومنها فقد تكون أحوال السكنى محتمة اليوم وكريمة لاتطاق فى الغد ، وقد تحاول السلطات الصحية بالمدينة معالجة أشد المساوىء وقد تبدل قصارى جهدها فى هذا الغرض فإذا فى اليوم التالى يفد عدد كبير من الإيرلنديين أو من العمال الزراعيين الإنجليز المنحلين ويزدحمون بالمكان كالجراد فيسكنوا الأقبية وغرف السطوح ويتحول بيت العامل إلى شبه فندق يتغير ساكنوه سراعا . انظر إلى برادفورد فى مقاطعة يوركشير ، فهناك تجد البلدية مشغولة من وقت قريب بإجراء التحسينات فى المدينة ، وفضلا عن هذا كان بالبلدة سنة ١٨٦١ ما لا يزيد عن ١٧٥١ بيت غير مسكونة . تلا ذلك نشاط التجارة من جديد وصحب ذلك تدفق جانب من « جيش العمل الاحتياطى » ، أو « فائض السكان النسبي » ، وتدل القوائم (٣) التى حصل عليها الدكتور هنتر من أحد وكلاء شركة للتأمين أن معظم سكان هذا المكان الكريمة بالأقبية وهذه البيوت التعسة من عمال يتناولون أجوراً طيبة صرحوا باستعدادهم لدفع الإيجار مقابل غرف أحسن حالا لو تيسر لهم الحصول عليها وفى أثناء ذلك تضعف صحتهم وتنتابهم الأمراض بينما يبكى من فرط الفرح المستر فورستر النائب والحر المعتدل بسبب النعم التى أسبغها حرية التجارة والأرباح التى حققها للشغلين

(١) شرحه ص ٤٩ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

(٣) انظر Collecting Agents, list (Bradford)

البيوت

شارع فولكان رقم ١٢٢ ١ غرفة ١٦ شخصا شارع لوملى رقم ١٣ ١ غرفة ١١ شخص

بالصناعة الصوفية في برادفورد . ويعزو الدكتور بل في تقرير له (١٥ سبتمبر ١٨٦٥) نسبة الوفيات الفظيعة بين المرضى بالحميات إلى سوء أحوال السكنى في منطقة إشرافه ، ففي قبو صغير مساحته ١٥٠٠ قدم مكعبة ... ١٠ أشخاص ... ويشمل شارع فنتس وميدان جرين إير ولايس ٢٢٣ منزلاً تضم ١٤٥٠ فرداً ، ٤٣٥ سريراً ... ولكل سرير ( واجعل الكلمة تشمل حتى الحرق القديمة القدرة المعدة للنوم ) — ٣٣ من الاشخاص بل وخمسة أو ستة أشخاص ؛ وقيل لى إن البعض لا ينام على الأسرة مطلقاً بل ينامون بملابسهم العادية على الألواح العادية — حيث تجددجنباً إلى جنب الشباب والشابات من المتزوجين وغير المتزوجين . ولست بحاجة إلى القول بأن الكثير من هذه المساكن جحور مظلمة رطبة وقذرة لاتصلح لسكنى الآدميين ، وهذه المراكز التى ينتشر منها المرض والموت فيصيان من يعيشون في ظروف أفضل (١) ، أما المحل الثالث من حيث سوء المساكن فتحتهل برشيول ، ففي هذه البلدة التى تعد أغنى مدينة في أوروبا يكثر أشنع أنواع الفقر والشقاء ،

### ج — الفريق الرحل ( المتنقل ) منه السكان

#### The Nomadic Population

يتكون هذا الفريق من قوم نشأتهم ريفية ومهنتهم فى الأغلب صناعية ، فهم فرقة المشاة

شارع بورو ٤١	١	١١ شخصاً	شارع بورتلاند ١١٢	١	١٠ أشخاص
شارع هاردى ١٧	١	١٠ أشخاص	نورث ١٨	١	١٦ شخصاً
نورث ١٧	١	١٣	ويعر ١٩١	١	٨ ( بالغ )
د. بيوويت ٥٦	١	١٢	د. جورج ١٥٠	١	٣ أسر
ريفن كورت ماريجيت ١١	١	١١ أسر	د. مارشال ٤٩	١	٣ أسر
شارع مارشال ٢٨	١	١٠	د. جورج ١٣٠	١	١٦ شخصاً
د. جورج ١٢٨	١	١٨	د. يورك ٣٤	١	٣ أسرة
د. سوات پاى	١	٢٦			

#### الأقبيّة

ميدان ريمنت	١	قبو ٨	أشخاص	د. عكا	١	قبو ٧	أشخاص
روبرنس كورت ٣٣	١	٧		د. باك برات ( يستعمل )	١	٧	
شارع ايدبنز ٣٧	١	٦		كدكان لعمل الزجاج )			

(op. cit., p. iii)

(٢) شرحه ص ٥٠ .

(١) شرحه ص ١١٤ .

الخفيفة في جيش رأس المال تنتقل من نقطة إلى أخرى حسب اختلاف حاجته إليها . وتطلق عبارة العمل المتنقل على عمليات بناء وحرف مختلفة ، وعمل الطوب و حرق الجير وبناء الخطوط الحديدية وما إليها . هؤلاء الناس إذا ما عسكروا في جوار أية جهة نقلوا إليها الجدري والتيفوس والكوليرا والحمى القرمزية ( التقرير السابع للصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ١٨ ) . وفي المشروعات التي تتطلب مقادير وافرة من رأس المال كنشاء الخطوط الحديدية يمدم المقاول بأكواخ خشبية ويقيم لهم قرى خالية من المطالب الصحية وخارج نطاق رقابة السلطات المحلية . وهم مصدر ريح كبير للغاية بالنسبة إلى المقاول وذلك بصفتهم جنوداً في جيش الصناعة أولاً ومستأجرين ثانياً إذ على كل ساكن أن يدفع في الأسبوع ما بين شلن واحد وشلنين أو ثلاث شلنات ( شرحه ص ١٦٥ ) . ويحدثنا الدكتور سيمون أنه في سبتمبر ١٨٦٤ أرسل رئيس Nuisances Removal Committee لأبرشية Sevenoaks الدعوى الآتية إلى وزير الداخلية سير جورج جراي « كانت حالات الإصابة بالجدري نادرة في هذه الأبرشية حتى لاثني عشرة شهر خلت . وقبل ذلك انتارخ بوقت وجيز بدأت أعمال مد خط حديدي من لويشام إلى تنبرج ، وفضلاً عن إقامة الورش الرئيسية في جوار البلدة أقيم كذلك مستودع عام بحيث استدعى الأمر استخدام عدد كبير من الأفراد . ونظراً لعدم استطاعة الحصول على مأوى أقيمت أكواخ في أماكن عدة على طول المصانع وقد شيدها المقاول المسترجى . ولم تكن بهذه الأكواخ وسائل التهوية أو الصرف فضلاً عن ازدحامها الشديد لأن كل ساكن في كوخ من غرفتين كان يقبل غيره للإقامة معه ، وترتب على هذا أن هؤلاء القوم كانوا يضطرون ليلاً إلى تحمل ويلات الاختناق كي يتجنبوا الروائح المليئة بجراثيم المرض والمساعدة من الماء الراكد القذر ومن دورات المياه القائمة تحت النوافذ وبجوارها .

تقدم أحد المشتغلين بالشؤون الطبية بالشكوى الى Nuisances Removal Committee وتحدث فيها عن حالة هذه المساكن بعبارات شديدة وأعرب عن مخاوفه من أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة إن لم تتخذ بعض الإجراءات الصحية . ومنذ عام وعد المسترجى أن يخصص كوخاً ينتقل إليه من يصاب من مستخدميهِ بمرض معدٍ ، وكرر الوعد في ٢٣ يولييه الماضي ولكنه لم يعمل شيئاً بصدد تنفيذ الوعد ورغم أنه حدثت منذ التاريخ الأخير عدة حالات جدري في أكواخ وحالات وفاة من ذلك المرض . وفي ٩ سبتمبر الجارى أنبأني المستر كلسن عن حالات أخرى من إصابات الجدري في نفس الأكواخ ووصف حالتها بأنها داعية إلى الحنجل الشديد . وأود أن أزيد على ما أوردته أن هناك بيتاً منعزلاً مخصصاً

للصايين بالأمراض المعدية من أهل الأبرشية ، وقد ظل مليئاً بالمرض في الشهور الأخيرة ولا يزال كذلك ، وأن أسرة واحدة فقدت خمسة أطفال ماتوا بالجدرى والحصى ، وفيما بين أول أبريل وأول سبتمبر حدثت بالأبرشية عشر وفيات بسبب الجدرى وأربع منها في الأكواخ المشار إليها ، وأقول إن من المستحيل التأكد من العدد المضبوط عن ماتوا بسبب هذا المرض مع أن المعروف أن عددهم كبير ، ذلك أن أسراتهم تخفى الأمر بقدر الامكان (١) .

والمشتغلون بمناجم الفحم وغيرها من أحسن عمال إنجلترا أجوراً ، وقد رأينا ما يكلفه حصولهم على هذه الأجور على حساب حياتهم وصحتهم وأجسادهم (٢) . وسأكتفي هنا بنظرة عابرة على أحوال سكانهم . فالعادة أن صاحب المنجم أو من يستأجره منهم يشيد أكواخاً للعمال ، وهؤلاء يأخذون الأكواخ والعمل « بدون مقابل » بمعنى أنها جزء من الأجور يدفع عيناً . أما المعدنون من لا يتوافر لهم هذا المسكن فيعطى لكل منهم ٤ جنيهات سنوياً . وتجذب مناطق التعدين الكثيرين من المعدنين الفعليين ورجال الحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الخ ، ونظراً لكثرة العدد يرتفع إيجار الأرض وهنا يعني المستغل بأن يشيد في أقل مساحة ممكنة عند مدخل المنجم عدداً من الأكواخ يحضر فيها العمال وأسراتهم . وإذا ما فتحت مناجم جديدة أو عاد العمل إلى مناجم مهتلة من قبل زاد الضغط . وأول شيء يعني به الرأسمالي في بناء هذه الأكواخ هو « الامتناع » عن كل نفقات يمكن الاستغناء عنها . ويقول الدكتور جوليان هنتر عن مساكن عمال المناجم وغيرهم في نورثمبرلاند ودرهام بأنها أسوأ وأعلى من نظائرها في إنجلترا ، مع استثناء الأبرشيات المماثلة في مونموثشير . وتنحصر الرذالة في زيادة عدد من بالفرقة الواحدة ، وصغر المساحة التي تقام عليها بيوت كثيرة « وعدم توافر الماء ، وانعدام دورات المياه ، ووضع بيت فوق آخر في حالات

(١) ص ١٨ حاشية — فيما يلي ما جاء في تقرير موظف الإغاثة في Chapel-en-leFfrih Union إلى المسجل العام « حفر عدد من القجوات الصغيرة في تل من الحجر الجيري في Doveholes وهي تستخدم كساكن لإقامة العمال ممن يستخدمون في إنشاء سكة حديدية تخترق المنطقة المجاورة . وهذه الحفر صغيرة رطبة وليست بها مجارى أو مراحيض ، كما لا تتوافر بها أبسط وسائل التهوية عدا ثقب في أعلاها يستخدم كمدخنة . وقد ترتب على هذا النقص أن انتشر وباء الجدرى ومات به ( بعض سكان هذه الكهوف ) مما سبب بعض الوفيات » ( ص ١٨ حاشية ٢ ) .

(٢) التفصيلات التي في ختام الباب الرابع تشير بصفة خاصة إلى عمال مناجم الفحم ، أما عمال مناجم المعادن الأخرى وحالتهم أسوأ فستطبع إدراكها من التقرير التزيه الذي أصدرته اللجنة الملكية

كثيرة أو تقسيمه إلى شقق ، ويتصرف المستأجر كما لو أن المستعمرة كلها ليست مقيمة بل معسكرة (١) . ويقول الدكتور ستيفنس إنه زار قرى اتحاد درهام القائمة في منطقة مناجم الفحم فوجد معظمها لا تتوافر فيه الشروط الصحية . وجميع عمال المناجم مرتبطون (٢) بصاحب المنجم أو مستأجره لمدة سنة فاذا أبدوا استياء أو ملاحظة طردوا في نهاية العام . والمعدن ملزمون أن يأخذ كجزء من أجره بيتا يسبب المرض ولا يساعده سوى صاحبه الذي يتصرف بما فيه صالح ميزانيته ؛ وعلى العامل أن يدفع ثمن الماء الذي يمد به صاحبه سواء كان الماء طيباً أو رديئاً وإلا خصم ثمن ذلك من أجره (٣) . وإذا مات دخل الرأي العام ، أو رجال الصحة العمومية لا ينجح رأس المال من « تبرير » هذه الأحوال ( الخطرة من جهة والمهينة من جهة أخرى ) بأن يقول إنها ضرورية لتكوين الأرباح .

وهذه نفس الحجة التي تدرع بها حين « امتنع » عن اتخاذ الوسائل المؤدية إلى حماية عمال المصنع من الآلات الخطرة ، وتحسين التهوية بالمناجم وجعلها أكثر أمناً . ويقول الدكتور سيمون في تقرير رسمي له في هذا الشأن إن القوم يدعون أنهم يستأجرون المناجم في العادة وذلك لمدة ( هي في العادة ٢١ سنة ) لا تكفي لمثلهم على إعداد المسكن الطيب للعمال ولأرباب المتاجر وغيرهم ممن يحتضنهم العمل ؛ وحتى لو أرادوا أن يفعلوا ذلك لما تيسر لهم الأمر إذ يشتط صاحب الأرض في طلب الربح عن المناطق التي يراد فيها إقامة القرى للعمال . ويشير التقرير إلى ضرورة إجراء علاج ناجع لأن الناس يسيئون استخدام حقوق الملكية فهم يدعون جيشاً من الصناع للعمل ثم لا يعدون لأفرادهم المسكن المناسب . والمستغل لا يأبه للأمر لأنه يدرك أن العمال الذين يستخدمهم ليسوا على قدر كاف من الدراية بحقوقهم الصحية ، كما أن المسكن القذر والماء الفاسد لا يمكن أن يكونا دافعاً لهم على « الإضراب » ( ص ١٦ ) .

### ( د ) تأثير الأزمات على الفريق الأيمن أجزاً

#### من الطبقة العاملة

أنتقل لبيان أثر الأزمات بالنسبة لهذه الفئة وهي أرستقراطية العمل ، ويذكر القاري أن سنة ١٨٥٧ تميزت بإحدى تلك الأزمات الكبرى التي تنتهي بها الدورة الصناعية ، وكان موعد

(١) المصدر السابق ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) يرجع تاريخ كلمة « مرتبط » bound مثل كلمة « عبودية » إلى عصر الرق الإقطاعي .

(٣) شرحه ص ٥١٥ ، ص ٥١٧ .

انتهاء الدورة التالية سنة ١٨٦٦ وقد كانت المجاعة القطنية منذرة بآثار الأزمة القادمة في مناطق مصانع القطن ، وكانت مقادير كثيرة من رأس المال قد تحولت من مجالها المعتاد إلى المراكز الرئيسية في سوق النقود ولهذا السبب غلب على الأزمة الطابع المالى . وكان نشوب الأزمة في مايو ١٨٦٦ على أثر إفلاس إحدى مصارف لندن الرئيسية مما أعقبه انهيار شركات ضعيفة كثيرة ، وأصابته الكارثة إحدى فروع الصناعة الأساسية بلندن وهى صناعة بناء السفن التى خدع أربابها الرواج السابق فأفرطوا فى الإنتاج وتعاقدوا على مقادير هائلة للغير على فرض دوام تدفق مصادر الائتمان والاعتمادات المالية ، وهنا حدث رد فعل فظيع استمر حتى نهاية كتابة هذه الكلمات ( ختام مارس ١٨٦٧ ) فى صناعات أخرى بلندن<sup>(١)</sup> . وليبان حال العمال فى المناطق المنكوبة أعمد إلى تقرير كتبه أحد مراسلى « المورننج ستار » الذى زار هذه الجهات فى نهاية ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ . ذكر الرجل أن المناطق التالية فى حى إيست إند ( بوبلار — ملوال — جرينتش — دبلفورد — ليمهاوس — كاتنج تاون ) كان بها على الأقل ١٥٠٠٠ عامل بأسرائهم فى حالة حرمان مطلق ، واشتغل ٣٠٠٠ من الميكانيكيين الحاذقين فى قطع الحجارة بفناء بيت العمل ( بعد ضيق دام ستة أشهر ) وقد لاقى المراسل مشقة فى بلوغ باب المكان لكثرة عدد الجمهور الجائع المجتمع هناك فى انتظار توزيع البطاقات ولم يكن قد حان الوقت بعد . وكان الفناء ميداناً مربعاً كبيراً تراكت فيه أكوام الجليد ، وقامت فى وسطه مساحات مسورة أشبه بحظائر الأغنام حيث كان الرجال يعملون فى الطقس الجميل ولكن كانت تلك المحال مليئة بالجليد إذ ذاك . ورأى الرجل الناس منهمكين فى قطع الحجارة إلى مكدام بمطارق كبيرة ويتم كل منهم فى اليوم ٥ بوشل لقاء ثلاث بنسات ومقدار من الغذاء . وفى مكان آخر جلس عدد كبير من الناس متلاصقين من شدة البرد .

---

(١) « موت فقراء لندن جوعاً بالجملة ... فى خلال الأيام القلائل للماضية امتلأت جدران لندن بلوحات كبيرة تحمل الاعلان الآتى : [ ثيران سمينة ! رجال يموتون من الجوع ! لقد خرجت الثيران السمينة من قصرها الزاحى لإطعام الأغنياء فى المساكن المترفة التى قسمون فيها بينما يترك الجنونون لبغوا فى المغارات التى يعيشون فيها ] — وتعلق هذه اللوحات التى تحمل تلك العبارات المنذرة بالقر فى فترات معينة . وبمجرد أن تمحى إحداها أو تغطى بوضع غيرها فى مكانها أو فى مكان عم آخر ... وهذا يذكر للمرء بالجمعية السرية الثورية التى هبأت الشعب الفرنسى لأحداث سنة ١٧٨٩ ... فى هذه اللحظة التى يموت فيها العمال الانجليز مع زوجاتهم وأطفالهم من البرد والجوع ، تستمر ملايين الجنينيات الانجليزية الذهبية ( مما أنتجه العمال الانجليز ) فى المشروعات الروسية والأسبانية والإيطالية وغيرها فى الخارج » ( صحيفة رينولدس ، ٢٠ يناير ١٨٦٧ ) .

وبلغ عدد من يتناولون الإعانة في بيت العمل هذا سبعة آلاف كان مئات منهم قبل ذلك بأشهر يربحون أعلى أجور تدفع للصناع ، ومن الممكن أن يضاعف عددهم لو أضيف إليهم أولئك الذين يأبون طلب المعونة من الأبرشية برغم أنهم استنفدوا مدخراتهم ، ذلك أن لديهم القليل القابل للرهن . خرج المراسل إلى الشوارع ودليله أحد أعضاء لجنة المتعطلين فزار أولاً أحد عمال صناعة الحديد وكان متعطلاً منذ ٧٢ أسبوعاً ، ورآه جالساً في غرفة خلفية خالية من الأثاث وبها نار موقدة لتدفئة أقدام الأطفال العارية حتى لا تجمد من الصقيع وكان الرجل يعمل بالنهار في بيت العمل في قطع الحجارة لقاء ثلاث بنسات وقدر من الطعام وقد آب إلى بيته جائعاً ليتناول عشاء مكرماً من قطعتي خبز وفنجال من الشاي بدون لبن . أما البيت الثاني ففتحت بابه امرأة متوسطة العمر وقادت الرجل إلى صالة صغيرة خلفية جلست فيها الأسرة تحديق نار أوشكت أن تحبى ، وأشارت المرأة إلى أولادها قائلة : « إنهم لم يعملوا شيئاً يا سيدى مدى ست وعشرين أسبوعاً ، ثم قالت إنها استنفدت عشرين جنيهاً كانت قد ادخرتها في أيام الرخاء وأبرزت دفتر المصرف تأييداً لقولها . توجه المراسل لزيارة زوجة أحد عمال الحديد كان زوجها يعمل في الأفنية ، فوجدها مريضة من قلة الغذاء راقدة على مرتبة وقد ارتدت ملابسها وغطت جسمها بقطعة من بساط وحولها أطفالها يعنون بها . وأوضحت المرأة أن العطل الذى دام ١٩ أسبوعاً بالرغم منهم قد أوصلهم إلى تلك الحال السيئة وكانت تتأوه كما لو أنها فقدت الإيمان بمستقبل طيب . وعند خروج المراسل دعاه شاب لدخول بيته وكان يضم زوجة وطفلين جميلين ومجموعة من تذكر المهنونات ومنصدة عارية . وليذكر القارئ أن حتى إيسر إند ليس الجهة الوحيدة التى تقوم فيها صناعة بناء السفن ، بل إن الحى كذلك مقر ما يقال له « صناعة البيت » ، وهى صناعة الأجور فيها منحة إلى درجة مزرية ومخجلة . لقد رأى المراسل منظراً في العاصمة مؤلماً من ألوف العاطلين ، لنذكر أن هؤلاء القوم يتألمون ، وأنهم يموتون من الجوع . تلك هى الحقيقة البسيطة المرعبة . وعدد هؤلاء ٤٠,٠٠٠ ، وهم موجودون بجانب أعظم تجميع للثروة في العالم ، وبصرخون من الشقاء ويضرعون إلى السماء ويحدثوننا من مساكنهم النعسة أن من المستحيل عليهم أن يجدوا عملاً وألا فائدة لهم من الإستجداء » ( صحيفة ستاندارد ، ٥ أبريل ١٨٦٦ ) .

ولما كان الرأسماليون في بريطانيا يتحدثون عن بلجيكا بأنها جنة العامل نظراً لأن « حرية العمل » أو « حرية رأس المال » ( إذ في الم واقع لافرق بين التعبيرين ) ، لا يحد منها استبداد



اتحادات العمال أو تشريع المصانع ، لهذا نود أن نقول كلمة عن هذا الحظ الحسن، الذي ينعم به العامل هناك .

وخير مصدر نلجأ إليه كتاب Budgets économiques des classes ouvrières de la Belgique المنشور سنة ١٨٣٥ لمؤلفه المسيو Ducpétiaux مقتش عام السجون والمؤسسات الخيرية بلجيكا وعضو اللجنة المركزية للإحصائيات البلجيكية ، وقد قدر بانضبط دخل الأسرة البلجيكية المتوسطة من طبقة العمال ومبلغ مصروفها في السنة ، ووازن بين حالتها من حيث الغذاء وبين طوائف أخرى كالجنود والمساجين وغيرهم . تكون الأسرة من ٦ أشخاص يشتغل ٤ منهم طول العام مع فرض صلاحية الست من الناحية الجثمانية والمقدرة ، وكذلك عدم وجود نفقات للأغراض الدينية والأدبية والفكرية باستثناء مبلغ ضئيل للكنيسة ؛ وأن الأسرة لا تدفع شيئا لصناديق التوفير ، وأن ليس لها مصرف على الكماليات ، ولكن يخصص ٨٦ سنتيما لتمكين الأب والإبن الأكبر من التدخين وارتداد المحال العامة في أيام الأحد . وأعلى أجر فرنك وست وخمسين سنتيما للرجال ، ١٩ س للنساء ، ٥٦ س للأولاد ، ٥٥ س للبنات فكان دخل الأسرة ١٠٦٨ فرنكا في السنة . ولكن إذا خصصنا أجراً للأُم فانتا بذلك نحرم الأسرة من إرشادها ، إذ من يقوم بالطهي والغسيل وإصلاح الملابس ؟ هذه المشكلة تواجه كل عامل يومياً ، . وعلى ذلك فما هو بيان بميزانية الأسرة :

س ف				
٤٦٨	١	٥٦	يوم عمل بأجر قدره	الأب
٢٦٧	-	٨٩	د د د د	الأم
١٦٨	-	٥٦	د د د د	الصبي
١٦٥	-	٥٥	د د د د	الفتاة
<hr/>				
١٠٦٨				

لنفرض أن غذاء العامل يتكلف ١٨٢٨ فرنكا في السنة فهذا يحدث بحجز قدره ٧٦٠ فرنكا ( هذا على أساس مستوى البحار ) . وحسب مستوى الجندي وهو ١٤٧٣ يكون العجز ٤٠٥ ، وإذا جعلناه على مستوى السجين وهو ١١١٢ صار العجز ٤٤ فرنكا . فكانت أسرة العامل لا تبلغ مستوى السجين بله البحار والجندي ، وفيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٤٩ كان متوسط نفقة الفرد من الطبقة العاملة يقل بمقدار ١٣ سنتيم . ورغم أننا في حالة السجون يشمل متوسط

المصروف تكاليف الإدارة والحراسة ، إلا أن السجن لا يدفع ثمن مسكنه كما أن نفقته لا تشمل ما يشتريه من الكنتين لأن غذاء المساجين ومطالبهم الأخرى تشتري بالجملة بمقادير كبيرة . . فهل يستطيع العمال أن يوفروا في مصاريفهم ؟ إنهم يفعلون ذلك بإنقاص مقادير اللحم أو الاستغناء عنها ، وباستبدال خبز الشوفان محل خبز القمح ، والاكتفاء بغرفة أو اثنتين ، وبالوفر الشديد في الملابس والغسيل وغير ذلك ، وبالاستغناء عن مطالب أيام الآحاد وبعبارة أخرى عن طريق تحمل أقصى ألوان الحرمان . وإذا فصل إلى هذا الحد نجد أن أئقته ارتفاع في ثمن الغذاء ، وأن العطل والمرض ، كلها تزيد من فقر العامل فتتراكم الديون وترهن ملابسه وأثاثه ، وأخيراً تتوسل الأسرة أن تدخل في عداد مستحقى إعانة الفقر (Ducpéiaux ص ١٥١ و١٥٤ و١٥٥) . والواقع أنه في « جنة الرأسمالين » هذه يتوقف عدد الوفيات والجرائم على الارتفاع أو الهبوط التافه في أثمان ضروريات الحياة (١) . تشمل بلجيكا ٩٣٠,٠٠٠ أسرة منها ٨٩,٠٠٠ ممن يحيون حياة طبية (الناخيون) وعدد أفرادها ٤٥٠,٠٠٠ ؛ وتنتمى ١٤٠,٠٠٠ أسرة إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى بالمدن والقرى وكثير منهم يهون إلى منزلة البروليتاريا ، وأخيراً تتكون الطبقة العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عدد أفرادها ٢,٢٥٠,٠٠٠ ويجب أن نحسب من صفوفها الأسرات النموذجية التي وصف حالها ديكتييه ومن الـ ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عاملة تدخل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ في قائمة الفقراء الذين يستحقون الإعانة

### (هـ) البروليتاريا الزراعية البريطانية

لا تبدو المتناقضات والمعارضات التي ينطوى عليها كل من الإنتاج والتجميع الرأسمالين بشكل أوضح مما تبدو به فيما يتعلق بتقدم الزراعة الإنجليزية ( بما فيها تربية الماشية وانحطاط شأن العامل الزراعى بانجلترا . وقبل أن نعرض لحالة الأخير اليوم يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلاً . وترجع الزراعة الحديثة في إنجلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر وإن كانت الثورة في علاقات الملكية الزراعية وهى العلاقات التي نجم عنها هذا التغيير في أساليب الإنتاج الزراعى ترجع إلى عهد سابق لذلك . ونعلم من أرثر ينغ ذلك الرجل الذى امتاز بحسن الملاحظة وإن كان مفكراً سطحياً ، أن العامل الزراعى في سنة ١٧٧١ كان في مركز تعس بالقياس إلى ما كان

(١) أنظر البيان الذى أصدرته جمعية « إلى الأمام أيها الفلنكيون ! » (De Maatschappi) Vlamingen Vooruit, Brussels, 1860, pp. 15 and 16.

عليه الحال في نهاية القرن الرابع عشر ، حين كان في استطاعة العامل ... أن يعيش في رخاء ويحتجى الثروة ،<sup>(١)</sup> وهذا خلاف القرن الخامس عشر وهو العصر الذهبي للعامل في المدينة ، والريف ، .  
ويحدثنا مؤلف بتاريخ ١٧٧٧ أن « المزارع الكبير يقرب من مستوى السيد gentleman بينما العامل الفقير هوى الى الحضيض الأمر الذي يتضح من الموازنة بين مركزه اليوم وحاله من أربعين عاما خلت ... لقد تعاون المالك والمستأجر في إبقاء العامل في هذه المنزل الدنيا ،<sup>(٢)</sup> . ثم يثبت المؤلف أن الأجور الحقيقية انخفضت بما يقرب من ٢٥ ٪ فيما بين ١٧٣٧ ، ١٧٧٧ ، ونعلم من الدكتور ريتشارد برايس أن « السياسة الحديثة حقاً في صالح الطبقات العليا . وستبرهن النتائج المترتبة عليها أن المملكة كلها ستكون من سادة وعبيد ،<sup>(٣)</sup> ومع ذلك كان مركز العامل الزراعي الانجليزي فيما بين ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ مما لا مثيل له من قبل من حيث الغذاء والمسكن واحترام النفس والمسررات . وإذا اتخذنا المقياس لذلك من مقادير القمح لقلنا إن متوسط أجره بلغ ( ١٧٧٠-٧١ ) ٩٠ ميالا سعة كل منها ٢٠٠ درهم ، ثم هبطت النسبة إلى ٦٥ في عهد إيدن ( ١٧٧٧ ) وإلى ٦٠ سنة ١٨٠٨<sup>(٤)</sup> . وقد أوضحنا مركز العامل الزراعي في نهاية الحرب المعادية لليعاقبة في الوقت الذي تحسنت فيه أحوال الأرستقراطية الزراعية والمزارعين وملوك المصانع والمصرفيين والتجار وسماسرة الأوراق المالية ومتعهدي الجيش الخ . لقد ارتفع أجر العمال الزراعيين الإسمي بسبب خفض في قيمة النقود الورقية من جهة وارتفاع في الأثمان مستقل عن هذا الخفض من جهة أخرى ، ولكن يمكن التأكد من أجرهم الحقيقي بطريقة بسيطة جدا . ففي عامي ١٧٩٥ ، ١٨١٤ كان قانون

---

(١) جيمس ١٠ . نورولد روجرز أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة أكسفورد و « تاريخ الزراعة والأثمان في إنجلترا » أكسفورد ١٨٦٦ ج ١ ص ٦٩٠ . هذا المؤلف الذي بذل فيه صاحبه جهداً كبيراً لا يبالغ في المجلدين اللذين نشرهما منه حتى الآن سوى الفترة الممتدة من ١٢٥٩ إلى ١٤٠٠ ويشمل المجلد الثاني بوجه خاص الاحصائيات . وهذا الكتاب أول تاريخ للأثمان خلال تلك الفترة .  
(٢) Reasons for the Late Increase of the Poor Rate, or a Comparative View of the Prices of... Provisions, London, 1777, pp 5, 11.

(٣) Observations on Revesionary Payments ( الطبعة السادسة ، لندن ١٨٠٥ ج ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩ ) ويقول Price في صحيفة ١٥٩ « والثمن الاسمي للعمل النهاري لايزيد الآن عن أربعة أو خمسة أمثال ما كان عليه سنة ١٥١٤ ، ولكن ثمن القمح أعلى سبع مرات عما كان عليه وثمن اللحم والكساء يزيد خمس عشرة مرة . ويتضح من هذا أن ثمن العمل لم يزد بنفس نسبة الزيادة في نفقات المعيشة بحيث أنه الآن نصفها » .

(٤) بارتون ص ٢٦ ، وانظر ايدن ( نفس المصدر ) عن ختام القرن الثامن عشر .

لفقراء نافذا بدون تغيير في أساليب تطبيقه ، وكانت العادة في الريف أن العامل يتناول من الأبرشية إعانة علاوة على أجره الإسمي حتى يحصل على القدر الذي يكفيه لوسائل العيش . وتدل النسبة بين الأجور والعجز فيها والذي تدفعه الأبرشية على أمرين : أولهما مقدار هبوط الأجر دون الحد الأدنى اللازم للعيش ، وثانيهما مدى هبوط العامل إلى منزلة رقيق أو عبد للأبرشية التي تعينه . لنتختر مقاطعة كمثل لغيرها . في سنة ١٧٩٥ كان متوسط الأجر الأسبوعي في نورثمبتشير ٧ شلنات ، ٦ بنسات ، ومصروف أسرة من ٦ أشخاص في السنة ٥ بنس ، ١٢ شلن ، ٣٦ ج بينما دخلها من الأجور ١٨ شلن ، ٣٧ ج ، والعجز الذي تسده الأبرشية ٥ / ١٤ / ٦ . وفي سنة ١٨١٤ بالمقاطعة ذاتها كان الأجر الأسبوعي ٢ بنس ، ١٢ ش ، والمصروف السنوي لأسرة من ٥ أشخاص ٥٤ / ١٨ / ٤ ، والدخل الكلي من الأجور ٣٦ جنيه وشلنان ، ومقدار العجز ١٨ / ٦ / ٤ <sup>(١)</sup> . فالعجز سنة ١٧٩٥ كان أقل من ربع الأجور فصار أكثر من النصف سنة ١٨١٤ . وواضح أنه في هذه الأحوال كانت الدرجة التافهة من الرفاهية في كوخ العامل الزراعي في عهد ايدن قد زالت حين حلت سنة ١٨١٤ <sup>(٢)</sup> . هكذا كان العامل دون ما يملك من حيوانات غذاء وأكثر منها تعرضاً للظلم والمعاملة الوحشية مع أنه من بينها الحيوان الوحيد الذي يملك موهبة النطق . واستمرت الأحوال كذلك حتى أظهرت لنا اضطرابات سنة ١٨٣٠ مبلغ الشقاء ودرجة الاستياء الكامنة في نفوس العمال الزراعيين والصناعيين وكان ذلك هو الوقت الذي وصف فيه سادلر العمال الزراعيين أمام مجلس العموم بأنهم « أرقاء بيض » وكرر أحد الأساقفة العبارة في مجلس اللوردات . ويقول E. G. Wakefield أشهر اقتصادي في ذلك العصر « ليس الفلاح بجنوب إنجلترا . . رجلا حرا ، وليس عبدا ، ولكنه فقير محروم » <sup>(٤)</sup> . وقد ألفت الفترة السابقة لإلغاء قوانين الغلال ضوءاً جديداً على مركز العامل الزراعي . فمن جهة كان من صالح المبيجين البورجوازيين أن يُسْطَهِروا كيف أن قوانين الغلال لم تكفل إلا حماية قليلة للمنتجي القمح الفعليين . ومن جهة أخرى اشتد غضب البورجوازية الصناعية إذ رأت كيف تحمل الأرستقراطية الزراعية على نظام المصانع وساءها ما يتظاهر به أفرادها من أهل الفساد والقسوة والخور من عطف على عمال المصانع ، ونظرت إلى مناصرتهم تشريع المصانع على أنها « حماس دبلوماسي » . هناك مثل الإنجليزي يقول : إذا تنازع اللصوص ظهر

(١) Parry. op. cit., p. 86

(٢) المصدر السابق ص ٢١٣

(٣) S. Laing, op. cit., P.32.

(٤) England and America (١٨٣٣ ج ١ ص ٤٧) .

الأمناء . والواقع أن الصراع بين فريق الطبقة الحاكمة حول أيهما يسمى استغلال العمال أظهر الحقيقة الخافية ، وكان لورد شافنسبرى ( لورد آشلى إذ ذاك ) زعيم الحملة الارستقراطية ضد أصحاب المصانع . ففي سنة ١٨٤٥ كان هذا النبيل موضوعا محبوبا في الحقائق التي كشفت عنها صحيفة « المورننج كرونيكل » ، بصدد حالة العامل الزراعى . أرسلت هذه الصحيفة مندوبيها إلى المناطق الريفية . وهؤلاء لم تقنعهم الإحصائيات الرسمية ولم يكتفوا بالآوصاف العامة ، وإنما ذكروا أسماء أسرات الطبقة العاملة التي درسوا أحوالها ، وكذلك أسماء ملاك الأراضي ممن تطلب الأمر ذكرهم . والجدول التالى ( ص ١٥٤ ) يوضح الأجور فى قرى ثلاث بجوار بلاندفورد ورومبورن وبول ، والقرى الثلاث ملك للمسترج . بانكس والورد شافنسبرى ، وسرى كيف كان لورد شافنسبرى يحذو حذو زميله فى الاستيلاء على نسبة كبيرة من أجر العامل على هيئة إيجار المسكن .

وكان إلغاء قوانين التمح حافزاً قوياً على تقدم الزراعة الانجليزية من حيث القيام بأعمال الصرف على أوسع نطاق<sup>(١)</sup> ، واتباع نظام جديد فى زراعة المحاصيل الخضراء ، وإدخال جهاز للتسميد الميكانيكى ، وإصلاح التربة الطينية ، وازدياد استخدام الأسمدة المعدنية ، واستعمال الآلة البخارية وكافة أنواع الآلات الجديدة ، وعظم انتشار الزراعة الكثيفة بوجه عام . وصرح المستر Pusey رئيس الجمعية الزراعية الملكية أن النفقات « النسبية » فى الزراعة انخفضت بمقدار النصف تقريباً نتيجة لاستخدام الآلات ، ومن جهة أخرى زادت الغلة الحقيقية للتربة . ومن الشروط الأساسية للطريقة الجديدة ازدياد ما ينفق من رأس المال على الفدان الواحد وهذا سبب الإسراع فى تركيز المزارع<sup>(٢)</sup> . وفى الوقت نفسه زادت مساحة الأرض

---

(١) وكى يمكن تحسين أعمال الصرف فى الأرض حصلت الأرستقراطية مالكة الأراضي على الأموال من خزانة الدولة بفائدة منخفضة جداً وعلى المزارعين أن يردوا ذلك مضاعفاً . وبطبيعة الحال تم هذا الإجراء وفقاً للأوضاع البرلمانية للتبة .

(٢) البيانات التالية التى أوردتها الاحصاء توضح الهبوط فى عدد متوسطى المزارعين : « ابن المزارع وحيمده وأخوه وابن أخيه وابنته وحفيدته واخته وابن أخته » وبعبارة واحدة جميع أفراد أسرته الذين يستخدمهم . فى سنة ١٨٥١ شملت هذه الطائفة ٢١٦,٨٥١ شخصاً ولم يزد العدد فى سنة ١٨٦١ عن ١٧٦,١٥١ . وفى الفترة ( ١٨٥١ — ٧١ ) نقص عدد المزارع التى تقل الواحدة منها عن ٢٠ فداناً بمقدار ٩٠٠ مزرعة ، وخفض عدد المزارع ( ٥٠ — ٧٠ فداناً الواحدة ) من ٨٢٠٣ إلى ٦٣٧٠ ، وحدث خفض مماثل فى كافة المزارع الأخرى التى دون المائة فدان . وعلى العكس من ذلك زاد عدد المزارع الكبيرة خلال هذه الفترة ذاتها فارتفعت المزارع التى تتراوح مساحة الواحدة منها بين =

# آجور العمال الزراعيين

(ح) الدخل الاسبوعي للفرد الواحد		(ز) الأجر الاسبوعي بعد خصم الإيجار		(و) الإيجار الاسبوعي		(هـ) دخل الأسرة الاسبوعي		(د) ولادطفال		(ج) الأجر الاسبوعي للرجال				(ب) عدد أفراد الأسرة		(أ) أطفال	
شغل	بنس	شغل	بنس	شغل	بنس	شغل	بنس	شغل	بنس	شغل	بنس	شغل	بنس				
١	٦	٦	٦	٢	—	٨	—	—	—	—	—	٨	—	٤		٢	
١	٣,٥	٦	٦	١	٦	٨	٦	—	—	—	—	٨	—	٥		٣	
١	٩	٧	—	١	—	٨	—	—	—	—	—	٨	—	٤		٢	
١	٩	٧	—	١	—	٨	—	—	—	—	—	٨	—	٤		٢	
١	$\frac{1}{4}$	٨	—	٢	٦	١٠	٦	—	—	١	—	٧	—	٨		٢	
١	$1\frac{1}{2}$	٥	٤	١	—	٧	—	—	—	١	—	٧	—	٥		٢	
١	$\frac{3}{4}$	٨	٦	١	٦	١٠	—	١	—	١	—	٧	—	٨		٢	
—	$٨\frac{1}{4}$	٥	$٨\frac{1}{4}$	١	٣٢	٧	—	١	—	١	—	٧	—	٨		٢	
—	٧	٥	$٨\frac{1}{4}$	١	٣٢	٧	—	—	—	—	—	٧	—	١٠		٢	
—	١١	٥	$٥\frac{1}{4}$	١	٦٢	٧	—	—	—	—	—	٧	—	٦		٢	
١	١	٥	$٥\frac{1}{4}$	١	٦٢	٧	—	—	—	—	—	٧	—	٥		٢	
١	—	٦	—	١	—	٧	—	—	—	—	—	٧	—	٦		٢	
٢	$1\frac{1}{4}$	١٠	٨	—	١٠	١١	٦	٢	—	١	—	٧	—	٥		٢	
(١) ٢	—	٤	—	١	—	٥	—	٢	٦	١	—	٥	—	٢		٢	

(١) "Economist" ٢٩ مارس ١٨٤٥ م ٢٩٠

المزروعة ٤٦٤,١١٩ فدان ( ١٨٤٦ — ٥٦ ) فضلا عن المساحات الكبيرة في المقاطعات الشرقية والتي تحولت من أما كن لصيد الأرانب ومن مراعي فقيرة إلى أرض خصبة لزراعة القمح . ويعلم القارىء أن عدد المشتغلين في الزراعة نقص خلال نفس الفترة . وبخصوص العمال الزراعيين الفعليين من الجنسين فقد هبط عددهم من ١,٢٦٩,٢٤١ ( ١٨٥١ ) إلى ١,١٦٣,٢١٧ ( ١٨٦١ )<sup>(١)</sup> ، ويقول الإحصاء العام « إن الزيادة في عدد الفلاحين وعمال المزارع منذ ١٨٠١ لا تتناسب أبداً مع زيادة الانتاج الزراعى ، (الإحصاء ص ٣٦) . وعدم التناسب هذا أشد وضوحاً في الفترة الأخيرة حيث سار الهبوط في عدد العمال الزراعيين جنباً إلى جنب مع اتساع مساحة الأرض المزروعة ، وانتشار الزراعة الكثيفة ، وزيادة لامثيل لها في إنتاج الأرض ، وتوسع هائل في ريع ملاك الأراضي وثروة المزارعين الرأسماليين . فاذا أضفنا هذا إلى ما حدث إذ ذاك من توسع أسواق المدن السريع وسيطرة حرية التجارة كنا نتوقع السعادة للعامل الزراعى ، ولكن الأستاذ روجرز يحددنا أنه في حالة مئنة بالقياس إلى ما كان عليه سلفه في الفترة ( ١٧٧٠ - ٨٠ ) ، وأنه عاد عبداً من جديد وعبداً أسوأ حالاً من حيث الغذاء والكساء<sup>(٢)</sup> . ويحددنا الدكتور جوليان هنتر - صاحب تقرير هام عن مساكن العمال الزراعيين - فيقول إن العامل<sup>(٣)</sup> يعيش على أقل ما يمكن من مستوى وأنه يعد صفراً في حسابات الزراعة<sup>(٤)</sup> . والمفروض أن وسائل العيش بالنسبة إليه مقدار ثابت ... أما عن أى خفض بعد ذلك في دخله فإنه يقول « لا أملك شيئاً ولذا لا أهتم بشيء » ، (أى مادمت لا أملك شيئاً فلن أخسر شيئاً ) . إنه يخشى المستقبل إذ أنه لا يملك الآن إلا ما يقوم بأوده . ليكن ما يكون ، فلا نصيب له في السراء أو الضراء (المصدر السابق ص ١٣٤, ١٣٥) .

== ٥٠٠,٣٠٠ فدان من ٧٧٧١ إلى ٨٤١٠ ، والمزارع التي تزيد مساحة الواحدة منها عن ٥٠٠ فدان من ٢٧٥٥ إلى ٣٣١٤ ، والمزارع التي تزيد الواحدة منها عن ١٠٠٠ فدان من ٤٩٢ إلى ٥٨٢ .

(١) زاد عدد الرعاة من ١٢,٥١٧ إلى ٢٥,٥٥٩ .

(٢) روجرز ص ٦٩٣ ، ص ١٠ — وينتمى المستر روجرز إلى مدرسة الأحرار وهو صديق شخصى لسكوبدن وبرايت ولقد فليس من المحتمل أن يكون « ممن يطرون الأيام السالفة » .

(٣) يستعمل الكاتب كلمة hind للدلالة على العامل الزراعى وهى كلمة موروثية من أيام الرق الانقطاعى .

(٤) الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٥ ص ٢٤٢ — وعلى ذلك ليس من غير المألوف أن تجد ملاك الكوخ الذين يقيم فيه العامل يرفع الأيجار بمجرد أن يتدأى إلى ميمه أن الساكن زادت مكاسبه قليلاً ، وكذلك ليس من غير المألوف أن تجد المزارع يخفض أجر عامله إذا علم أن زوجة الأخير قد حصلت على عمل .

وقد أجرى تحقيق سنة ١٨٦٣ فيما يتعلق بحالة الغذاء والعمل في صفوف المجرمين المحكوم عليهم بالإبعاد والأشغال الشاقة ، وتجد نتائج التحقيق في كتابين أزرقين ضخمين . ونقرأ فيهما أن الغذاء في سجون المحكوم عليهم أحسن نسبياً من غذاء الفقراء في بيوت العمل وغذاء العمال الأحرار (١) ، بينما العمل الذي يطالب به السجن العادي نصف ما يؤديه العامل العادي في اليوم (٢) . وفيما يلي بعض الأدلة : جون سميث محافظ سجن إدنبره (رقم ٥٠٥٦) « الغذاء في السجون الانجليزية خير من غذاء العامل العادي في إنجلترا » . (رقم ٥٠) « وفي الحقيقة نادراً ما يأكل العمال الزراعيون في اسكتلنده اللحم » . (رقم ٣٠٤٨) « . . . قد يقول ( العامل الزراعي ) : « إنى أشتغل بجد ولا أجد الكفاية من الغذاء ، وحينما كنت بالسجن لم أشتغل أشد مما أعمل اليوم وكنت أجد الكثير لآكله ، وعلى ذلك فخير لى أن أعود إلى السجن ثانية » . (ج ١ ملحق ص ٢٨٠) . ولقد جمعت هذا الملخص بقصد الموازنة (من الجداول الملحقه بالمجلد الأول من التقرير) :

#### المقدار الأسبوعى من الغذاء

##### المقادير من

العناصر التروجينية غير التروجينية المادة المعدنية المجموع الكلى

أوقية	أوقية	أوقية	أوقية	
٢٨,٩٥	١٥٠,٠٦	٤,٦٨	١٨٣,٦٩	بورتلاند ( سجين )
٢٩,٦٣	١٥٢,٩١	٤,٥٢	١٨٧,٠٦	بحار فى الأسطول
٢٥,٥٥	١١٤,٤٩	٣,٩٤	١٤٣,٩٨	جندى
٢٤,٤٣	١٦٢,٠٦	٤,٢٣	١٩٠,٨٢	صانع عجلات السفر
٢١,٢٤	١٠٠,٨٣	٣,١٢	١٢٥,١٩	صفاف حروف الطباعة
١٧,٧٣	١١٨,٠٦	٣,٢٩	١٣٩,٠٨ (٣)	عامل زراعى

ويذكر القارىء ما قلناه من أن غذاء نسبة كبيرة من أسرات العمال الزراعيين دون الحد الأدنى اللازم للوقاية من الأمراض الناشئة عن الجوع ، وهذا هو الحال بصفة خاصة في

Report of the Commissioners ... relating to Transportation and Penal (١)

Servitude, London, 1863, PP. 42, 50

Memorandum by the Lord Chief Justice ، شرحه من ٧٧ (٢)

Op. cit., pp. 274 — 265 (٣)



الجهات الزراعية البحتة بمقاطعات كورنوال وديفون وسمرستشير وولتس وستافورد و كسفورد وبركس وهرتس . ويقول الدكتور سيمون إن العامل نفسه يحصل من الغذاء على قدر أكثر مما يحظى به بقية أفراد الأسرة وذلك حتى يتسنى له أداء العمل . أما غذاء الزوجة وكذلك الأطفال في فترة النمو السريع فناقص في حالات كثيرة وبخاصة من ناحية التروحين<sup>(١)</sup> . ويعطى الغذاء الكافي لخدم المزارع والرجال والنساء الذين ( يسكنون مع الفلاحين ) ، وقد هبط عددهم من ٢٨٨,٢٧٧ سنة ١٨٥٦ إلى ٢٠٤,٩٦٢ سنة ١٨٦١ . ويقول الدكتور سميث « ومهما كانت مساوى عمل النساء في الحقول . . فانه في الظروف الحالية ذو ميزة كبرى للأسرة إذ يضيف ذلك القدر من الدخل الذى يمكنها من شراء الأحذية والملابس ودفع الإيجار ، وبذا يجعل في استطاعها الحصول على غذاء أفضل »<sup>(٢)</sup> .

وبدل التحقيق على أن العمال الزراعيين بأنجلترا أسوأ تغذية بالقياس إلى أضرابهم في بقية أنحاء المملكة المتحدة . وفيما يلي بيان بمقادير الكربون والتروحين التى يستهلكها العامل الزراعى البالغ المتوسط :

كربون	تروحين	كربون	تروحين
١٧,٦٨٣	١,٥٩٤	٤٨,٩٨٠	٢,٣٤٨
٤٨,٣٥٤	٢,٠٣١	٤٣,٣٦٦	٢,٤٣٣ <sup>(٣)</sup>

(١) الصفحة المائة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ص ٣٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) ص ١٧ — يحصل العامل الزراعى الانجليزى من اللبن على نصف ما يحصل عليه الارلندى ، ومن الخبز على الربع . ولاحظ آرثر يتج في كتابه « رحلة في ايرلند » وهى الرحلة التى قام بها في بداية القرن الحالى ، كتب أن غذاء العامل الارلندى أفضل من غذاء زميله الانجليزى ، والسبب البسيط فى ذلك أن الفلاح الارلندى الفقير لإنسان أكثر من الفلاح الغنى الانجليزى . ويجمع الأطباء فى المقاطعات الجنوبية الغربية بويلز على أن زيادة معدل الوفاة من السل وداء الخنازير النخ تشد تبعاً لانحطاط حالة السكان الجثمانية ، وهم لا يختلفون فى أن هذا الانحطاط مرجعه الفقر . ويقال إن « عامل المزرعة يكلف الفلاح حوالى خمس سنوات فى اليوم » بل وأقل من هذا بكثير فى مقاطعات عدة . . . ( وهو ذاته فقير جداً ) ويتكوّن غذاء العامل كل يوم تقريباً من قطعة من اللحم أو لحم الخنزير المخفف والملح وتستخدم فى اسباغ بعض الطعم على كمية كبيرة من الحساء . وكانت نتيجة تقدم الصناعة بالنسبة إليه أنه لم يعد فى هذا الجو القارس البرط يرتدى القماش المتين الذى يغزله فى بيته وأخذ يرتدى أقفص قطنية رخيصة ، واكتفى من بين المشروبات القوية بهذا الشئ الذى يقال عنه إنه شائ . وإذا ما توجه المزارع إلى بيته بعد ساعات عدة من التعرض للريج والمطر جلس إلى جانب مدفئة يستعمل فيها بعض الحشائش وكرات الطين وقطعا من الفحم ، ويتساعد منها أكاسيد الكربون والكبريت ، أما الكوخ نفسه فجدرانها من الطين أو —

وقد علق الدكتور سيمون على تقرير الدكتور هنتر فقال إن كل صفحة من التقرير تشهد بسوء حال مسكن العامل الزراعى ، وأن من الصعب إيجاد غرفة وإن وجدها فهي أقل صلاحية لسكناء مما كان عليه الحال قرونا . ولقد ساءت الحال كثيراً بوجه خاص خلال العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة . وإن الحصول على مسكن ملائم للادميين ، وأن تكون له حديقة صغيرة تخفف من وطأة الفقر ، كل هذا لا يتوقف على رغبته أو مقدرته فى دفع إيجار مناسب للسكن الملائم الذى يتطلبه ، بل على الطريقة التى يرى الغير أن يستفيدوا بها من حقهم أن يعملوا ما يشاءون . ومهما كانت المزرعة كبيرة فليس من قانون يحدد تخصيص جزء معين منها لإقامة مساكن العمال عليه ، كما لا يوجد قانون يحفظ للعامل أقل قدر من الحق فى تلك الأرض التى تحتاج إلى عمله كما تتطلب الشمس والمطر . وثمت عامل خارجى سيء ألا وهو قانون الفقراء بنصوصه الخاصة بالإقامة والإنفاق<sup>(١)</sup>، ذلك أن كل أبرشية ذات مصلحة مالية فى أن تخفض إلى الحد الأدنى عدد العمال المقيمين فيها ، والسبب أن أى مرض أو تعطل مؤقت يصيب العامل الزراعى معناه إلقاء عبء مالى على موارد الأبرشية ، وما كان على كبار

== الحجارة . وأرضيته عارية من أى شيء ، وسقفه من عيدان القش والحطب غير المتأسكة . ويسد كل شق حتى يمكن تدفئة المكان ؟ وفى هذا الحو الملىء بالرائحة السكرية وعلى أرضية من الطين يتناول الرجل العشاء وينام مع زوجته وأولاده ويظل مرتديا ملابسه التى لا يملك غيرها حتى تحف . ويقص الغرباء الذين قضوا شطرا من الليل فى هذه الأكواخ كيف كانت أقدامهم تنورس فى الطين وكيف كانوا يحاولون إحداث فتحة صغيرة فى الجدران حتى يتيسر لهم التنفس ، وتدل مختلف أنواع الشهادات على ما كان يتعرض له الفلاح الضعيف التغذية من أمراض الرئة نتيجة لهذه المؤثرات غير الصحية ... وبثبت نفس الأمر أنوال موظفى الاعانة فى كارمانثشير وكاردينجانشير ... وهناك وباء أفظع ألا وهو العدد الكبير من البلهاء . والآر كلمة عن الأحوال المناخية « تهب على البلاد كلها ريج قوية من الجنوب الغربى مدة ثمانية أو تسعة أشهر كل سنة تحمل معها المطر الذى يهطل كالسيل على السفوح الغربية للتلال . ويندر وجود الأشجار إلا فى الأماكن غير الممرضة ( لهذه المؤثرات ) . وتقع الأكواخ عادة تحت الساحل أو فى واد ضيق أو عجز . ولا يعيش فى المراعى إلا أصغر الغنم والماشية من البلد ذاته ... ويهاجر الثبان إلى مناطق التعدين الشرقية فى جلاهورجان ومنموث ، ومرة طعة كارمانثشير مورد عمال المناجم . وفيما يلى ياف عن عدد السكان فى كاردينجانشير :

$$\begin{array}{r} ١٨٦١ \\ ٢٤١٤٤٦ \\ \hline ٥٣٩٥٥ \\ ٩٧٦٤٠١ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ١٨٥١ \\ ٤٥٩١٥٥ \\ \hline ٥٣٩٥٩ \\ ٩٧٦٦١٤ \end{array}$$

الدكتور

الآثاف

الدكتور هنتر ؛ الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ، لندن ١٨٦٥ ص ٤٩٨ — ٥٠٢ .

(١) فى سنة ١٨٦٥ دخل بعض التحسين على القانون ولكن ستثبت التجارب أن التعديلات التى من هذا القبيل لا جدوى منها مطلقا .

الملاك<sup>(١)</sup> إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على مزارعهم الواسعة وهنا يتخلصون فعلاً من المسئولية إزاء الفقراء . ويضيف الدكتور أنه لن يعرض للقانون والدستور وحكماهما إزاء حق المالك في العمل حين يشاء فيعامل الزراع كأغراب ويطردهم من الأرض إن أراد . والدلالة على مقدار الأذى يستشهد بما جاء في تقرير الدكتور هنتز من اطراد عملية هدم المساكن خلال السنوات العشر الاخيرة في ٨٢١ أبرشية بحيث أن الأبرشيات سنة ١٨٦١ كان سكانها يزيدون بنسبة ٥٪ عما كانوا عليه سنة ١٨٥١ بينما عدد المساكن أقل بنسبة ٤٪ . فإذا ما تمت هذه العملية فلن يتبقى بالقرى إلا أكواخ قليلة للرعاة وحراس الصيد والخدم النظاميين ولكنهم يلقون معاملة طيبة تتناسب مع نفعتهم بالنسبة إلى هذه الطبقة<sup>(٢)</sup> . ولكن الأرض تتطلب الزراعة وسيتضح أن العمال الذين يستخدمهم مالكمها ليسوا المستأجرين لها منه وإنما هم قوم يأتون من قرية مجاورة ربما تبعد ثلاثة أميال ، وستظل الاكواخ ينهار أمرها تدريجاً ويقل عدد السكان ، ومعنى هذا أن يقل ما يفرض على الملاك الكبار دفعه على هيئة اعانة الفقر ، وبينما يحدث ذلك يتوجه العمال المطرودون الى القرية المجاورة التي قد تبعد ثلاثة أو أربعة أميال عن المزرعة التي يشتغل فيها العامل ، وهذا البعد له مساوئه بالنسبة إلى العمل نفسه . أما في القرى المفتوحة لهؤلاء المهاجرين فان المضاربين يستغلون الفرصة فيشيّدون أكواخاً أشبه بالجحور لاقامة العدد الوفير من العمال الزراعيين بانجلترا<sup>(٣)</sup> . وحتى

---

(١) لكي نفهم ما يأتي بعد ذلك يجب على القارئ أن يذكر أن القرى تقسم نوعين ، أولها « القرى المقلمة » close villages أى تلك الأرض فيها واحد أو اثنان من كبار الملاك ، وثانيهما « القرى المفتوحة » حيث الأرض ملك لعدد من صغار الملاك . « والقرى المفتوحة » هي المكان الذي يقيم فيه البناؤون المضاربون الأكوخ ويبيت السكّني .

(٢) تبدو مثل هذه القرية جميلة ولكن لا وجود لها في الواقع فهي أشبه تلك القرى التي رأيتها كاترين الثانية خلال رحلتها إلى القرم [ Potemkin villages ] . وقد حدث كثيراً في الأوقات الحديثة أن طرد الرعاة من أمثال تلك القرى التي لا تزيد عن كونها مظهراً ، ومثال ذلك أننا نجد مزرعة لتربية الأغنام بجوار Maket Harborongh ومساحتها ٥٠٠ فدان وبها راع واحد ، ولكي يوفرنا عليه الرحلات الطويلة في السهول المتسعة الأرجاء وهي مراعى ليست ونورثين الجميلة ، كانوا يقيمون له كوخاً في المزرعة . أما الآن فإنهم يعطونه شلناً واحداً زيادة عن أجره كل أسبوع بحيث يصبح مجموع ما يحصل عليه ١٣ شلناً حتى يتمكن من إيجاد مأوى له بعيداً عن المزرعة في إحدى القرى المفتوحة .

(٣) وتقام بيوت العمال ( في القرى المفتوحة وهي شديدة الازدحام بطسعة الحال ) على هيئة صفوف تواجه ظهورها الطرف الأقصى من قطعة الأرض التي يستطيع البناء أن يقول إنها له ، ولهذا السبب تحرم

إذا كان مسكن العامل في الارض التي يشتغل فيها فان هذا المسكن من أحط نوع . ف هناك ملاك لا يهتمهم نوع مسكن العامل ومع ذلك لا يتورعون عن حمله على دفع إيجار مرتفع (١) وقد يكون ذلك المسكن كوخا خربة ذات غرفة واحدة ولا يتوافر بها موقد للنار أو دورة ماء أو نافذة أو حديقة . ولكن العامل في حالة عجز إزاء هذا الأذى والقوانين المعروفة باسم Nuisances Removals Acts لا أثر لها مطلقا . ان العدل يقضى بتوجيه الاهتمام من جديد الى هذه الحقائق الكثيرة التي تعد سبة لحضارة إنجلترا . وأكبر من هذا يلاحظ المراقبون أن سوء حال المساكن شر أقل من الظاهرة الأخرى أى قلة عدد

---

تلك البيوت من النور والهواء إلا من ناحية واجهاتها» (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٥) ، وغالبا ما تكون هذه البيوت ملكا لبقال القرية الذي يصير في هذه الحالة سيداً آخر للعامل الزراعى يفوق المزارع ذلك أن مستأجر السكوخ يجب أن يكون من عملاء ذلك التاجر أيضا . «هذا العامل الذي يتناول أجراً قدره ١٠ شلنات في الأسبوع يخصم منها أربعة جنيهات سنويا قيمة لإيجار المسكن ، يجد نفسه مضطراً إلى شراء حاجته من الشاي والسكر والتبقيق والصابون والشمع والحمة من هذا التاجر بالمروط التي يملئها عليه » ( شرحه ص ١٣٢ ) . والواقع تعد هذه القرى المفتوحة كأنها معسكرات يقضى فيها العمال الزراعيون بانجلترا عقوبات فرضت عليهم . وكثير من هذه الأكواخ مجرد مساكن يمر بها كافة أوشاب المنطقة المجاورة ، أما القروى وأسرتة ( وهو الذي يحتفظ بدمائة الحلق في أسوأ الظروف ) فليذهب إلى الشيطان . وبالطبع نجد من عادة هؤلاء الأرستقراطيين من طراز شيلوك أن يهزوا بالأكتاف إزاء فعال بنائى الأكواخ وصغار ملاك الأراضى ، ولا يعبأون بكل مايجرى في القرى المفتوحة ، ولكنهم يعلمون أن « قرايم المقفلة » « وقرايم ذات المظهر غير الحقيقى » إن هي إلا الموطن الذي تنولد عنه « القرى المفتوحة » وأنه لا وجود لأى من النوعين بدون الآخر . « ولولا صغار الملاك لنام العمال في ظل الأشجار القائمة في المزرعة » ( شرحه ص ١٣٥ ) . وينتشر نظام القرى « المفتوحة والمقفلة » في المقاطعات الوسطى وفي جميع الجزء الشرقى من إنجلترا .

(١) « يحصل رب العمل ... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ربع من ذلك الرجل الذى يشتغل لقاء أجر قدره ١٠ شلنات في الأسبوع ، فيأخذ منه ٤ أو ٥ جنيهات سنويا لإيجاراً لبيت لا يساوى ٢٠٠ جنيهات في سوق حرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها تظل قائمة حسب هذه القيمة الاصطناعية لأن في استطاعة صاحبها أن يقول : استعمل بيتى أو أبحث لك عن سواء دون أن تطالبني بشهادة تدل على حسن سلوكك ... ولو أن أحد العمال فكر في أن يجد له عملا كوضع الألواح في السكك الحديدية أو المهاجر لاستخدم هذا المالك سلطانه قائلا : اشتغل معى بهذا الأجر المنخفض أو غادر المكان بعد إنذار قبل ذلك بأسبوع ؟ خذ خنزيرك معك ، ونحصل على ما نستطيعه ثمنا للبطاطس التي في حديقتك . وإذا وجد المزارع من صالحه أن يرفع الإيجار لفعل ذلك عقابا للعامل على مفادرتة العمل (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٢)

المساكن بالنسبة إلى الأفراد الأمر الذى أثار اهتمام الكثيرين . لما يترتب عليه من آثار صحية وأدبية سيئة<sup>(١)</sup>، برغم الحياة الريفية وموثراتها الطيبة على الصحة فإن ازدحام العمال فى المساكن مما يسبب انتشار الأمراض المعدية . وقد ذكر الدكتور أورد أمثلة فقال إن شاباً جاء إلى قرية ونج فى بكنجهامشير من ونجراڤ مصاباً بالحمى ونام فى غرفة مع تسعة أشخاص فانتشر المرض سريعاً وأصيب خمسة منهم بالحمى ومات أحدهم . وقال الدكتور هارثى بشأن هذا الوباء الذى انتشر فى قرية ونج إن امرأة مصابة بالحمى نامت فى غرفة مع أسرتها وكانت عدتهم جميعاً ١٠ ، ومن أسابيع مضت كان يقيم فى تلك الغرفة ١٣ شخص ( الصحة العامة ، تقرير

السابع ١٨٦٤ ص ١٤٠٩ ) -

وقد فحص الدكتور هنتر ٥٣٧٥ كوخاً من أكواخ العمال فى جميع مقاطعات إنجلترا ، فوجد أن ٢١٩٥ منها كانت تشمل غرفة نوم واحدة ، وفى ٢٩٣٠ غرفتان فقط ، وفى ٥٢٠ أكثر من اثنتين (٢) .

( ١ ) بدفور دشير — دنتن Duntton : الإيجار أعلى من المعتاد ( ٤ - ٥ جنيهات ) ، وأجر الرجل فى الأسبوع ١٠ شلنات . فى غرفة نوم واحدة ٦ بالغين ، ٤ أطفال ، ويدفعون فى هذا المسكن ٣ جنيهات ونصف . وأرخص بيت ( ١٥ × ١٠ قدم ) أجره ٣ جنيهات . ومن ١٤ بيت فحصى محتوى واحد فقط على غرفتى نوم .

( ٢ ) بكنجهامشير — برادنام : مساحتها ١٠٠٠ فدان وفى سنة ١٨٥١ كان بها ٣٦ بيتاً ، ٨٤ من الذكور ، ٥٤ من الإناث . وفى سنة ١٨٦١ كان عدد الذكور والإناث ٩٨ ، ٨٧ أى بزيادة قدرها ١٤ ، ٢٣ فى الجنسين على التوالى ، وفى نفس الوقت نقص عدد السيوت واحداً .

( ٣ ) لنكولنشير — لانجوتف : والجدول التالى عن ١٢ بيت فيها ويسكنها ٣٨ من

البالغين ، ٣٦ من الأطفال

( ١ ) إن الرجال والنساء الذين تزوجوا حديثاً ليسوا دراسة طبية لإخوة وأخوات بالغين ، ورغم أنه لا يجب ذكر أمثلة فالبيانات التى لدينا تؤيد هذه الملاحظة وهى أن البؤس وأحيانا الموت نصيب الإناث المشتركات فى هذا ( تقرير الدكتور هنتر ص ١٢٧ ) . ونجد أحد رجال بوليس الأرياف ممن خدم سنوات طويلاً فى أحط أحياء لندن يقول عن الفتيات فى قريته ما يأتى ، لم أر مثيلاً لبرائتهن وعدم حيائهن خلال الحياة الطويلة التى قضيتها شرطياً وبوليساً سرياً فى أحط أحياء لندن . . . لهن يمشن كالغنازير فىنام الأولاد والبنات الكبار والأمهات والآباء فى غرفة واحدة فى كثير من الحالات ، ( لجنة تشييل . . . التقرير السادس ١٨٦٧ ص ٧٧ وما بعدها ، ص ١٥٥ ) .

( ٢ ) أورد المؤلف نبذة عن إثنى عشرة مقاطعة ، ولما كانت الأحوال متشابهة آثرنا الاختصار بالاكتهاف بالتشيل من أربع فقط .

رقم	البيوت	غرف النوم	البالغون	الأطفال	عدد الأشخاص
١	١	١	٣	٥	٨
٢	٢	١	٤	٣	٧
٣	٣	١	٤	٤	٨
٤	٤	١	٥	٤	٩
٥	٥	١	٢	٢	٤
٦	٦	١	٥	٣	٨
٧	٧	١	٣	٣	٦
٨	٨	١	٣	٢	٥
٩	٩	١	٢	-	٢
١٠	١٠	١	٢	٣	٥
١١	١١	١	٣	٣	٦
١٢	١٢	١	٢	٤	٦

(٤) ورستشير : لم يزد تدمير البيوت في هذه المقاطعة ومع ذلك فقيا بين ١٨٥١ ، ١٨٦١ زاد متوسط عدد السكان بالنسبة للبيت الواحد من ٤,٢ إلى ٤,٦ .

والهجرة المستمرة إلى المدن ، واستمرار تكوين « فائض السكان » في الريف نتيجة لتركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراعى واستخدام الآلات الخ ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ — هذه كلها تسير جنباً إلى جنب . وكلما زاد تجرد الجهة من أهلها زاد « ازدحام السكان النسبي بها » ، واشتد الضغط على مختلف صنوف العمل وعظمت الزيادة المطلقة في سكان الريف بالنسبة إلى المساكن ، وعظم بذلك ازدحام السكان بالقرى بشكل يؤدي إلى انتشار الأوبئة . إن حشد الآدميين في قرى صغيرة منعزلة وفي مدن الأسواق يشبه إخراج أهل الريف بوجه عام عن طريق القوة والقهر ، كما أن استمرار العملية التي تجعل العمال الزراعيين « فائضين عن الحاجة » ، برغم تناقص عددهم وبرغم ازدياد منتجاتهم ، هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فاقهم . ولكن هذه الفاقة نفسها أو توقفها دافع على طردهم وإخراجهم وسبب أساسي في أحوال السكنى الشنيعة التي تلقاها والتي تحطم مقاومتهم وتجعلهم أرقاء لأرباب الأملاك<sup>(١)</sup> والمزارعين بحيث أن الحاجة إلى

(١) « إن استخدام العامل يكسب كرامة لمركزه ، فهو ليس بعبء ولكنه جندي من جنود السلام جدير بأن يهيء له مالك الأرض مكاناً بين صفوف الرجال المتزوجين ، ذلك المالك الذي يدعى أن له =

الحصول على أجر الكفاف تكتسب بالنسبة إليهم قوة القانون الطبيعي .  
وبرغم « الازدحام النسبي » في المناطق الريفية فإننا نجد من جهة أخرى أن الأرض حقيقة  
يسكنها عدد دون القدر الواجب والحد اللازم . ولنا نرى هذا الأمر في الجهات التي يغادرها  
أهلها إلى المدن والمناجم وأعمال إنشاء الخطوط الحديدية الخ ، ولكننا نراه واضحا في كل  
مكان في فصل الحصاد وفي فترات مختلفة من الربيع والصيف حيث تتطلب الزراعة الإنجليزية  
الكثيفة المتميزة بحسن الإدارة عددا زائدا من الأيدي العاملة . هنا نجد عددا وفيرا من العمال  
الزراعيين في الأوقات العادية ، أما في الأوقات غير العادية حين تتطلب الزراعة خلال فترات  
قصيرة عددا كبيرا فإننا لا نجد إلا القليل من العمال<sup>(١)</sup> . وهذا يفسر لنا الشكاوى المتناقضة  
التي تأتي من نفس المكان الواحد حيث تجد الشكاوى من قلة العمل إلى جانب ميلتها من  
ازدياد عددهم عن الحاجة . والنقص المحلي أو المؤقت في عرض العمل لا يترتب عليه ارتفاع  
الأجور ولكنه يؤدي إلى استخدام النساء والأطفال في الحقل وإلى الخفض المستمر في

---

== القوة على ارغام العامل على العمل شأنه في ذلك شأن الدولة إذ تقتضي من الجندى أداء عمله . والعامل  
— كالجندى — لا ينال ثمن السوق لقاء عمله فهم يأخذونه صغيرا جاهلا لا يدري سوى حرفته ولا يعلم إلا  
بنطقته . ويخضع لتأثير الزواج المبكر وفعل مختلف القوانين الخاصة بالاقامة كما يخضع الجندى للتجنيد  
وقانون التردد « ( هنتر ص ١٣٢ ) .

وأحيانا نلقى على سبيل الاستثناء مالكا طيب القلب يؤمله فعلا أن يرى هذه الوحدة أو العزلة  
وهو القدي كان السبب فيها . « وإنه لعمى . يحزن أن يقف المرء وحيدا في بلده » — هكذا قال اللورد  
ليستر حين هناؤه على أمام هولكهام « انى أتلفت حولي فلا أرى سوى البيت القدي أقيم فيه ، فأنا المارد  
الذى يسكن قلعة بعد أن أكلت جميع جيرانى » .

(١) في خلال العقود الحديثة حدثت بفرنسا حركة مشابهة . خشيما غلب الانتاج الرأسمالى في ذلك البلد  
على الزراعة تراه قد طرد « فائض » السكان الزراعيين إلى المدن ، وهناك أيضا نجد الآثار السيئة التي  
يتمرض لها « فائض السكان » والمقربة على سوء السكن والأحوال الخطيرة الأخرى . وفيما يخص  
« بالبروليتاريا الريفية » التي سبب قيامها تجزئة الأرض بفرنسا أقاما صغيرة ، راجع كولنز ، كارل  
ماركس Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon ( الفصل السابع ) . وكان عدد سكان المدن  
بفرنسا سنة ١٨٤٦ عبارة عن ٢٤,٠٢٠ / . من مجموع السكان الكلى وعدد سكان الريف ٥٨,٠٧٤ / .  
وفي سنة ١٨٦١ سارت النسبتان ٢٨,٨٦ / ، ٧١,١٤ / على التوالي . وفي السنوات الخمس الأخيرة  
كان المهبط في نسبة سكان الريف إلى سكان المدن أسرع . وقد كتب Pierre Duport في « Ouvriers »  
سنة ١٨٤٦ يقول :

« ترتدى أسوأ الكساء وتقيم في أنفوس الجحور ، في غرف السطوح وبين القاذورات . إننا نعيش  
مع اليوم واللصوص — إننا نجب الأطفاف » .

السن التي يبدأ عندها الاستغلال . وحالما يشق عمل النساء والأطفال سبيله وتصيح له الغلبة فانه يجعل العمال البالغين فائضين عن الحاجة ويعمل على إبقاء انخراط أجورهم . وقد ترتب على هذا في المقاطعات الشرقية ظهور ما يقال له نظام الجماعات gang system .

ويغلب هذا النظام في مقاطعات لنكولن وهنتنجدن وكبرديج ونورفك وسفوك وتوتنام وإن كنا نلقاه في مواضع متفرقة بمقاطعات نورثبتن ويدفورد وروتلند المجاورة ، وسنضرب المثل بمقاطعة لنكولن ، ومعظم أراضي هذه المقاطعة عبارة عن مستنقعات أو أجزاء من البحر قد جففت ، وتمت أعمال عجيبة من حيث الصرف بواسطة الآلة البخارية بحيث أن ما كان مستنقعات وشواطئ رملية في الأصل أصبح يغل محاصيل وافرة من الحبوب وارتفع ريعه كثيرا ، وتنطبق نفس الملاحظة على الأرض الرسوبية التي تحولت إلى أراض زراعية بفضل اتباع أساليب اصطناعية كما هو الحال في جزيرة أكسولم والأبرشيات الأخرى الواقعة على جانبي نهر ترنت . ولما ظهرت المزارع الجديدة إلى عالم الوجود لم يقف الأمر بها عند عدم بناء أكواخ جديدة بل دمرت الأكواخ القديمة وصار من المتعين إحضار العمال اللازمين للعمل من القرى المفتوحة التي تبعد أميالا والطرق إليها ملتوية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض . أما العمال القلائل الذين يقيمون في مزارع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ فدان فإنهم يستخدمون في أنواع العمل الزراعي التي تستمر على مدار السنة وهي أعمال ثقيلة لا بد في مزاوتها من الاستعانة بالخيول ( ويطلق على هؤلاء العمال « العمال المحجوزون » ) . وفي كل ١٠٠ فدان نجد كوخاً واحداً في المتوسط كما قال أحد المزارعين أمام لجنة التحقيق « إنني أزرع ٣٢٠ فدانا كلها أرض صالحة للزراعة وليس في المزرعة كوخ واحد ، وفيها الآن عامل واحد كما يقيم أربعة من يركبون الخيل . ويتم أداء العمل الخفيف بواسطة الجماعات gangs ،<sup>(١)</sup> فالأرض تتطلب كذلك قدراً طويلاً من العمل السهل كاجتثاث الجذور والعزق والتسميد وإزالة الحجارة الخ ، وهذه كلها أعمال تقوم بها جماعات آتية من القرى المفتوحة .

ويبلغ عدد أفراد الجماعة ١٠ — ٤٠ — ٥٠ من النساء والأحداث من تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ وأغلبهم من الفتيات ، هذا فضلاً عن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشرة . ورئيس الجماعة في العادة عامل زراعي عادي سىء السيرة والحلق ميال إلى

---

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير السادس ، شهادة من ٣٧ رقم ١٧٣ .



تناول المسكرات ، ولكن من الجائز أنه شخص نشيط على جانب من المقدرة والكفاية . ويعمل أفراد الجماعة الذين يستأجرهم تحت إمرته ويتفق بشأنهم مع المزارع حسب نظام الدفع بالقطعة ، أما دخله فيزيد قليلا عن دخل العامل الزراعى العادى <sup>(١)</sup> غير أن مقدار دخله يتوقف على قدرته على أن يستخلص من الجماعة أكبر قدر من العمل فى أقصر وقت ممكن . وقد اكتشف المزارعون أن النساء إنما يشتغلن بانتظام تحت إشراف الرجال ، وأنه بمجرد أن يبدأ العمل هن والفتيات ، يواصلنه حتى يستقطن من الإعياء ، ( كما عرف ذلك فورييه معرفة جيدة ) ، أما الذكور البالغون فيحرصون على توفير ما يملكون من قوة العمل . وهذا النظام أكثر ربحاً كما أنه يكفل العمل للجماعة مدى ستة أو ثمانية شهور فى السنة خلاف ما إذا كان المزارع الفردى نفسه هو الذى يستأجر العمال . ولهذا السبب يتمتع رئيس الجماعة بنفوذ كبير فى القرى المفتوحة بحيث أن من الصعب استئجار الأطفال إلا عن طريقه ، ولهذا يحرص على تأجيرهم بصفة فردية خارجا عن الجماعة .

وعيب هذا النظام ما يتعرض له الأطفال والأحداث من إرهاق خطير الأثر وهم يسرون مسافات طويلة تبلغ ٧،٦،٥ أميال بين بيوتهم والمزارع ؛ فضلا عن أن حياة الجماعة مفسدة للخلق . وبرغم أن رئيس الجماعة ( ويقال له driver أحيانا ) يحمل عصا طويلة إلا أنه نادراً ما يلجأ إليها للأغراض التأديبية كما أن الشكاوى من سوء معاملته نادرة ؛ والحق أنه نوع من الحاكم الديموقراطى ونجاحه يتوقف على محبة القوم له كما أنه يهيئ لهم مباحج الحياة الرحل المتنقلة بما فيها من الحرية الخشنة وعدم النظام والوقاحة الفاحشة . وجرت العادة أنه يسوى الحساب مع الأعضاء فى أحد الأماكن العامة ثم يعود إلى بيته سكران مترنخاً وهم يصحبونه صاخبين جذلين ويغنون أغنيات قدرة مستهترة بأعلى صوته . والفساد الجنسى أمر شائع معروف ، ومن المؤلفون أن تجد بنات فى الثالثة عشرة قد فقدن عذريتهن على أيدي صبيان مثلن فى السن ، ولهذا تجد نسبة الأطفال غير الشرعيين فى القرى المفتوحة التى تمون الجماعات بأفرادها ضعفاً فى أى مكان آخر بالمملكة <sup>(٢)</sup> . وقد سبق أن أوضحت أى نوع من الزوجات تصبح فتيات شبين فى مثل هذه البيئات والظروف .

وبالشكل الذى أوردناه يقال للجماعة إنها جماعة عمومية أو متنقلة ، ولكن هناك

(١) وبرغم هذا استطاع بعض رؤساء هذه الجماعات الإنشاء بحيث يستأجرون لحسابهم مزارع مساحة الواحدة منها ٥٠٠ فدان ، أو يملكون صفواً من البيوت يؤجرونها .

(٢) فسد نصف بنات لدفوردي بسبب التحاقن بالجماعات ( المصدر السابق ص ٦ رقم ٣٢ ) .

« جماعات خاصة ، أصغر عدداً ورأسها خادم يستخدمه المزارع بالسنة . وبرغم أن الأخيرة تنقصها الحياة البوهيمية التي يتصف بها النوع الآخر إلا أن الأجور منخفضة ومعاملة الأطفال أشد سوءاً .

وواضح أن هذا النظام الذي انتشر بدون توقف خلال السنوات القلائل الأخيرة لم يوجد من أجل رئيس الجماعة (١) ، ولكنه موجود بقصد إثراء كبار المزارعين (٢) أو ملاك الأراضي (٣) . ولن يجد المزارع وسيلة أفضل من هذه يجعل بواسطتها عدد من يعملون له دون المستوى العادي في الوقت الذي يجد تحت تصرفه عدداً زائداً من الأيدي العاملة إذا تطلبت ذلك ظروف العمل ؛ ولن يجد كذلك طريقة خيراً من هذه للحصول على أكبر قدر ممكن من العمل بأقل ما يمكن من التكاليف (٤) ؛ وليس هناك سبيل أفضل من هذه الطريقة يصبح بها عمل البالغين المذكور « فائضاً عن الحاجة » . ويستطيع القاريء من الوصف الذي أوردناه أن يفهم السبب الذي من أجله يقال إن العمال الزراعيين يقاسون البطالة بدرجة أكبر أو أقل وذلك في الوقت الذي يصرح القوم فيه بأن نظام الجماعات ضروري « بسبب النقص في عمل المذكور البالغين وبسبب ما يقال من أن العمال الزراعيين يهرعون إلى المدن (٥) . إننا نشاهد

---

(١) زادت الجماعات في العمود الأخيرة ، وقد استخدمت حديثاً جداً في بعض الجهات على ما يقال ... كما أن هذا النظام معروف في جهات أخرى منذ سنوات كثيرة ... ويستخدم فيها أطفال أكثر عدداً وأصغر سناً على الدوام ( ص ٧٩ رقم ١٧٤ ) .

(٢) « لا يستخدم صغار المزارعين الجماعات أبداً ... إن النساء والأطفال لا يستخدمون بأعداد وقيرة في الأرض الفقيرة وإنما في الأرض التي يتراوح ريعها بين ٤٠ ، ٥٠ جنيهاً » ( ص ١٤ ، ١٧ ) .

(٣) ذكر أحد هؤلاء السادة ممن يعتز كثيراً بالربح الذي يحصل عليه ، أمام لجنة التحقيق أن كل هذا الهياج راجع إلى الاسم الذي يطلق على هذا النظام . وإن الحال ليسكون أفضل ما بالعالم لو غير الاسم بالعبارة الآتية : "Agricultural Juvenile Industrial Self-supporting Association"

(٤) « إن العمل الذي يتم تبعاً لنظام الجماعات أرخص من سواء ، وهذا هو السبب في استخدامها » — هذا ما شهد به رجل كان في وقت ما رئيساً لإحدى الجماعات ( ص ١٧ رقم ١٤ ) — « لا مراء أن عمل الجماعات أرخص أنواع العمل بالنسبة للمزارع ، وأسوأها بالنسبة للأطفال » — هذا ما صرح به مزارع ( ص ١٦ رقم ٣ ) .

(٥) « لا شك أن الكثير من العمل الذي يقوم به الآن الأطفال الملحقون بهذه الجماعات كان يؤديه الرجال والنساء . حيث يشغل الأطفال والنساء نجد عدداً للتعطيلين من الرجال أكبر مما كان عليه »

في قطي الإنتاج الرأسمالي المتقابلين للتناقضين وذلك في مقاطعة لنكولن حيث تحت الأعشاب من الحقول بعناية بينما تزدهر الأعشاب الإنسانية بغزارة (١) .

== « قبل » . ( ص ٤٣ رقم ٢٠٢ ) . ومن جهة أخرى « إن مشكلة العمل في بعض الجهات الزراعية وبخاصة ما يصلح منها للحث والزرع ، قد أصبحت مشكلة خطيرة بسبب الهجرة وسهولة الانتقال إلى المدن بسبب السكك الحديدية بحيث أرى أن خدمات الأطفال مما لا يمكن الاستغناء عنها » ( ص ٨٠ رقم ١٨٠ — والتكلم وكيل أحد كبار الملاك ) . والحقيقة أنه بخلاف الحادث في العالم المتدين نجد أن مشكلة العمل بالمناطق الزراعية بأعجرتا هي مشكلة ملاك ومزارعين . إن المسألة تنحصر في الكيفية التي يمكن بها الاحتفاظ بقدر كاف من « ازدحام السكان النسي » رغم استمرار هجرة أهل الريف ، وبذلك يظل أجر العامل الزراعي في المستقبل حسب مستواه المنخفض الحالي .

(١) عالج « تقرير الصحة العامة » الذي اقتبست منه مرارا موضوع نظام الجماعات وذلك أثناء النظر في مسألة وفيات الأطفال، ولكن الصحافة أهملت هذا العمل ولذا ظل جمهور القراء بأنجلترا يجهله . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تضمن آخر تقرير أصدرته لجنة تشغل الأطفال « حقائق » مثيرة مما ترحبه الصحف على الدوام . وبينما تساءلت الصحافة الحرة كيف سمح الأعيان وسيداتهم ورجال الدين في مقاطعة لنكولن بأن ينشأ نظام كهذا في مزارعهم وتحت أبصارهم ، وعاقبت على التناقض الذي يديه أولئك الذين يرسلون البعثات إلى القلطين « لنحسين مستوى الأخلاق بين سكان جزر البعارة الجنوبية » ، فإن الصحف التي عاجلت ذوق العالم المذهب ركزت الاهتمام في حالة السكان الزراعيين المنحلة التي يستطيع فيها الوالدون أن يبيعوا أطفالهم لنظام من الرق كهذا . ولذا تنظر إلى الأحوال البشعة الكريمة التي يحكم بها القوم « المهذوبون » على العامل الزراعي فليس غريبا أن نجد بأكل أطفاله بدلا من أن يبيع ما يملك من قوة عمل . ولكن العجب حقيقة هو احتفاظ العمال الزراعيين بزراعة الحقل وسلامته . وقد أثبتت التقارير الرسمية كيف يكره الوالدون نظام الجماعات « لدينا من الأدلة ما يكفي لبيان أن الوالدين يسرهم لو مكنتهم القانون من مقاومة ما يتعرضون له كثيرا من الضغط والافراء . لأنهم عرضة لأن يحملهم موظفو الأبرشية أحيانا وأصحاب العمل أحيانا أخرى على الظن أن العمل في السن التي يكون فيها الذهاب إلى المدرسة أجدي عليهم ؟ وهم يقولون هذا لأن الموظفين وأصحاب العمل يهددونهم بالطرده ... كل الوقت والقوة التي يضيع هباء ؟ وكل الآلام التي يقاسيها السائل وأطفاله من تعب زائد عن الحد ولا جزاء له ؟ وكل الدمار الأخلاقي الذي يصيب الطفل بسبب ازدحام القرى والمؤثرات السيئة الناجمة عن نظام الجماعة العمومية ؟ — كل هذه كانت دوافع أثارت مشاعر فقراء العمال وهو أمر من السهل إدراكه وإن لم تكن تحت حاجة للحديث عنه على وجه التخصيص . لا شك أنهم يشعرون أن آلاما اجتماعية وعقلية كثيرة يقاسونها بسبب ظروفهم غير مثولين عنها ولا يمكن أن يرضوا بها لو كان ذلك في طاقتهم ، وهي ظروف يعجزون عن مقاومتها ، ( المصدر السابق ص ٢٠ رقم ٨٢ ، ص ٢٣ رقم ٩٦ ) .

(و) أيرلنده

قبل أن أختم هذا القسم يجب أن نلقى نظرة سريعة على إيرلنده ، وسأورد حقائق الحال الرئيسية .

جدول رقم (١) الماشية

السنة	العدد الكلى	الزيادة (+) أو النقص (-)	العدد الكلى	الزيادة (+) أو النقص (-)
	الماشية		الخيول	
١٨٦٠	٦١٩,٨١١	—	٣,٦٠٦,٣٧٤	—
١٨٦١	٦١٤,٣٣٢	٥,٩٩٣ —	٣,٤٧١,٦٨٨	١٣٨,٣١٦ —
١٨٦٢	٦٠٢,٨٩٤	١١,٣٣٨ —	٣,٢٥٤,٨٩٠	٢١٦,٧٩٨ —
١٨٦٣	٥٧٩,٩٧٨	٢٢,٩١٦ —	٣,١٤٤,٢٣١	١١٠,٦٩٥ —
١٨٦٤	٥٦٢,١٥٨	١٧,٨٢٠ —	٣,٢٦٢,٢٩٤	١١٨,٢٠٣ +
١٨٦٥	٥٤٧,٨٦٧	١٤,٢٩٠ —	٣,٤٩٣,٤١٤	٢٣١,١٢٠ +
	الأغنام		الخنزير	
١٨٦٠	٣,٥٤٢,٠٨٠	—	١,٢٧١,٠٧٢	—
١٨٦١	٣,٥٥٦,٠٥٠	١٣,٩٧٠ +	١,١٠٢,٠٤٢	١٦٩,٠٣٠ —
١٨٦٢	٣,٤٥٦,١٣٢	٩٩,٩١٨ —	١,١٥٤,٣٢٤	٥٢,٢٨٢ +
١٨٦٣	٣,٣٠٨,٢٠٤	١٤٧,٩٨٢ —	١,٠٦٧,٤٥٨	٨٦,٨٦٦ —
١٨٦٤	٣,٣٦٦,٩٤١	٥٨,٧٣٧ +	١,٠٥٨,٤٨٠	٨,٩٧٨ —
١٨٦٥	٣,٦٨٨,٧٤٢	٣٢١,٨٠١ +	١,٢٩٩,٨٩٣	٢٤١,٤١٣ +

وبتلخيص الجدول السابق نحصل على الصورة التالية :

الخيول	الماشية	الأغنام	الخنزير
الزيادة	أداة المصلحة	أداة المصلحة	أداة المصلحة

٧٢,٣٥٨ ١١٦,٦٢٦ ١٤٦,٦٠٨ ٢٨,٨١٩ (١)

في سنة ١٨٤١ زاد عدد سكان إيرلنده الى ٨,٢٢٢,٦٦٤ فبسط الى ٦,٦٢٣,٩٨٥ (١٨٥١) ،

(١) لو رجعنا الى الوراء لوجدنا المبيوط أشد وضوحاً ، فثلاً في سنة ١٨٦٥ كان هناك من الأغنام ٣,٦٨٨,٧٤٢ وفي (١٨٥٦) ٣,٦٩٤,٢٩٤ وفي (١٨٦٥) ١,٢٩٩,٨٩٣ (خنزير) ، ١,٤٠٩,٨٨٣ (خنزير سنة ١٨٥٨) .

٥,٨٥٠,٣٠٩ ( ١٨٦١ ) ، ٥٧٠ مليون ( ١٨٦٦ ) أى كما كان سنة ١٨٠١ تقريبا . وبدأ الهبوط فى سنة المجاعة ( ١٨٤٦ ) بحيث فقدت البلاد أكثر من  $\frac{1}{4}$  من أهلها فى أقل من ٢٠ عاماً (١) . وفى الفترة ( مايو ١٨٥١ - يوليه ١٨٦٥ ) بلغ المهاجرون من البلد ١,٥٩١,٤٨٧ هاجر نحو نصف مليون منهم فيما بين ١٨٦١، ١٨٦٥ . ونقص عدد المساكن بمقدار ٥٢,٩٩٠ ( ١٨٥١-١٨٦١ ) بينما زاد عدد الملكيات ( ١٥ - ٢٠ فداناً ) بمقدار ٦١,٠٠٠ ، والملكيات ( أكثر من ٣٠ فداناً ) ١٠٩,٠٠٠ وذلك فى حين هبط مجموع المزارع الكلى بمقدار ١٢٠,٠٠٠ بسبب اختفاء الملكيات ( أقل من ١٥ فدان ) ، وبذلك حدثت مركبة فى الزراعة . هذا النقص فى عدد السكان صحبه تناقص مثله فى كمية المنتجات .

### الجدول الثانى

الزيادة أو النقص فى مساحة المحاصيل والمراعى ( بالأفدنة )

السنة	حبوب	محاصيل خضراء	حشائش وبرسيم	كتان	الأرض المزروعة كلها
١٨٦١	١٥,٧٠١ -	٣٦,٩٧٤ -	٤٧,٩٦٩ -	١٩,٢٧١ +	٨١,٨٧٣ -
١٨٦٢	٧٢,٧٣٤ -	٧٤,٧٨٥ -	٦,٦٢٣ +	٢,٠٥٥ +	١٢٨,٨٤١ -
١٨٦٣	١٤٤,٧١٩ -	١٩,٣٥٨ -	٧,٧٢٤ +	٦٣,٩٢٢ +	٩٢,٤٢١ -
١٨٦٤	١٢٢,٤٣٧ -	٢,٣١٧ -	٤٧,٤٨٦ +	٨٧,٧٦١ +	١٠٤,٩٣ +
١٨٦٥	٧٢,٤٥٠ -	٢٥,٢٤١ +	٦٨,٩٧٠ +	٥٠,١٥٩ -	٢٨,٢١٨ -
١٨٦٦	٤٢٨,٠٤١ +	١٠٧,٩٨٤ +	٨٢,٨٣٤ +	١٢٢,٨٥٠ +	٣٣٠,٨٦٠ -
	الزيادة = +		النقص = -		

(١) كان عدد السكان ٨٦٧,٣١٩ ( ١٨٠١ ) ، ٦,٠٨٤,٩٩٦ ( ١٨١١ ) ، ٦١,٠٤٤ ( ١٨٢١ ) ، ٧,٨٢٨,٣٤٧ ( ١٨٣١ ) ، ٨,٢٢٢,٦٦٤ ( ١٨٤١ ) .

### الجدول الثالث

الزيادة أو النقص في المساحة المنزرعة ، وإنتاج الفدان ، والإنتاج الكلى سنة ١٨٦٥  
بالقياس إلى سنة ١٨٦٤

المنتج	١٨٦٤	١٨٦٥ مساحة الأرض المنزرعة	الزيادة	النقص
قمح	٢٧٦,٤٨٣	٢٦٦,٩٨٩	—	٩,٤٩٤
قرطم	١,٨١٤,٨٨٦	١,٧٤٥,٢٢٨	—	٦٩,٦٥٨
شعير	١٧٢,٧٠٠	١٧٧,١٠٢	٤,٤٠٢	—
Bere	٨,٧٩٤	١٠,٠٩١	١,١٩٧	—
شوفان	١,٠٣٩,٨٢٤	١,٠٦٦,٢٦٠	٢٦,٥٣٦	—
بطاطس	٣٣٧,٢٥٥	٣٣٤,٢١٢	—	٤,١٤٣
لفت	١٤,٠٧٣	١٤,٨٣٩	٣١٦	—
Mangold-wurzels	٣١,٨٢١	٢٣,٦٢٢	١,٨٠١	—
كرنب	٣٠١,٦٩٣	٢٥١,٤٣٣	—	٥٠,٢٦٠
كتان	١,٦٠٩,٥٦٩	١,٦٧٨,٤٩٣	٦٨,٩٢٤	—
دريس				

### الإنتاج بالفدان الواحد

١٣	—	٠.٣	١٢٣
١٢٣	٠.٣	—	١٢٣
١٤٣	—	١	٥١٣
١٤٣	—	١٦	١٦٣
١٠,٤	١٣٩	—	٨٥
٣٣٦	—	٠.٥	٤٣١
٩٣٩	—	٠.٤	١٠٣
١٣٣	٢٣٨	—	١٠٥
١٠٣	١٣١	—	٩٣
٢٥٣	—	٩	٣٤٣
١٣٨	٠.٣	—	١٣٦

Stone ٣٤٣ طن (١٤ رطلا)

طن ١٣٦

## الإنتاج الكلى

٤٨,٩٩٩	—	٨٢٦,٧٨٣	٨٧٥,٧٨٢
١٦٦,٦٠٥	—	٧,٦٥٩,٧٢٧	٧,٨٢٦,٣٣٢
٢٩,٨٩٢	—	٧٣٢,٠١٧	٧٦١,٩٠٩
١,١٧١	—	١٣,٩٨٩	١٥,١٦٠
—	٥,٦٨٤	١٨,٣٦٤	١٢,٦٨٠
٤٤٦,٣٩٨	—	٣,٨٦٥,٩٩٠	٤,٣١٢,٣٨٨
١٦٥,٩٧٦	—	٣,٣٠١,٦٨٣	٣,٤٦٧,٦٥٩
—	٤٤,٦٥٣	٤٩١,٩٣٧	١٤٧,٢٨٤
—	٥٢,٨٧٧	٣٥٠,٢٥٢	٢٩٧,٣٧٥
٢٤,٩٤٥	—	٣٩,٥٦١	٦٤,٥٠٦
(١) —	٤٦١,٥٥٤	٣,٠٦٨,٧٠٧	٢,٦٠٧,١٥٣

ننتقل إلى الزراعة التى تنتج وسائل العيش للحيوانات والآدميين على حد سواء . وفى الجدول الثانى تشمل « الحبوب » الفول والحمص والقمح والقرطم والشعير والشوفان ؛ وتدخل تحت عبارة « المحاصيل الخضراء » البطاطس واللفت والبنجر والكرنب والجزر الخ . وفى سنة ١٨٦٥ نجد تحت عبارة « أراضى الحشائش » ١٢٧,٤٧٠ فداناً إضافية نظراً لحدوث نقص قدره ١٥١,٥٤٣ فى الأراضى المسماة « المستنقعات وأراضى الفضاء غير المسكونة » . وبموازنة عامى ١٨٦٥ ، ١٨٦٤ نجد نقصاً قدره ٢٤٦,٦٦٧ ربعا فى القمح ، ١٦٦,٦٠٥ ، ٢٩,٨٩٢ فى

(١) البيانات بالجدول جمت مما ورد فى Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, Dublin, 1860 et seq., and Agricultural Statistics, Ireland, Tables showing the estimated average produce, etc., Dublin, 1866

وهذه الاحصائيات رسمية وتعرض على البرلمان سنوياً [ حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية — تدل احصائيات سنة ١٨٧٢ عند الموازنة بينها وبين وبين احصائيات سنة ١٨٧١ على نقص المساحة المزروعة بمقدار ١٣٤,٩١٥ فدان . وحدثت زيادة فى زراعة المحاصيل الخضراء واللفت الخ . ونقصت مساحة القمح بمقدار ١٦,٠٠٠ فدان ، والقرطم ١٤,٠٠٠ ، والشعير والشوفان ٤٠٠٠ ، والبطاطس ٦٦,٦٣٢ ، والكتان ٣٤,٦٦٧ ، والحشائش والدريس ، vetches ، rape-seed ٣٠,٠٠٠ . وفيما يلى المساحة المزروعة قحاً ( بالأفدنة ) فى السنوات الخمس الأخيرة لبيان النقص فيها : — ٢٨٥,٠٠٠ ( ١٨٦٨ ) ، ٢٨٠,٠٠٠ ( ١٨٦٩ ) ، ٢٥٩,٠٠٠ ( ١٨٧٠ ) ، ٢٤٤,٠٠٠ ( ١٨٧١ ) ، ٢٣٨,٠٠٠ ( ١٨٧٢ ) ، وفى سنة ١٨٧٢ نجد زيادة قدرها ٢٦,٠٠٠ حصان ، ٨٠,٠٠٠ من الماشية ، ٦٨,٦٠٩ ( أغنام ) ؛ بينما نقص عدد الخنازير بمقدار ٢٣٦,٠٠٠ . ]

الشعير الخ . وبلغ النقص في البطاطس ٤٤٨,٣٩٨ من الأطنان برغم ازدياد المساحة المزروعة بالبطاطس ( انظر الجدول الثالث ) .

نتقل الآن إلى دراسة حركة مالية ملاك الأراضي وكبار المزارعين والرأسماليين الصناعيين في ذلك البلد ، وهذا يتضح من دراسة أرقام ضريبة الدخل . وبهذه المناسبة أشير إلى أن القائمة ( و ) ( الجدول الرابع ) أي « الأرباح الصناعية » — برغم انفصالها عن « أرباح المزارعين » ، فإنها تشمل دخول المحامين والأطباء الخ أي أرباح المهن الحرة . وتشمل القائمتان ج ، هـ دخول موظفي الحكومة وضباط الجيش والبحرية وحملات سندات الدولة الخ . في القائمة ( و ) كان متوسط الزيادة السنوية في الدخل ( ١٨٥٣ — ٦٤ ) ٩٣٪ ، بينما كان في إنجلترا خلال نفس الفترة ٤,٥٨٪ ؛ ويرينا ( الجدول الخامس ) توزيع الأرباح ( باستثناء أرباح المزارعين ) عن عامي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥

### الجدول الرابع

ضريبة الدخل مقدرة بالجنهات الإسترلينية

القائمة ( ١ )	القائمة ( ب )	القائمة ( و )	المجموع الكلي من أ إلى هـ
١٨٦٠ ١٣,٨٩٣,٨٢٩	٢,٧٦٥,٣٨٧	٤,٨٩١,٦٥٢	٢٢,٩٦٢,٨٨٥
١٨٦١ ١٣,٠٠٣,٥٥٤	٢,٧٧٣,٦٤٤	٤,٨٣٦,٢٠٣	٢٢,٩٩٨,٣٩٤
١٨٦٢ ١٣,٣٩٨,٩٣٨	٢,٩٣٧,٨٩٩	٤,٨٥٨,٨٠٠	٢٣,٥٩٧,٥٧٤
١٨٦٣ ١٣,٤٩٤,٠٩١	٢,٩٣٨,٨٢٣	٤,٨٤٦,٤٩٧	٢٣,٦٥٨,٦٣١
١٨٦٤ ١٣,٤٧٠,٧٠٠	٢,٩٣٠,٨٧٤	٤,٥٤٦,١٤٧	٢٣,٢٣٦,٢٩٨
١٨٦٥ ١٣,٨٠١,٦١٦	٢,٩٤٦,٠٧٢	٤,٨٥٠,١٩٩	٢٣,٩٣٠,٣٤٠ (١)

### الجدول الخامس

ضريبة القائمة ( و ) على الأرباح ( التي تزيد من ٦٠ جنهياً ) في أيرلنده  
مجموع الدخل السنوي ( مقدراً بالجنهات ) في :

١٨٦٤	٤,٣٦٨,٦١٠	مقسمة بين	١٧,٤٦٧	شخصاً
١٨٦٥	٤,٦٦٩,٩٧٩	»	»	»
			١٨,٠٨١	»



دخل سنوى يزيد عن ٦٠ جنيهاً ويقل عن ١٠٠ جنيه :

١٨٦٤	٢٣٨,٦٢٦	٥,٠١٥
١٨٦٥	٢٢٢,٥٧٥	٤,٧٠٣

من مجموع الدخل السنوى :

١٨٦٤	٢,١٥٠,٨١٨	١,١٣١
١٨٦٥	٢,٤١٨,٩٣٣	١,١٩٤

من هؤلاء :

١٨٦٤	١,٠٨٣,٩٠٦	٩١٠
١٨٦٥	١,٠٩٧,٩٣٧	١,٠٤٤
١٨٦٤	١,٠٦٦,٩١٢	١٢١
١٨٦٥	١,٣٢٠,٩٩٦	١٨٦
١٨٦٤	٢٣٠,٥٣٥	١٠٥
١٨٦٥	٥٨٤,٤٥٨	١٢٢
١٨٦٤	٦٤٦,٣٧٧	٢٦
١٨٦٥	٧٣٦,٤٤٨	٢٨
١٨٦٤	٢٦٢,٦١٠	٣
١٨٦٥	٢٦٤,٥٢٨	٣ (١)

لو أن إنجلترا ذلك البلد الصناعى والذى اكتمل فيه نمو الإنتاج الرأسمالى ، تعرضت لهذا النقص فى السكان لاستنزف ذلك دماها ؛ ولكن أرلنده اليوم لا تزيد عن منطقة زراعية بآ إنجلترا يفصلها البحر عن البلد الذى تمده بالحبوب والصوف والخيول والماشية وعمال الصناعة والمحار بين . وقد نجم عن نقص السكان تضائل المساحة المزروعة وهبوط الإنتاج الزراعى (٢) . ورغم الزيادة فى المساحة المخصصة لتربية الخيل والماشية نجد فى فروع كثيرة تناقصاً مطلقاً ، بينما فى الفروع التى شاهدت تقدماً كان التقدم ضئيلاً لا يستحق الذكر . ومع هذا كان تناقص السكان مصحوباً بزيادة فى الإيجارات وأرباح الزراعة وإن لم تكن زيادة الأرباح بنفس

(١) يختلف المجموع السكى للدخل السنوى (قائمة ٥) فى هذا الجدول عنه فى الجداول السابقة بسبب استقطاعات مسموح بها .

(٢) حين نلاحظ أن غلة الفسدان قد تناقصت بالمثل فيجب ألا ننسى أن إنجلترا عملت خلال قرن ونصف بطريقة غير مباشرة على إصدار تربة أرلنده دون أن تهين للزراعة أية وسيلة كي يعيدوا للأرض العناصر التى تتكون منها وحرمت منها .

سرعة زيادة الإيجارات . ويرجع هذا من جهة الى أن نسبة أكبر من المنتج الكلى صارت منتجا فائضا بسبب انضمام المزارع الصغيرة وتحول الأرض الزراعية الى مراعى ؛ فكأن المنتج انفااض عظيم يرغم تناقص المنتج الكلى . ومن جهة أخرى زادت قيمة هذا المنتج الفائض بسرعة أعظم نتيجة الارتفاع المطرد فى أثمان اللحم والصوف النخ بالأسواق الانجليزية خلال العشرين عاما الأخيرة والعقد الأخير بوجه خاص . إن أدوات الانتاج المتناثرة التى تحقق للمنتجين الفعليين وسائل العمل والعيش والتى لا تزيد قيمتها نتيجة اندماج عمل الغير فيها — نقول إن مثل هذه الأدوات لا تعد رأس مال ، . لهذا إذا كان الهبوط فى عدد السكان مصحوبا بنقص فى مجموعة أدوات الانتاج المستخدمة فى الزراعة ، زاد مقدار رأس المال المستثمر فى الزراعة نظرا لأن جانبا عما كان حتى ذاك الوقت أدوات إنتاج متفرقة قد تحول الى رأس مال . وخلال العقدین الأخيرین تراكم ببطء رأس المال المستخدم بأراندته فى التجارة والصناعة ( خلافاً للزراعة ) ، وكانت عملية التجميع هذه عرضة لتقلبات مستمرة واسعة النطاق ومن جهة أخرى زادت سرعة نمو العناصر التى يتكون منها . وأخيرا كانت الزيادة فى رأس المال كبيرة بالقياس الى عدد السكان المتناقص .

ها نحن أمام عملية واسعة قد يتخذ منها الاقتصاديون سنداً لما يذهبون اليه من اعتبار الفقر نتيجة لازدحام السكان المطلق ، وأن التوازن يمكن تحقيقه إذا قل عدد السكان . والتجربة التى شهدتها أيرلنده أعظم أهمية من تلك التى ترتبت على الوباء الأسود فى منتصف القرن الرابع عشر والذى استغله أتباع مالتس . ودعوى أقول إنه بينما نحتاج الى البساطة فى التفكير من جانب معلم فى مدرسة كى نحمل أى امرئ على أن يطبق معيار القرن الرابع عشر على أحوال الانتاج والسكان فى القرن التاسع عشر ، فإن البساطة الفائقة وحدها هى التى تتغافل عن الحقيقة التالية وهى أنه بينما تولد عن الموت الأسود تحرر السكان الزراعيين وراثوهم فى انجلترا ، ترتب على نفس الوباء زيادة الاسترقاق والفقر بفرنسا (١) .

لقد خسرت أيرلنده بسبب المجاعة أكثر من نصف مليون من أهلها ولكنهم من أفقر الفقراء ، ولكن هذه المجاعة لم تسبب أذى بثروتها ، فالهجرة الواسعة لم تدمر وسائل الانتاج

(١) لما كانت أيرلنده أرض الميعاد «لبدا السكان» نجد أن توماس سادلر قبل أن ينشر كتابه عن السكان أصدر مؤلفه الشهير Ireland, its Evils and Remedies ( الطبعة الثانية ، لندن ١٨٢٩ ) وفيه قام بالموازنة بين الاحصائيات عن الولايات المختلفة والمقاطعات فى كل ولاية ، واستخلص من هذا أن الفقر بأراندته ليس متناسبا مع السكان ، كما يريد مالتس أن يعملنا على الاعتقاد ، بل إنه يسير بنسبة عكسية مع السكان .

والآدميين كما فعلت حرب الثلاثين عاما في أوروبا . فالمهاجرون الى الولايات المتحدة يرسلون مقادير كبيرة من المال سنويا لدفع نفقات السفر لمن تخلفوا في ارلنده ، وهكذا بدلا من أن تكلف الهجرة البلاد شيئا نراها من أكثر فروع تجارة الصادر ربحاً وغلة . هكذا تزداد الهجرة سنة بعد أخرى الأمر الذى يترتب عليه نقص السكان (١) .

ماذا كان أثر هذه الهجرة على عمال ارلنده بعد أن تخلصوا من وطأة زيادة السكان ؟ لا يزال الازدحام النسبي كبيرا اليوم كما كان قبل عام ١٨٤٦ ، وظلت الأجور منخفضة ، وزاد الظلم بحيث أن الفقر في صدد أن يسبب أزمة جديدة . والأسباب لذلك بسيطة ، فالهجرة صحتها ثورة في الزراعة . والازدحام النسبي لم يتمش مع تناقص السكان ، ويرينا الجدول (رقم ٣) أن تحول الأرض الزراعية الى مراعى كانت له في ارلنده آثار أشد خطرا منها في إنجلترا . ففي الأخيرة تزداد زراعة المحاصيل الخضراء مع تربية الماشية ، وفي ارلنده يحصل العكس . فبينما تحولت مساحة واسعة الى أراض بور أو مراعى ، استخدمت مساحات كبيرة من الأراضى البور وجهات المستنقعات لتربية الماشية . ولا يزال متوسطو المزارعين وصغارهم ( أى من تقل ملكياتهم عن ١٠٠ فدان ) عبارة عن ١/٣ السكان (٢) ، ولكن نسبة متزايدة منهم تهوى الى مرتبة الاجراء بسبب ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية ، وصناعة التيل ، وهى الصناعة الكبيرة الوحيدة بارلنده ، تتطلب عددا قليلا نسبيا من البالغين ، وبالرغم من توسعها منذ ارتفاع ثمن القطن ( ١٨٦١ — ٦٦ ) فانها تستخدم من السكان جزءا تافها نسبيا . وبسبب التقلبات المستمرة داخل مجالها تؤدي باستمرار الى تزايد فائض السكان النسبي حتى في الوقت الذى تحدث فيه زيادة مطلقة في عدد من يشتغلون فيها . ويهوى فقر الفريق الزراعى من السكان أساسا لمصانع عمل القمصان الضخمة الخ التى تلقى جيشها من العمال منتشراً في الريف ، وهنا تلقى نظام الصناعة المنزلية الذى سبق وصفه ، والذى يجعل جانبا من السكان زائدا عن الحاجة ، بسبب قلة الأجور والإرهاق في العمل . وأخيرا فبرغم أن تناقص السكان آثاره أقل خطرا منها في بلد اكتمل فيه نمو الانتاج الرأسمالى ، إلا أنه رد فعل على السوق المحلية ، إذ نظراً للثغرات التى تحدثها الهجرة تلقى هبوطا لا فى الطلب المحلى على العمل فحسب بل وفي دخول صغار أصحاب المتاجر ورجال الحرف اليدوية وصغار

(١) بلغ عدد المهاجرين في الفترة ( ٨٥١ — ٧٤ ) ٢,٣٢٥,٩٢٢ .

(٢) حسب الجدول الوارد في كتاب مورفي « ارلنده — الصناعية والسياسية والاجتماعية » والمنشور سنة ١٨٧٠ كان ٩٤,٦ ٪ من الممتلكات دون ١٠٠ فدان لكل منها .

العمال الصناعيين عموماً . وهذا يفسر نقص الدخول ( ٦٠ جنيه — ١٠٠ جنيه ) كما يتضح من الجدول الخامس .

وتمدنا تقارير مفتشى قانون الفقراء بصورة واضحة عن حالة العمال الزراعيين بأرلنده<sup>(١)</sup> . وهؤلاء المفتشون حريصون في أقوالهم لأنهم موظفو حكومة تعتمد على الحراب ولأن البلاد في حالة من الحصار الحقيقي أو الفعلي . ومع هذا يحدثونا أن الأجور في الريف برغم انخفاضها قد زادت خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ٥٠ ٪ — ٦٠ ٪ وهي تتراوح الآن بين ٦ ، ٩ شلنات في الأسبوع . ولكن هذا الارتفاع ظاهري يخفى الهبوط الفعلي لأن الارتفاع لم يكن كافياً ليعوض مثله الذي حدث في أثمان ضروريات الحياة ، وفيما يلي بيان مأخوذ من حسابات أحد بيوت العمل الإيرلندية .

#### متوسط النفقات الأسبوعية للفرد الواحد

السنة المنتهية في	المأون والضروريات	الملبس	المجموع الكلي
	بنس شلن	بنس	بنس شلن
٢٩ سبتمبر ١٨٤٩	٣ ¼	٣	٦ ¼
د د ١٨٦٩	٧ ¼	٦	١ ¼

قبل المجاعة كان معظم الأجور بالجهات الريفية يدفع عينا ، واليوم ساد الدفع بالنقد . وواضح أنه مهما كانت حركة الأجور الحقيقية فلا بد من حدوث ارتفاع في الأجور النقدية . فقبل هذه المجاعة كان للعامل كوخ ونصف فدان أو فدان وتسهيلات لزراعة محصول البطاطس ، كما كان في استطاعته تربية الخنازير والدجاج ، ولكنه لا يستطيع ذلك الآن كما أن عليه أن يدفع ثمن الخبز<sup>(٢)</sup> . وفي الأيام السالفة لم يكن ثمة تمييز واضح بين العمال الزراعيين وصغار الملاك ، إذ كان هؤلاء جميعاً الطبقة التي تشتغل في المزارع المتوسطة والكبيرة . ولكن منذ نكبة ١٨٤٦ ظهرت طبقة من العمال الأجرا لا تقوم بينهم وبين السادة الملاك إلا علاقة نقدية . أما المساكن فأسوأ مما كانت عليه سنة ١٨٤٦ ويعيش كثير من العمال في أكواخ شديدة الازدحام بمن فيها وشر من أسوأ المساكن التي وصفناها بصدد المناطق الزراعية بالمجلترا ،

(١) Reports from the Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural

Agricultural Labourers (Ireland) Return, وانظر كذلك: Labourers in Dublin, 1870 etc., March 8, 1862.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ .

وهذه ظاهرة عامة مع استثناء مساحات معينة في ألستر . فهي تنطبق في الجنوب على مقاطعات كورك وليريك وكلكني الخ ، وفي الشرق على وِكلو ووكسفورد الخ ، وفي الوسط على مقاطعتي الملك والمملكة ودبلن الخ ، وفي الشمال على داون وأنتريم وتيرون الخ . وفي الغرب على سليجو وروسكومن ومايو وجلواي الخ . ويقول أحد المفتشين ، إن أكوخ العمال الزراعيين عار في جبين مسيحية هذه البلاد ومدنيتها ،<sup>(١)</sup> ولزيادة الترغيب في هذه المغارات جرت العادة أخيراً بمصادرة قطع الأرض الصغيرة التي كانت ملحقة بالمساكن من أبعاد العصور . وقد ولدت هذه المعاملة من جانب الملاك ووكلائهم روحاً من العداوة والاستياء في نفس العمال من ناحية أولئك الذين يعاملونهم كأنهم شعب منبوذ<sup>(٢)</sup> . وكان أول عمل للثورة الزراعية القضاء على الأكوخ المقامة في ميادين العمل بحيث اضطُر العمال إلى البحث عن المأوى في القرى والمدن وتجمعوا في الأقيية والحجرات التي فوق البيوت وفي أحط أنواع المساكن ، وانتقلت ألوف الأسرات الأيرلندية الدمثة الخلق الميالة إلى الحياة المنزلية والمليئة بروح المرح ، إلى أماكن هي في الحق مواطن للرذيلة . وتعين على الرجال البحث عن العمل في أماكن مجاورة حيث يؤجرون باليوم في الغالب وهذا عمل يعوزه عنصر الاستقرار . ولهذا يسIRON مسافات طويلة وأحياناً يصيبهم البلل ويقاسون المشاق مما ينتهي غالباً بالمرض والوباء والفاقة ،<sup>(٣)</sup> وكان على المدن أن تتلقى من عام لآخر ما كان يعتبر العمل الفائض بالريف ،<sup>(٤)</sup> ويدعش الناس ويتساءلون : هل لا زال هناك فائض من العمل في المدن والقرى ، وندرة واقعية أو محتملة في نواح أخرى ،<sup>(٥)</sup> . والحقيقة أن هذا النقص لا يتضح إلا في وقت الحصاد أو خلال الربيع أو في الأوقات التي تنشط فيها العمليات الزراعية ؛ ولكن في أوقات أخرى من السنة يصبح كثير من الأيدي العاملة بدون عمل ،<sup>(٦)</sup> بحيث لا يوجد لها عمل منذ جنى المحصول الرئيسي من البطاطس في أكتوبر حتى أوائل الربيع التالي ،<sup>(٧)</sup> ، وفضلاً عن هذا ففي أوقات النشاط « يتعرضون لفترات التعطل المؤقتة » ،<sup>(٨)</sup> .

والنتائج المترتبة على الثورة الزراعية أي تحويل الأرض الزراعية إلى مراعي ، واستخدام الآلات ، إجراء أعظم الوفرة في استخدام العمل الخ — نقول هذه النتائج أسوأ في مزارع أولئك الملاك النموذجيين الذين يحملهم كرمهم على العيش في أملاكهم بارلنده بدلاً من أن ينفقوا ربهم في البلاد الأخرى . وحتى لا ينشأ ما يعوق فعل قانون العرض والطلب مطلقاً نجد أن

(١) مصدر سابق ص ١٢ . (٢) شرحه . (٣) شرحه ص ٢٥ . (٤) شرحه ص ٢٧ .

(٥) شرحه ص ١ . (٦) شرحه . (٧) ص ٣١ — ٣٢ . (٨) ص ٢٥ .

هؤلاء السادة يحصلون على ما يلزمهم من « مورد العمل » . من صغار مستأجرهم بصفة خاصة وهم الذين يضطرون إلى العمل للمالك إذا طلبهم بأجور دون المعدل الذى يدفع للعامل الزراعى العادى فى حالات كثيرة، وهذا دون مراعاة لما يصيب المستأجر من مشقة أو خسارة إذ يضطر إلى إهمال عمله فى أوقات البذر والحصاد ، ( ص ٣٠ ) .

ويذكر مفتشو قانون الفقراء أن من بين ما تشكو منه البروليتاريا الزراعية فى إرلندة . عدم التأكد من الحصول على العمل بانتظام ، وكثرة فترات التعطل الطويلة . ويذكر القارىء أننا شاهدنا مثل هذه الظواهر أثناء بحثنا فى حالة البروليتاريا القروية فى إنجلترا . ولكن هناك فارقاً وهو أن إنجلترا بلد صناعى ويأتى جيش الصناعة الإحتياطى فيها من الريف ، أما إرلندة . فبلد زراعى وعلى ذلك يأتى الإحتياطى الزراعى من المدن التى كانت موطناً للعامل الزراعيين الذين طردوا من الأرض . وفى إنجلترا يصبح العمال الزراعيون الزائدون عن الحاجة عمالاً فى المصانع أما فى إرلندة فإن أولئك الذين يرغبون على البقاء فى المدن يبقون عمالاً زراعيين ويعودون باستمرار إلى الريف للبحث عن عمل ، برغم أن إقامتهم بالمدين ومنافستهم مما يميل إلى إبقاء أجور عمال المدن فى مستوى منخفض .

وفى ما يلى ما يصف به أحد مفتشى قانون الفقراء أحوال معيشة العامل الزراعى : « برغم أنه يعيش بأشد مظاهر القصد والاعتدال فأجره لا يكاد يكفى لغذاء أسرة عادية ، ولدفع الإيجار ، ولذا يعتمد على مصادر أخرى يحصل منها على الكساء لنفسه وزوجه وأطفاله . . . وقد أصبحت هذه الطبقة عرضة لأمراض الحى والسل بسبب جو الأكواخ التى تقيم فيها فضلاً عن نواحى الحرمان الأخرى التى تعانيها ، ( ص ٢١ ، ٢٣ ) . فلا مدعاة للدهشة إذن إذا أجمع المفتشون على ما يملأ نفوس هذه الطبقة من الإستهياء القائم . فهى تنظر إلى الماضى بعين الحسد ، وإلى الحاضر بالكراهية ، ويغمرها اليأس من المستقبل ؛ وتستسلم لتأثير المهيجين الشرير ، ولا تفكر إلا فى أمر واحد ، ذلك هو الهجرة إلى أمريكا .

ويكفى مثال واحد لبيان نوع الحياة السعيدة التى يحياها عامل المصنع بإرلندة . قام مفتش المصانع الإنجليزى روبرت بيكر بزيارة لشمال إرلندة حيث وجد عاملاً حاذقاً ( يشتغل فى إنتاج البضائع المعدة لسوق منشستر ) يدعى جونسون ومهته beetle له زوجة وخمسة أطفال ويشتغل من السادسة صباحاً حتى ١١ ليلاً لقاء أجر أسبوعى قدره ١٠ شلنات ونصفه ٥ شلنات لزوجه . وتولى كبرى بناته وعمرها ١٢ سنة رعاية شؤون البيت والطهى . ومراقبة الصغار طيلة اليوم وإعدادهم للمدرسة . وهو يتناول الشاي مرة واحدة فى الأسبوع . . .

وتادرا ما تقع عين الأسرة على قطعة من اللحم . ويدفع الوالدان بنساكل أسبوع لكل من أولادهم الثلاثة الذين يذهبون إلى المدرسة ، ويتكلفان أسبوعيا ٩ بنسات ( إيجار المسكن ) ، ١٢ شلن للأعشاب المتفتحة التي تستخدم للوقود وذلك كل أسبوعين . ( تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩٦ ) . هذه هي الأجور الإيرلندية والحياة الإيرلندية ! وقد عادت آلام أيرلنده تشغل النقاش في إنجلترا . ففي آخر عام ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ عكف اللورد دوفرين أحد كبار أعيان أيرلنده على كتابة مقالات في التيمس يحاول فيها إيجاد حل للمسألة الإيرلندية . ياله من تنازل من رجل عظيم ! رأينا ( راجع الجدول الخامس ) مقدار ما يستولى عليه من الأرباح السنوية عدد ضئيل من أفراد الطبقة التي تستحوذ على القيمة الفائضة ولكن نصيب الأسد الذي يحصل عليه نفر يقل عدده باستمرار من كبار الأعيان على هيئة ريع سنوى من إنجلترا واسكتلنده وإيرلنده ضخمة إلى حد أن السياسة البريطانية تأبى أن تزود الجمهور بإحصائيات عن مختلف أنواع الريع أسوة بما تفعله بصدد الأرباح . واللورد دوفرين أحد كبار الملوك هؤلاء ، وبطبيعة الحال يعد القول بأن الريع والريج يمكن أن يكونا باهظين فكرة « شائنة » ، « غير سديدة » ، واللورد ركز همه في الحقائق . حسنا ! الحقيقة أنه كلما تضاعف عدد سكان أيرلنده زاد ما يحصل عليه الملاك من ريع ؛ وتناقص السكان يفيد الملاك ، وبذا يفيد التربة أيضا ، وعلى ذلك فقيه نفع للناس الذين لا يزدبون عن كونهم ملحقا بالتربة ! لهذا يصرح اللورد أن أيرلنده لازالت شديدة الإزدحام بالسكان ، وأن سير الهجرة من البلاد بطيء . فإذا شئت أيرلنده أن تكون سعيدة وجب عليها أن تبعث بثلاث مليون آخر على الأقل من عمالها إلى أمريكا . ينبغي ألا يظن القارى أن لورد دوفرين إلى جانب كونه رجلا واسع الخيال ، هو كذلك طبيب على شاكلة الدكتور سانجرادو في رواية Gil Bias الذى رأى مريضه لا تحسن حالته فأمر بتصفية دمه حتى يتخلص المريض من مرضه بأن يتخلص من الحياة نهائيا . واللورد دوفرين رجل معتدل لأنه يقنع بالمطالبة بهجرة ثلث مليون فقط بدلا من مليونين الأمر الذى بدونه لا يمكن أن يتحقق العهد السعيد فى أيرلنده . ومن السهل إقامة الدليل .

#### عدد ومساحة المزارع فى أيرلنده عام ١٨٦٤

الافدنة	العدد	
٢٥,٣٩٤	٤٨,٦٥٣	(١) مزارع لا تزيد الواحدة منها عن فدان
٢٨٨,٩١٦	٨٢,٠٣٧	(٢) مساحة الواحدة ١ — ٥ من الافدنة

الآفدنة	العدد					
١,٨٣٦,٣١٠	١٧٦,٣٦٨	د	د	١٥ — ٥	د	(٣)
٣,٠٥١,٣٤٣	١٣٦,٥٧٨	د	د	٣٠ — ١٥	د	(٤)
٢,٩٠٦,٢٧٤	٧١,٩٦١	د	د	٥٠ — ٣٠	د	(٥)
٣,٩٨٣,٨٨٠	٥٤,٢٤٧	د	د	١٠٠ — ٥٠	د	(٦)
٨, ٢٢,٨٠٧	٣١,٩٢٧	د	د	أكثر من ١٠٠ فدان	د	(٧)
٢٠,٣١٩,٩٢٤	—	د	د	المساحة الكلية	د	(٨)

(وتشمل أراضي المستنقعات والمناطق البور)

وحركة المركزة (١٨٥١ — ٦١) أدت إلى القضاء على المزارع (١ و ٢ و ٣) إذ كان لا بد من زوال هذه . وترتب على هذا زيادة فائضة عن الحاجة في عدد الفلاحين قدرها ٣٠٧,٠٥٨ ؛ فلو قدرنا ٤ أشخاص للأسرة وهو تقدير منخفض لبلغ العدد ١,٢٢٨,٢٣٢ . ولو أسرفنا في الفرض وقلنا إن ربع هذا العدد تعود الأرض إلى امتصاصه بعد الثورة الزراعية لتبقى مع هذا ٩٢١,١٧٤ شخصا لا بد لهم من الهجرة إلى أمريكا . والمزارع ( ٤ و ٥ و ٦ ) صغيرة جدا كي تصلح لإنتاج القمح حسب الأسلوب الرأسمالي ، كما دلت على ذلك التجارب في إنجلترا ، كما أنها لا تصلح مطلقا لتربية الأغنام . وهنا نجد عددا إضافيا قدره ٧٨٨,٧٦١ لا بد من هجرتهم أيضا . فالمجموع الكلي ١,٧٠٩,٥٣٢ . هنا يجد الذين يعيشون على الربع أن إيرلنده لازالت فقيرة بسبب ازدحامها بالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون — لهذا يجب استمرار عملية إنقاص السكان حتى تؤدي إيرلنده رسالتها وهي أن تكون مرعى للأغنام والماشية لانجلترا (١) .

ولكن هذه الطريقة المجزية ، مثلها كمثل كافة الأشياء الطيبة في العالم ، لها مساوئها . ففي الوقت الذي يترأكم فيه الريع في إيرلنده يتجمع في أمريكا الأيرلنديون الذين أقصتهم عن بلادهم الأغنام والثيران ، وهكذا يعود الفتيان Fenians إلى الظهور على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي ، وتقوم الجمهورية الفتية الجبارة تواجه سيدة البحار القديمة مهددة إياها :

Acerba fata Romanos agunt  
Scelusque fraternae necis.

(١) « إن مصيرا سيئا يتقب الرومان ، ذلك هو جريمة قتل الأخ » .

Horace, Epode VII, translated by C. E. Bennett.



# الفصل الرابع والعشرون

## التجميع الأولي

### Primary Accumulation

١ — سر التجميع الأولي :

رأينا كيف تتحول النقود إلى رأس مال ، وكيف تتولد القيمة الفائضة عن طريق رأس المال ، وكيف يتولد رأس مال أكثر بواسطة القيمة الفائضة . ولكن تجميع رأس المال يفترض وجود القيمة الفائضة ، وهذه تفترض الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض بدوره وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل في أيدي منتجي السلع . هكذا تبدو الحركة كلها كأنها تدور في دائرة شريفة لا مخرج لنا منها إلا بأن نفرض كقدمة للتجميع الرأسمالي وجود عملية من التجميع الأولي ( الذي يدعوه آدم سميث « التجميع السابق » ) ، وهو تجميع ليس نتيجة طريقة الإنتاج الرأسمالية ولكنه النقطة التي تبدأ منها . ويلعب هذا التجميع الأولي في الاقتصاد السياسي نفس الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في علم الأديان ، فقد ترتب على ما عمله آدم من أكل الفاكهة المحرمة أن هبطت الخطيئة إلى العالم ، كذلك يقال لنا إنه كان في العصور الماضية فريقان من الناس أحدهما يمثل الفريق المختار وامتاز بالجد والذكاء وبالاقتصاد قبل كل شيء ، أما الآخر فيمثل جماعة من الأوغاد الحاملين الذين يبددون قوتهم ومادتهم في الحياة الصاخبة . هذه القصة تكشف لنا السبب الذي من أجله لا يحتاج أناس إلى كسب عيشهم بقرع جبينهم ولكن لا أهمية لهذا ! يكفي أن نعلم أن هذا السقوط الإقتصادي بداية فقر الجماهير التي لا تجد شيئا تبعه سوى أنفسها مهما كدت وعملت ، كما أنه بداية ثروة القلائد التي تنمو بصورة مستمرة برغم انقطاعهم عن العمل منذ وقت بعيد . ولا يزال الناس يصدقون هذه البلاهة الصليبية وبروها المسيو تير لمواطنيه في معرض الدفاع عن الملكية . وإنا لنعلم جميعاً إنه في تاريخ العالم الحقيقي يلعب الغزو والإخضاع والنهب والقتل — وبعبارة واحدة القوة — أدواراً رئيسية . ولكن علم الاقتصاد السياسي ظل على الدوام متعلقاً بالأفكار المثالية فيقول إن الحق والحمل ، كانا أبداً وسيلة الإثراء الوحيدة مع استثناء وعصرنا ، وحده . والواقع أن أساليب التجميع الأولي كانت أبعد الأشياء عن هذه الناحية المثالية .

ليست النقود والسلع من أول الأمر رأس مال شأنها في ذلك شأن أدوات الانتاج ووسائل العيش ، ولكن يجب تحويلها إلى رأس مال . غير أن هذا التحويل لا يحدث إلا في ظل أحوال محدودة نذكر الرئيسى منها . يجب قيام علاقة متبادلة بين صنفين مختلفين من أصحاب السلع ، فمن جهة يجب أن يكون هناك أصحاب النقود وأدوات الانتاج ووسائل العيش الذين يرغبون في زيادة القيم التي يملكونها عن طريق شراء قوة عمل الآخرين . ومن جهة أخرى لابد من وجود عمال أحرار يبيعون قوة العمل وبالتالي العمل . وحريةهم هذه ذات معنى مزدوج فهم ليسوا تابعين لأدوات الانتاج كما هو الحال بالنسبة إلى الأرقاء والافئان ، وكذلك يجب ألا يكونوا مالكيين لأدوات الإنتاج . بهذين الطرفين المتقابلين في سوق السلع تتوافر الشروط اللازمة للإنتاج الرأسمالى . إن النظام الرأسمالى يفترض انفصالا بين العمال وملكية الممتلكات التي يصبح عملهم بواسطتها فعّالا . وبمجرد أن يتمكن الإنتاج الرأسمالى من الوقوف على قدميه فإنه لا يتلقى هذا الانفصال على أنه من تراث الماضى فحسب ، ولكنه يكرره ويوسع نطاقه باستمرار . فالعملية التي تمهد السبيل للنظام الرأسمالى لا يمكن أن تكون سوى عملية فصل العامل عن أدوات الانتاج وهي عملية تحول من جهة وسائل العيش الإجتماعية إلى رأس مال كما تحول من جهة أخرى المنتجين الفعليين إلى عمال أجراء . إن ما يقال له التجميع الأولي ليس إذن سوى العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن أدوات الإنتاج ، وهو أولي المظهر لأنه ينتهى إلى المرحلة التي لابد من اجتيازها قبل بدء تاريخ الرأسمالية وطريقة الإنتاج الملائمة لها .

لقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الإقطاعى ، ذلك أن تحطم الأخير أطلق سراح العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى .

لم يكن في استطاعة المنتج المباشر أى العامل أن يتصرف في شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر ، ولكي يتسنى له أن يكون حرا في بيع ما يملك من قوة العمل لابد له من الخلاص من سلطان النقابات الطائفية ونظمها وقواعدها التي قيدت عمل الصييان وعمال المياومة . فمن هذه الناحية نرى الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال أجراء عبارة عن حركة لتحرير هؤلاء المنتجين من الرق الإقطاعى وقيود النقابات . هذا هو جانب المسألة الذي له وجود في نظر المؤرخين البورجوازيين . ومن جهة أخرى لا يفد هؤلاء القوم على السوق لبيع ذواتهم إلا إذا سلبت منهم كافة أدوات الإنتاج ، وضمانات الحياة التي كفلتها لهم الأنظمة الإقطاعية القديمة .

ولم يقف الأمر بالرأسماليين الصناعيين عند حد الحلول محل رؤساء الحرف اليدوية من أعضاء النقابات ، بل عملوا على الخلاص من السادة الإقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة ، ومن هنا كان قيام الرأسماليين الصناعيين نتيجة حملة ناجحة موجهة في نفس الوقت الواحد ضد الأمراء الإقطاعيين وامتيازاتهم ، وضد النقابات وما فرضته من قيود على حرية نمو الإنتاج واستغلال امرىء آخر .

ونقطة الابتداء في قيام العامل الأجير والرأسمالى كانت عبودية العامل ، وينحصر التغيير الطارىء في تحويل الاستغلال الإقطاعى إلى استغلال رأسمالى . وليست بحاجة إلى الرجوع إلى الماضى البعيد جداً كما تتمكن من فهم مجرى هذا التحويل . إن العصر الرأسمالى بمعناه الصحيح يبدأ في القرن السادس عشر وإن صادفتنا البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالى في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ( في بعض مدن البحر المتوسط ) . وكان ظهور الرأسمالية في الأقاليم التي تم فيها إلغاء الرق الإقطاعى وكانت مدنها ذات الحكم الذاتى قد دخلت في دور الانحلال .

وفي تاريخ التجميع الأولى تعد كافة الثورات خطوات انتقال الطبقة الرأسمالية الآخذة في التكوين ، وتنطبق هذه الملاحظة قبل كل شيء على اللحظات التي انتزعت فيها جماهير غفيرة من وسائل العيش وألقي بها في سوق العمل ، وكان أساس العملية كلها الاستيلاء على ما يملك المنتجون الزراعيون والفلاحون وفصلهم عن التربة ، واتخذ هذا العمل أشكالاً متباينة في البلدان المختلفة ولكنه اتخذ في إنجلترا مظهراً خاصاً من النمو ولهذا السبب نجعل من هذا البلد مثلاً لنا (١) .

## (٢) — سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة

اختفى الرق عملياً بإنجلترا في أواخر القرن الرابع عشر ، وصارت أغلبية السكان مكونة

---

(١) كان أول ظهور الإنتاج الرأسمالى في إيطاليا ولذا كانت أول بلد اختفى فيه الرق الإقطاعى ، وقد رر القرن قبل أن يكتسب حقاً معترفاً به في الأرض . وقد حوله تحرره إلى بروتيسارى ينتظره سادته الجدد في المدن ( ومعظمهم من مخلفات العهد الرومانى ) . ولما حدث في ختام القرن الخامس عشر أن قضى الانقلاب في السوق العالمية على التفوق التجارى لإيطاليا الشمالية بدأت حركة في الاتجاه المضاد فطردت أعداد كبيرة من عمال المدن إلى المناطق الريفية حيث عمل وصولهم إليها على تنشيط الزراعة الصغيرة إلى حد لم يسبق له مثيل وإن كانت في صفرها شبيهة بأساليب فلاحة البساتين .

من ملاك فلاحين أحرار<sup>(١)</sup> (مهما كان اللقب الإقطاعي الذي يخفى حقوق امتلاكهم) . ففي ممتلكات الموردرات الكبيرة حل الفلاح الحر محل الوكيل bailiff (وهو نفسه من طبقة الأفتان) ، وكان العمال الزراعيون من فلاحين خصصوا فراغهم للعمل في أراضي كبار الملاك كما كانوا جماعة من العمال الأجراء الحقيقيين وهي جماعة قليلة العدد من الوجهتين النسبية والمطلقة . وحتى أفراد هذه الطبقة من العمال الأجراء كانوا في الحقيقة فلاحين مستقلين إذ كانوا يعطون إلى جانب أجورهم الأكواخ والأرض على أساس أربعة أفدنة أو أكثر لكل منهم ، وكانوا يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضي العامة حيث يطلقون ماشيتهم للرعي ويحصلون منها على الوقود والخشب الخ ، شأنهم في ذلك شأن الفلاحين بالمعنى الصحيح<sup>(٢)</sup> . وكانت طريقة الإنتاج الإقطاعية تتميز في كافة البلاد الأوروبية بتقسيم الأرض بين أكبر عدد ممكن من طبقة المستأجرين المعروفه باسم Copyholders . ولم يكن مقدار الريع الذي يحصل عليه السيد الإقطاعي مصدر قوته ، ولكن هذه كانت تتوقف على عدد رعاياه أى عدد الملاك الفلاحين في مزرعته الكبيرة<sup>(٣)</sup> . وبرغم تقسيم الأرض في إنجلترا بعد الغزو النورماندى بين عدد من أعباديات

(١) كان صغار الملاك الذين يزرعون حقولهم بأيديهم ويتمتعون بقدر متواضع من الكفاية ... كانوا يمثلون جانباً من الشعب أهم ما هو الحال اليوم . وإذا صدقنا ما أورده كتاب ذلك العصر من إحصائيات لكان ما لا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ من الملاك يحصلون على عيشهم من أملاكهم التي يحوزونها حيازة حرة (وهم بأسراتهم يقولون عن سبع عدد السكان) ... وقد دخل الواحد من هؤلاء الملاك الصغار بمبلغ يتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ جنيه في السنة ؛ وقد حسبوا أن عدد الذين يزرعون أرضهم كان أكبر من عدد الذين يزرعون أرض الغير : ما كولاي « تاريخ إنجلترا » ، الطبعة العاشرة ١٨٥٤ ، ج ١ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ — وحتى في الثلث الأخير من القرن السابع كان أربعة أخماس الشعب الإنجليزي يفتتل بالزراعة (شرح ص ٤١٣) — والسبب في اقتباسي من ما كولاي وهو أكبر مزور للتاريخ ، راجع إلى أن هذا الرجل يعلق أقل أهمية ممكنة على أمثال هذه الحقائق .

(٢) يجب ألا ننسى أبداً أنه حتى القرن لم يكن مجرد مالك قطعة الأرض ( وإن كان مالكاً يدفع جزية ) الملققة بمسكنه . ولكنه كان أحد الملاك المتعدين الذين يملكون الأرض الشائعة . وحين يتحدث ميرابون عن الملكية البروسية يصف فلاحي سيليزيا في عهد فردريك الثاني بأنهم كانوا يملكون الأراضي الشائعة برغم أنهم من الأفتان « لم يكن من المستطاع بعد حل أهل سيليزيا على تقسيم الأراضي الشائعة وإن كنا في المارك الجديد لا نكاد نجد قرية لم يمر فيها هذا التقسيم بأعظم قدر من النجاح » De la monarchie prussienne ، لندن ١٧٨٨ ، ج ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) إن اليابان الآن التي تتميز فيها الملكية الزراعية بالطابع الإقطاعي الدقيق والتي نما فيها نظام الملكية الصغيرة نمواً كاملاً ، لتقدم لنا صورة عن المصور الوسطى الأوربية أصدق مما تقدمه لنا كتب التاريخ في الغرب المليئة بأوصاف وروايات أممتها الروح البورجوازية المفرضة . من السهل أن يكون الإنسان « حر الفكر » على حساب المصور الوسطى .

البارونات الضخمة والتي شمل الكثير منها أكثر من ٩٠٠ من الأبعاديات lord ships  
الانجلوسكسونية القديمة ، فقد انتشرت ملكيات الفلاحين الصغيرة . مثل هذه الأحوال ،  
بالإضافة إلى ازدهار حالة المدن وهو الأمر الذي ميز القرن الخامس عشر ، مما جعل في الإمكان  
ظهور الثروة الأهلية التي وصفها فورتسكيو بيلاعة في كتابه De laudibus legum Angliae ،  
ولكن هذه الأحوال برغم هذا استبعدت إمكانية الثروة الرأسمالية .

في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وخلال العقود الأولى من السادس عشر حدثت  
مقدمة الانقلاب الذي وضع أسس طريقة الإنتاج الرأسمالية ، فقد ترتب على حل جماعات  
الأتباع الإقطاعيين أن التى إلى سوق العمل بأعداد وافرة من البروليتاريا ، أولئك الأتباع  
الذين قال سير جيمس ستوارت إنهم « كانوا في كل مكان يملأون كل بيت وقصر » . وبرغم  
أن محاولة الملوك تشييد دعائم سلطانهم المطلق عجلت بعملية حل هذه الجماعات من الأتباع ،  
إلا أن هذا لم يكن السبب الوحيد في هذه الظاهرة . والذي حدث هو أن كبار أمراء الإقطاع  
- تحدياً للملك والبرلمان - خلقوا طبقة من البروليتاريا أكبر عدداً من ذى قبل وذلك بإخراج  
الفلاحين من الأرض ( برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالبارونات أنفسهم ) واغتصاب  
الأراضي الشائعة ؛ وكان الدافع المباشر على هذا في إنجلترا قيام صناعة الصوف الفلبسكية  
وما صحب ذلك من ارتفاع ثمن الصوف . لقد قضت الحروب الإقطاعية الكبرى على طبقة  
النبلاء الإقطاعيين ، وكان النبلاء الجدد من نتاج عصرهم ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل  
قوة وسلطان وكان شعارهم تحويل الأرض المنزرعة إلى مراعى للأغنام .

ويحدثنا هاريسون في كتابه « وصف إنجلترا » كيف كان سلب أملاك الفلاحين عاملاً على  
دمار البلاد « ماذا بهم هؤلاء المعتدين الكبار ؟ لقد حطمت مساكن الفلاحين وأكوخ العمال  
أو تركت ليقضى عليها الزمن . ففي بعض الأبعاديات manors نقص من البيوت عدد يتراوح  
بين ١٧، ١٨، ٢٠ بحيث لم تكن إنجلترا أقل سكاناً منها الآن... أما المدن فقد تحطمت بصفة  
تامة أو زال الربع في بعضها وإن كنا نلقى مدينة في حالات متفرقة قد زادت قليلاً عن ذى قبل  
وزالت مدن لتخلي مكانها لمراعى الأغنام . وبرغم طابع المغالاة في كتابات الرواة القدماء إلا  
أنها تبين بجلاء الأثر الذي أحدثته تلك الثورة في أحوال الإنتاج بالنسبة إلى عقول المعاصرين  
لها . وإن الموازنة بين أوصاف كل من فورتسكيو وتوماس مور لتوضح لنا الهوة بين القرنين  
الخامس عشر والسادس عشر : وكما قال ثورتن انتقلت الطبقة العاملة الإنجليزية بسرعة من

العصر الذهبي إلى العصر الحديدي . راع منظر هذا الانقلاب السلطات التشريعية التي لم تبلغ بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التي تجعلها ترى الحكمة السياسية في تكوين رأس المال واستغلال الجماهير وإفقارها . ويحدثنا لورد باكون في كتابه عن حياة هنري السابع كيف انتشرت حركة الأسبيجة إذ ذاك (١٤٨٩) فتحوّلت الأرض الزراعية التي لم يكن من المستطاع فلاحتها بغير الناس والأسرات إلى مراعي يكفيها عدد قليل من الرعاة ؛ وقد ترتب على هذه العملية انحطاط المدن والكنايس والعشور وما إليها . وهنا تدخل الملك والبرلمان فصدر قانون في سنة ١٤٨٩ يحرم تخريب كافة « بيوت الفلاحين » ، التي يتبعها عشرون فدانا من الأرض على الأقل ، ويجدّد القانون في السنة الخامسة والعشرين من عهد هنري الثامن . وجاء في هذا القانون ما يلي : « تركزت مزارع كثيرة وقطعان كبيرة من الماشية وبخاصة من الأغنام في أيدي عدد قليل من الناس ، ونجم عن هذا ارتفاع ريع الأرض ، وتناقص الزراعة ، وتدمير الكنايس والبيوت ، وحرمان أعداد تدعو إلى الدهشة من الناس من وسائل العيش لأنفسهم ولأسراتهم » ؛ ولذلك أمر القانون بإعادة البيوت المهارة بالمزارع ، كما قرر نسبة بين أرض القمح وأرض المرعي الخ . وذكر قانون سنة ١٥٣٣ أن البعض يملك ٢٤,٠٠٠ رأس من الغنم وحدد أقصى ما يملكه الفرد بألفين (١) . ولم تكن ثمة جدوى من شكاوى الشعب أو من التشريعات التي ظلت تصدر مدى قرن ونصف من الزمان لمقاومة نزاع أملاك صغار الفلاحين وقد حل بكون لغز الفشل فقال في المقال التاسع والعشرين إن ماعمله الملك هنري السابع كان عملا رائعا عميق الأثر والمعنى إذ حدد معيارا للمزارع وبيوت الفلاحين أي خصص لها نسبة معينة من الأرض تسمح بتربية فرد يعيش في رخاء ودعة لافي حالة خنوع وعبودية ، وتجعل المحراث في أيدي المالكين لا الأجراء (٢) . ولكن ما تطلبه النظام الرأسمالي من جهة أخرى كان

---

(١) يقول توماس مور عن إنجلترا « فقد تراءى إلى سمعي أن أغنامك التي كانت متواضعة أليفة قليلة الغذاء قد أصبحت الآن على قدر كبير من النهم في الغذاء وفي التوحش بحيث أنها تأكل وتبتلع الناس أنفسهم »

Utopia, Robinson's translation, Arber's edition, London, 1869, p.41.

(٢) يكشف بكون عن العلاقة بين طبقة حرة رغيدة العيش من الفلاحين وبين المشاة « كان من صالح المملكة وقوتها ورجولة أهلها أن تتوافر بها مزارع ذات مستوى يكفي للارتفاع بالجسم القوي السليم عن هوة الفاقة المدقمة ، وقد نقل هذا جانباً كبيراً من أراضي المملكة إلى حوزة القوم المتوسطين الذين يشغلون مركزاً وسطاً بين السادة gentlemen وأهل الأكواخ والفلاحين ... ذلك أن الرأي العام بين الذين يمتازون بسلامة الحكم والتقدير في الحروب ... أن قوة الجيش الرئيسية تنحصر في المشاة . ولكن يتوافر المشاة الصالحون لا بد أن ينشأ الناس نشأة حرة تمتاز بالوفرة لانشأه وضعية فقيرة . وعلى =

وجوب أن تكون الجماهير في هذه الحالة من الخنوع ، وأن تكون أجيرة رأس المال ، وأن يتحول ما لديها من أدوات العمل إلى رأس مال . خلال هذه الفترة الانتقالية حاولت الهيئة التشريعية الإبقاء على أربعة أفدنة بوصف كونها تابعة لكوخ العامل الزراعي وحرمت عليه السماح بسكنى الغير معه ، وقد عوقب روچر كروكر في عهد جيمس الأول لمخالفة مانص عليه القانون من تحديد مساحة الأربعة أفدنة . وفي عهد شارل الأول تألفت لجنة ملكية في عام ١٦٣٨ لتنفيذ القوانين القديمة وبخاصة ما تعلق بها من مسألة الأفدنة الأربعة لكل كوخ ، وحرّم كرمول بناء أى بيت على بعد أربعة أميال من لندن إلا إذا ألحقت به أربعة أفدنة . وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفعت الشكاوى حينما لم يكن كوخ عامل زراعي مزودا بأرض تتراوح مساحتها بين فدان وفدانين . واليوم كم يكون ساكن الكوخ سعيداً لو توافرت له حديقة صغيرة أو لو استطاع تأجير قيراطين ولو على بعد كبير من مسكنه . ويقول الدكتور هنتر ، يعمل ملاك الأراضي والفلاحون هنا يدا بيد . إن قليلا من الأفدنة تلحق بالقرية تجعل العمال على درجة كبيرة من الاستقلال<sup>(١)</sup>.

حل القرن السادس عشر فكان في حركة الإصلاح الديني وماتلاها من سلب أملاك الكنيسة عامل قوى جديد في عملية نزع الأراضي من الجماهير . وكانت الكنيسة الكاثوليكية بالجلترا تملك إذ ذاك وفق نظام الإيجار الاقطاعي نسبة كبيرة جدا من الأرض . ترتب على حل الأديرة وما صحبه من إجراءات أخرى أن تحول من فيها إلى صفوف البروليتاريا، ومنحت الأراضي إلى فريق من محاسيب القصر الجشعين أو بيعت لشفر من المزارعين وأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صفار حائزي الأرض وضموها لملكاتهم الصغيرة لتكوين أعباديات كبيرة ، وكذلك تم في صمت وسكون مصادرة ما كنفه القانون لأهل الريف الذين أصابهم الفقر من نصيب في

---

ذلك إذا أعطت الدولة معظم ما تملك إلى اللوردات والسادة وجمعت الفلاحين والحرثين عمالا أو مجرد سكان أكوخ ( ومعناها متسولين يقدم لهم السكن ) لكن لدى الدولة فرسان مهرون ولكن بعوزها الجند المشاة ... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا وبعض البلاد الأجنبية حيث أجمع في الواقع إما من ابتلاء أو من الفلاحين ... الأمر اتى يضطرها إلى استخدام فرق المرتقة من السويسريين وأشباههم لتكوين فرق المشاة ، ولهذا نجد أن هذه الشعوب وفيرة العدد قليلة الجند » .

The Reign of Henry VII, verbatim reprint from Kennets' "England," 1719 edition, London, 1870, p 308.

(١) مصدر سابق ص ١٣٨ — « إن مقدار الأرض المحدود [ في القوانين القديمة ] قد بعد الآن

كبيرا جدا بالنسبة إلى العمال ، وقين أن أن يجعل منهم جماعة من صفار الفلاحين »

George Roberts: The Social History of the People of the Southern Counties of England in Past Centuries, London, 185, pp.184 — 185.

العشور (١) ولهذا قالت الملكة إليزابيث بعد رحلة قامت بها في المملكة ، إلى أرى الفقراء في كل مكان . وفي السنة الثالثة والأربعين من حكمها رأيت من الضروري أن تعترف بالفقر قانونا وذلك بحماية ضريبة لمعونة الفقراء . « ويبدو أن واضع القانون تملكهم الحجل من ذكر الأسباب الداعية إلى صدوره ، ولذا لم تكن له دياجة أو مقدمة ، خلافاً للقواعد المألوفة (٢) ، ثم صار هذا القانون ذاصبة دائمة في عهد الملك شارل الأول ، وقد ظل في الواقع نافذا حتى عام ١٨٣٤ حين اتخذ شكلا أشد عنفاً وقسوة (٣) . ولكن حركة الإصلاح الديني ترتبت عليها نتائج أخرى

(١) « حسب نظام الاسكتلندي في ظل القوانين القديمة كان للفقراء الحق في نصيب من العشر »  
Tuckett, op. cit., vol. II, pp 804—805.

(٢) William Cobbett: A History of the Protestant Reformation \* 471.

(٣) يمكن إدراك مميزات الروح البروتستنتية مما يأتي : اجتمع نفر من ملاك الأرض والفلاحين المستأجرين الأثرياء في جنوب انجلترا وأعدوا عشرة أسئلة بصدد التفسير الصحيح لقانون الفقراء الصادر في عهد إليزابيث وبشوا بها إلى محام شهير في ذلك الوقت ويدعى Sergeant Snigge ( وقد أصبح قاضيا في عصر جيمس الأول ) طالبين فيه إبداء رأي . وفيما يلي السؤال التاسع « ابتدع بعض المزارعين الأغنياء في الأبرشية وسيلة ماهرة لتجنب عناء تنفيذ هذا القانون ( السنة ٤٣ من عهد إليزابيث ) فاقترحوا أن تقوم بتشديد سجن في الأبرشية ثم نعلن إلى المناطق المحاورة أن كل من يريد استخدام فقراء هذه الأبرشية عليه أن يكتب إلينا باقتراحات في ظروف محتومة في يوم معين عن أدنى ثمن يدفعونه عمن يأخذونهم من أيدينا ، ولهم الحق في رفض أى شخص لم يكن بذلك السجن . ويعتقد أصحاب الاقتراح أنه سيكون بالمقاطعات المحاورة أشخاص قد يحملون على تقديم عرض مفيد للأبرشية ، ونظرا لأنهم لا يرغبون في العمل ولا يملكون المال اللازم للحصول على مزرعة أو أبعادية . ولذا هلك أحد الفقراء في رعاية المتعاقدين فالتدب واقع عليه إذ تكون الأبرشية قد أدت واجبها ، ولكننا نخشى أن القانون ( المذكور ) لا يسمح بإجراء حكيم من هذا النوع ؛ ولكن لك أن تعلم أن سوانا من الحائزين الأحرار في هذه المقاطعة وفي مقاطعة ( ب ) المحاورة سينضمون في المطالبة بإصدار قانون يمكن الأبرشية من التعاقد مع أى شخص على أن يعبس الفقراء وبشغلهم ، وعلى أن أى شخص يرفض الحبس أو العمل لا يكون له حق في الإعانة والمساعدة ، ولذا مول أن هذا سيحول بين من هم في ضيق وبين الحاجة إلى المساعدة وبذلك يعملون على إضفاف الأبرشيات »  
The History of Political Literature from the Earliest Times, لندن ١٨٥٥ ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ — وتأخر إنفاء الرق الاقطاعي في اسكتلنده بضع قرون عنه في انجلترا ، وفي سنة ١٦٩٨ أعلن فلتشر أوف سالتون في البرلمان الاسكتلندي « يقدر عدد المتساوين في اسكتلنده بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ؛ ولقد اقترحه بصفى جمهوريا عن مبدأ أن نعيد نظام الأقتان القديم وأن نجعل عبيداً ممن يعجزون عن كسب عيشهم » — كتب لميدن ( الكتاب الأول ، الفصل الأول ص ٦٠ — ٦١ ) يقول « لابد أن النقص في Villenage كان العصر الذى نشأ فيه الفقراء . إن الصناعة والتجارة ولدا =



أكثر دواما وبقاء . لقد كانت الممتلكات الكنسية الحاجز الذى يحمى نظام حياة الأرض التقليدية ، فأدى اختفاء الأولى إلى زوال الثانى (١) .

ظلت طبقة Yeomanry حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أوفر عددا من المزارعين Farmers ، وكانت تلك الطبقة من المزارعين المستقلين العماد الأساسى لكرمويل ولكن لم يأت عام ١٧٥٠ حتى زالت هذه الطبقة (٢) ، وأعقب ذلك اختفاء آخر بقايا الملكية المشتركة Communal ownership للأرض فى العقود الختامية من القرن الثامن عشر . ولا تعيننا هنا أسباب الانقلاب الزراعى الإقتصادية . ولكن الذى يهنا إنما هو الوسائط القهرية التى استخدمت لإحداث هذا الانقلاب .

بعد عودة الملكية فى عهد أسرة استيوارت قام ملاك الأراضي الإنجليز تحت ستار القانون بعملية اغتصاب كانت تم فى أرجاء القارة دون الالتجاء إلى الشكليات القانونية . فألغوا نظام إيجار الأرض الإقطاعى بمعنى أنهم تخلصوا من جميع التزامات الملاك قبل الدولة التى « عوضوها » بفرض الضرائب على الفلاحين Peasantry وعامة الناس بوجه عام . وأقاموا حقوق امتلاك حديثة فى أبعاديها كانوا يحوزونها حتى ذاك الوقت تبعا لنظام الاستئجار الإقطاعى ، وأخير انتهى بهم الأمر إلى إصدار Laws of Settlement التى كان تأثيرها على

---

== فقرأنا فى هذا البلد « . ولكن إيدن كصديقه الاسكتلندى الذى يعتنق المذهب الجمهورى عن مبدأ ، يرتكب خطأ واحدا . ولكن لم يجعل إلغاء Villenage من زارع الأرض بربولتريا أو فقيرا ، ولكن الذى سبب ذلك إلغاء ملكية عمال الأرض لها . وفى فرنسا حيث تمت عملية سلب ملكية العاملين فى الأرض بطريقة مخالفة لما جرى فى إنجلترا ، نجد ذلك فى Ordinance of Moulins ( ١٥٦١ ) وفى المذشور Edict ، المقابل لقانون الفقراء الإنجليزى .

''' (١) حينما وضع المستر روجرز كتابه « تاريخ الزراعة » كان لا يزال أستاذًا للاقتصاد السياسى فى جامعة أوكسفورد ( مهد العقيدة البروتستنتية الصحيحة ) . ورغم هذا وجه الأهمية فى مقدمة كتابه إلى ما سببته حركة الإصلاح الدينى من إفقار الجماهير .

(٢) أنظر : A Letter to Sir T.C.Banbury, Bart, ,on the High Price of Provisions, by a

Suffolk Gentleman, Ipswich, 1795, p.4. وجنى مؤلف كتاب

between, . . . etc, ( لندن ١٧٧٣ ) وهو مدافع متعصب عن الزراعة الكبيرة فقد كتب يقول

( ص ١٣٣ ) « لى لأناسى جدا على ضياع الطبقة الوسطى yeomanry التى حافظت حقيقة على استقلال

هذا الوطن ، ويؤسفنى أن أرى أراضيها فى أيدي لوردات محتكرين يؤجرونها إلى صغار الفلاحين

بمروط تجعلهم لا يزيدون عن الاتباع الإقطاعيين Vassals الذين هم على استعداد لتنفيذ دعوة لهم

فى أية مناسبة شريرة » .

العمال الزراعيين بانجلترا شيئا بتأثير المرسوم الذى أصدره بوريس جودينوف سنة ١٥٨٧ على الفلاحين الروس .

لقد ترتب على « الثورة المجيدة » ارتفاع وليم أورنج عرش إنجلترا (١) ، وكذلك انتقال السلطان إلى تلك الطبقة من ملاك الأراضي والرأسماليين ممن يستحذون على القيمة الفائضة ، واستهل هؤلاء السادة العصر الجديد بتوسيع نطاق عملية سرقة أراضي الدولة ، فكانت هذه الأراضي تمنح أو تباع لهم أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر (٢) ، وتم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية . وإن الممتلكات الشاسعة التي يحوزها أفراد الأوليغاركية الإنجليزية الحديثة تتكون من أراضي التاج التي استولوا عليها بمثل وسائل الغش هذه ومن أراضي الكنيسة التي سرت ( ما دامت لم تضع من حيازتها خلال الثورة الجمهورية ) (٣) . وسهل الرسماليون البورجوازيون العملية لأسباب خاصة بهم لأنهم أرادوا أن تكون الأرض سلعة تجارية ، وأن يتسع مجال الزراعة الكبيرة ، وأن يزداد عدد أفراد البروليتاريا وهكذا . وعلاوة على هذا كانت الأرستقراطية الحديثة من ملاك الأرض حليفا طبيعيا لطبقة كبار رجال المال والصناعة الحديثة ( وكان هؤلاء الأخيرون إذ ذاك من أنصار الرسوم الجمركية الحامية ) . هكذا كان موقف البورجوازية بانجلترا شيئا بموقف أهل المدن في السويد حيث تحالفوا مع الفلاحين وأيدوا التاج في انتزاع الأراضي من أيدي الأوليغاركية السويدية وهي العملية التي استمرت منذ سنة ١٦٠٤ في عهد شارل العاشر وشارل الحادي عشر .

(١) أما عن الطابع الأدبي الذى يتصف به هذا البطل البورجوازي فعليك بقراءة ما يأتي « إن لأراضي التي منحها في إيرلندة للادى أوركني سنة ١٦٩٥ مثال ينم عن محبة الملك وتأثير السيدة ... ويبدو أن وظيفة اللادى أوركني كانت feoda labiorum ministeria ( وظيفة المحظية المشينة ) — رقم ٤٢٢٤ في مجموعة مخطوط سلون في المتحف البريطانى ، وعنوان المخطوط :

The Character and Behaviour of king William, Sunderland, etc., as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon, etc. والمخطوط ملئ بمعلومات غريبة .

(٢) « هذا النقل غير القانونى لأراضي التاج بالبيع من جهة وعن طريق المنح من جهة أخرى » فصل مغفل في التاريخ الإنجليزي ... ونصب ضخم على الشعب : ف . و . نيومان « محاضرات هن الاقتصاد السياسى » ، لندن ١٨٥١ ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) اقرأ مثلا الكتيب الذى وضعه إدمند برك عن بيت اللوق بدفورد الذى تسلسل منه اللورد جون رسل « the tomfit of liberalism » .

كانت الملكية المشتركة نظاما قديما يرجع الى عهد التيوتون وعاش تحت ستار الإقطاع ، وقد رأينا كيف بدأ اغتصاب الاراضى العامة فى القرن الخامس عشر واستمر فى السادس عشر وكان مصحوبا فى الغالب بتحويل الارض المزروعة الى مراعى ؛ ولكن هذه العملية كانت تحدث بواسطة أعمال فردية قاومها التشريع دون جدوى مدى مائة وخمسين عاما . ووجه التقدم الوحيد فى القرن الثامن عشر أن القانون أصبح الآن الأداة التى تتم بها سرقة أراضى الناس وإن استمر كبار الفلاحين فى الالتجاء الى أساليبهم الخاصة الى جانب ذلك (١) . والشكل البرلمانى الذى اتخذته هذه العملية عبارة عن إصدار قوانين خاصة بإحاطة الاراضى الشائعة بأسيجة ، أى بقوانين تمكن كبار الملاك من أن يجعلوا الاراضى المعتبرة ملكا للشعب ملكية خاصة لهم . وبرغم أن السير ف. م. إيدن حاول أن يثبت أن هذه الارض ذات الملكية المشتركة إن هى فى الواقع إلا ملكية خاصة لكبار الملاك الذين حلوا محلوا أمراء الإقطاع إلا أنه ناقض نفسه حينما طالب البرلمان بإصدار قانون عام بشأن إقامة الأسيجة حول الاراضى الشائعة ، وبهذا اعترف بضرورة تدخل البرلمان لتحويل الارض الشائعة الى ملكية خاصة ، وكذلك ناقض نفسه حين طالب السلطة التشريعية بمنح التعويض للفقراء الذين يحرمون من الارض على هذا النحو ( مصدر سابق ، المقدمة ) .

بينما زالت طبقة المزارعين المستقلين yeomen ليحل محلها المزارعون الذين يستأجرون الارض لمدة عام ( وبذا يكونون تحت رحمة أهواء الملاك ) ، نجد أن الاستيلاء على الاراضى الشائعة إلى جانب سرقة أراضى الحكومة ، مما ساعد على زيادة حجم تلك المزارع الكبيرة التى يقال لها مزارع رأس المال (٢) . و مزارع التجار (٣) . كما ساعد على تحرير أهل

---

(١) يحرم الفلاحون المستأجرون على أهل الأكواخ ألا يحتفظوا بأى مغلفات حية سوى أشخاصهم وأطفالهم وذلك بحجة أنهم لو كانوا يربون أى حيوانات أو طيور دواجن فسيسرقون لها الغذاء من أمراء المزارعين ، وهم يقولون كذلك : ابقوا أهل الأكواخ فى حالة فقر تجردونهم بملون بعد ونشاط الخ . ولكن الذى اعتقده أن السبب الحقيقى ينحصر فى أن للمزارعين الحق كله فى الارض الشائعة common A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London 1785, p. 75.

(٢) نجد اصطلاح "Capital farms" فى Two Letters on the flour Trade and the Dearness of Corn, by a Person in Business, London, 1797, pp. 19 & 20.

(٣) نجد اصطلاح merchant farms فى An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, London, 1797, p. 11 note.

وهذا المؤلف الممتاز الذى نشر بدون اسم مؤلفه ، من وضع :  
the Rev. Nathaniel Forster

الريف ، ليكونوا طبقة من العمال يخدمون أغراض الصناعة . وبرغم هذا لم يكن القرن الثامن عشر مستعدا لأن يتقبل تماما هذا النظام الذى تتركز فيه الثروة الأهلية على حساب فقر الشعب ، ولهذا حمل الأدب الإقتصادى إذ ذاك على نظام الأسيجة ، فقال Thomas Wright غاضبا إنه فى أبرشيات عدة بمقاطعة هرتفورد تحولت ٢٤ مزرعة تراوح مساحتها فى المتوسط ما بين ٥٠ . ١٥٠ فداناً للواحدة الى ثلاثة مزارع ، A Short Address to the Public on the Monopoly of Large Farms (١٧٧٩ ص ٢-٣) وفى مقاطعة نورثمبتن وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة عن هذه العملية الى مراع بحيث أن البعض منها لا يخصص للزراعة سنويا سوى ٥٠ فداناً بعد ١٥٠٠ فدان من قبل ، وتدل خرائب البيوت والمخازن والاصطبلات السابقة على الأهالى الذين كانوا يقيمون من قبل فى تلك الأنحاء . ففى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة ، وليس من غير المألوف أن تجد أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضى كانت من قبل فى أيدي عشرين أو ثلاثين من الفلاحين فضلا عن عدد من صغار المستأجرين والمالكين . هؤلاء جميعا حرموا من وسائل العيش ، هم وأسرانهم ومن كان يعمل لديهم<sup>(١)</sup> . لم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى البور ، بل تعداه إلى أراضى يملكها جماعة بالاشتراك أو يستأجرها الأفراد من الجماعة . « إنى أشاهد الأسيجة محيطة بحقول مفتوحة وأراض قد تحسنت من قبل . وإن أشد الكتاب دفاعا عن الأسيجة يعترفون أن هذه القرى التى تناقص عددها زادت من احتكارات المزارع ورفعت أثمان المؤن وأدت إلى تناقص السكان ... وحتى تطبيق نظام الأسيجة على الأراضى البور ( كما هو حادث الآن ) شديد الوقع على الفقراء إذ يحرمهم من جانب من وسائل العيش لهم »<sup>(٢)</sup> . ويتحدث برايس عن « العدد الكبير من صغار المالكين والمستأجرين الذين يعولون أنفسهم وأسرانهم عن طريق ما تنتجه الأرض التى يقيمون بها وبواسطة الأغنام التى ترعى فى الأراضى الشائعة والدجاج والخنازير الخ وبذلك لن يكونوا فى حاجة إلى شراء أى من وسائل العيش ، ولسكن » حين تنتقل هذه الأراضى إلى أيدي عدد قليل من كبار الملاك يتحول صغار الفلاحين ( الذين تحدث عنهم فى

(١) The Rev. Stephen Addington : Inquiry into the Reasons for or against enclosing Open Fields, London, 1772, pp. 37, 43, passim.

(٢) الدكتور ر. برايس ( ج ٢ ص ١٥٥ ) — اقرأ كتابات فورستر ، أدنجتون ، كنت ، برايس ، جيمس ، أندرسن ، ووازن بينها وبين هذر ماك كولوخ فى كتابه The Literature of Political Enomy, London, 1835.

الفقرة السابقة ) إلى جماعة تكسب عيشها عن طريق العمل للغير وتضطر إلى شراء كل ماتحتاج اليه من السوق .. وربما يكون هناك مورد من العمل أكبر إذ تزداد الضرورة التي تحمل الناس على عرض عملهم . . . فتزداد المدن ورجال الصناعة إذ يزيد عدد من يتوجه ناحيتهم بحثا عن العمل . هذه هي الطريقة التي يبدو بها مفعول عملية تكبير حجم المزارع ، وهذا ما حدث فعلا في هذه المملكة <sup>(١)</sup> . ثم لخص الكاتب نتائج عمليات إقامة الأسيجة بالعبارات الآتية :

وعلى العموم ساءت أحوال الفئات الدنيا من الناس من كل ناحية تقريبا ، فقد انحدروا من مرتبة الحائزين للأرض إلى عمال أجراء ، وأصبحت مسألة عيشتهم أصعب من ذي قبل <sup>(٢)</sup> ، والحقيقة كان لاغتصاب الأراضي العامة وما صاحب ذلك من انقلاب في الزراعة آثار فادحة الخطر بالنسبة إلى العمال الزراعيين بحيث أن أجورهم — كما يقول إيدن — أخذت تهبض فيما بين ١٧٦٥ ، ١٧٨٠ دون الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم مما جعل من الضروري تكمتبها بإعانة الفقر . وإليك ما يقول إيدن « لم تزد أجورهم عما يكفي مجرد ضروريات الحياة » . . . . ولنستمع لما يقوله رجل دافع عن نظام الأسيجة وكان خصما للدكتور برايس « وليس مما يترتب على ذلك نقص السكان لأن الناس لا يرون يبددون عملهم في الحقل المفتوح . . . . إذا كان تحويل صغار الفلاحين إلى جماعة تشتغل للغير سببا في إنتاج قدر أكبر من العمل لكانت

---

(١) برايس ( المصدر السابق ص ١٤٧ ) .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٩ — وبذكرنا المؤلف بروما القديمة « امتلاك الأغنياء الجانب الأكبر من الأرض التي لم تقسم بعد . وكانوا واثقين أن ظروف الوقت لن تسمح باسترداد الممتلكات من أيديهم ، وعلى ذلك اشتروا بعض الأراضي الواقعة إلى جانب ممتلكاتهم من أربابها الفقراء وبموافقتهم ورضائهم ، كما أنهم استولوا على بعض الأراضي بالقوة ، وكانت نتيجة هذا كله أن أصبحوا يزرعون مساحات واسعة مماسكة بدلا من قطع منعزلة . ثم استخدموا العبيد في الزراعة وتربية الماشية لأن استخدام الأحرار يقتضى حرمان الخدمة العسكرية منهم . وكان امتلاك العبيد مصدر ربح طائل إذ نظرا لإعنائهم من الخدمة العسكرية كانوا يتكاثرون بحرية ويزداد عدد أبنائهم . وهكذا استولى الأثرياء على الثروة كلها وامتثلت الأرض بالعبيد . أما الطليان من جهة أخرى فكان عددهم في تناقص وحطبتهم الفاقة والضرائب والخدمة العسكرية . وحتى حين حل السلام كان محكوما عليهم بالتحول لأن الأغنياء كانوا يملكون الأرض ويستخدمون العبيد في فلاحتها » ( Appian : Civil Wars , 1, 7٠ ) . وتفسير انقراض السالفة الذكر إلى العصر السابق لصدور قوانين لينيان . والخدمة العسكرية التي عجلت بدمار طبقة العامة من الرومان استخدمها شرومان فيما بعد لتحويل الفلاحين لأحرار الألمان بالغنم والفهر إلى أرقاء .

هذه ميزة يجب أن يتمناها الشعب (١) . حين يقوم هؤلاء بالعمل المشترك في مزرعة واحدة يزداد الإنتاج ويتوافر فائض للصناعات وبهذه الوسيلة تجد أن الصناعات وهي إحدى مصادر ثروة الشعب تزداد بما يتناسب مع كمية ما يتم إنتاجه من القمح ، (٢) .

هذا الهدوء الذي ينم عن عدم الاكتراث والذي يديه رجل الاقتصاد السياسي حين ينظر إلى هذا الاعتداء الشائن على « حقوق الملكية المقدسة » وإلى ارتكاب أشد أعمال العنف ضد الأفراد (حين تكون هذه الأمور ضرورية لإقامة أسس الإنتاج الرأسمالي) — نقول إن هذا الهدوء يمكن أن ندرسه مثلا في شخص سيرف . م . إيدن الذي يدعى العطف على الإنسان وإن كان من جماعة التوري من رأسه إلى إخمص قدميه . فهذه السلسلة الطويلة من السرقات والاعتداءات والشدائد التي صاحبت عملية انتزاع أملاك الناس خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر حتى ختام الثامن عشر إنما تحمله على استخلاص هذه النتيجة التي يرى فيها العزاء وتهوين الأمور « كان لابد من إقامة النسبة الواجبة بين الأرض المنزرعة والمراعى ، ففي القرن الرابع عشر ومعظم الخامس عشر كان هناك فدان واحد من المراعى مقابل ٢ ، ٣ بل ، ٤ أفدنة من الأرض المنزرعة ، ثم تعادلت النسبة حوالى منتصف القرن السادس عشر ، وبعد ذلك أصبح هناك فدانان من المراعى مقابل فدان من الأرض المزروعة وأخيرا تحققت النسبة المعادلة وهي ٣ (مراعى) إلى ١ (مزرعة) ، وفى القرن التاسع عشر زال حتى مجرد ذكرى الصلة بين عمال الزراعة والملكية المشتركة ولم يحصل أمل الريف على فلس واحد على سبيل التعويض عن ٣,١١١,٧٧٠ فداناً من الأرض العامة سلبت منهم وأهداها كبار الملاك إلى أنفسهم مع الحرص على مراعاة القانون ؟

أما آخر مرحلة في عملية انتزاع ملكية الأرض أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض . فقد اتخذت شكلا عرف باسم تطهير (تصفية) الأبعاديات ومعنى هذا طرد الناس منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت (تصفية) الأكواخ بحيث لا يستطيع العمال الزراعيون

---

(١) الشعب الذى يجب أن نرض أن الفلاحين الصغار « الذين تحولوا » على هذا النحو

لا يتمتعون إليه !

An Inquiry into the Connexion between the Present Prices of Provisions, etc. (٢)

ص ١٢٤ ، ١٢٩ — والفقرة الثاية تدعم أقوال الكاتب وإن كانت قد كتبت من وجهة نظر مضادة « يطرد العمال من أكواخهم ويرغبون على التحول إلى المدن سعيا وراء العمل ، ولكن بهذا يتوافر فائض أكبر ويزداد رأس المال » The Perils of the Nation — الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٨

أن يجدوا فوق الأرض التي يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكنائهم . ولكي ندرك المعنى الحقيقي لهذه التصفية يحسن بنا دراسة إقليم مرتفعات اسكتلنده حيث تتميز هذه العملية باتساع نطاقها الى حد كبير بحيث تشمل مساحات لا تقل حجما عن إمارات ألمانية بأسرها بينما يقتصر الأمر في إرلنده على طرد الناس من عدة قرى في وقت واحد . وثمت أمر آخر يميز « تصفية الأبعاديات » باسكتلنده وهو راجع إلى الشكل الخاص الذي تميزت به ملكية الأرض . كان أهل إقليم المرتفعات من الغالين وينقسمون عشائر تملك كل منها الأرض التي تقيم فيها ، وكان رئيس العشيرة المالك الإسمي لهذه الأرض بالمعنى الذي تكون به ملكة انجلترا الحالية المالكة الإسمية للأرض في البلاد كلها . ولما نجحت الحكومة الإنجليزية في وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتدائهم على أهل المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقطع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التي مارسوها وإن تغير شكلها . فأقدموا على تحويل ملكيتهم الإسمية إلى ملكية خاصة فعلية ، وإذ قوبل الإجراء بالمقاومة من رجال العشائر عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . وفي هذا يقول الأستاذ نيومان « يجوز لأحد ملوك انجلترا أن يفعل المثل ويلقي برعاياه إلى البحر » ( ص ١٣٢ ) . ويمكن أن نتبع في كتابات سير جيمس ستيوارت (١) وجيمس أندرسن (٢) المراحل الأولى من تلك الثورة التي بدأت بعد آخر محاولات أمير ستيوارت المدعى بالعرش لاسترداد ملكه . في القرن الثامن عشر كان الغالون موضع المطاردة العنيفة وفي الوقت نفسه حرمت عليهم الهجرة ، والغاية من هذا حملهم بالقوة على التحول الى جلاسكو وغيرها من المدن الصناعية (٣) . وكى نقدم مثالا للأساليب السائدة في القرن التاسع عشر (٤) يكفي أن نصف « أعمال التصفية » التي

(١) يقول ستيوارت « إذا وازنت بين ريع هذه الأراضي ومساحتها لبدء ضئيلا جدا » ( لاحظ أنه يجعل خطأ هذا الريع يشمل الجزية التي يدفعها taskmen لرئيس العشيرة ) « وإذا وازنت بينه وبين الاعداد التي تنفذ على المزرعة لرأيت أن أبعادية في المرتفعات — الاسكتلندية — ربما تهيم سبل العيش لعشرة أمثال ما تعوله أبعادية من نفس القيمة في ولاية خصبة جيدة » ( ج ١ فصل ١٦ ، ص ١٠٤ ) .

Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry, etc., (٢) Edinburgh, 1777.

(٣) في سنة ١٨٦٠ صدرت الأوامر للذين سلبت أملاكهم بالتوجه إلى كندا ، وذلك بأعذار باطلة ، فلجأ بعضهم إلى الجبال والجزر القريبة . ولما طاردهم البوليس جرت مناوشة بين الطرفين وفروا . (٤) « يحطم اليوم في إقليم المرتفعات باسكتلنده نظام الملكية القديم ... فلذلك يعرض أرضه لمن يدفع أعلى ثمن فيها وذلك دون أدنى مراعاة للمستاجر الوراثةي ، وإذا كان المشتري من أنصار =

اتبعها دوقه سذرلاند التي هداها عليها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها الى مراع للاغنام وكان عدد سكان المقاطعة قد تضائل الى ١٥,٠٠٠ نسمة بسبب عمليات سابقة من هذا القبيل . ففي الفترة ( ١٨١٤ — ٢٠ ) دمرت كافة قراهم أو أحرقت وحولت حقولهم جميعها الى مراع ، واستعانت سموها بالجنود البريطانيين لتنفيذ أوامرها وقد أثبتت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . بهذه الوسيلة امتلكت الدوقة ٧٩٤,٠٠٠ فدان كانت ملكا للعشيرة من أقدم العهود ، وخصصت للاهلين وعدتهم ٣٠٠٠ أسرة ٦٠٠٠ فدان بحوار ساحل البحر بمعدل فدانين لكل أسرة ولكن هذه الأرض كانت بورا لا تغل شيئا ولكن طيبة القلب حملت الدوقة على تأجيرها لهؤلاء المطرودين بسعر شلنين ونصف للقدان يدفعه أولئك الذين أراق أهاولهم دماءهم قروناً طويلة في الدفاع عن أسرة الدوقة . أما الاراضي التي انتزعتها فقسمتها ٢٩ مزرعة كبيرة للاغنام بكل منها أسرة واحدة من خدم المزارع أتت بهم من إنجلترا . وفي سنة ١٨٢٥ حل ١٣١,٠٠٠ رأس من الاغنام محل ١٥,٠٠٠ من الغالين ، وعاش الباقون على ساحل البحر يحاولون كسب عيشهم بصيد الاسماك . لقد تحولوا الى مخلوقات برمائية أي تعيش في البر والبحر كما قال أحد الكتاب الانجليز (١) .

== النخبينات فسرعان ما يعمد الى تطبيق نظام جديد في الزراعة . هذه الأرض التي انتشر فيها من قبل صفار المستاجرين أو العمال كان يسكنها عدد يتناسب مع إنتاجها . ولكن في ظل هذا النظام من تباع أساليب أفضل في الزراعة ومن ارتفاع الايعارات يجري الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من التكاليف . بهذا تخرج الأيدي العاملة التي لا تنفع فيها ويهبط السكان لا الى العدد الذي تستطيع الأرض احتماؤه ولكن الى الحد الذي تستخدم فيه . أما المستاجرون الذين حرّموا من الأرض على هذا النحو فلما أن يوجهوا الى اللقري المجاورة سعيا وراء العمل ... »

David Buchanan : Observations on, etc, Adam Smith : Wealth of Nations, Edinburgh, 1814, vol. IV p. 144.

« نزع أعيان أسكنده الأرض من أسرات البلد وأصبح الإنسان يستبدل به رأس من الفم بل لعله كان أرخص ثمناً من ذلك . حين تدفق المغول على الولايات الشمالية من الصين تقدم اقتراح في أحد مجالسهم بانقضاء على السكان وتحويل الأرض الى مراع . وقد نفذ الكثيرون من الملاك في اقليم المرتفعات هذا الاقتراح في بلادهم ضد مواطنيهم » George Ensor : An Inquiry Concerning the Population of Nations, London 1818, pp. 215—216.

(١) أضافت الدوقة السيدة Beecher-Stowe مؤلفة كتاب « كوخ العم توم » في قصرها بلندن ( دايلا على عطفها على العبيد السود في الجمهورية الأمريكية ، ذلك العطف التي نسيته هي وزملاؤها من الطبقة الارستقراطية أثناء الحرب الاهلية حيثما كان حبهم لملاك العبيد بملاؤ قلوبهم « النبيلة » ) ، وهنا نشرت في صحيفة نيويورك تريبون ما أعلمه من الحقائق عن عبيد سذرلاند ( وقد حصلت على ==



ولكن ما لبث « هؤلاء الرجال العظام » أن استهوتهم رائحة السمك والريح الناجم منه فاجَّروا شاطئ البحر لتجار الجملة بلندن ، وللمرة الثانية طورد الغاليون (١) .

وفي النهاية تحول جزء من مراعى الأغنام إلى غابات لتربية الغزلان يهرع اليها الثبلاء نظراً لعدم وجود غابات بالمعنى الصحيح في إنجلترا الأمر الذى ترتب عليه انتشار عادة تربية الغزلان في حدائق قصور النبلاء . ويقول سومرز بعد أن عدد بعض الغابات من هذا النوع في جهات مختلفة وأبان كيف امتدت من أبردين إلى مرتفعات أوبان « لقد جاموا بالأغنام إلى الأودية الضيقة التى كانت تقيم فيها جماعات من صغار الفلاحين وطرده هؤلاء للبحث عن وسائل العيش في المناطق المجربة . والآن تحمل الغزلان محل الأغنام وتطرد صغار المستأجرين فيشتد شظف العيش بهم وتعظم فاقهم . إن غابات الغزلان (٢) وجماعات الناس لا يمكن وجودها جنباً إلى جنب بل لابد من أن يخلى أحدها مكانه للآخر . فإذا زادت الغابات من حيث العدد والمساحة في الربع التالى من القرن كما حدث في الربع الماضى ، هلك الغاليون وزالوا من بلادهم . وهذه الحركة التى نشاهدها في إقليم المرتفعات راجعة إلى روح الطمع في نفوس بعض الملاك وإلى حب الرياضة في نفوس البعض - بينما البعض الآخر يتوقع اجتناء الريح ، ثم يقول الكاتب إن الناس تعرضت لآلام شديدة من هذه العملية « إن طرد الناس وإخراجهم عملية يتابعها الملاك كأنها مبدءاً مقرر وضرورة تقتضيها الزراعة كما تجتث الأعشاب والأشجار من أراضى أمريكا وأستراليا البور . إن العملية تسير في هدوء وبطريقة رجال الأعمال (٣) .

---

== بعض معلوماتى من كتاب هـ . س . كارى المعروف باسم The Slave Trade ، لندن ١٨٥٣ ص ٢٠٢ — ٢٠٣ ) . وقد نشرت صحيفة اسكتلندية المقال فأثار ذلك نزاعاً بينها وبين جماعة الكتاب الذين يتملقون آل سذرلاند .

(١) تجد معلومات طريفة عن تجارة السمك هذه في "Portfolio" لـ Mr. David Urquhart — ويتحدث نساو سينور عما حدث في مقاطعة سذرلاند بأنه من أعظم أعمال التصفية التى يذكرها الإنسان .

(٢) لا تحتوى « غابات الغزلان » في اسكتلنده على شجرة واحدة ، فالأغنام تطرد إلى التلال الجرداء وتحملها الغزلان ثم يقال للمكان « غابة غزلان » . وليس هذا هو انشاء الغابات !

Robert Somers : Letters from the Highlands, or the Famine of 1847, London, (٣) 1848, pp. 12—28, passim .

وقد نشرت هذه الخطابات في الأصل بصحيفة التيمس ، ولست بحاجة إلى القول إن الاقتصاديين الانجليز عزا هذه المجاعة إلى زيادة السكان عن الحد الواجب . وعلى كل حال كان ضغط السكان شديداً على موارد الغذاء . وعملية « تصفية الأعداديات » وتعرف في ألمانيا باسم Bauernlegen اتبعت في تلك البلاد بعد حرب الثلاثين سنة وسببت سنة ١٧٩٠ ثورات الفلاحين في سكسونيا ، وبلغت ==

إن سلب أملاك الكنيسة ، والاستيلاء على أراضي الدولة بوسائل خادعة ، وسرقة الأراضي الشائعة ، وتحويل الممتلكات الإقطاعية وملكية العشائر إلى ملكية خاصة حديثة ( وهو

== هذه الحركة أقصاها في شرق ألمانيا. وكان فردريك الثاني أول من ضمن حق الملكية لفلاحين وذلك في معظم مقاطعات بروسيا ، إذ بعد أن تم له غزو سيليزيا أمر الملك بإعادة بناء الأكواخ والمخازن الخ وأن يزودوا المزارع بالماشية وأدوات الزراعة . كان فردريك في حاجة إلى الجند لجيشه وإلى دافعي الضرائب ملء خزائنه . ويمكن من العبارة التالية التي كتبها ميرابو المعجب بفردريك أن نعلم مبلغ سعادة الفلاح في ظل حكومة فردريك التي تميزت بسوء الإدارة المالية وطابع الاستبداد والمركزية والإقطاع » . وعلى ذلك فالسكان من المصادر الرئيسية للثروة للزراع في شمال ألمانيا . ومن سوء حظ الجنس البشري ليس هذا سوى وسيلة لتجنب الفاقة إذ لا يمكن عده من الوسائل المؤدية إلى الرفاهية . فلا يزال الزارع الألماني يئن تحت عبء الضرائب المباشرة والسخرة والعبودية المختلفة الأشكال ، وهذا فضلا عن الضرائب غير المباشرة التي يتعين عليه دفعها ... وحتى يراكم الدمار فوق رأسه فإنه لا يستطيع أن يبيع منتجاته حيثما وكيفما يشاء ، ولا يجوز أن يشتري ما يحتاج إليه من التجار الذين يمكنهم تزويده بها بأقل الأثمان . هذه الأسباب جميعها تهوى به تدريجاً إلى الدمار ، ولن يتمكن من دفع الضرائب المباشرة إلا إذا لجأ إلى عجلة الغزل ففيها منفذ من الصعاب المحيطة به لإذته به له عملاً لزوج وأطفاله وخدم مزرعته وعماله وشخصه . ولكن برغم هذا العون غيابه مدعاة للإشفاق ! وهو يعمل في الصيف كالعبد في السفن يحرق الأرض ويحصد المحصول ويتوجه إلى فراشه في التاسعة مساء ويستيقظ في الثانية صباحاً إذ بهذا وحده يستطيع أداء عمله اليومي . وينبغي له في الشتاء أن يسترد نشاطه وقوته عن طريق راحة أطول أمداً ؛ ولكنه لا يجد الحب لحبزه ولبنور محاصيل العام التالي إذا تعين عليه أن يبيع الكل لكي يحصل على المال اللازم لدفع الضرائب . يجب عليه إذن أن عارس الغزل حتى يسد هذه الثغرة ... وأن يجد في هذا العمل . لهذا ينام الفلاح في الشتاء في منتصف الليل أو في الواحدة صباحاً ويستيقظ في الخامسة أو السادسة ، أو ينام في التاسعة مساء ويصحو في الثانية صباحاً ، وهذه هي حياته طيلة أيام الأسبوع عدا يوم الأحد . يقضي الناس بسبب هذا العمل الكثير وهذا النوم القليل القدر ، ولهذا يهرم الرجال والنساء على السواء في الريف بأسرع مما يحدث نفس الشيء في المدينة » . ( مصدر سابق ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها ) — [ حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية. في ١٦ أبريل ١٨٦٦ بعد نشر مؤلف روبرت سومرز بثمانية عشر عاماً . ألقى الأستاذ ليون لينى محاضرة أمام جمعية الفنون عن تحويل مراعى الأغنام إلى غابات للغزلان ، وفيما يلي الوصف الذي أورده للدمار الذي أصاب إقليم المرتفعات باسكتلنده « كان طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراعى للأغنام أنسب طريقة للحصول على دخل بدون تكبد أية نفقات ... وكان قيام غابة للغزلان مكان مرعى الأغنام تغييراً شائعاً في إقليم المرتفعات ، فقد طرد الملاك الأغنام كما طردوا الأهالي من قبل ، ورحبوا بالسكان الجدد — أى الحيوانات البرية والطيور ذات الريش الجميل . يستطيع المرء أن يسير من مزارع الإيرل أوف دالموزي في فورفارشير إلى جون أو جروتس دون أن يفادر أرض الغابات ... في كثير من هذه الأجام ينتشر الثعلب والقط البري ... وابن عرس والأرنب الألبى ، بينما شق الأرنب والسنجاب والفأر سبيلهما إلى الريف . هكذا نجد مساحات شاسعة تدل البيانات الإحصائية باسكتلنده على احتوائها على مراعى ==

اغتناب يتم بالإرهاق الشديد القسوة) - هذه جميعها كانت الوسائل المثالية لتحقيق التجميع الأولى . فقد مهدت الأرض للزراعة الرأسمالية ، وجعلت الأرض جزءاً من رأس المال ، بينما عملت في نفس الوقت على إشباع حاجات الصناعة بالمدن عن طريق إمدادها بالعدد اللازم من أفراد البروليتاريا .

### ٣ - التشريع الوضعي ضد التربة : نزعت أسلاكهم من خزائن القرن

الخاص عشر . القوانين البرلمانية العمادة بقصر فقهم الأهور تولدت هذه البروليتاريا عن طريق فض جماعات الأتباع والخدم الاقطاعيين . وأعمال سلب الأرض المتتالية . ولكن كان من المستحيل أن يمتص نظام الصناعة اليدوية الناشئ . هذه الأعداد الوفيرة بنفس السرعة التي حدث بها وتحريرهم ، كما لم يكن من السهل على هؤلاء الذين أبعدها فجأة من بيئتهم المعتادة أن يخضعوا للنظام الذي تفرضه الأحوال الجديدة ، ولهذا أصبح الكثيرون منهم متسولين ولصوصاً ومتشردين عن ميل من جهة وبسبب ضغط الظروف من جهة أخرى . وقد صدرت بأوروبا في ختام القرن الخامس عشر وخلال السادس عشر قوانين قاسية ضد التشرّد ، وهكذا عوقب أسلاف الطبقة العاملة الحالية على كونهم متشردين وفقراء مع أن التشرّد والفقر قد فرضا عليهم . عاملتهم السلطة التشريعية على أنهم مجرمون ، بمحض

== واسعة غنية بدرجة متمايزة قد حرمت من الزراعة وأعمال التحدين وصارت مخصصة لرياضة فقر قليل من الاشخاص خلال فترة قصيرة من العام « — وإني لاقتبس العبارات الآتية من مجلة الإيكونومست في عدد ٢ يونيه ١٨٦٦ « جاء في احدى صحف الاسبوع الماضي باسكتلندة ما يلي : — ... ان مزرعة من أبداع مزارع الاغنام في سذرلاندشير وكان ايجارها السنوي ١٢٠٠ جنيه متحول عند انتهاء مدة الايجار في العام القادم الى غابة للغزلان — وهنا نرى غرائر نظام الاقطاع الحديثة ... تقوم بعملها كما كان شأنها حين خرب الفاتح النورمندي ٣٦ قرية كي ينشئ الغابة الجديدة .. مليوناً فدان ... كلها أرض بور تشمل بعضاً من أخصب أراضي اسكتلندة . وكانت الحشائش الطبيعية في Glen Tilt وادي تلك من أعظم حشائش منطقة برت من حيث قيمتها الغذائية . وكانت غابة الغزلان في بن أولدر أحسن مرعى في منطقة بادينوخ الواسعة الأرجاء ، وكان جزء من غابة الجبل الأسود أحسن مرعى للأغنام السوداء في اسكتلندة . وإذا علمنا أن المنطقة التي تحولت إلى ماعى رياضى باسكتلندة أكبر من مقاطعة برت بأكملها ، أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الأرض التي أصبحت بوراً لهذا السبب ، كما نستطيع إدراك مبلغ الخسارة الناجمة عن أعمال التدمير هذه إذا عرفنا موارد غابة بن أولدر . تكفي الأرض لرعى ١٥٠٠٠ رأس من الغنم ، ولما كانت لا تزيد عن ١/٣ من أراضي الغابات القديمة باسكتلندة ... يتجاوز الخ ... كل تلك الغابة غير منتجة بالسكلية ... كما لو أنها قد غمرتها مياه المحيط الألمانى ... ويجب على السلطة التشريعية أن تتدخل للقضاء على هذه الأعمال التي تسبب خراب الأراضي وتحولها إلى صحراوات » [ .

اختيارهم، إذ افترضت أن عليهم أن يعملوا في ظروف لم يعد لها وجود .  
وقد بدأ هذا النوع من التشريع بإنجلترا في عهد هنرى السابع ، فقرر قانون ١٥٣٠  
ضرورة حصول المتسولين المسنين والعاجزين عن العمل على رخصة ، ونص على عقاب  
المتشردين بالجلد والحبس ثم يقسمون في النهاية بالعودة إلى موطنهم الأصلي أو حيث كانوا  
يقيمون قبل السنوات الثلاث السابقة وهناك « يقومون بالعمل » . يالها من سخرية قاسية !  
وصدر قانون في السنة السابعة والعشرين من عهد هنرى الثامن مجددا القانون السابق وينص  
على أنه في حالة الحبس للمرة الثانية بسبب التشرد يتكرر الجلد وتقطع نصف إحدى أذني المذنب  
فاذا حكم عليه للمرة الثالثة كان جزاؤه الاعدام كجرم معتاد الاجرام وعدو للصالح العام وصدر  
قانون في أول سنوات عهد إدورد السادس يقول إن أى شخص يرفض العمل يسلم كعبد إلى  
ذلك الذى اتهمه بالخنول وعلى الأخير أن يطعمه الخبز والماء والحساء الضعيف التغذية وبقايا  
اللحم ، وأن يرغمه على أداء أى عمل مهما كان منفراً مستعيناً على التنفيذ بجلده وتقييده  
بالسلاسل إن أبى . وإذا تغيب العبد أسبوعين بدون إذن حكم عليه بالعبودية مدى الحياة  
ويطبع على جبهته أو ظهره حرف S ، وإذا هرب للمرة الثالثة أعدم ، ويستطيع مولاه أن  
يبيعه أو يورثه أو يؤجره للغير ، وإذا تأمر العبيد ضد سيدهم كان جزاؤهم الموت . وإذا وجد  
متشرّد يطوف الأرجاء ثلاثة أيام أعيد إلى مسقط رأسه ودمغ صدره بالحرف V ثم يرغم على  
العمل بعد ذلك في الطرق العامة أو غير ذلك من الاعمال مقيداً بالأغلال . وإذا كذب في اعطاء  
اسم مسقط رأسه وأعطى سواه صار عبداً طيلة حياته للأخير وأهله ونقابتها ويدمغ بالحرف  
S ولكافة الافراد الحق في الاستيلاء على أطفال المتشرّد والاحتفاظ بهم كصبيان لهم حتى  
سن الرابعة والعشرين بالنسبة للصبيان ، وسن ٢٠ للفتيات . وإذا هرب أولئك الصغار صاروا  
عبيداً لسادتهم حتى يبلغوا تلك السن المذكورة ، ويستطيع سادتهم تقييدهم وضربهم بالسياط  
إن شاءوا ، ويمكن السيد أن يعلق طوقاً حديدياً حول عنق عبده أو ذراعيه أو ساقيه لحسن التعرف  
و ضمان المحافظة عليه (١) . وينص القسم الأخير من هذا القانون على جواز استخدام بعض  
الفقراء بواسطة من يستطيع من الأمكنة والأشخاص إمدادهم بالغذاء والشراب والعمل .  
وقد ظل عبيد الأبرشيات في إنجلترا تحت اسم « roundsmen » حتى القرن التاسع عشر .

(١) كتب مؤلف An Essay on Trade, 1770 يقول « يبدو أن الانجليز في عهد إدورد السادس  
قد استقر رأيهم بصفة جدية على تشجيع الصناعات واستخدام الفقراء . وهذا مانعهم من قانون جاء فيه :

That all vagrants shall be branded, etc., ( ص ٥ ) .

وبمقتضى قانون ١٥٧٢ الصادر فى عهد اليزابث كل متسول بدون رخصة وفوق سن ١٤ يضرب بالسوط بشدة ويدمغ على الأذن اليسرى إلا إذا أخذه شخص فى خدمته لمدة عامين . فإذا تكرّر الذنب، كان جزاء المذنب الإعدام لو زادت سنه عن الثامنة عشرة إذا استخدمه شخص آخر لمدة عامين . أما فى المرة الثالثة فلا مفر من الإعدام . وصدرت قوانين مماثلة فى السنة الثامنة عشرة من عهد اليزابث وفى سنة ١٥٩٧ (١) .

وفى عهد جيمس الأول كان كل متسول يعد متشرداً ويجلدى فى الساحات العامة مع تقرير عقوبة الحبس ٦ أشهر عن الذنب الأول وستين عن الثانى ، وفى خلال مدة السجن يضربون بالسياط من حين لآخر حسبما يرى القضاة . أما المتشردون الذين لا يرجى صلاحهم فيطبع حرف R على الكتف الأيسر ويعاقبون بالأعمال الشاقة ، فإذا قبض عنهم ثانية وهم يتسولون أعدموا دون رأفة . وقد ظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى بداية القرن الثامن عشر حين ألغيت فى السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن . وسنت قوانين مماثلة فى فرنسا ذلك البلد الذى كانت به مملكة للتشردين ، فى منتصف القرن السابع عشر بالعاصمة باريس . وصدر أمر فى عهد لويس السادس عشر ( ١٣ يولية ١٧٧٧ ) بأن كل شخص فيما بين السادسة عشرة والستين من عمره لا تتوافر له وسائل العيش ولا يمارس حرفة ما يعاقب بالعمل فى السفن . وإلى هذا القبيل ينتمى القانون الذى أصدره شارل الخامس بالنسبة إلى الأراضى الواطئة (أكتوبر ١٥٣٧) ،

(١) جاء فى كتاب Utopia لتوماس مور أن بعض ذوى الأطلاع كانوا يحيطون الأراضى بالأسبجة ويلقون بأهل الزراعة الى خارج بيثتهم ، وهم يستخدمون فى ذلك مختلف الوسائل من ايداء وضغط وارغام حتى يلجأ الفلاحون الى بيع أراضيتهم ثم يفادرون قراهم بأسراتهم والمتاع القليل الذى يملكونه ويرهنونه لقاء مبالغ زهيدة لا تلبث أن تنفذ من أيديهم وحيث « ما ذا فى وسعهم أن يفعلوا إلا أن يلجأوا الى التسول وهنا يلقي بهم فى السجن بصفتهم متشردين يجوبون الطرقات ولا يؤدون عملاً وهم الذين لا يستخدمهم أى انسان » . من هؤلاء الذين أرغموا على السرقة « أعدم ٢٧٠٠ من كبار اللصوص وصغارهم » فى عهد هنرى الثامن (Holinshead : Chronicles of England, I, p. 186) — وفى عهد اليزابث كانوا يشنقون ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ كل عام « Strype : Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other various Occurrences in the Church of England during Queen Elizabeth's happy Reign ( الطبعة الثانية ١٧٢٥ ج ٢ ) — ويقول نفس الكاتب أنه أعدم ٤٠ فى سمرستشير خلال سنة واحدة ، ووسم أىدى ٣٥ من اللصوص، وجلد ٣٧ ، و ١٨٣ بصفتهم « متشردين غير قابلين للإصلاح » ؛ ورغم هذا تعتقد أن هذا الرقم الكبير لا يتضمن سوى خمس المجرمين الفعليين « بسبب إهمال القضاة وعطف الناس الخاطيء » . و « لم تكن المقاطعات الأخرى أحسن حالا فى هذا الصدد من سمرستشير ، بل ان بعضها كان أسوأ » .

والقرار الذي أصدرته ولايات ومدن هولندية ( ١٩ مارس ١٦١٤ ) ، والمقاطعات المتحدة ( ٢٦ يونيه ١٦٤٩ ) الخ .

هؤلاء السكان الزراعيون الذين سلبت أملاهم عنوة وطردها من بيوتهم وأجبروا على حياة التشرّد ثم اتبعت معهم أساليب الجلد والوسم والتعذيب بفضل هذه القوانين الشنيعة . هؤلاء القوم أرغموا على أن يتقبلوا ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الأجر . . . لا تكفي هذه الظروف التي تجعل في الامكان تركيز رأس المال في أحد قطبي المجتمع وجماهير الناس لا يملكون للبيع سوى قوة العمل في القطب الآخر . لا يكفي أن تضطر هذه الجماهير إلى بيع قوة العمل « بمحض اختيارها » ، في أثناء تطور الانتاج الرأسمالي تظهر طبقة عاملة يحملها التعليم والعرف والتقاليد على أن تعد مطالب طريقة الانتاج هذه كأنها قوانين طبيعية واضحة . إن تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية الكاملة النمو والتطور تحطم كل مقاومة . واستمرار تكوين فائض سكان نسبي يجعل قانون عرض وطلب العمل وبالتالي أجر العمل في حالة تنفق وحاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي ، وأخيراً فإن ما توقعه العلاقات الاقتصادية من الضغط كل يوم على العامل تم باخضاعه لصاحب رأس المال . يستمر استخدام القوة بصفة مباشرة ، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية ، من وقت لآخر ولكنه أصبح الآن استثنائياً . في ظل مجريات الحوادث العادية يمكن ترك العامل لفعل « قوانين الانتاج الطبيعية » أي لأثر اعتماده على رأس المال وهو الاعتماد الذي تسببه وتديمه ظروف الإنتاج وأحوالها ذاتها . ولكن يحدث خلاف هذا في أوائل عهد الإنتاج الرأسمالي ، فالبورجوازية الناشئة تحتاج الى سلطان الدولة وتستخدمه في سبيل « تنظيم » الأجور ، وجعلها داخل الحدود الملائمة لإنتاج القيمة الفائضة ، وإطالة يوم العمل ، وإبقاء العامل في حالة من الاعتماد التام عليها . هذا هو العنصر الأساسي فيما يقال له التجميع الأولى .

كانت نسبة طبقة العمال الاجراء التي ظهرت في النصف الأخير من القرن الرابع عشر صغيرة بالنسبة الى عدد السكان خلال ذلك الوقت وفي القرن التالي ، وكان مركزها يحمي وجود الزراعة التي يمارسها الفلاح المستقل في الجهات الريفية ووجود نقابات المهنة في المدن ، ولم يكن الفارق الاجتماعي بين رب العمل والعامل واضحاً سواء في الريف أو المدن ، وكان خضوع العمل لرأس المال أشد غلبة من العنصر الثابت ، ولذلك اشتد الطلب على العمل الأجير بسرعة حينما حدث تجميع رأس المال بينما لم يتناسب مع ذلك العرض من جانب العمل الأجير ، وكان

جانب بالغ القدر من المنتج الأهل يتحول الى رصيد ليستهلكه العمال بينما صار فيما بعد رصيـداً للتجميع الرأسمالى .

كان الغرض من التشريع بخصوص العمل الأجير أن يكون فى صالح استغلال العامل وقد ظل معاديا له على الدوام (١) . وأول التشريعات من هذا القبيل The Statute of Labourers ( ١٣٤٩ فى عهد إدورد الثالث ) فى إنجلترا ، كما صدر فى فرنسا سنة ١٣٥٠ قانون مماثل له . وقد عالجت ( الفصل الثامن ، القسم الخامس ) مارمت اليه هذه التشريعات من إضطائـة يوم العمل . وقد صدر قانون ١٣٤٩ بناء على الطلب الملح من جانب مجلس العموم وفى هذا يقو ن أحد كتاب التورى « كان الفقراء سابقا يطالبون بأجور عالية مما يهدد الصناعة والثروة ، وبعد ذلك مبطت أجورهم الى الحد الذى يهدد الصناعة والثروة بنفس الدرجة إن لم يكن أسوأ وإن كان ذلك من وجهة نظر أخرى » (٢) . حدد القانون تعريفه الأجر فى الريف والمدن وحسب القطعة ونظام اليوم ، ونص على أن يؤجر العمال الزراعيون أنفسهم بالعام ، أما عمال المـدن فينظمون أمورهم « فى السوق المفتوحة » وجعل السجن عقوبة لمن يدفع أجوراً أعلى من المقرر كما كان جزاء من يقبلها أشد وأقسى ( وكذلك نص القسمان ١٨ ، ١٩ من Statute of Apprentices الصادر فى عهد إليزابث على أن يكون عقوبة الأمر الأول الحبس عشرة أيام والثانى ٢١ يوما ) — وزيدت العقوبات بمقتضى قانون ١٣٦٠ وصار فى استطاعة رب العمل فعلا أن يهبط بالأجور الى الحد القانونى وذلك عن طريق العقاب البدنى ، وألغيت كافة ما بين البنائين والتجارين من ارتباطات واتفاقات وأمان متبادلة ، وظل القانون منذ القرن الرابع عشر حتى التاسع عشر يعد الارتباط بين العمال جريمة الى أن ألغيت القوانين ضد هذا سنة ١٨٢٥ . ونستطيع أن نستشف روح قانون ١٣٤٩ والقوانين التى أعقبته من عدم ورود أى ذكر مطلقا للحد الأدنى من الأجور بينما نصت هذه القوانين على حد أعلى لها . ويذكر القارىء أنه بحلول القرن السادس عشر ساءت حال العمال عما كان عليه فى الرابع عشر ، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية وبرغم هذا ظلت القوانين التى تحول دون ارتفاع الأجور نافذة مع مثلتها

(١) « حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الفوارق بين أرباب العمل وعمالهم ، فإن مستشاريها دائماً من أرباب الأعمال ( آدم سميث ) . ويقول لـنجويه « إن الملكية هى روح القوانين » .

(٢) Sophisms of Free Trade, by a Barrister. London. 1850, b. 5g—

السكاتب قائلا فى حدة ومراة « كنا على قدر كاف من الاستعداد للتدخل من أجل صاحب العمل ؟ ألا يمكن عمل شيء من أجل من يستخدمهم ؟ » .

التي تنص على جدد آذان ووسم أولئك الذين لا يرغب أحد في استخدامهم . . وخول قانون الصيادين الصادر في السنة الخامسة من عهد إليزابيث لقضاة السلام حق تحديد الأجور وتعديلها حسب فصول السنة وأثمان السلع ، وفي عهد جيمس الأول سري مفعول تنظيمات العمل هذه على النساجين والغزلين ومختلف أنواع العمان (١) . وفي عهد جورج الثاني طبقت القوانين التي تحرم اتحادات العمال على كافة الصناعات . .

تقدمت طريقة الإنتاج الرأسمالية خلال عصر الصناعة اليدوية بحيث أصبح التحديد القانوني للأجور غير عملي وانتفت الحاجة إليه ، ولكن أقيمت الأسلحة القديمة لاستخدامها إذا دعت الضرورة . فحتى في السنة الثامنة من عهد جورج الثاني حرم قانون دفع أجور أعلى من ٧ ١/٢ بنس ، ٢ شلن للحاكة من عمال المياومة في لندن وضواحيها إلا في حالات الحداد العام ، وعهد قانون صادر في السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث بتحديد أجور عمال صناعة الحرير إلى قضاة السلام . وفي سنة ١٧٩٦ نشأت الحاجة إلى حكمين أصدرتهما المحاكم العليا لبيان ما إذا كان تحديد هؤلاء القضاة للأجور يسري على كل من العمال الزراعيين وغير الزراعيين ، وصدر قرار برلماني في سنة ١٧٩٩ ينص على أن أجور المعدنين الاسكتلنديين تقل موضع التنظيم طبقا لقانون صادر في عهد إليزابيث وقانونين صادرين في ١٦٦١ ، ١٦٧١ . وقد حدث أمر لا مثيل له في مجلس العموم يدل على مدى تغير الظروف تغييراً كاملاً ذلك أننا

---

(١) من المادة السادسة في أحد القوانين الصادرة في السنة الثانية من عهد جيمس الأول نعلم أن تفرا معيينا من صانعي القماش بصفتهم قضاة السلام فرضوا التعريفة الرسمية للأجور على ورشهم . وصدرت مثل هذه القوانين في ألمانيا بعد حرب الثلاثين سنة . كانت ندرة الحدم والعمال مصدر متاعب لملوك الأراضي في الجهات التي تناقص سكانها ، وحرّم على القرويين تأجير غرفهم لغير التزوجين والمزوجات وكان لا بد من إبلاغ السلطات عن هؤلاء الأشخاص وتقرر حبسهم إذا رفضوا الاشتغال كخدم حتى ولو كانوا يقومون بعمل آخر كالبندر للفلاحين مقابل أجر يومية أو لو كانوا من التجار . Kaiserliche privilegien und sanctiones Zur Schlesien, 125 . وقرأ في المراسيم التي أصدرها الحكام الألمان الأقل شأنًا حملات شديدة على المصانة الذين لا يريدون الرضا بتصنيفهم وقبول الأجور التي حددها قانون ؛ وحرّم على ملاك الأراضي أن يدفعوا أجورا أعلى من التعريفة التي حددتها الدولة . ورغم هذا كانت أحوال الخدمة بعد الحرب أحسن نواها مما صارت إليه بعد قرن . ففي سنة ١٩٠٢ كان اللحم يعطى مرتين في الأسبوع لحدم المزارع بينما نجد في القرن التاسع عشر أن مثل هؤلاء الأشخاص في بعض أجزاء سيليزيا كانوا يتناولون اللحم ثلاث مرات في السنة . وعلاوة على هذا فبعد الحرب مباشرة كانت الأجور أعلى مما آتت إليه في القرن التالي « Gustav Freytag .



نجد سنة ١٧٩٦ هو تبريد يناصر تحديد القانون لحد أدنى لأجور العمال الزراعيين . عارضت هذا رغم اعترافه بقسوة حال الفقراء ، وأخيراً ألغيت سنة ١٨١٣ القوانين التي تنظم الأجور لأنها صارت أمراً شاذاً بعد أن أصبح الرأسماليون يحكمون مصانعهم بالتشريع الخاص ، كما كانت أجور العمال المنخفضة تكملها الإعانة من ضريبة الفقر . أما النصوص الخاصة بالعقود بين أرباب الأعمال والعمال الأجراء وما إليها والتي تتيح للعامل مقاضاة رب العمل الذي يخل بالتعاقد أمام المحاكم المدنية بينما تتيح اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العامل الذي يرتكب نفس الأمر — أقول إن هذه القوانين لازالت قائمة في الوقت الذي أكتب فيه هذا .

وفي سنة ١٨٢٥ ألغيت القوانين الهمجية ضد ارتباط العمال بفضل موقف البروليتاريا المنطوى على التهديد ، ورغم هذا لم يكن الإلغاء كاملاً وظلت بعض آثار القوانين القديمة نافذة المفعول حتى سنة ١٨٥٩ ، وأخيراً تظاهر البرلمان بإلغائها حين اعترف قانونا باتحادات العمال ( ٢٩ يونية ١٨٧١ ) ، ولكن صدر قانون آخر في نفس التاريخ "An Act to the Criminal Law Relating to Violence, Threat and Molestation وبذا أعيد الحال القديم في ثوب جديد . بهذا العمل صارت الوسائل الوحيدة التي بأيدي العمال والتي يلجأون إليها أثناء إضراب ما خاضعة لتشريع خاص جعل تفسيره في أيدي أصحاب المصانع بصفتهم قضاة السلام . وقبل هذا بعامين قدم نفس مجلس العموم هذا والمستر غلادستون مشروع قانون لإلغاء كافة التشريع ذي العقوبات الاستثنائية ولكن المشروع لم يتعد القراءة الثانية ، وأخيراً بعد أن تحالف "حزب الأحرار العظيم" مع التوري تشجع فانقلب على البروليتاريا التي رفعتهم إلى الحكم وأباح للقضاة الإنجليز ( وهم دائماً رهن إشارة الطبقات الحاكمة ) لإحياء القوانين العتيقة البالية ضد "التآمر" وتطبيقها على ما يعمد إليه العمال من محاولات الاتحاد والارتباط . ونرى أن البرلمان الإنجليزى لم يقدم على إلغاء القوانين ضد الإضرابات واتحادات العمال إلا كارهاً وتحت ضغط الجماهير بعد أن ظل طيلة خمسة قرون يلعب دور اتحاد من الرأسماليين موجه ضد العمال .

وفي بداية عواصف الثورة الفرنسية جرأت البورجوازية على حرمان العمال مما حصلوا عليه قبل ذلك بقليل من حق تكوين الجمعيات إذ أصدرت قراراً في ١٤ يونية ١٧٩١ يعتبر أى اتحاد بين العمال "هجومًا موجهًا إلى الحرية وإعلان حقوق الإنسان" . وجعلت العقوبة غرامة

قبرها... جنيته فرنسي والحرمان من حقوق المواطن المدنية لمدة عام<sup>(١)</sup>. هذا القانون الذي قيد الصراع بين رأس المال والعمل وحصره في الحدود الملاءمة لرأس المال، عاش بعد الثورات وتغييرات الأسرات الحاكمة، بل إن نفس عصر الإرهاب لم يمسه، ولم يُبلغ من القانون الجنائي إلا حديثاً جداً. وفيما يلي الحجة التي تذرعت بها البورجوازية لاصدار هذا كما جاء في أقوال شالبليه مقرر اللجنة المختارة لهذا القانون: «لو سلطنا بوجوب ارتفاع الأاجور عما هي عليه... وبوجوب ارتفاعها كي تحرر من يتسلها من حالة الاعتماد المطلق المترتب على الحرمان من ضروريات الحياة، وهو الاعتماد الذي يعادل العبودية من الناحية العملية»، إلا أنه برغم هذا يجب ألا يسمح للعمال بالتفاهم فيما بينهم بصدد مصالحهم أو باتخاذ العمل المشترك الذي قد يقلل اعتمادهم المطلق الذي يعادل العبودية من الناحية العملية «لأنهم حقيقة يعتقدون بذلك، على حرية من كانوا سادتهم يوماً ما والذين هم المنظّمون اليوم» (وهي الحرية التي تمكن المنظم من إبقاء العمال في حالة تبلغ مرتبة العبودية!)، ولأن التحالف ضد استبداد أعضاء النقابات الطائفية السابقين معناه إرجاع هذه النقابات التي ألغاهها الدستور لفرنسي<sup>(٢)</sup>.

## ٤ — نشأة المزارع الرأسمالية

نتنقل الآن للبحث في هذا الموضوع وهو من أين جاء رأس المال في الأصل. إن سلب أملاك السكان الزراعيين إنما يخلق كبار ملاك الأراضي. أما نشأة المزارع الرأسمالية فكانت عملية بطيئة دامت قروناً كثيرة. كان الاقنان كصغار الملاك الأحرار في ظل أنواع مختلفة من الجباية وبذلك تحرروا في ظل أحوال اقتصادية متعددة الأشكال. وكان الوكيل bailiff في إنجلترا، وهو نفسه قن، أول شكل ظهر به المزارع، وكان مركزه

---

(١) تقول المادة الأولى من هذا القانون «إن القضاء على كافة أنواع النقابات الطائفية من نفس الطبقة والمهنة من قواعد الدستور لفرنسي الأساسية، يحرم إعادة إنشاء هذه بأية حجة وفي ظل أي شكل». ونصت المادة الرابعة على أنه إذا دخل المواطنون الذين يمارسون نفس المهنة أو الصناعة أو الحرفة في مباحثات أو عقدوا اتفاقات فيما بينهم بقصد رفض العمل بالاشتراك أو القيام به ضمن محدود فإن هذه المباحثات والاتفاقات تعد مخالفة للدستور وهجوماً موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الإنسان الخ. والحقيقة أصبح اتحاد العمال ذنباً سياسياً كما كان الحال في ظل قوانين العمل القديمة *Revolutions de Paris, Paris, 1791, vol III, P. 523*

(٢) *Buchez and Poux : Histoire parlementaire, vol. X. p. 195*

شيها بمركز villicus في أيام روما القديمة وإن كان مجال عمله أضيق . وخلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر حل الفلاح محل الوكيل ، وكان المالك يمد هذا المزارع بالبذور ، والماشية والحيل والأدوات الزراعية ، ولم يكن مركزه يختلف عن مركز الفلاحين peasants السابقين ولكنه كان يستغل مقداراً من العمل الأجير أكبر نسبياً . وسرعان ما تحول إلى مستأجرو وفق نظام المزارعة metayer أى يدفع الإيجار جزءاً من إنتاج المزرعة ، فكان يوفر جانباً من رأس المال الزراعي ويعطى الباقي للمالك وكان تقسيم المنتج وفق أنصبة حددها العقد بين الطرفين . اختفى هذا الشكل بسرعة في إنجلترا لتحل محله الفلاحة بمعناتها العادى . وصار هناك المستأجر tenant الذى جعل غايته زيادة رأس ماله عن طريق استخدام العمال الأجراء ، وكان يعطى جانباً من فائض المنتج للمالك نقداً أو عيناً بصفة إيجار الأرض . وطالما ظل المزارع المستقل وعامل المزرعة ممن استطاعوا خلال القرن الخامس عشر الإثراء عن طريق عملهم ظلت ظروف الفلاح متوسطة ومجال الانتاج لديه محدوداً . ولكن الانقلاب الزراعي الذى حدث في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ومعظم السادس عشر زاد من ثراء المزارع بنفس السرعة التى أدت بها إلى إفقار جمهور أهل الريف . وتمكن بفضل اغتصابه للأرض الشائعة الخ أن يزيد عدد ماشيته بدون تكاليف تقريباً يتكبدها في هذا السيل ، وكانت الماشية تزوده بسماد وفير بسبب غنى أرضه المزرعة . بعد ذلك أضيف إلى هذا عامل حاسم في القرن السادس عشر . وكانت الإيجارات في تلك الأيام لآجال طويلة غالباً ما كانت لمدة ٩٩ عاماً . وكان الهبوط المستمر في قيمة المادة النفيسة وبالتالي في قيمة النقود خيراً كبيراً للفلاح لأن انخفاض قيمة العملة زاد من قوة الأسباب السالفة الذكر التى أدت إلى هبوط الأجور . وعلى ذلك أصبح جزء مما كان أجوراً من قبل يضاف ليزيد أرباح المزرعة . واستمرار الارتفاع في أثمان الحبوب والصوف واللحم وبالاختصار في أثمان كافة المنتجات الزراعية ، زاد من رأس المال النقدي الذى يملكه المزارعون أى حمل من جانبه بينما هبط الإيجار الذى كان عليه أن يدفعه والذي كان يقاس بالعملة المنخفضة القيمة<sup>(١)</sup> . هكذا أثرى المزارع على

(١) فيما يختص بتأثير خفض قيمة النقود خلال القرن السادس عشر على مختلف طبقات المجتمع راجع :

A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, by W. S., Gentleman.

( لندن ١٥٨١ ) . وهذا المؤلف مكتوب على هيئة محاورة ولهذا السبب إلى جانب حرفى W. S. ظل الناس طويلاً ينسبونه إلى شكسبير ، وظل ينشر حتى سنة ١٧٥١ باسم الأخير ، أما المؤلف الحقيقى فهو وليام ستانفورد . ونظراً لطرافة المحاورة فضلنا إيرادها بأصلها الإنجليزى وبأسلوبها القديم —

حساب عماله ومالك الأرض ، ولا عجب إذن أن أصبحت بانجلترا في ختام القرن السادس عشر طبقة من « المزارعين الرأسماليين » ، وهم قوم أدركوا من الثروة ، الحد المعروف في تلك الأيام (١) .

— الذى كتب به : —

Knight : "You, my neighbour, the husbandman, you, Master Mercer, and you Goodman Cooper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are dearer than they were, so much do you arise in the price of your wares and occupations that ye sell again. But we have nothing to sell whereby we might advance the price thereof, to countervail those things that we must buy again."

وفى موضع آخر يسان الفارس الطيب قائلا :

"I pray you, what be those sorts that ye mean., And, first, of those that ye think who should have no loss thereby ? " Doctor : "I mean all those that live by buying and selling, for, as they buy dear, they sell thereafter" Knight : "What is the next sort that ye say would win by it ? " Doctor : "Marry, all such as have takings or farms in their own manurance [ cultivation ] At the old rent, for where they pay after the old rate they sell after the new — that is they pra for their land good cheap, and sell a thinge growing thernon dear." Knight:

"What sort is that which ye said should have greater loss hereby, than these men had profit ? " Doctor : It is all noblemen, gentlemen, and all others that live either by siinted ( fixed ) rent or stipend or do not manure ( cultivate ) the ground, or do occupy no buying or seling"

(١) فى فرنسا نجد أن régisseur أى الشخص المنوط به جباية الرسوم للسادة الاقطاعيين خلال الجزء الأول من العصور الوسطى ، سرعان ما تحول الى رجل أعمال استطاع عن طريق السلب والخذاع وما اليهما أن يصبح رأسماليا . وكان بعض هؤلاء الأشخاص من جماعة الأشراف ، كما يتضح من الفقرة التالية . نشهد بأن المسيو جاك دى تورين ، من فرسان بيزانسون ، يحى من السيد الذى يتولى الحسابات فى دنجون لدوق وكونت برجندى ، ابجارات معينة خاصة بالاقطاعية المذكورة من ٣٥ ديسمبر

سنة ١٣٤٩ الى ٢٨ ديسمبر من سنة ١٣٥٠ « Blexis Monteil : Traité des matériaux »

manuscris, etc, P. 244. — ونرى فى هذا المثال ، كما فى كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، يذهب نصيب الاسد الى الوسطاء . فى الميدان الاقتصادى يستولى الساليون والمضاربون فى بورصة الاوراق المالية والتجار وأصحاب الحوانيت على زبدة المكسب ، وفى القانون المدنى يسقط المحامى عملاءه ؛ وفى السياسة تجد النائب أكبر قدرا من الناخب ، والوزير أعظم من السلطان الخ ... وكانت الابعاديات الإقطاعية الكبيرة فى فرنسا ، كما هو الحال فى انجلترا ، مقسمة الى عدد لا يحصى من المزارع الصغيرة ولكن بشروط ليست فى صالح سكان الريف . وقد ظهرت المزارع ( وبقال لها terriens ) خلال القرن الرابع عشر ، وتما عددها باستمرار الى أكثر من مائة ألف وكان يدفع عنها إيجار يتراوح ما بين ٣/١ ، ١/٢ المحصول ويدفع نقدا أو عينا . وكانت هذه المزارع عبارة عن fiefs أو sub-fiefs الخ قبعا لقيمة ومساحة الأرض ، وكثير منها لم يشمل إلا أقدنة قليلة . ولكن كان للفلاحين قدر محدود —

## هـ - رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة

قيام السوق المحلية لرأس المال الصناعى

رأينا كيف أن سلب سكان الريف من أرضهم ووسائل عيشهم زود الصناعات من وقت لآخر بمجاهير من البروليتاريا التى لاصلة لها بنقابات الطوائف ، وبعد ا . أندرسن هذا الحادث من الظروف السعيدة بحيث يعزوه الى العناية الإلهية . لنقف لحظة لبحث هذا العامل من عوامل التجميع الأولى . برغم تناقص عدد الذين يفلحون الأرض ظل إنتاجها كما هو عليه بل وزاد عنه لأن الانقلاب فى علاقات الملكية صحبه تحسين وسائل الزراعة ، وازدياد التعاون وتركز أدوات الانتاج الخ ، وكذلك لأن العمال لم يقتصر أمرهم على أنهم اضطروا إلى بذل مجهود أكثر (١) . بل زاد حرمانهم من ميدان الانتاج الذى يستطيعون العمل فيه لحسابهم . وعلى ذلك حينما تحرر فريق من أهل الزراعة تحررت كذلك وسائل العيش التى كانوا يتغذون بها بصفتهم من العمال فى الأرض ، وتحولت وسائل العيش هذه إلى عناصر مادية من رأس المال المتغير ، واضطر العامل الذى ألقى به فى عرض الطريق إلى شراء قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من مخدومه الجديد أى الرأسمالى الصناعى . بهذا حدث نفس الشيء بالنسبة إلى المواد الخام التى كانت أدوات إنتاج زراعية ، ومعنى هذا أنها حُولت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت . لنفرض مثلاً أن بعض فلاحي وستفاليا ( وكانوا جميعاً فى عهد فردريك الثانى يغزلون الكتان لا الحرير ) سلبت منهم وسائل العيش والأرض قهراً وطردها من الأرض ، وأن من بقى منهم صاروا عمالاً أجراً فى خدمة كبار المزارعين المستأجرين . وفى نفس الوقت تظهر إلى عالم الوجود معالم للغزل والنسيج كبيرة حيث يعمل أولئك الذين تحرروا ، من أجل الحصول على أجر . إن الكتان يظل كما هو دون تغيير ولكنه يصبح الآن جزءاً من رأس المال الثابت الذى يملكه رجل الصناعة . فى الأيام السابقة كان الكتان موزعاً على عدد غفير من صغار المنتجين يزرعونه بأنفسهم ويغزلونه بمقادير صغيرة

---

== من القضاء على الأهاليين يختلف مداه بدرجات متفاوتة عددها أربعة . ويمكن أن ندرك مدى الاستبداد الواقع على السكان الزراعيين من جانب هؤلاء المتبدين الصغار جميعاً إذا تذكرنا قول Monteil إنه كان بفرنسا فى تلك الأيام ١٦٠,٠٠٠ محكمة بينما عددها اليوم ٤٠٠٠ ( بما فى ذلك قضاة السلام ) .

(١) وقد أكد سير جيمس ستيوارت هذه النقطة .

في بيوتهم وبمساعدة أسرهم ، وكان الغزل يقوم به هؤلاء القوم كعمل إضافي يراد به الحصول على دخل إضافي أو على هيئة ضرائب لجلالة ملك بروسيا ، وكانت المغازل والأنوال موزعة منتشرة في أيدي الرأسمالي الذي يجعل الغير يغزلونه وينسجونه من أجله ، وأصبح العمل الإضافي يتم أدائه ليعود بالربح على عدد قليل من الرأسماليين ، وتجمعت المغازل والأنوال في ورش كبيرة ، وأصبحت المغازل والأنوال والمادة الخام من الآن فصاعداً أدوات للتحكم<sup>(١)</sup> في هؤلاء الغزاليين والنساجين واستخلاص العمل المجاني منهم . ولكن لا يبدو على ظاهر الأمر أن هذه المصانع اليدوية الكبيرة قد تكونت من عدد كبير جداً من مراكز الانتاج الأصغر منها شأناً ، وأنها تعزو وجودها الى انتزاع ممتلكات الكثيرين من المنتجين المستقلين ، ولكن أى ملاحظ غير متحيز لا يمكن أن تغيب عنه هذه الحقيقة . كانت المصانع اليدوية في عهد ميرابو ، أسد الثورة الفرنسية ، يقال لها الورش المتحدة « Manu- factures reunies » . ويقول ميرابو : يعنى الناس بالمصانع اليدوية الكبيرة حيث يشتغل مئات الأفراد تحت إشراف مدير واحد ، ولكن الناس لا تبعاً كثيراً بالمصانع الكبيرة التي يشتغل فيها عدد كبير من العمال على انفصال ، كل لحسابه . وهذا خطأ كبير لأن هؤلاء وحدهم العنصر الهام في الثروة الأهلية . . . إن الورشة المتحدة تأتى بالثروة الطائلة لمنظم واحد أو اثنين ولكن العمال ليسوا إلا قوما يكسبون أجرهم سواء كان طيباً أو سيئاً ولا يتألمون نصيباً في حالة رخاء المنظم . في الورشة المستقلة بذاتها لا يثرى شخص ولكن عدداً كبيراً من العمال يتمتع بدرجة من الرخاء . . . فيزداد عدد العمال المجدين والمقتصدين لأنهم يرون في حسن الخلق والنشاط وسيلة لتحسين شريف في مركزهم بدلا من الاقتصار على الحصول على زيادة معتدلة في الأجور وهي زيادة غير ذات أهمية كبيرة في المستقبل نظراً لأنها إنما تمكن الناس من العيش في راحة نوعاً وإن كان الأجر لا يكاد يكفيهم ولا يتبقى منه شيء . إن المصانع اليدوية الفردية المنفصلة تعد مع فلاحه الأرض المصانع الحرة ،<sup>(٢)</sup> .

(١) يقول الرأسمالي « سأنتج لك شرف خدمتي بشرط أن تعطيني ذلك القليل الذي خلفته مقابل تعناء الذي أتحملة في إعطائك الطلبات التي أريدها » Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'économie politique.

(٢) ميرابو ( ج ٣ ص ٢٠ — ١٠٩ ) — إذا كان ميرابو يعد الورش المنفصلة أدعى الى الاقتصاد وأعظم انتاجية من الورش « المتحدة » ، وينظر الى الأخيرة على أنها لا تعدو كونها عمالية غير طبيعية عمت في رعاية الحكومة ، فإن هذه النظرة يمكن تفسيرها بمركز معظم الصناعات اليدوية بالفارة في الوقت الذي كتب فيه ميرابو .

إن سلب فريق من أهل الريف وطرده من الأرض لا يقف عند حد «تحرير» العمال لخدمة أغراض رأس المال الصناعي ، هم ووسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم ؛ وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى خلق السوق المحلية . والحقيقة ، إن الحوادث التي تحول صفار المزارعين إلى عمال أجراء ، وتحول وسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم إلى عناصر رأس المال المادية هذه الأحداث تخلق في الوقت ذاته سوقاً محلية للرأسماليين كانت أسرة الفلاح في الأيام السالفة تنتج وتصوغ وسائل العيش والمواد الأولية ثم يستهلك أفرادها معظم هذه الأشياء بعد ذلك ، أما الآن فقد أصبحت وسائل العيش والمواد الأولية هذه سلعاً يبيعها المزارع المستأجر الكبير ويجد السوق لها في المصانع اليدوية ، فالغزل أو التيل والمواد الصوفية السميكة وهي أشياء كانت المواد الخام اللازمة لها تحت تصرف كل أسرة فلاح ويغزلها وينسجها الفلاحون أنفسهم لكي يستعملوها — هذه تحولت الآن إلى أدوات للصناعة اليدوية وسوقها في نفس الجهات الريفية هذه ، وتركز العملاء الكثيرون المتناثرون والذين كان صفار المستقلين يمدونهم بما يحتاجون إليه — نقول تركزوا الآن في سوق واحدة كبيرة يزودها رأس المال الصناعي . «إن تحويل عشرين رطلاً من الصوف إلى الكساء السنوي لأسرة العامل وهو عمل تقوم به الأسرة في فترات الفراغ من العمل ، أمر عادي . أما إذا أتيت بهذه الكمية إلى السوق وأرسلتها إلى المصنع ثم إلى السمسار ومنه إلى التاجر فهنا تلقى عمليات تجارية كبيرة وتجدر رأس المال اسمياً يُستغل بمقدار يعادل قيمته عشرين مرة . وبهذا ترغب الطبقة العاملة على أن تعمل أهل المصانع البؤساء وطبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت ونظماً خيالياً تجارياً ونقدياً ومالياً . » ( دافيد أركهارت ص ١٢٠ ) . وهكذا نجد أنه إلى جانب سلب أملاك الفلاحين المستقلين الذين كانوا يشتغلون من قبل لحسابهم ، وإلى جانب فصل هؤلاء عما بيدهم من أدوات الإنتاج ، تنحطم الصناعات الريفية الثانوية ويحدث انفصال الصناعة البدوية عن الزراعة . وعلاوة على هذا فلا شيء سوى تحطيم الصناعات المنزلية الريفية يمكن أن يهيئ للسوق المحلية في البلد ذلك الاتساع والاستقرار مما يلزم طريقة الإنتاج الرأسمالية .

ومع هذا فإن عصر الصناعة البدوية بمعناها الصحيح لم يسبب أي تحويل كامل من هذا النوع . إن الصناعة البدوية قد نجحت في السيطرة على الإنتاج القومي هنا وهناك أي في حالات متفرقة ولكن كان وراء ذلك دائماً أساس من إنتاج نظام الحرف البدوية بالمدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الجهات الزراعية . وبينما تعمل الصناعة البدوية على تقويض أركان هذه بشكل أو بآخر ، إلا أنها تخلقها من جديد في فروع خاصة وفي أماكن معينة وذلك بقدر

الحاجة إليها كي تمتد الصناعة اليدوية بالمواد الخام اللازمة لها ؛ وبهذا تدعو من جديد الى قيام طبقة من القرويين ينحصر عملهم الأساسى فى العمل الصناعى يبيعون إنتاجه لرجال الصناعة مباشرة أو عن طريق التجار الوسطاء ، وذلك برغم أن أفراد هذه الطبقة من القرويين يزاولون الزراعة كحرفة ثانوية مساعدة . هذا سبب وإن لم يكن السبب الرئيسى فى ظاهرة تبدو فى أول الأمر مدعاة لحيرة طلاب التاريخ الإنجليزى الذى يعثرون منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر على شكاوى تتكرر من حين لآخر بصدد انتشار الانتاج ذى الطابع الرأسمالى فى الجهات الريفية مصحوباً باطراد تحطيم طبقة الفلاحين . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجد طالب التاريخ الإنجليزى أن طبقة الفلاحين هذه يعاد تكوينها وإن كانت أقل عدداً فى شكلها جديد ، وإن تم بعثها من جديد فى ظل ظروف أسوأ (١) . والسبب الرئيسى فى هذا أن إنجلترا كانت فى وقت بدأ تغلب عليه زراعة الحبوب ، ثم أصبحت فى وقت آخر وقد غلبت عليها تربية الماشية ؛ ويختلف مدى الزراعة تبعاً للتفاوت فى هذا الصدد بين الزراعة وتربية الماشية . أما الأساس الدائم للزراعة الرأسمالية فلم ينشأ إلا بعد قيام الصناعة الكبيرة على أساس الآلات . وحينئذ يتم سلب الأغلبية الكبرى من أهل الريف من ممتلكاتهم ، وبذا يكمل الانفصال بين الزراعة والصناعة الريفية ( التى يقتلع النظام الجديد جذورها وهى الغزل والنسيج (٢) ) . وعلى ذلك نجد أن الصناعة الحديثة تنجح أول الأمر فى أن تغزو السوق

---

(١) يعتبر عصر كرويل استثناء لهذا الأمر ، ذلك أنه فى عصر الجمهورية ارتفع جمهور الشعب الإنجليزى بكافة طبقاته من المنزلة المنحطة التى هوى إليها فى عصر التيودور .

(٢) يدرك Tuckett أن الصناعة الصوفية الحديثة نشأت حينما أدخل استخدام الآلات من الصناعة اليدوية معناها الصحيح ومن القضاء على الصناعات الريفية والمنزلية ( ج ١ ص ١٤٤ ) — « كان الحراث والنير اختراع الآلهة ومهنة الأبطال . قبل النول والغزل ذوى نشأة أقل نبلا ؟ إذا فصلت الحراث ، والغزل والنير ، صارت لديك المصانع وبيوت العمل للفقراء ، والائتمان والذعر ، وشعبان متعديان وهما الزراعى والتجارى » . ( David Urquhart, op. cit., P. 122. ) . وهنا يأتى كارى شاكيا أن إنجلترا تبذل قصارى جهدها كي تجمل من كافة البلدان الأخرى بالعالم بلاداً زراعية صرفة تمدها إنجلترا بما تحتاج إليه من البضائع التى تنتجها المصانع ، وهو يصرح أنه بهذا أصيبت تركيا بالدمار « ذلك لأن إنجلترا منعت مالكي الأرض والمقيمين فيها من تقوية أنفسهم عن طريق ذلك التحالف أو الارتباط الطبيعى بين الحراث والنول ، وبين المطارقة والحجرفة » ( The Slave Trade, p. 125 ) . وحسب رأى كارى يعتبر اركهارت من العوامل الأساسية فى دمار تركيا لأنه قام بدعاية واسعة لحرية التجارة كي يخدم مصالح إنجلترا . وزبدة النكتة أن كارى ( وهو من المشايخين للروسيا ) يريد أن أن يمنع عملية الانفصال عن طريق نظام الحماية الذى يجعل بهذا الانفصال .



المحلية بأسرها نيابة عن رأس المال الصناعي (١) .

## ٦ - أصل الرأسمالى الصناعى

كانت نشأة الرأسمالى الصناعى (٢) عملية أقل تدرجاً منها فى حالة المزارع المستأجر . لاشك أن عدداً كبيراً من صغار رجال نقابات الحرف ، وعدداً أكبر من هؤلاء من صغار الصناع أو حتى العمال الأجراء ، قد أصبحوا من صغار الرأسماليين ثم تحول بعض هؤلاء الأخيرين إلى رأسماليين كبار ( بفضل توسيع نطاق استغلال العمل الأجير وبالتالي التجميع ) . إلا أن ببطء العملية فى عهد طفولة الإنتاج الرسمى لم يكن ليتفق مع المطالب التجارية للسوق العالمية الجديدة التى بعثتها الكشوف الجغرافية العظمى التى حدثت فى نهاية القرن الخامس عشر . ولكن ورث العالم من العصور الوسطى شكلين متميزين من رأس المال ، وهذان هما رأس مال المزارعين ورأس مال التجار ... « إن ثروة المجتمع بأسرها تذهب إلى حوزة الرأسمالى أولاً... فيدفع الإيجار للمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والضريبة والعشور لمن يتولى جبايتها ، ويحتفظ لنفسه بأعظم نصيب فى الواقع من المنتج السنوى وهو نصيب يتزايد على الدوام . ويجوز أن نتحدث عن الرأسمالى الآن بأنه أول من يملك الثروة فى الجماعة برغم أنه ليس تمت من قانون أسبق عليه حق هذه الملكية ... وقد حدث هذا التخيير عن طريق أخذ الفائدة عن رأس المال ... ولذا لا عجب أن حاول كافة المشرعين فى أوروبا أن يمنعوا هذا عن طريق القوانين ضد الربا ... إن سلطان الرأسمالى على ثروة البلد تغيير كامل فى حق الملكية ، ولكن بأى قانون أو سلسلة قوانين تم حدوث هذا ؟ » (٣) . وحيداً لو تذكر المؤلف أن الثورات

---

(١) إن الاقتصاديين الانجليز من ذوى الميول الانسانية من أمثال رمل وروجرز وجولدوين سميت وفاوست الخ ، وأصحاب المصانع من ذوى الميول الحرة أمثال جون برايت وشركاه ، يألون ملاك الأراضي الزراعية الانجليز « أين ذهب الألوف من الحائزين الأحرار الذين كانوا لدينا — من أين أتيتم ؟ أنيتم عن طريق هؤلاء الحائزين الأحرار ! » ( وهذا شبهة بالسؤال الذى وجهه الله إلى قايل عما حدث لهايل ) — وحيداً لو وجهوا السؤال التالى « أين ذهب التساجون والغزاون المستقلون ورجال الحرف اليدوية ؟ » .

(٢) يستخدم اصطلاح « صناعى » هنا تمييزاً له عن « الزراعى » . أما من حيث المعنى « المطلق » فالمزارع المستأجر رأسمالى صناعى مثل صاحب المصنع .

(٣) The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted لندن ١٨٤٢

ص ٩٨ — ٩٩ الخ . وهذا المؤلف الذى نشر دون اسم كاتبه من تأليف توماس هودجكين .

لاتخلقها القوانين ... لقد أعاق الصرحُ الإقطاعي المجتمع وفي الجهات الريفية ، ونظام نقابات الحرف بالمدين ، تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال صناعي — أى تحويل رأس المال النقدي الذي تكون عن طريق الربا والتجارة (١) ولكن زالت هذه العوائق حين انحل المجتمع الإقطاعي ، وحُلّت جماعات الاتباع والخدم ، وسُلّبت أملاك أهل الريف .

إن كشف الذهب والفضة في أمريكا ، والقضاء على السكان الأصليين في بعض الحالات واسترقاقهم أو دفعهم في المناجم في حالات أخرى ، وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق — هذه جميعاً الحوادث التي تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والعمليات المشالية التي كانت عبارة عن العوامل الرئيسية للتجميع الأولى . ثم جاءت في أعقابها الحرب التجارية بين البلدان الأوروبية والتي بدأت حين انفصلت الأراضي الواطئة عن أسبانيا واتسع نطاقها في الحرب التي شنتها إنجلترا ضد اليعاقبة ثم ظهر لها ذيل حديث العهد في حروب الأفيون ضد الصين . ويمكن أن نرتب مختلف عوامل التجميع الأولى ترتيباً زمنياً وبخاصة بالإشارة إلى بلدان معينة كأسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنجلترا ؛ وتجمعت بالبلد الأخير في نهاية القرن السابع عشر في النظام الاستعماري ، ونظام الدين الأهل ، ونظام الضرائب الحديث ، والنظام الحديث للإنتاج . وقد ارتكزت إلى حد ما على القوة الغاشمة كما هو الشأن في حالة النظام الاستعماري مثلاً ؛ ولكنها جميعاً اعتمدت على سلطان الدولة وقوة المجتمع المركزة المنظمة ، وذلك لتشجيع تحويل الانتاج الإقطاعي إلى إنتاج رأسمالي . فالقوة هي المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعاً جديداً ، وهي نفسها قوة اقتصادية .

وقد كتب W. Howitt عن النظام الاستعماري المسيحي يقول : « إن أعمال الوحشية التي ارتكبها ما يقال له الشعب المسيحي في كل قطر من أقطار العالم وضد كل شعب أخضعه لما لا نجد لها مثيلاً في الفظائع التي ارتكبها أى جنس آخر في أى عصر من العصور مهما كان ذلك الجنس متوحشاً ، جاهلاً ، غير عاقل ، باعتبار الرحمة ، غير مكترث بكل ما يسبب العار (٢) .

---

(١) في سنة ١٧٩٤ بعث صغار صانعي القماش بليدز وفداً يلتبس من البرلمان إصدار قانون بمنع أى تاجر من أن يصبح صاحب مصنع — Aikin, op. cit.

(٢) Colonisation and Christianity a Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies لندن ١٨٢٨ ص ٩ — وأذكر لك عن —

وتاريخ الإدارة الاستعمارية لهولندة وهى الدولة الرأسمالية النموذجية فى القرن السابع عشر تاريخ لأعظم العلاقات شذوذاً، وهى علاقات أساسها الغدر والرشوة وارتكاب المذابح والدناءة، وينطبق هذا بصفة خاصة على عادة خطف الناس فى سيليبز ليكنونوا عبيدا فى جاوه، وكان الخاطفون يدربون لهذا الغرض بعناية، وكان المشتركون الأساسيون فى هذه التجارة الشائنة اللص نفسه والمترجم والبائع. أما المشتركون الرئيسيون فهم الأمراء الوطنيون. وإذا ماخطف الأحداث حجزوا فى سجون سيليبز حتى يحين موعد نقلهم إلى السفن. وجاء فى تقرير رسمى ما يأتى، ومدينة ماكاسار مثلاً مليئة بالسجون السرية كل منها أبشع من الآخر، يزدهم فيها البؤساء وضحايا الجشع والاستبداد، وقد كبلوا بالسلاسل بعد انتزاعهم من أحضان أسرهم، ولما أراد الهولنديون امتلاك ملقار شوا حاكم المدينة البرتغالى ووعدوه ٢١,٨٧٥ جنياً ثمناً. لخيانته. وحالما أدخلهم أسرعوا إلى بيته واغتالوه ليتخلصوا من الدفع. وأينما حلوا سار فى ركابهم الدمار والحرب وتناقص السكان. لقد كان عدد سكان بانجوانجى (إحدى مقاطعات جاوه) ٨٠,٠٠٠ سنة ١٧٥٠ فهوى الرقم إلى ٨٠٠٠ فى سنة ١٨١١. وهذه هى النعم التى سبقتها التجارة!

من المعلوم أن شركة الهند الشرقية الانجليزية لم تكن ذات النفوذ السياسى الغالب بالهند فحسب، بل إنها احتكرت تجارة الشاى وتجارة الصين عموماً ونقل البضائع من وإلى أوروبا؛ ولكن كبار موظفى الشركة احتكروا كذلك التجارة الساحلية فى الهند وفيما بين الجزر وكذلك التجارة الداخلية الهندية. وكانت احتكارات الملح والأفيون وغيرهما من السلع موارد للثروة لا ينضب معيها، وحدد الموظفون الأثمان حسب إرادتهم وابتزوا أموال الهنود المساكين بلا رحمة. وكان الحاكم العام يشترك فى هذه العمليات الخاصة ومُنحت العقود لمحاسبيه وأنصاره وتكونت الثروات بسرعة فائقة وسار التجميع الأولى قُدُماً دون إنفاق شلن واحد فى الأصل. والأمثلة كثيرة تدل عليها مثلاً محاكمة وارن هاستنجز أمام البرلمان الإنجليزى وإليك واحد منها. منح عقد عن الأفيون لرجل يدعى سوليفان حينما كان على وشك التوجه فى بعثة رسمية إلى جهة من الهند بعيدة عن مناطق زراعة الأفيون، ولذا باع العقد لآخر اسمه «بن» بمبلغ

---

== معاملة المبيد الكتاب التالى *Traité de la législation* للكاتب Charles Comte (الطبعة الثالثة، بروكسل ١٨٣٧) — وعلى الذين يريدون أن يعرفوا ما يصنع البورجوازي بنفسه وبالعامل حين يتاح له أن يرسم العامل حسب صورته، أن يدرسوا هذه المسألة بالتفصيل.

Thomas Stamford Raffles (Sometime lieutenant governor of Java): History (١) of Java and its Dependencies, London, 1817.

٤٠,٠٠٠ جنيه وهذا باعه ثانية في نفس اليوم بستين ألف جنيه . وقدمت قائمة للبرلمان تدل على أن الشركة ومستخدميها حصلت على هدايا من الأمراء الوطنيين قدرها ٦ مايون جنيه فيما بين عامي ١٧١٧ ، ١٧٦٦ . وفي سنتي ١٧٦٩ . ١٧٧٠ أحدث الإنجليز مجاعة لانهم اشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافية<sup>(١)</sup> .

كانت معاملة السكان الأصليين أسوأ ما تكون بطبيعة الحال في المزارع الكبيرة التي كان الغرض منها الإنتاج للتصدير كما هو الحال في جزر الهند الغربية ، وكذلك كانت في البلاد الغنية الكثيرة السكان بالمكسيك والهند . وحتى في المستعمرات بمعناها الصحيح كان التجميع الأولي منطبقاً على طابعه المسيحي . ففي سنة ١٧٠٣ أصدر اليبورتان بولاية نيو إنجلند قراراً بدفع مبلغ ٤ جنيه عن كل فرد من الهنود المحر يقتل أو يؤسر ، وفي سنة ١٧٢٠ تقرر مبلغ ١٢٠ جنيه عن كل هندي أحرر يقتل . ولما أعلنت ولاية ماساشوستس سنة ١٧٤٤ : أن إحدى القبائل تعد ثائرة وضعت الأسعار التالية « عن كل فروة رأس تؤخذ من الذكور الذين أعمارهم الثانية عشرة فما فوق ١٠٠ جنيه ، والأسير من الذكور ٥٠ ، وفروة رأس الطفل ٥٠ جنيه » ، وبعد عقود قليلة انتقم النظام الاستعماري من سلالة الآباء اليبورتان الانقياء بسبب الثورة ضد إنجلترا بتسليط الجنود المرتزقة عليهم وأعلن البرلمان الإنجليزي أن استخدام كلاب الصيد ونزع فروة الرأس « وسائل وضعها الله والطبيعة في أيدينا » .

تقدمت التجارة والملاحاة في ظل النظام الإستعماري وأصبحت الشركات التعاقدية أدوات قوية تعمل على تنمية مركز رأس المال ، وكان في المستعمرات سوق للصناعات اليدوية الناشئة ، وزاد احتكار هذه السوق من اشتداد التجميع . تدفقت على البلاد الأصلية الكنوز التي أمكن الحصول عليها عن طريق النهب المباشر والاسترقاق والقتل وتحولت إلى رأس مال وبلغت هولنده غاية عظمتها التجارية حوالي سنة ١٦٤٨ « إذ كانت تملك وحدها تقريباً تجارة الهند الشرقية والتجارة بين شمالي غرب أوروبا وجنوبي شرقها ، وفاقت مصايد الأسماك فيها وبحريتها التجارية وصناعاتها مثيلاتها في أي بلد آخر ، وزاد رأس مال الجمهورية الكلي على رأس مال بقية أوروبا كلها » . غير أن Gulich ينسى أن يضيف إلى هذه الأقوال أن عامة الناس بهولنده سنة ١٦٤٨ كانوا أكثر إرهاباً بالعمل وأكثر فقراً وأشد تعرضاً للاستبداد الوحشي من عامة الناس في بقية أوروبا كلها .

---

(١) في سنة ١٨٦٦ هلك في مقاطعة أوريسا وحدها أكثر من مليون هندي من الموت جوعاً ، ومع ذلك حدثت محاولة للملاؤ خزائن الدولة الهندية من ثمن ضروريات الحياة التي كانت تباع للقوم الجائعين .

يتضمن التفوق الصناعى اليوم تفوقاً تجارياً ، ولكن فى عصر الصناعة اليدوية كان التفوق التجارى ينطوى على معنى التفوق الصناعى ، ومن هنا كان الدور الغالب الذى لعبه النظام الاستعمارى اذ ذاك . لقد كان ذلك النظام « إلهاً غريباً ، استوى على عرشه الى جانب آلهة أوروبا القديمة وطوح بها من أماكنها وأعلن أن إنتاج فائض القيمة الغاية الوحيدة التى يهدف اليها الجنس البشرى .

وخلال عصر الصناعة اليدوية انتشر بأوروبا نظام الديون الأهلية الذى يمكن أن نجد آثاراً تتم عنه بجنوا والبندقية قبل ختام العصور الوسطى ، وساعد على انتشاره النظام الاستعمارى وما صحبه من التجارة البحرية ، وهذا هو السبب الذى من أجله نبتت جذور هذا النظام أولاً فى هولنده . والدين الأهلى ( أى بيع الدولة سواء كانت استبدادية ، دستورية أو جمهورية ) يكسب العصر الرأسمالى الطابع الذى يميزه ، وهو الجزء الوحيد الذى يشغل محلاً فى الملكية الجماعية للشعوب الحديثة<sup>(١)</sup> ، ومن هنا نشأ المذهب الحديث القائل بأن الأمة تزداد ثراء كلما زاد غرقها فى الدين . يصبح الائتمان العام ( الدين الأهلى ) عقيدة يؤمن بها رأس المال ، والشك فى هذا النظام خطيئة كبرى .

وهو يصبح أقوى دافع على التجميع الأولى ، وتسبغ « الارصدة » على النقود العقيمة قوة التوالد والتكاثر وتحولها بذلك إلى رأس مال ويتم ذلك بدون تحمل المخاطر التى تصاحب استثمارها فى المشروعات الصناعية أو حتى فى إقراضها على هيئة الربا . إن دائى الدولة لا يتنازلون فى الحقيقة عن شيء لأن المال الذى يقرضونه يتحول الى أوراق مالية عامة يمكن التعامل بها . وأكثر من هذا فنظام الدين الأهلى لم يقتصر أمره على إيجاد طبقة من حملة الأسهم الذين لا يؤدون عملاً ، أو بعث الثروة المرتجلة للبايعين الذين يلعبون دور الوسيط بين الحكومة والشعب ، أو خلق جماعة الملتزمين بحماية الضرائب والتجار ورجال الصناعة ممن يناهض نصيب من كل قرض أهلى كأنما هبط عليهم من السماء — إن الدين الأهلى قد عمل أكثر من هذا ذلك أنه سبب قيام الشركات المساهمة والمعاملات فى مختلف أنواع الأوراق المالية — وباختصار سبب المضاربة فى سوق الأوراق المالية — وخلق المصرفية الحديثة .

كانت المصارف منذ أول أمرها اتحادات من بعض المضاربين الذين وقفوا دائماً الى جانب

---

(١) يلاحظ ولم كوربت أن كافة الأنظمة الأهلية يقال لها « ملكية » ولكن هناك ديناً أهلياً

وذلك على سبيل التعويض .

الحكومات وصاروا بفضل ما حصلوا عليه من امتيازات في مركز يمكنهم من إقراض الدولة ، ومن هنا نجد أن تراكم الدين الأهلئ معناه زيادات متتالية في رأس مال هذه المصارف التي يرجع تطورها الكامل الى تأسيس بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ . بدأ البنك المذكور بإقراض أمواله للحكومة بفائدة قدرها ٠.٨٪ ، وفي نفس الوقت خوله البرلمان حق سك النقود من رأس المال هذا بإقراره من جديد للجمهور على هيئة أوراق نقدية ، وسمح له باستخدام هذه الأوراق لحصم الكمبيالات ودفع مبالغ مقدماً على السلع وشراء المعادن النفيسة . لم يمض طويل حتى أصبحت نقود الائتمان هذه والتي هي من صنع يدئ البنك الوسيلة التي تمكن بها من تقديم القروض للدولة ودفع فائدة الدين الأهلئ بالنيابة عنها . ولكن لم يكف أن يسترد البنك بيد ما أعطاه بالآخرى بل وزيادة ، ذلك أنه علاوة على هذا ظل الدائن الدائم للشعب وبدينه حتى آخر فلس ، وما لبث تدريجياً أن صار الحفيظ على جميع الذهب والفضة في البلاد ، ومركز النقل للائتمان التجارى . وحوالى هذا التاريخ حين أقلع الناس عن عادة إحراق الساحرات ، أخذوا في شتى الذين يزورون الأوراق النقدية . وتدلنا كتابات ذلك العصر ومنها كتابات بولنجر وك مثلاً ، على رأى المعاصرين في ذلك الظهور المفاجئ لهذا القطيع من المصرفيين والمالين وحمة الأوراق المالية والسماسة والمضاربين (١) .

وفي الوقت الذى ظهرت فيه مختلف الديون الأهلية قام نظام ائتمان دولئ صلح لإخفاء أحد مصادر التجميع الأولى في هذا الشعب أو ذاك . إن الشرور التي كان ينطوى النظام البندقي في النهب كانت منبعاً ضعيفاً للرأسمالية بهولنده لأن البندقية الآخذة في الانحلال أقرضت الهولنديين مبالغ كبيرة من المال . ونشأت عصابات مشابهة بين هولنده وإنجلترا ، فنذ بداية القرن الثامن عشر كانت صناعات هولنده قد بنتها صناعات منافستها إنجلترا ولم تعد الدولة الأولى الشعب التجارى والصناعى الرئيسى ، ولهذا كان اهتمام الهولنديين الرئيسى فيما بين ١٧٠١ ، ١٧٧٦ إقراض مقادير هائلة من رأس المال وبخاصة لإنجلترا منافستها الكبرى . وإننا نشاهد نفس الشئ حادثاً بين إنجلترا والولايات المتحدة إذ أن قدراً كبيراً من رأس المال الذى يظهر اليوم في البلد الأخير كان بالأمس في إنجلترا دم الأطفال وقد تحول الى قيمة رأسمالية ولما كان الدين الأهلئ تسنده الإيرادات العمومية التي يتعين عليها أن تهى أى مبالغ لا بد

(١) « لو أن التتار غزوا أوروبا في أيامنا لكان من الصعب جدا أن نجعلهم يفهمون أى نوع من الخلوقات ذلك الرجل القئ ندعوه المالى » — منتسكيو . « روح القوانين » — طبعة لندن ١٧٦٩ ج ٤ ص ٣٣ .

منها لدفع الفائدة السنوية الخ ، لهذا كان نظام الضرائب الحديث أمراً ضرورياً يكمل نظام القروض الأهلية . وتستطيع الحكومة عن طريق القروض أن تواجه المصروفات غير العادية دون أن تفرض مؤقتاً أعباء جديدة على عاتق دافعي الضرائب ، ولكن في النهاية يصبح من الضروري دفع ضرائب عالية مقابل هذه الميزة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالزيادة في الضرائب بسبب تراكم الديون التي تعقد سنة بعد أخرى يجعل من الضروري أن تلجأ الحكومة باستمرار الى عقد قروض جديدة لتغطية المصروفات الجديدة غير العادية . بهذا نجد أن النظام المالى الحديث الذى يتكون محوره من الضرائب على ضروريات الحياة ( مما يجعلها أعلى ثمناً ) يحمل في طياته بذور متوالية أوتوماتيكية . فالضرائب الفادحة اليوم مسألة مبدأ أكثر منها مسألة عرضية . ففي هولنده حين بدأ هذا النظام امتدحه الوطنى الشهير دى وت في كتابه Maxims على أنه أفضل نظام يجعل العامل الأجير مطواعاً ، مقتصداً ، نشيطاً — وهو مرهق بالعمل ، ولا يعيننا هنا الآثار الخطيرة لفداحة الضرائب على العامل الأجير بل يهمنى الأثر على الطريقة التى بها تؤدي إلى سلب الفلاحين ورجال الحرف اليدوية من أدوات الإنتاج ، وباختصار كافة أعضاء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . وبما يزيد في طاقة الضرائب الفادحة على إحداث هذه النتيجة نظام الحماية الجبركية .

من الحقائق التى لا تحتل الشك أن الدين الأهلى والنظام المالى كان لهما نصيب بالغ في رسملة الثروة وسلب الجماهير مما تملك ، كما أنهما حمل بعض الكتاب من أمثال كويت ودلر بلداى على أن يعزوا خطأ فقر عامة الناس في الأزمنة الحديثة الى هذين السببين .

وكان نظام الحماية الجبركية حيلة لخلق أصحاب المصانع ، وسلب العمال المستقلين من أدوات الإنتاج ، وتحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش القومية الى رأس مال ، وتقصير فترة الانتقال من نظام إنتاج العصور الوسطى الى نظام الانتاج الحديث . وفي بعض البلدان التابعة لغيرها اجتثت الصناعة كما حدث بالنسبة للصناعة الصوفية بإيرلنده في ظل الحكم الإنجليزى . أما في دول القارة فكانت العملية أبسط بكثير ، فهنا حصل رجال الصناعة على رأس مالهم الأصيل من خزانة الدولة الى حد كبير . في هذا قال ميرابو « لماذا يذهب الناس بعيدا في البحث عن سبب النجاح الباهر الذى أحرزته سكسونيا في الصناعة ؟ إن السبب نلقاه في الدين الأهلى البالغ مائة وثمانين مليوناً » ( ٢٠ ص ١٠١ ) .

فالنظام الاستعماري ، الدين الأهلى ، عبء الضرائب الثقيل ، الحروب التجارية الخ —

هذه العوامل كلها التي تولدت عن عصر الصناعة اليدوية نمت وازدهرت خلال عهد طفولة الصناعة الكبيرة . لقد احتفل بمولد الأخيرة بقتل الأبرياء أو بمعنى آخر بختطف الأطفال . ويرغم أن السير ف. م. إيدن قد تعود على مظاهر سلب أهل الريف من أملاكهم ويرى فيها أمراً أساسياً لقيام الزراعة الرأسمالية وإقامة « النسبة الواجبة بين الأراضي المنزرعة والمراعى » ، فإنه لا يبدى نفس القدر من عمق الإدراك الاقتصادي بصدد ضرورة خطف الأطفال أو استعبادهم بقصد إقامة التناسب الواجب بين رأس المال والعمل ، وفي هذا يقول « قد يكون جديراً بالتفات الجمهور أن يرى هل من الضروري لنجاح الصناعة أن ينزع الأطفال من الأكواخ والورش ، وأن يجبروا على العمل بالتناوب خلال الشطر الأعظم من الليل ، وأن يحرموا من الراحة التي تتطلبها الصغار أكثر من غيرهم وإن كانت الراحة لاغنى عنها للجميع ، وأن يتجمع عدد كبير من الأفراد من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار والميول بحيث أن القدوة لا بد أن تؤدي إلى انتشار الفجور والفساد — على الجمهور أن ينظر هل هذا كله يؤدي إلى الهناء الفردي أو رخاء الشعب » (حـ ١ ، الكتاب الثاني ، الفصل الأول ، ص ٤٢١) . ولنستمع الآن إلى فيلدن « في مقاطعات دريشير ونوتنجهامشير وبخاصة لانكشير استخدمت الآلات التي اخترعت حديثاً في مصانع كبيرة أقيمت على جوانب المجارى مما يجعل في الإمكان إدارة العجلة المائية . نشأ الطلب فجأة على ألوف الأيدي العاملة في هذه الأماكن النائية عن المدن وكان الطلب شديداً في لانكشير بصفة خاصة لأنها قليلة السكان . ولما كانت أكبر الحاجة منصبة على الأطفال جرت العادة في الحال بأن يؤتى بالصبيان apprentices من بيوت العمل التابعة للأبرشيات في لندن وبرمنجهام وغيرهما ، فتساق تلك المخلوقات الصغيرة التعمسة نحو الشمال وتتراوح أعمارها بين السابعة والثلاثة عشرة أو الرابعة عشرة . وكانت العادة أن يتولى صاحب العمل كسأهم وتغذيتهم وإسكانهم في بيت خاص بهم بجوار المصنع ، وكان هناك مشرفون على العمل ينحصر صالحهم في حمل الأطفال على العمل إلى أقصى حد ، ذلك أن أجر هؤلاء المشرفين كان يتبع مقدار العمل الذي يستطيعون استخلاصه . وبطبيعة الحال كانت القسوة النتيجة المترتبة على هذا » ثم يتحدث الكاتب عن مختلف صنوف القسوة الواقعة على الصغار في الجهات الصناعية وبخاصة « في المقاطعة المجرمة التي أنتمى إليها (لانكشير) من جلد وضرب وتقييد بالأغلال وتعذيب وتجويع في بعض الحالات حتى أن البعض عمد إلى الاتجار . وكان رجال الصناعة يحصلون على أرباح طائلة وهذا زاد من شهيتهم ولذا لجأوا إلى أساليب تهى لهم سبيل الربح إلى غير حد وذلك باتباع نظام التناوب بالليل والنهار



بحيث ، أنه من التقاليد المألوفة في لانكشير ان الاثيرة لا تبرد مطلقا ،<sup>(١)</sup>  
بنمو الإنتاج الرأسمالى فى عصر الصناعة اليدوية فتد الرأى العام بأوروبا آخر بقية من  
الحجل والضمير ، وفاخرت الشعوب بكل ذميمة تؤدي إلى تجميع رأس المال . فاذا قرأت  
الحوليات التجارية التى وضعها ١ . أندرسن رأيتـه يجعل من انتصارات السياسة الإنجليزية أنها  
استطاعت بعد عقد صلح يوترخت أن تنتزع من أسبانيا بمقتضى معاهدة Asiento امتياز  
ممارسة تجارة الرقيق التى كانت حتى ذلك الوقت مقصورة فى حالة الانجليز على ما بين الساحل  
الإفريقى وجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا وبين إفريقيا وأمريكا الأسبانية . حصلت انجلترا  
على احتكار تزويد أمريكا الأسبانية بعدد من السود كل عام يبلغ ٤٨٠٠ حتى سنة ١٧٤٣ .  
وفى نفس الوقت كان هذا سيلا لتغطية أساليب التهريب الإنجليزية . على أساس تجارة الرقيق  
أصبحت ليقربول مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى فيها ، وإننا  
لنلقى حتى اليوم بعض « المحترمين » من أهل ليقربول على استعداد للكتابة بحماس عن تجارة  
الرقيق ومن أمثلة ذلك Aikin الذى يتحدث عن « روح المغامرة الجريئة التى تميزت بها تجارة  
ليقربول وأوصلتها إلى الدرجة الحالية من الرخاء بسرعة ، وأوجدت عملا وفيرا للملاحة  
والبجارة ، وزادت إلى حد كبير الطلب على مصنوعات البلاد »<sup>(٢)</sup> . وبلغ عدد سفن ليقربول  
المشتغلة بتجارة الرقيق ١٥ فى سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ ( ١٧٥١ ) ، ٧٤ ( ١٧٦٠ ) ، ١٣٣٠ ( ١٧٩٢ )  
وبينا استخدمت صناعة القطن فى انجلترا الأطفال واستعبدهم فإنها فى الوقت نفسه عملت

(١) مصدر سابق ص ٥ — ٦ — راجع أيضا Aikin ( ١٧٩٥ ص ٢١٩ ) ، وكذلك  
Gisborne : Inquiry into the Duties of Men ( ١٧٩٥ ج ٢ ) . ولما أدخل  
استخدام الآلة البخارية انتقلت المصانع من الأماكن المجاورة لمسايط الماء إلى أواسط المدن حيث وجد  
أولئك « المتعففون » ممن يخلفون القيمة الفائضة ، عمل الأطفال على مقربة منهم وبذا لم تكن بهم حاجة  
إلى البحث عن الأرقاء من بيوت العمل . ولما قدم سير و . بيل ( والد الوزير بيل ) سنة ١٨١٥ إلى  
البرلمان مشروعا قانون لحماية الأطفال وقف فرنسيس هورنر الصديق الحميم لريكاردو وتحدث كيف  
يباع هؤلاء الأطفال ويعلن عنهم علنا كأنما هم جزء من المنافع المملوك . ثم ذكر مثلا من قضية عرضت  
قبل ذلك بعامين أمام Court of King's Bench وهى خاصة بعدد من هؤلاء الأطفال أعدتهم  
إحدى أبرشيات لندن كهبيان لأحد رجال الصناعة ثم نقلوا إلى شخص آخر ، وأخيرا وحدم بعض  
أهل الخير فى حالة مجاعة . وقال كذلك إنه عرضت قبل ذلك بسنوات أمام لجنة برلمانية حالة أشد فظاعة  
عن اتفاق أبرشية بلندن وأحد رجال الصناعة فى لانكشير واشترط المقد أن يأخذ الأخير مع كل  
٢٠ طفلا سليما التكوين طفلا واحدا معنوها .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٩ .

على تحويل نظام العبيد في الولايات المتحدة إلى نظام تجارى للاستغلال . ونقول بوجه عام إن الاستبعاد المستتر للعمال الأجراء في أوروبا صار الأساس الذى قام عليه استبعاد سافر لا يعرف حدوداً في العالم الجديد<sup>(١)</sup> .

تلك هي الآلام التى كان لابد منها في سبيل إقامة « القوانين الطبيعية الخالدة » لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وفي سبيل إكمال فصل العمال عن أدوات العمل ، وتحويل أدوات الإنتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال من جهة وتحويل جماهير السكان من جهة أخرى إلى عمال أجراء أو « فقراء عاملين » أحرار ، وهو ذلك الشيء غير الطبيعي الذى تولد في التاريخ الحديث<sup>(٢)</sup> . لقد قال Augier<sup>(٣)</sup> ، « تأق النقود إلى العالم وعلى خدوها علامة المولد » ، ولا يقل عن هذا صدقاً أن رأس المال يحسب إلى العالم ملوثاً بالوحل من رأسه إلى إخص قدميه ، « ويتفجر الدم من كافة مسامه »<sup>(٤)</sup>

(١) في سنة ١٧٩٠ كان بجزر الهند الغربية التابعة لـ إنجلترا ( ١٠ ) من العبيد مقابل ( ١ ) من الأحرار ، وكانت النسبة ١٤ : ١ ( جزر الهند الغربية الفرنسية ) ، ٢٣ : ١ ( جزر الهند الغربية الهولندية ) Henry Brougham : An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers, Edinburgh, 1803, Vol. II, p. 74.

(٢) ظهرت عبارة « الفقراء العاملون » في القوانين الانجليزية بمجرد أن نمت طبقة أولئك الذين يكتبون الأجر ، وكان يقصد التمييز عن « الفقراء الخاملين » ( المتسولون الخ ) من جهة وعن العمال الذين لا زالوا يملكون أدوات العمل الخاصة بهم . وقد انتقلت عبارة « الفقراء العاملون » إلى الاقتصاد السياسى حيث نجدتها في كتابات Culpeper J. Child ، الخ حتى آدم سميت ولإيدن . وعلى ذلك نستطيع تقدير إيمان إدمند برك « تاجر الآراء الاقتصادية الفاسدة » الذى وصف اصطلاح « الفقراء العاملون » بأنه فكرة سياسية لعينة . وقد وقف برك موقف العداء من الثورة الفرنسية لانه رجل متملق كان في خدمة الاوليجاركية الانجليزية ، كما لعب دور الرجل الحر ضد هذه الاوليجاركية نفسها حين بدأت القلاقل الأمريكية اذ كان كذلك في خدمة المستعمرات الأمريكية الشمالية . وقد ظل الرجل بوجوازيها عادياً ، فهو الذى قال « إن قوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وعلى ذلك فهي قوانين الهبة » ( ص ٣١ — ٣٢ ) . فلا عجب اذن أن باع نفسه دائماً في السوق الاحسن وذلك تبعاً للقوانين الطبيعية السماوية . ونجد صورة جيدة لإدمند برك بالمظهر الحر في كتابات المستر توكروكان الأخير من رجال الدين وجماعة النورى ولكن فيما عدا ذلك كان رجلاً شريفاً ومن أكفأ رجال الاقتصاد السياسى . نظراً لما تلمسه من عدم التمسك بالمبادئ اليوم ونظراً للإيمان الخالص « بقوانين التجارة » فن الواجب علينا أن نكشف عيوب أمثال برك الذين يختلفون عن خلفائهم بأنهم من ذوى المواهب !

(٣) Marie Augier : Du Crédit public, Paris, 1842.

(٤) يقول أحد الكتاب في احدى المجلات إن رأس المال يثير الشقاق والخلاف وهو جبان وهذا صحيح جداً ولكن هذا لا يقرر المسألة تماماً . ان رأس المال يرفض الربح أو الربح الصغير جداً =

## ٧ - الاتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي

ما الذى يتم عليه التجميع الأولي لرأس المال ومنشؤه التاريخي ؟ من حيث أنه ليس سوى التحويل المباشر للعييد والافئان إلى أجراء (وهو تغيير من حيث الشكل فقط) فإن معناه لا يزيد عن أنه سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها . بخلاف الملكية الاجتماعية أو الجماعية لا وجود للملكية الخاصة إلا حيث تصبح أدوات العمل وأحوال العمل الخارجية ملكاً لأفراد خصوصيين . ولكن يختلف طابعها تبعاً لما إذا كان هؤلاء الأفراد عمالاً أو غير عمال . إن المظاهر التى لا عدد لها والتى يبدو لأول نظرة ان الملكية الخاصة تظهرها ليست سوى انعكاسات الحالات المتوسطة التى بين هذين الطرفين المتطرفين .

إن ملكية العامل الخاصة لأدوات الإنتاج أساس الصناعة الصغيرة التى هى شرط لا غنى عنه لنمو الإنتاج الاجتماعى وروح الفردية الحرة فى نفس العامل . وبطبيعة الحال نجد طريقة الانتاج هذه أيضاً فى نظام العبودية وفى نظام الرق الإقطاعى ؛ ولكنها لا تزدهر وتبدى نشاطها الكامل إلا حيث يكون العامل المالك الخاص لأدوات العمل التى يستعملها ، وحيث يملك الفلاح الأرض التى يفلحها ، ورجل الحرفة اليدوية الذى يملك العُدَد التى يستخدمها بصفة كونه فناناً حاذقاً .

هذه الطريقة فى الإنتاج تفترض تجزئة التربة قطعاً ، وتوزيع ملكية أدوات الإنتاج . وكما أنها تستبعد تركيز هذه الأدوات فى أيدي قليلة فكذلك تستبعد التعاون ، وتقسم العمل داخل عملية الإنتاج ، والسيطرة الاجتماعية على قوى الطبيعة والتنظيم الاجتماعى لها ، وحرية نمو قوى الانتاج الاجتماعية . إنها لا تتفق إلا مع حدود ضيقة للانتاج والمجتمع وهذه حدود هى وليدة نمو تلقائى ، وتكون الرغبة فى إدامة وجود مثل هذه الحدود كما قال بيكبير بحق ، حُكماً بإدامة حالة العجز العالمى الشامل . ، وإذ تبلغ طريقة الانتاج هذه مستوى معيناً من النمو فإنها تأقى إلى العالم بوسائل مادية تحطمها نفسها ، ومنذ ذلك الوقت تتكون فى المجتمع قوات ومشاعر

---

= وذلك كما كان يقال من قبل إن الطبيعة تكره الفراغ . وإذا كان الربح مناسباً كإن رأس المال جريئاً جداً ، فيبلغ ١٠ ٪ . يضمن استثماره فى أى مكان ، ٢٠ ٪ . يثير الرغبة ، ٥٠ ٪ . يولد الجسارة الإيجابية ، ١٠٠ ٪ . يجعله يظن جميع القوانين الانسانية ، وفى حالة ٣٠٠ ٪ . لا يتورع عن أى جريمة أو مخاطرة حتى ولو أدى الأمر إلى شق صاحبه . إذا كان الاضطراب والازعاج يتيسر بالربح ، فإن الأخير يندفع عليهما . وقد أثبت النهرب وتجارة العبيد كل ما ذكرهنا . T. J. Dunning, op. cit. 35.

تحس أن هذه الطريقة غلّ يقيدها . لا بد من تحطيمها ، فيتم القضاء عليها . هذا التحطيم ، وتحويل أدوات الإنتاج الفردية والمتناثرة إلى أدوات إنتاج متركزة ، وتحويل ملكية الكثيرين الضئيلة إلى ملكية ضخمة في أيدي القلائل ، وحرمان الجماهير العظيمة من الأرض ومن وسائل العيش ومن أدوات العمل — هذا السلب لما تملك الجماهير تتكون منه مقدمة تاريخ رأس المال . وقد عرضنا لبعض الاجراءات القهرية التي استخدمت في سبيل تجميع رأس المال ، وتم سلب المنتجين المباشرين بوحشية لانعرف الرحمة وفي ظل دافع أحط وأدنا وأبشع المشاعر والأهواء . إن الملكية الفردية التي كسبها صاحبها بعمله والقائمة على التألف بين العامل المستقل الفردى والمنعزل وبين الأحوال التي يؤدي فيها عمله — هذه الملكية تحمل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية ببقيا ويسندها استغلال عمل الآخرين ، ولكنه عمل يعد من الناحية الشكلية عملاً حراً (١) .

وبمجرد أن يتفكك المجتمع القديم ويتحلل عن طريق عملية التحويل هذه ، وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحول أحوال العمل التي يشغلون فيها إلى رأس مال ، وبمجرد أن تتمكن طريقة الإنتاج الرأسمالية من الوقوف على قدميها — حينئذ نجد أن استمرار تشريك Socialisation العمل وازدياد تحويل الأرض وكافة أدوات الإنتاج الأخرى إلى الإستهمال الإجماعي الطابع ( أى المشترك بواسطة الجماعة ) الأمر الذي ينطوي على معنى مواصلة عملية نزع الملكية الخاصة من أربابها — نقول إن هذا جميعه يتخذ شكلاً جديداً . لم يعد العامل الذي يعمل لحسابه هو الذي تنزع منه ملكية ما لديه ، إن الذي يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالى نفسه الذي يستغل عمالاً كثيرين . وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة في الإنتاج الرأسمالى وتسيبه مركزة رأس المال . تجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد قليل منهم ، يزداد نمو الشكل التعاونى لعملية العمل ، وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فتزرع الأرض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التي لا يلاءمها سوى الجهد المتحد ، ويجرى الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعى . تدخل كافة شعوب

---

(١) « إننا في حالة من المجتمع جديدة تماماً ... إننا نتجه إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » — سيسموندى « مبادئ جديدة في الاقتصاد السياسى » ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً وبينما يطرد النقص فى عدد عظماء الرأسمالين (الذين يقتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة فى الفقر والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال ، ولكن فى الوقت نفسه يشتد سحق الطبقة العاملة التى تزداد عدداً وتنظماً واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية . يصبح الإحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الانتاج التى ازدهرت معه وفى ظله ، ويصل تمرکز أدوات الانتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفقان عندهما مع غشائهما الرأسمالى . يدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية ، وإذا بالذين سلبوا غيرهم ملكيتهم يُسلبون ما يملكون ( The expropriators are expropriated ) .

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الانتاج الرأسمالى يولد - بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير - القوة التى تسلبه أى تنفيه . وهذا سلب السلب ( نفي النفي ) . هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج ( التى ينتجها العمل نفسه ) .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ؛ أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعيننا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس .

## الفصل الخامس والعشرون

### النظرية الحديثة في الاستعمار

مخطط الاقتصاد السياسي بين الملكية الخاصة القائمة على عمل المنتج ذاته ، وتلك التي تقوم على أساس استغلال عمل الغير . وتلقى الاقتصاديين لا ينسون فقط أنهما ضربان متناقضان بل ينسون أيضاً ألاّ قيام للنوع الثاني إلا بالقضاء على الأول . وفي أوروبا الغربية حيث نشأ علم الاقتصاد السياسي تمت عملية التجميع الأولى بدرجة متفاوتة . ففي بعض بلاد هذا الجزء من العالم سيطر النظام الرأسمالي على ميدان الانتاج القومي بأسره ، وفي البعض الآخر حيث لا زالت الأحوال الاقتصادية لم يكتمل نموها نجد أن النظام يتحكم برغم ذلك وبطريقة غير مباشرة في بعض طبقات المجتمع الى لا زالت قائمة إلى جانب الرأسمالية ومستندة إلى طريقة بالية في الانتاج وذلك بالرغم من أن هذه الطبقات قد دخلت في دور الانحلال . يطبق رجل الاقتصاد السياسي على عالم رأس المال هذا آراء عن القانون والملكية استقاهها من عصر سابق لقيام الرأسمالية ، وهو يزداد إبداء لهذه الآراء والمذاهب كلها كانت الحقائق أعلى صوتاً في إنكارها . ولكن الحال بخلاف هذا في المستعمرات <sup>(١)</sup> فهناك يلقى النظام الرأسمالي مقاومة المنتجين الذين يملكون أدوات الانتاج التي يعملون بها والذين يستطيعون اجتناء الثروة لأنفسهم عن طريق عملهم بدلاً من أن يعملوا لإثراء الرأسمالي . هذا التعارض بين نظامين اقتصاديين متضادين يتخذ من الناحية العملية مظهر صراع بينهما . فإذا كان الرأسمالي يؤازره سلطان أمته عمل على أن يزيح من طريقه أساليب الانتاج والامتلاك القائمة على عمل المنتجين المستقل . وبينما نجد الاقتصادى تدفعه المصلحة الذاتية في بلده إلى التصريح بأن الطريقة الرأسمالية في الانتاج تماثل نقيضها ، نراه إذا تعلق الأمر بالمستعمرات يعلن مدافعاً بالمصلحة الذاتية أنهما طريقتان متعارضتان ، وفي سبيل إدراك هذه الغاية يوضح أن نمو إنتاجية العمل الاجتماعية

---

(١) نتحدث هنا عن المستعمرات بادق معانيها على أنها بلاد ذات تربة غبراء يستعمرها مهاجرون أحرار . ومن الوجهة الاقتصادية لا تزيد الولايات المتحدة عن كونها مستعمرة لاوريا . ويدخل تحت عنوان المستعمرات المزارع plantations السابقة العهد والتي تغيرت الأحوال فيها بسبب إلغاء الرق .

والتعاون ، وتقسيم العمل ، واستخدام الآلات على نطاق واسع الخ من الأمور التي يستحيل تحقيقها إلا إذا تحول جانب مناسب من أدوات الإنتاج التي بأيدي العمال إلى رأس مال . وفي سبيل مصلحة ما يقال له « الثروة الأهلية » يبحث عن أساليب مفتعلة ليضمن بها فقر الجماهير . ويرجع فضل ج . ج . ويكفيلد لا إلى أنه كشف شيئاً جديداً عن المستعمرات <sup>(١)</sup> بل إلى أنه كشف فيها الحقيقة بصدد أحوال الإنتاج الرأسمالي في البلد مالكة المستعمرات . وكما حاول نظام حماية التجارة في أول أمره أن <sup>(٢)</sup> يخلق الرأسماليين بطرق اصطناعية ، كذلك نجد أن نظرية ويكفيلد في الاستعمار والتي جربت انجلترا تنفيذها بمرسوم أصدره البرلمان حاولت خلق العمال الأجزاء في المستعمرات ؛ وقد تحدث الرجل عن هذا بأنه الاستعمار المنظم Systematic ، colonisation . لقد كشف أولاً أن ملكية النقود وأدوات العيش والآلات وأدوات الإنتاج الأخرى لا تكفي في المستعمرات لتجعل من صاحبها رأسمالياً إلا إذا وجد هناك أيضاً عمال أجزاء أى أشخاص آخرون يضطرون إلى بيع أنفسهم « عن طواعية واختيار » ؛ وكشف أن رأس المال ليس شيئاً ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص وهي علاقة تعينها وتحددها الأشياء <sup>(٣)</sup> ، وقال أسفا إن المستر بيل أخذ معه من انجلترا إلى سوان ريفر وأستراليا الغربية وسائل عيش وأدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠٠٠ من الجنيهات ، غير أنه كان على قدر من بعد النظر بحيث اصطحب معه ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال من الطبقة العاملة ولكن على إثر وصوله إلى المكان الذي قصد إليه « لم يجد خادماً يعد له فراشه أو يأتيه بالماء من النهر » <sup>(٤)</sup> . يا لمستر بيل المسكين الذي احتاط لكل شيء إلا تصدير علاقات الإنتاج الإنجليزية ، لقد نسي أن يأخذها معه إلى سوان ريفر ! وقبل أن أتناول كشف ويكفيلد لابد من ملاحظتين أوليتين . نعلم أن أدوات الإنتاج ووسائل العيش ليست رأس مال

(١) هذا الإدراك النادر الوقوع من جانب ويكفيلد في موضوع المستعمرات سبقه إليه ميرابو ، ومن قبل ذلك الاقتصاديون الانجليز .

(٢) بعد ذلك أصبحت الحماية ضرورية مدى فترة من الوات في الصراع التنافسي الدولي ؛ ولكن مهما كانت الأسباب الداعية إلى الحماية فإن نتائجها تظل واحدة .

(٣) « والأنسود أسود ولا يصبح عبداً إلا في حالات معينة . إن البغلة آلة لغزل القطن ولا تصبح رأس مال إلا في حالات معينة . فإذا ما فصلتها عن هذه الظروف فلا تعود رأس مال أكثر مما يكون الذهب بنائه وفي حد ذاته نقوداً أو أكثر مما يكون السكر ثمناً للسكر ... إن رأس المال علاقة لإنتاج اجتماعية وعلاقة تاريخية من الإنتاج » — كارل ماركس Wage Labour and Capital ( صحيفة الرين الجديدة ، العدد رقم ٢٦٦ ، ٧ أبريل ١٨٤٩ ) .

(٤) E. g. Wakefeld : England and America ج ٢ ص ٣٢ .

مادامت ملكا للمنتج المباشر وأنها لا تصبح رأس مال إلا إذا كانت وسائل للاستغلال وإخضاع العامل لسلطانها ، ولكن روحها الرأسمالية تظل في ذهن رجل الاقتصاد السياسي ممتزجة بجوهرها المادى بحيث يستمر في إطلاق عبارة رأس المال عليها حتى ولو كانت تمثل العكس تماما . وهذا ما يفعله ويكفيله . وعلاوة على هذا تراه يطلق عبارة ، التقسيم المتساوى لرأس المال على تقسيم أدوات الإنتاج إلى ملكيات فردية لعدد من العمال كل منهم مستقل عن الآخر ويشغل لحسابه . وهذا هو الشأن مع رجل الاقتصاد السياسي كما هو مع المقتن الاقطاعي فقد ظل الأخير يطلق على علاقات نقدية صرفة نفس العبارات التي استقاها من أفكاره عن القانون الاقطاعي .

يقول ويكفيله : لو فُرض أن امتلك جميع أعضاء المجتمع أنصبة متساوية من رأس المال .. لما كان لأى إنسان ... دافع يحمله على تجميع مقدار أكبر من رأس المال ؛ وهذا هو الحال إلى حد ما في المستعمرات الأمريكية حيث الرغبة الشديدة في الامتلاك تحول دون وجود طبقة من العمال الذين يؤجرون ، <sup>(١)</sup> (ج ا ص ١٧) . وهكذا تبدو استحالة التجميع الرأسمالى وقيام طريقة الإنتاج الرأسمالية ما دام في استطاعة العامل أن يجمع رأس المال لحسابه (وهو قادر على ذلك ما دام يملك أدوات الإنتاج التي يعمل بها) . لا وجود لطبقة العمال الأجراء التي لاغنى عنها للرأسمالية ؛ فكيف إذن تم في أوروبا القديمة فصل العامل عن لوازم العمل وبذا ظهر رأس المال والعمل الأجير ؟ ينسب ويكفيله هذا إلى عقد اجتماعي من نوع مبتكر تماما : « لقد أتبع الجنس البشرى ... طريقة بسيطة لتنمية تجميع رأس المال » .. وهى طريقة لا شك شغلت أذهانهم منذ عهد آدم على أنها الغاية الوحيدة من وجودهم « فقسم أفرادهم أنفسهم إلى مالكيين لرأس المال ومالكيين للعمل ... وكان هذا التقسيم ... نتيجة التفاهم والانسجام والاتفاق » (شرحه ص ١٨) . وبكلمة واحدة سلب الجنس البشرى نفسه مما يملك « إكراما » لتجميع رأس المال . وإذن قد يفترض المرء أن هذه الغريزة من التعصب المتسم بطابع إنكار الذات يبدو مفعولها في المستعمرات إذ فيها وحدها يوجد الناس والأشياء في ظل ظروف قد تجعل من المستطاع التطبيق العملي لهذا العقد الاجتماعى وتحويله من عالم الأحلام إلى عالم الحقيقة . فلو كان الأمر كذلك فلماذا نلجأ إلى « الإستعمار المنظم » ليحل محل الاستعمار الذى يقوم من تلقاء ذاته والذى هو نقيض النوع الأول تماما ؟ « من المشكوك فيه أن عدد من يقال لهم العمال الأجراء يبلغ عشر السكان في الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى ... أما في إنجلترا ... فالطبقة العاملة عبارة عن الشطر الأكبر من السكان ،



( شرحه ص ٤٢، ٤٣، ٤٤ ) . حقا إن الدافع على أن يسلب الإنسان نفسه مما يملك من أجل رأس المال نادر الوجود بين السكان العاملين بحيث أن الرق تبعا لرأى ويكفيلد هو الأساس الطبيعي الوحيد للثروة بالمستعمرات ، وما ، الإستعمار المنظم ، الذى يدعو إليه سوى وسيلة يضطر الى الالتجاء إليها لأنه اليوم أمام قوم أحرار لاعبيد ، لم يأت المستعمرون الأسباب الأولون فى سان دومنجو بالعمل من أسبانيا ، ولكن لولا العمال ( ويحسن أن نقول العبيد ) لزال رأس مالهم أو لتناقص على الأقل إلى الحد الذى يتمكن معه كل فرد من استخدامه بنفسه . وهذا ما حدث فعلا فى آخر مستعمرة أسسها الإنجليز وهى مستعمرة نهر سوان حيث هلك مقدار كبير من رأس المال والبذور والأدوات الزراعية والماشية بسبب عدم وجود عمال لاستعمالها وحيث لم يحتفظ أى من المستعمرين بقدر من رأس المال أكبر مما يستطيع استخدامه يديه ( شرحه ص ٢٠ ) .

رأينا أن فصل جماهير الشعب عن ملكية الأرض الأساس الذى تقوم عليه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج . ومن جهة أخرى ينحصر جوهر الاستعمار الحر فى أن أغلبية الأرض لازالت ملكية عامة وأن فى استطاعة كل مقيم فيها أن يحول جانباً منها إلى ملكية خاصة له وإلى أدوات إنتاج فردية دون أن يتدخل فى شئون من يأتون بعده من المستعمرين إن أرادوا أن يعملوا نفس الشيء (١) .

هذا سر رخاء المستعمرات كما أنه السر فى مقاومتها لتغلغل رأس المال فى أرضها — وهذا خطأها الأكبر ، — حيث تكون الأرض رخيصة جداً والناس جميعاً أحرار ، وحيث يستطيع كل امرئ إن شاء أن يحصل بسهولة على قطعة من الأرض فإن الأمر لا يقتصر على كون العمل غالياً جداً من حيث نصيب العامل فى المنتج بل تنشأ صعوبة فى الحصول على العمل المتحد بأى ثمن ، ( شرحه ص ٢٤٧ ) .

ونظراً لأنه فى المستعمرات لم يتم فصل العمال عن الأشياء اللازمة للعمل وعن الأرض أو أن الفصل حدث فى حالات متفرقة أو إلى حد محدود ، لهذا لم يحدث كذلك انفصال الزراعة عن الصناعة ولم يقض على الصناعة المنزلية الريفية بعد . أين يكون إذن السوق لرأس المال ؟ « ليس من فريق من أهل أمريكا يشتغل بالزراعة خاصة وذلك باستثناء العبيد وأصحابهم ممن جمعوا بين رأس المال والعمل فى بعض الأعمال الفنية . إن الأمريكيين الأحرار الذين

---

(١) « لى تكون الأرض عنصراً للاستثمار لا يجب أن تكون غير مزروعة غيب ، بل ينبغي أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة » ( شرحه ج ٢ ص ١٢٥ ) .

يزرعون الأرض يمارسون حرفاً أخرى كثيرة . فهم يصنعون جانباً من أثاثهم وعُددهم ، وغالباً ما يبنون بيوتهم ، ويحملون منتجات عملهم إلى السوق مهما بعدت عنهم . وهم يقومون بالغزل والنسيج وعمل الصابون والشمع . كما يصنعون في حالات كثيرة الأحذية والملابس التي يرتدونها . غالباً ما تكون الزراعة في أمريكا الحرفة الثانوية التي يمارسها الحداد والطحان أو أرباب الحوانيت ، (شرح ص ٢١ — ٢٢) . كيف يمكن إذن وجود أى «ميدان للاقتناع» للرأسماليين في صفوف هذا الصنف الغريب من العملاء ؟

إن أكبر جمال يتحلى به الإنتاج الرأسمالى أنه لا يقتصر على أن يستمر توالد وتكاثر العامل الأجير بهذه الصفة ، بل إنه يخلق فائض سكان نسبياً من الأعمال الأجراء يتناسب عدده مع درجة تجميع رأس المال ، وبهذه الطريقة يظل مفعول قانون العرض والطلب نافذاً فيما يختص بالعمل ، وتظل تقلبات الأجور محصورة داخل الحدود المناسبة لمصالح المستغلين الرأسماليين ، وأخيراً يكون الإعتماد الاجتماعى للعامل على الرأسمالى مضموناً — وهى علاقة مطلقة من الاعتماد (التبعية) يمثلها الاقتصادى زورراً وبطلاناً بأنها علاقة تعاقدية حرة بين البائعين أى بين طرفين مستقلين من أصحاب السلع أحدهما صاحب السلعة رأس المال والثانى يمثل السلعة العمل . ولكن هذا الوهم يتحطم في المستعمرات فهناك يزداد عدد السكان المطلق بأسرع مما يزداد في البلد الأصل نظراً لورود عمال كثيرين الى المستعمرات ومع ذلك يظل سوق العمل ينقصه العدد الكافى ولذا لا يسرى مفعول قانون العرض والطلب فيما يختص بالعمل . فن جهة يستمر العالم القديم في أن يصدر الى المستعمرات رأس مال يجرى وراء الاستغلال ، ومن جهة تقوم صحاب لا يمكن تخطينها في سبيل تكاثر العمال الأجراء بصفاتهم هذه فأى مجال هناك إذن لإنتاج فائض من العمال الأجراء بنسبة تجميع رأس المال ؟ فالعامل الأجير اليوم قد يصبح غداً فلاحاً مستقلاً أو واحداً من طائفة أرباب الحرف اليدوية . هذا التحول المستمر من عمال أجراء الى منتجين مستقلين يشتغلون لأنفسهم لا لرأس المال ، ويعملون على إثراء ذواتهم بدلاً من إثراء الرأسماليين — نقول إن لهذا التحول رد فعل سلباً بالنسبة إلى سوق العمل . ولا يقف الأمر عند انخفاض معدل استغلال العامل الأجير ، بل إن هذا الأخير لا يصبح في حالة اعتماد على الرأسمالى «العفيف» . ومن هنا تلقى جميع المتاعب التي يصورها ويكفيلها هذا القدر من البلاغة .

إنه يشكو من أن عرض العمل غير دائم أو منتظم أو كافٍ « ليس العرض من العمل قليلاً جداً فحسب بل إنه غير مضمون » (ص ١١٦) . « ورغم أن الناتج الذى يقسم بين الرأسمالى والعمال كبير فإن العامل يحصل على نصيب كبير بحيث أنه يصبح رأسمالياً بسرعة ..

ويستطيع نفر قليل ، حتى من هؤلاء الذين تطول حياتهم إلى حد غير معتاد ، أن يقتنوا ثروات عظيمة ، ( ج ١ ص ١٣١ ) . ولن يستفيد الرأسمالي إذا جاء بمن يحتاج إليهم من العمال الأجراء من أوروبا في الوقت الذي يأتي فيه برأس المال لأنهم لا يلبثون ، أن يصبحوا ملاك أرض مستقلين ، إن لم ينافسوا سادتهم السابقين في سوق العمل ، ( ج ٢ ص ٥ ) . ياله من أمر فظيع ، أليس كذلك ؟ لقد دفع الرأسمالي ماله لكي يأتي من أوروبا بمن ينافسونه ! هذه نهاية الأمور ! لا عجب إذن أن نجد ويكفيلد يأسف لانعدام أى شعور باعتماد العمال الأجراء على غيرهم في المستعمرات . ويحدثنا تليذه ميريقيل أنه بسبب ارتفاع الأجور في المستعمرات « تشتد الحاجة إلى عمال أرخص أجراً وأكثر طاعة — أى إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يملئ عليها شروطه لا طبقة تملئ شروطها عليه ... برغم أن العامل في البلدان القديمة المتحضرة حر إلا أنه بحكم قانون الطبيعة يعتمد على الرأسماليين . أما في المستعمرات فلا بد من إيجاد حالة الاعتماد هذه بوسائل مفتعلة » (١)

وحسب رأى ويكفيلد ، ما الذى يترتب على هذه الحالة التعمسة في المستعمرات ؟ « ميل ذو طابع همجي لتوزيع ، المستعجيين والثروة الأهلية ( شرحه ج ٢ ص ٥٢ ) . إن توزيع أدوات

(١) Merivale, op. cit., vol II pp. 235-414 — وحتى الاقتصادى العادى مولينارى وهو من أنصار حرية التجارة المعتدلين فيقول « في المستعمرات حيث ألغى الرق ولكن حيث العمل الاجبارى لم يحل محله مقدار معادل له من العمل الحر ، فإن الامور تجري ضد ما نراه كل يوم أمام أعيننا . هناك نجد أن العمال العاديين يستطيعون بدورهم أن يستغلوا المظلمين entrepreneurs يطلب أجور لا تناسب مطلقاً مع نصيبهم الصحيح في المنتج . ونظراً لعدم استطاعة أصحاب زراع السكر أن يبيعوه بثمان يكفى لتغطية الاجور المتزايدة لهذا فهم يضطرون أن يدفعوا الزيادة أولاً من أرباحهم وبعد ذلك من نفس رأسبالمهم ، وقد تسبب هذا في خراب عدد كبير منهم كما أن بعضاً آخر أغلق ما لديه من معامل اشكرير ليتجنبوا ما يوشك أن يحيق بهم من دمار ... لا شك أن المرء يفضل أن يرى المقادير المتجمعة من رأس المال تقبذ بدلا من أن يشاهد أجيالاً من الناس تملاك » . [ ياله من اعتراف كريم من جانب الميسو مولينارى ] « ولكن ألا يكون من الأفضل لو أمكن بقاء رأس المال دون أن يمس وفي الوقت نفسه ببقى الناس على قيد الحياة » ( مولينارى . شرحه ص ٥١ — ٥٢ ) . آه باميسو مولينارى ! ما الذى آلت اليه الوصايا المشر التي جاء بها موسى والأنبياء ، وماذا جرى لقانون العرض والطلب إذا كان « المنظم » في أوروبا يحرم العامل من نصيبه الحق في المنتج بينما يحرم العامل في جزر الهند الغربية من نصيبه الذى يستحقه ؟ وأرجوك أن تحدثنا عن هذا « النصيب الحق » الذى يعجز الرأسمالى حسب اعترافك عن دفعه لعماله يوماً بعد يوم ؟ هناك في المستعمرات حيث العمال « عاديون » بحيث يشتغلون للرأسمالى تجدد الميسو مولينارى شديد الرغبة في استخدام الإجراءات البوليسية لضمان سريان مفعول قانون العرض والطلب الذى يقوم بأداء وظيفته بطريقة آلية في هذا الجانب من العالم الذى نعيش فيه .

الإنتاج بين عدد لا يحصى من الملاك المستقلين يجعل من المستحيل مركزة رأس المال وبذا يقضى على أساس العمل المتحد ( associated ) ، وتقف صعاب لا يمكن التغلب عليها في وجه المشروعات التي يقتضى القيام بها سنوات طوالا وإنفاق رأس المال الثابت ( Fixed ) . لا يتردد الرأسماليون بأوروبا في استثمار أموالهم في أمثال هذه المشروعات لأن الطبقة العاملة هناك عددها زائد دائماً عن الحاجة . وكما تختلف الأمور في المستعمرات ! يحدثنا ويكفيلد عن تجربة مؤلة تعرض لها . لقد جرى الحديث بينه وبين بعض الرأسماليين في كندا وولاية نيويورك حيث غالباً ما تركد موجة الهجرة وتنخلف رواسب من العمال الزائدين ( عن العدد المطلوب ) . وحسب أقوال أحد رجال هذه المسرحية « كان رأس مالنا على استعداد للقيام بعمليات كثيرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها ولكن لم نتمكن من البدء في هذه العمليات بواسطة عمل نعلم أنه لا بد أن يتركنا سريعاً . لو كنا متأكدين من استبقاء عمل أمثال هؤلاء المهاجرين لسررنا باستخدامه وبشمن مرتفع ؛ وكنا فعلاً نستخدمه حتى ولو كنا على ثقة من أنه سيغادرنا إذا ما كنا متأكدين من إمكان الحصول على مورد جديد من العمل حينما نحتاج إليه » ( شرحه ج ٢ ص ١٩١ — ١٩٢ ) .

وبعد أن أظهر ويكفيلد أوجه الخلاف بين الزراعة الرأسمالية الإنجليزية والعمل « المتحد » المشترك فيها وبين الأعمال المتناثرة التي يقوم بها الملاك الفلاحون في أمريكا ، نراه على غير شعور منه يقدم لنا لمحة سريعة عن الصورة العكسية ، فيصف عامة الناس بأمريكا بأنهم في رغد ومستقلون ونشطون وأفضل تعليماً نسبياً . هذا من جهة ومن جهة أخرى « يقاسى الفلاح في جنوب إنجلترا كافة شروور العبودية تقريباً دون أن يتمتع بأى من مزاياها . لأنه ليس برجل حر ولكنه عبد وفقير يحتاج إلى المساعدة ... إذا استثنينا أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة ففي أى بلد تزيد أجور العمل الحر الذي يستخدم في الزراعة مجرد أسباب العيش للعمال ؟ ... لاشك أن خيول المزارع في إنجلترا تتمتع بغذاء أفضل مما يناله الفلاحون الإنجليز وذلك لأنها متاع قيم » ( شرحه ج ١ ص ٤٧ ، ٢٤٦ ) . لا أهمية لهذا ! فالثروة الأهلية بحكم طبيعتها متائلة مع فقر الجماهير .

( ١ ) « وأنت تضيف إذن أنه بفضل الملكية الخاصة للأرض ورأس المال يستطيع الرجل الذي لا يملك إلا يديه أن يجد عملاً ويكسب عيشه ... وأقول لك على النقيض من هذا أنه بفضل هذه الملكية الخاصة للأرض يوجد أفراد لا يملكون غير أيديهم ... وإذا وضعت إنساناً في فراغ حرمة من الهواء ، فإذا فعل خلاف هذا حين تمتحوز على الأرض ؟ ... إنك تضعه في فراغ فضبت منه الثروة حتى لا يسهه إلا أن يعيش وفق ارادتك وهواك » Collins, op. cit, vol ,III pp. 268-271, passim.

كيف يمكن إذن علاج هذا السرطان المعادي للرأسمالية ؟ إذا كان الناس على استعداد أن يحولوا الأرض دفعة واحدة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة لاجتثا الشجر من جذوره حقاً ، ولكنهم لو فعلوا ذلك لقصوا على المستعمرات . لا بد إذن من وسيلة تقتل بها طائرين بحجر واحد . لتفرض الحكومة ثمناً عالياً مفتعلاً للأرض العذراء وهو ثمن لا علاقة له بقانون العرض والطلب ويكون مرتفعاً بالقدر الذي يضطر معه المهاجر أن يشتغل وقتاً طويلاً قبل أن يكسب مقداراً كافياً من المال يشتري به أرضاً وبذا يتحول إلى فلاح مستقل . يبيع الأرض بثمن يجعل من المستحيل عملياً على العمال الأجراء شراءها ، وباستخلاص النقود على هذا النحو من أجور العمل عن طريق الاقتتات على قانون العرض والطلب المقدس ، — نقول بهذه الوسائل تخلق الحكومة رصيداً يستخدم كلما زاد ونما في الاتيان بالأفراد من أوروبا إلى المستعمرات وبذا يتملي سوق العمل بما يزيد عن طاقته لصالح الرأسماليين . هذا هو السر العظيم الذي ينطق عليه ، الاستثمار المنظم . بهذه الخطة يصرخ ويكفيلد وقد تملكته نشوة الفوز . يجب أن يكون عرض العمل ثابتاً ومنتظماً لأنه لما كان العامل يصبح عاجزاً عن امتلاك الأرض إلا بعد أن يشتغل زمناً طويلاً فإن جميع العمال المهاجرين الذين يشتغلون سويلاً ينتجون في هذه الحالة رأس مال يصلح لاستخدام عمال أكثر ؛ وثانياً لأن كل عامل هجر العمل الأجير وأصبح مالكا لأرض يستطيع تكوين رصيد يستخدم في إحضار عمل جديد إلى المستعمرة ، ( ج ٢ ص ١٩٢ ) . ويجب أن يكون الثمن الذي تحدده الدولة للأرض ، ثمناً كافياً ، بمعنى أن يكون مرتفعاً إلى الحد الذي يحول دون تحول العمال إلى ملاك أرض مستقلين قبل أن يأتي غيرهم ليحل محلهم ، ( ج ٢ ص ٤٥ ) . هذا ، الثمن الكافي ، إن هو إلا اصطلاح مهذب للفدية التي يتعين على العامل أن يدفعها للرأسمالي كي يسمح له الأخير بالانسحاب من سوق العمل . فقبل انسحابه لا بد أن يخلق رأس مال يستطيع به معبودة الرأسمالي أن يشتغل عمالاً أكثر ، وعلى العامل أن يزود سوق العمل على حسابه ، بمن يحل محله .

طبقت الحكومة الإنجليزية هذه الطريقة ، في التجميع الأولى ، والتي دعا المستر ويكفيلد إلى استخدامها في المستعمرات ، ولكن المهزلة كانت كاملة شأنها في ذلك شأن قانون البنك الذي يحمل اسم سير روبرت بيسل . وكانت النتيجة الوحيدة لهذه التجربة تحويل الهجرة من المستعمرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة . وفي خلال ذلك الوقت أصبح العلاج الذي اقترحه ويكفيلد غير ذي قيمة نظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالي بأوروبا مصاحباً لزيادة الضغط

الحكوى . فمن جهة يُخالف تيار الأدميين المتدفق باستمرار وبدون انقطاع على أمريكا سنة بعد أخرى طبقة رسوبية راكدة في الولايات الشرقية من الاتحاد الأمريكي لأن فيضان الهجرة من أوروبا يلقى بالناس في سوق العمل بأسرع من أن يستطيع تيسار الهجرة من الولايات الشرقية حملهم إلى الأمام ، ومن جهة أخرى خلقت الحرب الأهلية الأمريكية ديناً أهلياً ضخماً ترتب عليه بعدئذ ازدياد عبء الضرائب ، وقيام أرستقراطية مالية من أحط الأنواع ، وإعطاء نسبة ضخمة من الأراضي العامة إلى شركات مضاربة لتستغلها بواسطة الطرق الحديدية والمناجم الخ — وباختصار مركزة رأس المال بخطوات سريعة . لم تعد الجمهورية العظمى أرض الميعاد للهاجرين ، إذ الإنتاج الرأسمالي يسير بخطوات جبارة . وبرغم أن أجور العمال لم تهبط إلى مستواها بأوروبا وبرغم أن العمال لم يصلوا بعد إلى حالة الاعتماد على رأس المال كما هو الحال في أوروبا ، فإن تبديد الأرض غير المزروعة بالمستعمرات بهذه الطريقة التي لا تعرف الخجل على أعضاء الأرستقراطية والرأسمالين أدى وبخاصة في أستراليا (١) إلى جانب تدفق المغامرين على مناجم الذهب وإلى جانب أثر منافسة استيراد السلع الإنجليزية على رجال الحرف اليدوية ( إلى تكوين « فائض سكان نسبي » كبير إلى كد كاف بحيث تتوارد الأنباء دائماً « بازدهام سوق العمل الأسترالية » وانتشار الدعاية في الجهات الجنوبية من الكرة الأرضية بمثل ازدهارها في حي هيمارك بلندن .

ولكن لا تعيننا هنا أحوال المستعمرات . إن الشيء الوحيد الذي يهمننا هو أن الاقتصاد السياسي بالعالم القديم قد كشف سراً عظيماً في العالم الجديد ونادى به في كل مكان . هذا السر ينحصر في أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج والتجميع أو أن الملكية الخاصة الرأسمالية باختصار ، تتطلب كشرط أساسي لقيامها القضاء على الملكية الخاصة التي يكتسبها المرء بعمله ، وبعبارة أخرى تتطلب فصل العامل عما يملك من الشروط اللازمة لأداء العمل .

### « ثم بحمد الله »

(١) بطبيعة الحال بمجرد أن نوات أستراليا وضع القوانين اللازمة لها أصدرت الحكومة بقى المستعمرة قوانين ملائمة للمستعمرين ولكن دون هذه القوانين وابداء ثمرتها ما سبق أن لجأت إليه الحكومة الإنجليزية من تبديد الأرض . « ان الهدف الأول والأساسي الذي يهدف إليه قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٦٢ أن يزيد من التسهيلات أمام إقامة الناس واستعمارهم للبلاد » The Land Law of Victoria, by the Hon. G. Duffy., minister of public lands, London, 1862.



نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معتردين عن غيرها  
عما لا يخفى أمره على فطنة القارئ.

صفحة	سطر	صواب
٣٢	٩	إحلال
٦٠	١٨	رأس مال
٦٤	٢٨	إنتاجي
٦٥	١٢	معظم عمال
٩٢	١٨	النسبة لقائض
١٠٨	٣	ترتب
١١٩	٤	السوق
١٩٤	١٥	النسبة المادة



